



سلطنة عُمان
وزارة التراث القومي والثقافة

ميقات الشيخ

تأليف
العلامة محمد بن إبراهيم النكدي

المجلد الرابع

١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م



0199078

Bibliotheca Alexandrina

اهداءات ١٩٩٨

وزارة التراث القومي والثقافة
سلطنة عمان



سَلْطَنَةُ عُومَانِ
وِزَارَةُ التَّرَاثِ الْقَوْمِي وَالشَّقَافَةِ

بَيَانُ الشَّعْخِ سِرِّ

تَأْيِثُ
العَالِمِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْكَسْدِيِّ

الْجُزْءُ الرَّابِعُ

١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله
وصحبه أجمعين •

أما بعد فقد انتهى بعون الله وحسن توفيقه القيام بتحقيق ومراجعة
الجزء الرابع من كتاب (بيان الشرع الجامع للأصل والفرع) تأليف العالم
الجليل مرجع العلماء وقائدهم عند العمى ذى الرأى الصائب والنظر
الثاقب أبى عبد الله محمد بن إبراهيم الكندى النزوى ، المتوفى عام
ثمان وخمسمائة للهجرة النبوية رضى الله عنه وأرضاه ، وكتابه هذا فى
اثنين وسبعين جزءاً

ويبحث هذا الجزء تكملة ما بحثه الجزء الثالث الذى
قبله أحكام الولاية والبراءة والوقوف ، وقد خص هذا الجزء بقضية
عظيمة أورثت الفتن والانقسامات فى عمان حوالى سبعمائة عام ،
وانقسموا بسببها الى فرقتين : فرقة نزوانية وفرقة رستاقية ، وقامت
كل واحدة منهما تقدم إماماً وتدعى أن الحق معها ، حتى جمع الله
شملهم ، وظهر لهم صواب الحق فيما قاله الإمام الكدى أبو سعيد
محمد بن سعيد الناعبى ، الذى ألف فى هذه القضية كتاباً سماه الاستقامة ،
ألفه فى رد هذه البدعة التى انتشرت ، وهو من علماء القرن الرابع ، وأصل
القضية أن الامام الصلت بن مالك أحد أئمة القرن الثالث بلغ حد
الزمانة والضعف ، فاقتضى نظر أحد أعلام المص عزله ، وتقديم امام
غيره ، فوصل الى قرية فرق بجيشه واملمه الذى يريد تقديمه ، فاعتزل
الصلت الامامة وبابيع الامام الثانى ، فوقع الخلاف بين العلماء على
أقوال كثيرة تنحصر فى ثلاثة أقوال :

القول الأول : براءة القائم لانتهاكه حرمة إمام قبله •

والقول الثانى : ولايته لأن الظاهر من أمره أنه قام بحق ، وأن
الصلت اعتزل الامامة برضاء •

والقول الثالث : الوقوف عنهم للاشكال فى أمرهم •

فمن هنا حصل النزاع بين المتولى والمتبرئ حتى جمع الله شمل
أهل عمان بقيام الدولة اليعربية التى طهر الله بها البلاد وأراح بها
المباد والحمد لله رب العالمين •

سالم بن حمد بن سليمان بن حميد الحارثى

٢ رمضان المعظم سنة ١٤٠٣

١٤ يونية سنة ١٩٨٣

بسم الله الرحمن الرحيم

وجدت في كتاب من كتب أبي عبد الله محمد بن زنباع جواباً لأبي سعيد فيما يسع جهله ، وما لا يسع جهله ، وما تقصوم به الحجة في ذلك من القول والسماع ، سألت أبا سعيد محمد بن سعيد رضي الله عن الأنبياء كلهم : هل يسع جهل معرفتهم ما سوى النبي محمد صلى الله عليه وسلم ؟

قال : نعم هكذا عندي .

قلت له : ولا تقوم الحجة من المعبرين على الجاهل بهم كانوا ثقاتاً أو غير ثقات ، كانوا علماء أو غير علماء ؟

قال : لا يبين لي أن يكون عليه أن يشهد كشهادة الحجة ، ولا يعلم كعلم الحجة الا بعلم يؤديه هو الى ذلك من غير لزوم الشهادة ، لاثنى اذا ألزمته علم ذلك ، وأجزت له ذلك ، جاز له وعليه أن لو شهدوا بغير نبي أنه نبي كان له يشهد كشهادتهم . وان يشك فيه كان مشركاً وهذا لا يستقيم عندي والله أعلم .

وكلما يفرج عندي مفرج الشهادة لا مفرج نقل الشريعة كان بمنزلة الشهادة .

قلت له : فالشريعة أمي الجملة التي على الناس الايمان بها من القول بالايمان — نسخة — الاقرار بها والعمل ، وما كان الحق فيه واحداً أو ما يجري فيه الاختلاف هو من الشريعة أيضاً بين لنا صفة ذلك والفرق فيه ؟

قال : فمعي ان الشريعة على ما قيل هو ما كان من الدين مما يجري فيه الناسخ والمنسوخ من الأمر والنهي ، فهذا يجري عليه اسم الشريعة فيما عندي ، والدين واحد لا يختلف في شريعة نبي من الأنبياء ، وهو الاسلام كذلك قال الله تبارك وتعالى فيما أوحى الى نبيه :

(شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم) الآية • وقال : (لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا) فالشرعة يلحقها اسم الأعمال وما يجرى فيه الأمر والنهي ، والناسخ والمنسوخ معي ، والسنة المحكمة من ذلك لاحقة بحكم الفرائض في ثبوت الشريعة والاجماع الصحيح ، والموافق للسنة لاحق بحكم الشريعة من ذلك ، والمنصوب من الرأي الموافق للاجماع والسنة والكتاب ، خارج حكمه من الشريعة ، ومشتق من الشريعة ، وان كان لا يسمى شريعة فإنه من الشريعة ، وكل هذا ان لم يكن فيه ربح فهو وضعية •

قلت : ما وجب على الناس أن يعلموه ويؤمنوا به من حجة عقولهم ، وخاطر ببالهم ، وسماع آذانهم ، ولا يسمعون الشك فيه بعد أن تنزل بهم أحد هذه المعاني الثلاثة ؟

قال : هو عندي كلما ألزمهم الله علمه من ذلك •

قلت : فما ألزم الله عباده أن يعلموه من دينه ؟

قال : ألزمهم أن يعلموه جملة دينه الذي تعبدتهم الله بعلمه ، هكذا عندي •

قلت له : ما الذي تعبدتهم به من علمه ؟

قال : هو ما خصهم الله عندي من جميع ذلك كل منه في موضع خصوصه ، ولزوم مكنته •

قلت له : فإذا خصهم ذلك أو شيء منه كان عليهم علمه بأحد ما وصفت لكل من خاطر البال ، وحجة العقل ، والسماع فان لم يعلموه هلكوا ؟

قال : هكذا في جميع ما ألزمهم الله علمه علماً لا لغير معنى العلم •

قلت له : النبي محمد صلى الله عليه وسلم هو مما ألزمهم الله علمه ، بأنه محمد ، وأنه رسوله ؟

قال : معنى انه قد قيل ذلك اذا بلغوا الى علم ذلك اذا كنوا من أمته ، ومن المبيدين برسالته •

قلت له : فان خطر ببالهم بأن لله رسولا اليهم وخطر ببالهم بأنه محمد أو غير محمد كان عليهم أن يعلموا أنه محمد ، وان شكوا فيه أنه غير محمد هلكوا ؟

قال : لا يبين لى ادراك الأسماء بحجة العقل الا بسماع أو نظر على سبيل العبادة ، ولكنه اذا صح معه معنى الرسالة من حجة العقل لانها مدركة ، فاذا صح في عقولهم ما هو مدرك علمه فشكوا فيه هلكوا بعد ما تعبدوا بعلمه •

قلت له : وما الدليل على أن الرسالة مدركة والاسم غير مدرك ، وما الفرق في ذلك ؟

قال : معنى ان الفرق بين ذلك ، لأن الأسماء مختلفة ، والرسالة غير مختلف معناها غيرها من الرسالات ، لأن المرسل لا يجوز عليه الاختلاف ولا الاشتباه للمرسلين غيره ، فرسالته لا تشبه رسالة غيره ، كما لا يجوز أن يشبه غيره ولا يشبهه غيره ، والمرسلون قد يتشابهون في الأسماء ، ويتواطئون ، ويختلفون في أسمائهم من رسل الخالق ، ورسل المخلوقين •

قلت له : فهذا يكون المعبر الواحد الذي يعبر له يقول له : ان هذا الرسول هو محمد بن عبد الله ، هل يكون عليه حجة كان ثقة أو غير ثقة ويلزمه أن يعلمه أنه محمد ؟

قال : معى انه قد قليل ان المعبر له ممن كان حجة عليه ، وأنا ناظر في ذلك ، ودينى فيه دين محمد صلى الله عليه وسلم .

قلت له : فاذا رأى شخص النبى محمداً صلى الله عليه وسلم ، فشك فيه أهو محمداً رسول الله الذى هو يؤمن به — نسخة — يؤمن أم لا ؟ هل يسهل ذلك ؟ فاذا آمن بالجملة التى جاء بها النبى صلى الله عليه وسلم ؟

قال : الله أعلم ولا يبين لى أن الشخص حجة الا بدليل غيره ، لأن الأشخاص معى تتواطأ وتختلف .

قلت له : فاذا قال له النبى محمد صلى الله عليه وسلم انه النبى محمد صلى الله عليه وسلم هل يكون قول النبى حجة ولا يسمعه الشك فيه اذا آمن بالجملة التى جاء بها النبى ؟

قال : الله أعلم ومعى أنه اذا كانت قد قامت حجته وصحت رسالته بما تقوم به الحجة على من عرفها أو جهلها ، أن قوله حجة ، ولا يسمعه الشك فيه .

قلت له : وما علامة صحة رسالته وقيام حجته ؟

قال : الله أعلم ومعى أنه اذا جاء من الآيات بما لا يمكن فيه للامة أن يأتوا بمثله ، وصح ذلك في أم القرى ، فقد قامت له الحجة على جميع من شهدوه أو غاب عنه ، اذا بلغه خبر رسالته .

قلت له : اذا كانت قد قامت حجته بما أظهر من الآيات فادعاهما غير النبى أنه هو ، أتى بترك الآية وادعى النبوة فأمن به هذا هل يكون بذلك مشركاً ؟

قال : فعندى أنه اذا شهد له بذلك كان مشركاً ، لأنه راد لكتاب الله عندى .

قلت له : فان آمن به على شريطة ، هل يكون بذلك مشركاً ؟

قال : فعندى أنه غير مشرك اذا آمن به اذا كان رسول الله ، فهو عندى اذا لم يعرف أنه خلافه ، ولم يعرف رسول الله صلى الله عليه وسلم بعينه ولا باسمه ، فشك فيه •

قلت له : فاذا قال له النبى صلى الله عليه وسلم : انه رسول الله فأمن به على شريطة أن كان رسول الله ، هل تراه مسلماً ؟

قال : معى اذا قامت عليه الحجة فلا يسهه الشك ، فان صدقه ولم يشك فيه والا فحفت عليه أن يكون مشركاً •

قلت له : فالايامن به على شريطة فهو شك ما لم يؤمن به ويصدقه ؟

قال : هكذا عندى فيما أخاف عليه ، الا أن يكون على الحقيقة من ايمانه وتمحيقه في قلبه ، ويقول بلسانه هذا ، فأرجو أن يسهه •

قلت له : فان آمن به في قلبه على الحقيقة ، وأظهر بلسانه الايمان به على الشريطة ، هل يلحقه الشرك في حكم المظاهر ؟

قال : لا آمن عليه ذلك ما لم يصدق به بلسانه اذا ادعى ذلك •

قلت له : فعلم الوعد والوعيد ، والموت والبعث والحساب ، هل تقوم الحجة بهذا من حجة العقل والسمع والظاهر ؟

قال : معى انه قد قيل في ذلك وعلمه من حجة العقل باختلاف ، وأما السماع فلا يبين لى فيه اختلاف اذا سمعه وعرف معناه ، والمراد به أن عليه الايمان به • قلت له : فبين الخاطر وحجة العقل فرق أم معناه واحد ؟

قال : معنى أن بين معناهما فرق في الأسماء ، وأما في المعانى والصفات فلا يبين لى فى ذلك فرق اذا عرف معناه ، والمراد به •

قلت له : فاذا خطر بباله أنه يموت أو لا يموت ، أو يحاسب أو لا يحاسب ، وكذلك يعاقب ويثاب ، أو لا يعاقب عليه أو لا يثاب ، هل يعلم بخاطر باله أنه كذلك ، أم يكون القول فى ذلك مثل القول فى حجة العقل ؟

قال : معنى انه كذلك •

قلت له : فان لم يعلم ذلك من خاطر باله وحجة عقله ، على قول من يقول ان عليه أن يعلم ذلك ومات على ذلك أو حيى هل تراه هالكا ؟

قال : معنى أنه هالك على قول من يقول بذلك •

قلت له : وعلى قول من يقول انه ليس عليه علم ذلك الا بالسمع يقول انه سالم حتى يسمع ذلك ؟
قال : الله أعلم ولا يبين لى له السلامة ، لأن هذا يخرج عندى من حكم المعانى لا حكم الأسماء ، وليس يبين لى عذر فى جهل معانى ذلك اذا علمها •

قلت له : فأمر الله ونهيه الذى فرضه على عباده تقوم الحجة فيه من خاطر البال ، أو من حجة العقل والسمع ، فمن كان اذا خطر العمل به أو الانتفاء عنه ؟

قال : معنى انه قد قيل ان كل ما لا يسمعه تركه ولا ركوبه من أمر الله ، فالحجة فيه من جميع المعبرين يلزم فى حين لزوم ذلك ونزول بليته فيه ، ومعنى أن حجة العقل اذا قامت مقام السمع من علم ذلك باستحسان الحسن من ذلك ، واستقباح القبيح مثل ما تقوم به حجة السمع أنه لا فرق عندى فى ذلك •

قلت له : فقبل أن يلزم ذلك وتنزل بليته لا تكون الحجة قائمة بلزوم علم ذلك من جميع المعبرين ولا حجة العقل ولا خاطر البسال الا في حين نزول بليته ولزومه ؟

قال : معي انه ان تقدم اليه علم ذلك من أى وجه تقدم اليه قبل لزومه ، فعلمه عليه حجة ، وليس له أن يرجع بعد العلم الى الجهل من أى وجه علم ذلك قال : على معنى ما عندى انه قيل .

قلت له : ويكون سالما حتى يعلم علما لا يشك فيه من أى الوجوه علم ذلك ، ولو خطر ذلك بباله أو سمع بذكره ؟

قال : معي انه سالم ما لم يضيع لازما يقدر على القيام به ، أو يركب مأثما يقدر على الانتهاء عنه ، أو يشك في يقين قد صح معه ، أو يجهل علما قد بان له في جميع ذلك من أى وجه كان من العلم .

قلت له : فاذا حضرت الصلاة ، وهو لا يعلم أن عليه صلاة فقال له يهودى : ان عليك لله صلاة في وقتك هذا ، تقوم وتركع ، وتسجد ولم يعبر له ما يقال فيها هل عليه أن يفعل ما قال له فيها الذمى والا هلك ان فات الوقت ولم يفعل ؟

قال : معي انه اذا عبر له ما يفعله ويقدر على معرفته بمعانيه ، ولا عذر له على ما قد قيل أن يقوم بما بلغ اليه علمه من أداء تلك الصلاة الحاضرة .

قلت له : فاذا عبر له الذمى أنه يركع ويسجد ، ولم يعبر له ركعة — نسخة — كم من ركعة ولا كم من سجدة ، وعقل ذلك من الذمى ، هل له أن يصلى ما حسن في عقله ويجزيه ذلك ؟

قال : معي انه لم يقدر الا على ذلك في وقته أنه ما يلزمه غير ما يقدر عليه في حينه علما أو فعلا ، على حسب ما قيل .

قلت له : فان كان يقدر على المعبرين ، الا أنه جهل أن يسأل عن عبارة ذلك ، وصلى كما حسن في عقله ، هل تراه سالماً أم لا يسمعه جهل ذلك ؟

قال : معي انه لا يسمعه ترك ذلك اذا قدر على معبريه له •

قلت له : واذا خطر بباله أنه يصلى صلاة الظهر أربعاً أو ثلاثاً فحسن في عقله أن يصلى ثلاثاً ، هل له أن يصلى كما حسن في عقله أم لا يسمعه أن لا يصلى الا أربعاً ؟

قال : معي انه ما لم تقم عليه حجة العلم من أى وجه بعد ذلك ، ولا يدرك ذلك الا باستحسان في عقله أنه يصلى كما حسن في عقله ، وأرجو أنه يجزى له على معنى ما قد قيل •

قلت له : رأييت ان عبر له يهودى أو صبي أنها أربع وحسن في عقله هو أن يصلى ثلاثاً هل له أن يصلى كما حسن في عقله ؟

قال : معي انه ليس له ذلك •

قلت له : فان عبر له اليهودى أو الصبى أنها ثلاث وحسن في عقله هو أن يصلى ركعتين ، هل له أن يصلى كما حسن في عقله ؟

قال : معي انه له ذلك •

قلت له : فان عبر له اليهودى أو الصبى ثلاثاً أو ركعتين ، وحسن في عقله هو أن يصلى ثلاثاً أو أربعاً ، هل له أن يصلى كما حسن في عقله ؟

قال : معي انه له ذلك •

قلت له : فان صلى كما عبر له الصبى أو اليهودى ، وودع ما حسن في عقله ، وفات الوقت بعد أن صلى تراه سالماً ؟

قال : معنى انه لا يسلم اذا ترك ما هو أحسن عنده وهو الحق ، لأن المعبر لم يأت بالحجة كاملة ، وعلم العقل قد أتى بالحجة كاملة ، وشهد لها بالاستحسان ، فهو عندي علم يجب عليه علمه اذا وافق الحق ، والذي لا يسمعه تركه ، وقال : اذا خطر بباله وحسن في عقله الأفضل كان عليه أن يعمل كما خطر بباله ، ويحسن في عقله فاذا عبر له المعبر الأفضل كان عليه اتباع المعبر .

قلت له : والواحد في هذا من جميع المعبرين اذا أتى الحق أو لم يأت به الا أنه قد أتى بالأفضل منه في جميع ما كان في شريعة دين الله من فعل أو ترك .

قال : معنى انه كذلك انه حجة فيما عبر له من الحق الذي لا يسع تركه ولا ركوبه .

قلت له : فالرجل اذا حان عليه وقت صلاة ، ولا يعرف ما يقال فيها ، ولا كم هي من ركعة ، ولا يقدر على المعبرين الا في موضع اذا ذهب اليهم فانتته الصلاة أعليه أن يصلي كما حسن في عقله أو يذهب اليهم فيتعلم صلاته ، ولو فات الوقت حتى يصلها يعلم ؟

قل : معنى انه يصلها كما حسن في عقله ، ويطلب علمها في حال ما يقدر عليه مما يلزمه علمها ، وعليه عندي الخروج في طلب ذلك اذا قدر على ذلك ، فان خاف فوتها قبل بلوغه الى ذلك صلاحها كما حسن في عقله ، وان حسن في عقله الصواب كان حجة له عندي ، ولم يكن عليه طلب ، ولو كان المعبرون بحضرته اذا أدى ذلك على وجهه .

قلت له : فاذا فات الوقت قبل أن يصل الى المعبرين ، وقد صلى كما حسن في عقله ، هل ينحط عنه فرض الخروج في طلب ذلك والتعليم له ؟

قال : معنى ان الذي يوجب عليه البذل اذا لم يكن وافق الحق

لا يعذره في طلب علم ذلك حتى يؤديه على ما يلزمه ، ولعل الذي يعذره
عن البذل لا يلزمه فيما مضى خروج في تعلم له •

قلت له : فالذي لا يلزمه الخروج في التعليم لما مضى ، هل يلزمه
الخروج في التعليم لما يستقبل قبل أن يحين وقته ؟

قال : ألى أن يبين لى في ذلك لزوم وجوب قبل لزوم الفرض
وحضور وقته •

قلت له : اذا وصل الى المعبرين ، هل يجب عليه التعليم لما مضى قبل
التعليم لما يستقبل اذا لم يحضر وقته ؟

قال : معنى ان عليه ذلك على قول من يوجبه عليه •

قلت له : وعلى قول من يقول لا بد له لا يلزمه ذلك ؟

اقل : هكذا عندي •

قلت له : فاذا كان قد حضر وقت ما يستقبله ، هل عليه التعليم لما
يستقبل اذا حضر وقته قبل التعليم لما مضى على قول من يلزمه البذل ؟

قال : هكذا عندي •

قلت له : فاذا حضر وقت الصلاة ، وهو لا يعرف ما يقال فيها ،
أعليه أن صلى كما حسن في عقله ويتعلم بعد ذلك ، أم يتعلم حتى يعرف ،
ولا يصلى كما حسن في عقله ولو دلت الوقت ؟

قال : معنى انه يتعلم ما لم يخف فوت الوقت ، فاذا خاف فوت الوقت
ولم يعلم العلم كله عمل بما علم ، أو كما حسن في عقله من الصواب ان
لم يكن شـيئاً •

قلت له : فإذا عرف وقد فات الوقت وقد صلى في الوقت كما حسن في عقله ، هل عليه بدل ؟

قال : معنى انه ان لم يكن وافق المعدل فعليه البدل على قوله من يوجب عليه ذلك ، وان كان وافق المعدل فلا بدل عليه عندي •

قلت له : فان كان يتعلم فلم يعلم وجهل أن يصلى كما حسن في عقله حتى فات الوقت ، هل تراه سالما ويصلى بعد الوقت اذا علم ؟

قال : فلا يبين لى سلامة اذا ترك العمل بها علم حتى فات الوقت ، وقت العمل اذا كان قد عمل ما يكون به عملا يكون طاعة ، ومؤديا لشيء من الواجب •

قلت له : فإذا لم يفهم في وقت الصلاة ما يقول فيها ، وصلى فيها كما حسن في عقله ، وفات الوقت ، هل ينحط عنه فرض التعليم لما يستقبل حتى يحضر العمل ؟

قال : فأرجو أنه قد قيل ذلك •

قلت له : ولا يزال على هذا دأبه حتى يموت أم انما يجب عليه العلم في وقت العمل وينحط عنه اذا فات ويصلى كما حسن في عقله ويكون سالما ؟

قال : هكذا عندي أنه يخرج على معنى ما قيل •

قلت له : فجميع ما حرم الله ركوبه اذا لم تقم عليه الحجة من جميع المعبرين بحرمه ذلك ، ولا خطر بباله ، ولا حسن في عقله أنه حرام وارتكبه على ذلك ، هل يكون سالما ؟

قال : معنى انه اذا لم يقدر على علم ذلك ولا على المعبرين له ولا خطر بباله في ذلك ما تقوم به الحجة عليه فلا يبين لى هلاكه اذا كان (م ٢ - بين الشرع ج ٤)

فى أصل ما يدين به الدينونة بالسؤال عما يلزمه لخالقه السؤال عند من ترك ركوب محارمه وأداء وجوب لوازمه ولم يقع له فى هذا المعنى فرق يوجب عليه اعتقاد السؤال عنه بعينه • عرض على أبى سعيد أسعده الله بعد املائه وصلى الله على رسوله محمد صلى الله عليه وسلم تسليما •

فصل فيما يسع جهله

قال غير المؤلف للكتاب والمضيف اليه :

قد وجدت فى آثار المسلمين أن هذا الفن عن أبى عبد الله محمد بن ابراهيم المؤلف لهذا الكتاب ، وفيه نعت مذهبه الزوانى •

بسم الله الرحمن الرحيم

الذى عرفت أنه اذا أقر الانسان بالجملة فقد ثبت له جميع دين الله كله ، ويوجد هذا عن أبى سعيد ، وعن أبى الحسن البسيائوى ، ويوجد معنى هذا عن أبى محمد عبد الله بن محمد بن بركة فى كتابه الموازنة ، وهو قوله : يقال لهم لم قُلتُم : ان من سمع كلاما بين مختلفين لم يعرف حكمه أنه هالك ، وما حجتكم أن من احتج عليكم ؟

فقال : أليس من أقر بالجملة فقد ثبت له اسم الاسلام باجماع ، فان قُلتُم : نعم ولا بد لكم من ذلك فانظر الى قول أبى محمد هذا ، وان لم يصفه الى نفسه فقد ثبت للمقر بالجملة اسم الايمان فى الاسلام باجماع ، وأنه لابد ان خوطب بذلك أن يقر به ، وأنه اجماع .

وقد عرفت أنه اذا أقر المقر بالجملة وبرئء من التهم أنه لا يتدين شئء من أديان أهل الضلال أنه ان صح له الأعمال بالمصادق فى الصالحة جازت ولايته ، وان لم تصح منه الأعمال الصالحة فقال من قال : تجوز ولايته لأنه قد صحت موافقته ولا محنة عليه فى دينه .

وقال من قال : لاتجوز ولايته حتى يصح منه العمل الصالح . وما يصح له فى الحكم السلامة والبراءة من التدين شئء من أديان الضلالات ، هو أن ينزل فى مصر أو فى بلد مسافة أو غير ذلك من المواضع يدين جميع أهلها بدين المسلمين ، ليس فيهم أحد ممن يتدين بدين أهل الضلالات ، فكل من نزل بأحد هذه المواضع التى دين أهلها دين المسلمين فقد ثبت له فى الحكم دين المسلمين ، وقد صحت موافقته ولا يلزم من أراد ولايته أن يختبره فى تدينه ، وجازت ولايته حتى يعلم منه معصية على قول من يقول : ان بالموافقة تجوز الولاية .

وعلى قول من يقول نحى يصح له العمل الصالح ، فحتى يصح له ذلك ، وقد يصح له السلامة من التدين بغير هذا مما يطول ذكره ، وقد

عرفت أنه إذا أقر بالجملة فقد ثبت له جميع دين الله كله ، وثبت له الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله ، وثبت له التصديق بوعده الله ووعدته ، وثبت له توحيد الله ، وثبت له ولاية جميع أولياء الله كلهم من الملائكة والنبیین والأئمة والرعايا ، والانس والجن وغيرهم من جميع الخلق ، وثبتت له البراءة من جميع أعداء الله كلهم من المشركين والمنافقين وأئمة أعداء الله من المشركين والمنافقين ، الذين حاربوا أنبياء الله ، أو حاربوا أئمة المسلمين المقرين بنبياء الله ، من أمة محمد صلى الله عليه وسلم ، وثبت له كل شيء من دين الله مما ذكرته ، ومما لم أذكره .

وكان المقر بالجملة مؤمناً مسلماً سعيداً عالماً سالماً واسماً له جهل جميع دين الله كله ، حتى يتعبد الله بشيء منه ، ثم لا يسمعه جهله ، وليس عليه السؤال عن معرفة شيء من دين الله بعينه ما لم يتعبد الله به فيجهله ، الا أنه قد قيل ان عليه أن يعتقد الدينونة بالسؤال عن جميع ما يلزمه الدينونة بالسؤال عنه في دين الله ، أو دين النبي محمد صلى الله عليه وسلم ، أو دين المسلمين بأى وجه اعتدى الى ذلك ، اذا خطر بقلبه أن يجد من يدلّه .

وقد قيل : ان دين الله كله يرجع الى أصلين : أصل يسمعه جهله ، وهو جميع ما لم يتعبد الله به من دينه ، وكل شيء وسعه جهله طرفه عين وسعه جهله الى أن يموت ، فما لم تأت عليه حالة يتعبد الله به فيها من عمل أو علم أو ترك أو وصية أو قول أو غير ذلك ، فاذا أتت عليه حالة تعبد الله به فيها فعليه القيام بما تعبد الله به منه .

وقد قيل : ان دين الله كله راجع الى ثلاثة أصول : علم وعمل وترك ، وعندى أن القائل بهذا يحفل الأقوال والنيات في هذه الثلاثة الأصول ، فالعلم ما تعبد الله عباده بعلمه عند قيام الحجة به كالتوحيد والوعد والوعيد وما أشبه ذلك ، والولاية ، والبراءة والثواب والعقاب والجنة والنار ، فعندى أن ذلك مما تعبد الله عباده بعلمه ، لأنه لو خطر بقلبه أن الله يوالى أولياءه ، أو يعاديهم ، أو يبرأ من أعدائه ، أو يواليهم

فعلية أن يعلم أن الله يتولى أوليائه ويبرأ من أعدائه ، وهذا أصل واسع يتسع القول فيه ، فإذا بلغه علم شيء مما تقوم به الحجة من العقل مما تعبد الله عباده بعلمه ، وعرف معناه والمراد به فعلية علمه ، وإن لم يعلم معناه ولا المراد به فقد قيل إنه يسمه جهله لأنه ليس كل من سمع شيئاً عرف معناه .

وقد يقرأ الانسان القرآن أو يسمع من يقرؤه وفيه أخبار الفجار والأبرار ، والولاية للأبرار ، والبراءة من الفجار ، وعن ذلك من الأحكام ، فما لم يعرف معنى ذلك فقد قيل إنه يسمه جهله ، ولو أن عربياً سمع بعض العجم يوحد الله بأصح توحيد ما عرف معنى كلامه إلا أن يكون يعرف تلك اللغة ، ويعرف معنى كلامه ، وقد يوجد في بعض لغات العرب ما يخفى على بعض العرب .

وأما الذي هو عمل من دين الله ، فالصلاة والوضوء والاعتزال من الجنابة وما أشبه ذلك من الأعمال . وأما الذي ترك من دين الله فهو جميع ما عليه تركه مثل الزنى والربا وشرب الخمر وجميع المحرمات . وقد قيل : إنه لا يسع جهل الجملة وهي شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً عبده ورسوله ، وأن ما جاء به محمد فهو الحق المبين .

وقال من قال من فقهاء المسلمين : إنه انما يخرج قول المسلمين هذا في رجلين : أحدهما أن يكون قد علمها وقد مات عليه الحجة بها ، والآخر أن يكون قد جحد بها ولو لم يكن قد علمها ، فهذان لا يسمعهما جهلهما ، وأما من لم يبلعه علمها ، ولا كان جاحداً بها ، فيسمعه جهلها ، ولا يهلك بجهلها لأنه في أصل دينه مقتربها دائن بها وبجميع ما فيها مجبلاً ومفسراً ما لم ينقضها بشيء مما يكون به ناقضاً لها بجحدها وبجحد شيء منها ، أو بالشك فيها ، أو في شيء منها بعد علمها ، وقيام الحجة عليه بها ، ولا يجوز غير هذا ، لأنه لا يكون جاهلاً بشيء من دين الله يلحقه اسم

الجهل له ، والمقصية بجهله دون أن تبلفه الدعوة فيه ، وتقوم عليه الحجة به ، وأنه لا يكون جاهلا بها بعينها من لا يقدر على علمها بحال من الحال ، لأنه لا يقدر على علم شيء إلا بعد بلوغ علمه اليه •

وكما لا يقدر على نظر شيء إلا بعد بلوغ نظره اليه ، فكما لا يقدر على سمع شيء إلا بعد بلوغ سمعه اليه ، ولأنه لا يقدر على علم مالا يقدر عليه من العلم ، كما لا يقدر على مالا يقدر عليه من البصر والسمع ، وكما لا يقدر على ما لا يقدر عليه من العمل •

وقد قيل : ان على الانسان أن يصلى قائما اذا قدر على القيام فان عجز عن القيام فقال من قال : ليس له أن يصلى قاعدا الا أن لا يقدر على القيام ، وقال من قال : ان له أن يصلى قاعدا اذا شق عليه القيام ، وكان لا يتمكن في صلاته اذا قام ، كتكمنه فيها اذا قعد فنقلوه من فرض الى فرض ، وحطوا عنه فرضا من أجل المشقة ، فالقيام في الصلاة مع المشقة أيسر على الانسان من تكليفه مالا يقدر عليه بحال من الاحوال •

ولا يجوز على العلماء أن يلزموا في مخاطبتهم ، ولا في سيرهم ولا في آثارهم مالا يجوز في المعقولات ، وما هو معدوم ، وانما معنى قولهم انه لا يسع جهلها من بلغه خبرها ودعوتها ، وقامت عليه حجتها ، أو جاهد بها فقد هلك تاركها فعليه الخروج من حال الهلاك الى حال السلامة •

وأما من لم يقدر على علمها بحال من الاحوال ، فلا يهلك بجهلها حتى تقوم الحجة عليه بها ، وانما لم يفسر العلماء هذا التفسير لعلهم أنه لا يجوز غير هذا ، وللملم من خاطبوه وقبل منهم ذلك أنه انما يسع جهلها من بلغه خبرها أو جهد بها أو شك فيها ، أو في شيء منها ، وانما ألزمنا أنفسنا الاجتهاد في هذا الحرف وتفسيره اذ خشينا أنه قد هلك فيه عامة المتأولين لآثار المسلمين من الضعفاء المجتهدين ، هالكة الله ما اضر أهل الاسلام في تأويل الكتاب أو السنة أو الآثار لغير تأويل ذوي الأبصار ،

فان هذا عندنا أنه قد تاه فيه كثير من الخلق ، وانما أخاف أن يكون الشيطان قو أعمى قلوب الضعفاء المجتهدين عن اصابة الحق في هذا الوجه ، لأنهم قد يجعلونه أصلا لدينهم وهو كذلك ، الا أنه على وجهه فانظر من أين جاءهم عدو الله من وجه الاجتهاد والتشديد في أصل دينهم ، وليس يجوز في جميع الأشياء الا موافقة الحق في الضيق والسعة .

فان قيل : فمن أين أدركت أنت هذا ؟ وما دليلك عليه وقد مضت الآثار عن ذوى الأبصار في السير ، والجوابات والتقبيد والسماعات بغير تفسير لهذا ، وانما ثبت عنهم أنه لا يسع جهل الجملة ؟

قيل له : من اجماعهم أنه لا يسع جهلنا أخذنا هذا عنهم أنه لا يكون جاهلا لها الا بعد علمها ، والا فلا يكون أبدا جاهلا لها في أصل ما تعبد به الله بالجهل الذى يكون جاهلا به ، وكيف يكون جاهلا بشئ مسمى به بعينه ، وأنه عنده لا يعلمه ، ومن قول الله به بعينه عنده لا يعلمه ، ومن قول الله أيضا : (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) أى الا طاقته فيما تعبد بها به من دينه ، فصح معنا أنه لا طاقة له الى بلوغ علم شئ من الأشياء الا بمشاهدة علمه له ، وبلوغه اليه بوجه ما يطيق عليه ، والا فخرج الى أن يكلف ما لا يطيقه .

ومن وجه آخر أننا قلنا : انه من كان من المتعبدين في أرض مثل سفالة أو في جزيرة من جزائر البحر لم يبلغه خبر هذه الجملة أنه يسمه جهلها ، وإذا بلغه خبرها لم يسمه جهلها ، فلما كان هذا المنقطع في الجزائر والفيافي انما يسمه جهلها اذا لم يعلمها ، واذا علمها لم يسمه جهلها ، لم يكن للجزائر والفيافي والبقاع هاهنا معنى ، وانما المعنى هو علم المتعبد بها وجهلها ، فكل من علمها من المتعبدين كان بأرض منقطعة عن أرض الاسلام ، أو كان بأرض متصلة بالاسلام ، فلا يسمه جهلها .

وكل من لم يعلمها ، ولم يبلغه خبرها ، كان بأرض منقطعة أو متصلة
وسعه جهلها ، ولا يلزمه الا علمه هو حيث ما كان من المواضع ، ولا يلزمه
علم غيره حيث كان من المواضع فانهم هذا ، وقد قيل : ان أول ما على
الانسان معرفة الله ، وأنه لا يكون ذلك الا بعد الاستدلال ، ولا يكلف
علم ذلك اضطرارا ، وهذا قول أصحابنا ، وأنكروا على من قال : ان علمه
بالله يقع اضطرارا ، فلما كان علم الله عندهم لا يقع اضطرارا ، فكذا
علم الجملة لا يلزم الانسان علمها اضطرارا ، ولا يلزمه علمها الا بعد
بلوغ علمها اليه وهى أخفى على المتباعد ، لأنها ألفاظ معروفة مجموعة
لا يقدر من لم يعلمها على الاحاطة بها بخاطر قلبه ، الا أن يبلغه الله الى
ذلك بهدأيته .

وقد قيل : انما تقوم الحجة بالجملة من السماع ، وانها لا تقوم
بها الحجة من العقل لأنها أسماء ، أعنى اسم الله تبارك وتعالى واسم
رسوله محمد صلى الله عليه وسلم وأما ما جاء به رسوله محمد صلى
الله عليه وسلم فانه يخرج مخرج الصفة ، وأنه انما تقوم الحجة من
العقول بالصفات كان من صفات الذات ، أو من صفات الفعل — نسخة —
الفعل .

وأما الأسماء فقد قيل انها لا تقوم بها الحجة من العقول وانما تقوم
بها الحجة من السماع ، لأنه لا يقدر على معرفتها والفرق بينهما
الا بالسماع .

وقد قيل انه ولو ثبت أن الجملة مما تقوم به الحجة من العقول
لكانت كسائر توحيد الله وصفاته من صفات ذاته ، وصفات أفعاله ،
والحجة عليه في هذا لا تقوم عليه من عقله بها الا بعد بلوغها اليه ،
ومعرفتها ومعرفة معانيها .

وقد قيل ان الانسان عاجز لا يقدر أن يقوم بنفسه عند غيره
الا بغيره ، فانه لا يقدر أن يبصر الا ببصر ، والبصر عاجز أن يبصر

• لا يقدر على بصره من المصورات الا بألة هي غيره ، وغير المبصور عاجز أن يبلغ نفسه الى البصر بألة هي غيره وغير المبصر ، والألة عاجزة أن تبلغ غير مبصور الى بصر ، وهكذا المخلوقات عاجزات مضرورات أن يقمن بأنفسهن عند غيرهن الا بغير الغير ، وانما الذى يقدر على الأشياء بغير الغير هو الله عز وجل سبحانه ، كذلك لا يقدر الانسان على علم شىء الا بألة تبلغه الى علم ذلك •

وقد قيل ان الانسان ثابت له الايمان والاسلام مذ كان نطفة في ظهر أبيه ، ومذ كان جنينا في بطن أمه مأخوذ عليه الميثاق به ، وقد قال الله عز وجل : (واذ أخذك ربك من بنى آدم من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم قالوا بلى شهدنا) فثبت هذا الاقرار ، وهذه الشهادة ، وهذا الميثاق لهم وعليهم ، وقال الله عز وجل : (فأتهم وجهك للدين حنيفا فطرة الله التى فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله) ، ثم قال : (ذلك الدين القيم) فكان هذا الخطاب عند من تأوله ، انما هو من الدين ، وأن الانسان مولود على الدين •

وان كان يوجد في بعض تفسير القرآن عن قومنا غير هذا ، فالذى عرفته عن بعض فقهاء المسلمين ما قد ذكرته ، وقد قال النبى صلى الله عليه وسلم : « كل مولود فهو مولود على الفطرة ، أى على الدين هكذا عندي ، وانما يهوداه أبواه وينصره » فوجدت في التأويل أن معنى ذلك أن أولاد اليهود والنصارى وكذلك غيرهم من المشركين يجرى عليهم ما يجرى على آبائهم من الأحكام في الدنيا من النجس ، وقطع الصلاة والسبأ وتركهم على دين آبائهم ، لا يجبرون على الرجوع عن دين آبائهم الى دين الاسلام بعد بلوغهم ، اذا لم يكونوا أقروا بالاسلام بعد بلوغهم ، وأن أولاد أهل الاقرار محكوم عليهم بالاسلام ، ولو لم يقرؤا به بعد بلوغهم ، ولا يقدرّون على تركه ، والدخول في غيره من أديان أهل الشرك ، وبالطهارة ، وغير ذلك من حكم الاسلام •

الا أنه قد اخطف في أولاد المنافقين والمشركين ما كانوا أطفالا فقال من قال : انهم تبع لآبائهم ولاحقون بهم في الآخرة ، كما كانوا لاحقين بهم في أحكام الدنيا ، وأنهم يعذبون كما يعذب آباؤهم ، وضعف من ضعف هذا القول ، وأدخل عليه العلل الكثيرة ، وأكثر الاحتجاج في نقضه .

وقال من قال : انهم يثابون في الآخرة ، لأنه قد أخذ عليهم الميثاق ، وقد أقروا به ، وقد ثبت لهم الاسلام ، ولم يكن منهم في صباهم ما يثبت عليهم به نقض ذلك الميثاق ، لأن القلم مرفوع عنهم ، والتعبد عنهم زائل .

وقال من قال : انهم لا يثابون وانما يكونون ثوابا لأهل الجنة ، كالولدان والصور .

وقال من قال : بالوقوف عنهم لاختلاف الناس فيهم ، وإذا لم يأت فيهم نص أنهم من أهل الجنة أو من أهل النار ، وأما بعد بلوغهم الحلم فقد قيل انهم لا يكونون تبعا لآبائهم في أحكام الآخرة ، وأن أحكام أنفسهم ، وأنهم ان ماتوا بعد بلوغهم قبل أن يعصوا الله بمعصية من تضييع فريضة أو ركوب محرم ، ولو لم يؤدوا لله فريضة إذا لم يتعبدوا بها فهم من أهل الجنة ، لأنهم مولودون على الفطرة ، وليس عليهم فيما بلغهم الله اليه من حال التعبد حجة ، ولم تكن منهم معصية فيما قبلوا بها ، ولا ضيعوا فريضة فيما قبلوا بذلك .

وقد يوجد عن بعض فقهاء المسلمين أن كل مولود من جميع المتعبدين من الانس والجن ، فهو مولود على الاسلام والايمان ، وأن الاسلام والايمان ثابت لهم ، وأن الله قد أخذ عليه الميثاق بذلك ، وقد ثبت له وعليه ذلك الميثاق ، وقد ثبت له جميع دين الله كله كان هذا المولود من أولاد أهل الاقرار ، أو من أولاد المشركين كان بأرض الاسلام ، أو بأرض الشرك ، كان بالصين أو بأقصى المشرقين ، أو عند يأجوج ومأجوج أو أقصى المغربين كان بمدينة النبي صلى الله عليه وسلم ، أو بعمان أو بغير ذلك

من قرى الاسلام كان في بعض الجزائر المنقطعة والفيافي ، أو الأرض المتصلة بالاسلام ، فكل ذلك سواء ، فكل شيء تعبد الله به من دينه من جملة أو توحيد أو وعد أو وعيد ، وصلاة أو زكاة أو غسل من جنابة أو غير ذلك من جميع الأعمال ، أو ترك شيء من جميع المحرمات كلها ، فعليه القيام بما تعبد الله به وأقام عليه الحجة به من حيث ما كان من جميع المواضع التي عُدَّت بها أو غيرها .

فإن تعبد الله سبحانه بشيء مما تقوم به عليه الحجة من عقله ، فعليه القيام بما تعبد به ، فإن جهله هلك كان في جزيرة أو فلاة أو أرض منقطعة ، أو أرض اسلام لا عذر له ، وإن تعبد الله بشيء من العمل أو أقام عليه الحجة به فعليه القيام بما تعبد به ، فإن جهل شيئاً من ذلك ، وكان له وقت يفوت وينقضى فعليه أن يسأل من حضرته من المعبرين ، فإن لم يكن منهم أحد بحضرته فعليه أن يخرج في طلب علم ما جهل منه إذا قدر ، وسواء كان هذا المتعبد بأرض الاسلام أو بأرض الشرك ، لا يختلف أحكامه فيما تعبد الله به ، إذا قامت عليه الحجة به ، فالمعذور معذور حيث كان من المواضع ، ومن لم يكن معذوراً فهو غير معذور حيث ما كان ، فأحكام المتعبدين كلهم سواء في دين الله ، ولو اختلف مواضعهم إذا اتفقت منازلهم في دين الله ، ولا فرق بينهم في ذلك ، فأحكام المتعبدين سواء حيث كان من المواضع فكل شيء يسمه جهله من دين الله فهو واسع له جهله ، وكل شيء لا يسمه جهله من دين الله فلا يسمه جهله في أي المواضع والبلدان كان هذا المتعبد ، وإنما اشترط من اشترط من المسلمين فيما يقع في نفسى إذا كان هذا الانسان المتعبد في المواضع المنقطعة عن الاسلام كالجزائر والفيافي .

اذ في غالب الظنون والتعارف أن الاخبار بدين الله لا تصل اليه ، وأن الحجج التي ينقطع بها عذره لا تبلغه ، والمتصل بأرض الاسلام تبلغه الاخبار والحجج ، وهذا في التعارف وغالب الظنون ، وأما في

حقيقات الأحكام فأحكام المتعبد سواء في أى المواضع كان لا تختلف أحكامه فيما تعبد به الله به ، ولا تختلف أحكامه وأحكام غيره في دين الله الا اذا اختلفت منازلهم في دين الله ، فأحكامها متفقة ، ولا أعلم في ذلك اختلافا .

فان قامت على هذا المولود حجة بعلم الجملة فلا يسمه جهلها حيث ما كان من المواضع ، فان كان قد جحد بها فعليه الاقرار بها بلسانه ، وان كان قد جحد بشيء منها فعليه الاقرار بما جحد به منها ، وان لم يكن قد جحد بشيء منها ولم يكن قد جحد بها .

فقال من قال : ليس عليه الاقرار بها بلسانه ، وانما عليه الاقرار بها بقلبه ، والتصديق بها بقلبه ، لأن الاقرار باللسان راجع الى اقرار القلب والاقرار بالقلب هو الأصل ، وفي ذلك احتجاج كثير .

وقال من قال : لا بد من الاقرار بها بلسانه والشهادة بها بلسانه ويجزيه الاقرار بها مرة واحدة .

وقال من قال : عليه الاقرار بها كل ما سمع بذكرها ، أو خطرت بباله أو تأدى اليه علمها هكذا عندى أنه يخرج معنى ما وجدت ، وأما سائر تفسير الجملة من التوحيد ، واثبات الوعد والوعيد ، فلا نعلم أن حدا يلزم في ذلك الاقرار باللسان ، وليس عليه في ذلك الا التصديق والعلم والايان بالقلب ، ومن هذا الاجماع جاز القول في الجملة أنه يجري فيها الايمان والتصديق ، لأنه منها ، ولا حق بها هكذا قيل .

وأما الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، والاستغفار للمؤمنين والبراءة من الظالمين ، وأشباه هذا فمعى أنه قد قيل فيه مثل ما قيل في الجملة عند لزومه ، وقيام الحجة به أن العلم له والشهادة به والاعتقاد له بالقلب دون قول ذلك باللسان كاف .

وقال من قال : لابد من قول ذلك باللسان اذا وجب عليه ذلك ،
وقامت به الحجة ويجزيه في ذلك المرة الواحدة •

وقال من قال : كلما خطر بباله أو سمع بذكره ، أو تأدى اليه علمه ،
فعليه قول ذلك كما كان عليه قول ذلك في الجملة عند لزومها ، واذا لم
يبلغ هذا المولود خبر الجملة اذا كان بأرض منقطعة من الجزائر والفيافي،
فقد قيل انه يسمه جهلها حتى يبلغه خبرها ، ولا أعلم انى وجدت في هذا
اختلافا ، فلأجل هذا الاجماع قيل أيضا انه يسم جهلها من لم يبلغه
خبرها ، ولو كان بأرض الاسلام ، لأنه كما لم يقدر المولود الذى بالأرض
المنقطعة من الجزائر والفيافي على علمها اذا لم يبلغه خبر علمها ، كذلك
هذا المولود الذى بالأرض المتصلة بالاسلام لا يقدر على علمها ، فهذان
المولودان سواء في أحكام الجملة اذا لم يبلغهما خبرها لم يسمهما جهلها ،
وقامت عليهما الحجة بعلمها ، ولا أعلم في ذلك اختلافا ، واذا عدا خبرها
ولم يبلغهما خبرها وسمهما جهلها ، واذا بلغ خبرها المنقطع في الجزائر
والفيافي ، ولم يبلغ الذى متصل بأرض الاسلام خبرها ، فعلى المنقطع في
الجزائر والفيافي علمها ، ولا يسمه جهلها ، وليس على الذى متصل بأرض
الاسلام علمها ويسمه جهلها •

واذا بلغ المتصل بأرض الاسلام خبرها ، ولم يبلغ المنقطع
في الجزائر والفيافي خبرها ، فعلى المتصل علمها ولا يسمه جهلها ، وليس
على المنقطع في الجزائر والفيافي علمها ، ولا الذى في الفيافي ويسمه
جهلها ، وهكذا العدل والانصاف أن يكون المتعبدون من جميع المولودين في
أحكام دين الله بالسواء ، اذا استوت منازلهم في دين الله ، ولا يفرق
بينهم فيما قد اجتمعوا فيه ، ولا معنى للبقاع ولا للأرض المنقطعة ،
ولا المتصلة ، فكلما وسع المنقطع جهلها اذا لم يبلغه خبرها ، ولم يلزمه

علم غيره من علم الجملة ، فكذاك يسع المتصل بأرض الاسلام جهلها اذا لم يبلغه ، ولا يلزمه علم غيره ممن علمها ، وكما لا يسع المنقطع في الجزائر والفيافي جهلها اذا بلغه علمها ، فكذاك لا يسع المتصل بأرض الاسلام جهلها اذا بلغه علمها •

وأحكام هذا المولود المنقطع في الجزائر في جميع ما يسع جهله ، وفي جميع ما لا يسع جهله ، من دين الله ، وفي جميع دين الله كله كأحكام المتصل بأرض الاسلام ، ولو كان هذا المولود خلف جبل قاف مثلا ، ثم أقام الله عليه الحجة بأى الحجج شاء ، بوجوب شيء عليه في مس دين الله من صلاة أو وضوء أو غسل جنابة أو غير ذلك من جميع دينه ، قبل أن يبلغه علم الجملة لكان عليه القيام بما تعبد به الله به من دينه ، ولا يسمعه جهله ، وكان واسعا له جهل الجملة اذا لم يبلغ اليه علمها ، ولو أن الله تعبد الذى خلف جبل قاف بفريضة ، ولم يعتمد بها غيره من أهل مكة ، أو نزوى أو غير ذلك من بلدان الاسلام لكان على الذى خلف جبل قاف القيام بما تعبد به الله به ، ولم يكن على من لم يعتمد الله بها القيام بها ووسعه جهلها ، وأرجو أن كثيرا في زماننا هذا ممن هو بنزوى التي قيل انها بيضة الاسلام وغيرها أيضا من قرى عمان وسائر الأمصار من العوام من الرجال والنساء والعبيد والبدو والحضر ممن محكوم له بحكم الاسلام من المذككة والموارثة والذبائح والطهارات •

لو سئل عن الجملة ما عرف ألفاظها ولا أحسن عبادتها ، ولو سئلوا عن الله وعن النبى صلى الله عليه وسلم لأقروا بهما ، وقد قيل انه اذا الانسان أقر بالله ورسوله ، وبما جاء به رسوله محمد صلى الله عليه وسلم ، فقد ثبتت له الجملة ، فثبتت لهم الجملة عندى ، وهم لا يعرفونها وقد قيل انه لا يلزم أن يدعو أهل القبلة الى الاقرار بالجملة الا من طريق الفضيلة والاحتياط ، فقد يوجد في الآثار ما يدل على ذلك •

فأما من طريق اللزوم فقد قيل لا يلزم ذلك ، وانما كان يدعو النبى صلى الله عليه وسلم المشركين الى الجملة اذ كانوا جاهدين لها ، فكانوا

يعبدون الأصنام ويكذبون بالنبي صلى الله عليه وسلم ، وبما جاء به ، وأما من كان يشهد بأنه لا اله الا الله ، وبالنبي صلى الله عليه وسلم في صلاته ، ويسمع دعاء المؤمنين في المؤذنين بالتوحيد ، ويكثر ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم والتصديق له ، فعندى أنهم مقرون بهذا في الجملة •

وقد يوجد في آثار أصحابنا فإذا ثبت العبد الايمان بالله وبرسوله صلى الله عليه وسلم ، وبما جاء به رسوله من ربه ، فقد ثبت له الايمان بجميع ما ألزمه الله الايمان به والدينونة بجميع ما ألزمه الله الدينونة به، والولاية لجميع ما ألزمه الله ولايته ، والعداوة لجميع ما ألزمه الله عداوته ، والعلم ما ألزمه الله علمه ، والعمل بجميع ما ألزمه الله العمل به ، والانتفاء ما ألزمه الله الانتفاء عنه ، وكل هذا ثابت في دين الله تبارك وتعالى في الحكم ، كنبوته لمن عمل به ، وقال به ، وآمن به ، ووالى وتبرأ ، وعمل وصدق ، وانتهى ما لم يفحص شيء من ذلك بعينه ، وتنزل به بليته ، وتقوم عليه به حجته ، فضيع من ذلك لازما من قول أو عمل أو نية •

وإذا آمن بما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم وصدق به ، فقد آمن وصدق بجميع ما عليه أن يؤمن به ، ويصدق به من كتب الله وأنبيائه ورسله وملائكته ، وجميع ما عليه الايمان به ، وإذا آمن بالله ورسوله ، وبما جاء به رسوله وملائكته ورسله ، وجميع ما جاء به رسوله ، فقد ثبت له جميع دين الله كله ، ولو كان لا يثبت له جميع دين الله كله إذا أقر بالجملة حتى يقر ، ويعلم بكل شيء من دين الله بعينه من توحيد ووعده ووعيد ، وغير ذلك مما تقوم به الحجة من العقل أو صلاة أو زكاة أو صيام أو وضوء ، وغير ذلك من جميع فرائض الله وأوامره ونواهيه من ترك الزنى والربا والكبائر وغير ذلك من المحرمات ، ومن جميع

معاصيه مما تقوم به الحجة من السماع ، لكان ذلك مما لا يقدر عليه ، ولا يطيقه ، ولكن اذا لم يطق ذلك مضيقا لدين الله ، وتاركا له ، واذا كان ذلك كذلك كان عاصيا لله ، لعله هالكا كذلك عندى ، وانما يسلم الانسان من المعصية عندى اذا ثبت له دين الله .

وقد قيل أيضا : ان كل مولود وناشئ في جميع الأقطار من البر والبحار ، والمسافى والأمصار ، من أولاد أهل الشرك أو أهل الاقرار ، من أهل الحرب أو أهل الذمة أو أهل النفاق ، أو الأبرار الأخيار من جميع الثقطين ، لا فرق بينهم في دين الله ، في بقعة دون بقعة ، ولا أرض دون أرض ، ولا مولود دون مولود ، فكل واحد منهم انما يلزمه حكم ما خصه من جميع أحكام دين الله تبارك وتعالى من جميع ما بلغت اليه دعوته ، وقامت به عليه حجته ، مما تعبد الله ، ومعذور عما سوى ذلك ، وثابت له معنا على هذه الحال التوحيد والاقرار والايان والتصديق والولاية ، وأنه مقر بالجملة في أصل ما تعبد الله به ، ومقر بجميع ما فيها من دين الله تبارك وتعالى من الايمان بالله وملائكته ، وكتبه ورسله ، وحجته وناره والبعث والحساب ، وجميع تفسير توحيد الله بحقه ، وصدقه وبجميع ما يوسع جهله من دين الله ، وما لا يوسع جهله ، ومؤديا لجديع اللوازم منتهيا عن جميع المحارم ، ولو لم يبلغه من جميع ذلك دعوة ، ولا قامت عليه في شيء منه بعينه حجة ، ولا نزلت به منه بليّة .

فأى حجج الله في شيء من دينه نزلت به بليته كان متعبدا في ذلك بما يلزمه فيه بعينه من الجملة ، أو تفسيرها من التوحيد ، أو الوعد أو الوعيد ، أو من الفرائض واللوازم ، أو من المحارم والمآثم ، فان قام بذلك الذى تعبد الله به من دينه ، من قول أو عمل ، أو نية أو علم توحيد ، أو وعد أو وعيد ، أو ترك محارم أو غير ذلك من دين الله ، كان مطيعا لله ، وسالما في دين الله ، وكان على حالته المتقدمة .

وان ضيع ذلك ، ولم يقم بما تعبد الله به ، بطل عنه حكم ما كان ثابتا له ، وزال عنه ، فان كان ذلك الذى ضيعه ولم يقم به مؤديا له الى

شرك كان مشركا ، وان كان مؤديا له الى نفاق كان منافقا ، وانما يخصه حكم ما ركب ، وأحدث من شرك أو نفاق ، وقيل : ان احكام الكفر كلها راجعة الى اسمين : شرك ونفاق ، ولا يجوز أن يسمى المشرك منافقا ، ولا المنافق مشركا ، لأن حكم المشرك وحكم المنافق من أهل القبلة تختلف في أشياء ، فمن أجل اختلاف حكمهما أفرد كل واحد منهما باسم ، ولم يجز الجمع بينهما في هذين الاسمين •

فان تاب هذا الذي ضيع ما تعبد به الله به رجع الى حالته التي كان عليها قبل تضييعه له ، وهذا المولود الناشئ ثابت به دين الله ، حصل ما ثبت دين الله لمن أقر بالجملة ، وعليه في حالته هذه في أداء اللوازم والانتفاء عن المحارم وصحة التوحيد وانتابت الوعد والوعيد مثل ما عليه ان لو كان قد تقدم اليه حكم الجملة فامن بها ، وأقر بها •

ولهذا المولود مثل ما لجميع المؤمنين والمقربين من ثبوت ما عمل من طاعة الله ، والثواب عليه ، ووزر ما أتى من محاصي الله على وجه ما يلزم الحجة فيه ، وتنزل به بليته ، ولا فرق بينه وبينهم في شيء من الأشياء ، ولا حال من الحال ، فاذا تعبد الله بشيء من الأعمال التي يفوت وقتها ، وينقضي مثل الصلاة والاغتسال من الجنابة ، كان عليه القيام بما تعبد به الله به ، وتأديته على وجهه ان عرف ذلك ، وان جهل شيئا من ذلك مالا يتم عمل ذلك الذي تعبد به الله الا به ، أو جهله كله كان عليه الطلب لعلم ما جهل ، والسؤال عما جهله ، فان كان أخذ بحضرة من المعبرين سأل عن ذلك ، فاذا عبره الحق من ذلك كان عليه قبول ما عبر له وتأديته ، وسواء كان المعبر له من العلماء أو الضعفاء أو المشركين أو المنافقين أو الصبيان ، فهم من أهل الذكر في ذلك ، وقد قال الله عز وجل : (فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون) •

فهؤلاء أهل الذكر في هذه العبارة اذا عبروا الحق ، وقالوا به ، ولو (م ٣ - بيان الشرع ج ٤)

أنهم خالفوا الحق ما كان قولهم حجة ، ولو كانوا من العلماء لأنهم في هذا الموضع من السفهاء الكاذبين على الله •

وقد يوجد عن محبوب : لو أن قوما وصلوا ذات عرق فأتاهم أعرابي جلف في موضع ، أرجو أنه قال : يقول على عقبه فقال لهم : هذه ذات عرق لكن عليهم أن يحرّموا بالحج ، فجعل محبوب هذا الأعرابي الجافي فيها عبرة من الحق حجة على من وجب عليه الاحرام ، وجعله من أهل الذكر في هذا الموضع ، ومن أمر الله بسؤاله وجعله هاهنا حجة من حجج الله في دينه ، وأقل ما يكون من حجة الحق أنه لا يجوز أن يخطيء فيما قاله ، ولا يضل ، ولا يرد عليه قوله ، فقال من قال : لا تقوم عليه الحجة في ذلك إلا بأهل الأمانة ، كانوا من العلماء أو الضعفاء من المسلمين أو من ثقات قومنا إذا كانوا موافقين المسلمين في ذلك ، ولا تقوم من متهم ولا خائن حجة ، و (ما جعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا) •

ويوجد عن أبي محمد ، أرجو أنه ابن بركة ، أن علم ذلك يقع له بسؤال المسلمين ، وعليه قبول ذلك منهم فيما أخبروه به ، وأسندوه له من السنن المنقولة عن الرسول صلى الله عليه وسلم والأئمة المتقدمين ، قال الله تبارك وتعالى : (فاسألوا أهل الذكر) فلما أمرنا بذلك دلنا على قبول خبره ، وأن خبر الثقة يوجب العمل به تقليدا له ، ولا يفيد علما لقول الله عز وجل : (ان جاعكم فاسق بنيا فتبينوا) فلما أمرنا بالبيان مع خبر الفاسق ، دلنا بأن السؤال عنا موضوع عند خبر الصادق ، ووجوب قبول خبر الثقة تقليدا له ، وثقة به ، لأن خبره علم على الحقيقة ، لأن علم الحقيقة لا يوصل اليه ، والذي عرفته من قول غيره أن عبارة الثقة والصادق والعالم انما يكون حجة فيما وافق فيه دين الله من عبادته ، فان خالف دين الله لم يجز قبول ذلك منه والله أعلم •

فان لم يكن أحد بحضرته من المعبرين أداه على ما حسن في عقله ، وعليه الخروج في طلب علم ما جهل من ذلك اذا قدر على الخروج ، والسؤال عما جهله منه ، وكذلك جميع ما يلزمه الانتهاء عنه من المحارم ،

فإن ركبها وهو يقدر على معرفة حرمتها ممن حضره من المعبرين يعلم أو جهل فلا عذر له ، وهو هالك ، وإن لم يقدر على من يعبر له ذلك فاعتقد السؤال عن جميع ما يلزمه من ذلك ، وبذل المجهود في طلب ذلك بما بلغ اليه قدرته ممن حضر معه أو غاب عنه ممن يرجو يجد أنه يبلغ عنده إلى علم ذلك ، فقد قيل : أنه غير هالك .

والسائل في مثل هذا سالم ، والشاك هالك ، وأما ما لم يرتكب شيئاً من المحارم ، ولا ضيع شيئاً من اللوازم على حسب ما وصفنا وهو عالم ، أو يترك السؤال للعالم أو يترك اعتقاد السؤال ، إذا لم يقدر على العالم فهو معنا فيما قد قيل في جميع ذلك سالم ، ولو مات بعد عمر طويل على ذلك .

وأما ما لم يتممه الله بشيء من دينه ، ويجب عليه فيه السؤال ، فليس عليه فيه سؤال عن شيء بعينه ، ولا يجوز لأحد أن يلزمه السؤال عنه ، ولو كان إذا سأل عنه نفقه سؤاله كما أنه لا يجوز لأحد أن يلزمه عمل شيء من الطاعات التي لا يلزمه ، ولو علمها لنفقه علمه لها ، ومن ألزم أحداً ما لا يلزمه فهو كمن حط عنه ما يلزمه .

ولكن قد قيل أن عليه أن يمتد السؤال في الجملة عن جميع ما يلزمه من دين الله ، أو دين خالقه ، أو دين محدثه ، أو عبادة خالقه ، أو عبادة أو رضا خالقه ، فأى شيء من الأشياء التي يستدل بها دعا قد هداه الله إليه من معرفته ، فعليه اعتقاد السؤال عن جملة ما يلزمه إذا امتد إلى ذلك ، لأنه لا يستطيع ولا يصل إلى رضا خالقه أو عبادة خالقه إلا بطلب ذلك من غيره ، ممن هو مثله من المتعبدين ممن يدرك عقله فيما امتد إلى أنه يدرك رضا خالقه مما جهل منه من عنده ، أو يدرك رضا خالقه مما جهل منه من عنده ، أو يدرك معرفته منه .

وأما ما كان يسمه جهله مما تقوم به الحجة من السماع ف يقال من قال : إن الحجة تقوم بذلك بعالم أو عبره ، وقال من قال : لا تقوم

الحجة في ذلك إلا بما ليس ، وقال من قال : لا تقوم الحجة في ذلك إلا بأربعة ، وقال من قال : لا تقوم الحجة في ذلك إلا بمن تقوم به حجة الشهرة ، ولا يجوز عليهم الخلط من الخمسة الى العشرة •

وقال من قال : لا تقوم عليه الحجة في ذلك إلا حتى يعلمه هو كما علمته العلماء ، ويتضح له علمه كما اتضح للعلماء علمه ، ويسعه الشك في ذلك ، وما لم تقم عيه الحجة في ذلك التي ينقطع بها عذره فواسع له الوقوف فيه ، والشك فيه ، فإذا علمه واتضح له علمه ، وانشرح له صدره وبان له صوابه ، ونزل بمنزلة ينقطع بها عذره لم يسه الشك فيه ، فان شك فيه فوقف كان وقوفه وقوف شك لا يجوز •

وكذلك ان وقف عن ذلك الشيء الذي اختلف في قيام الحجة عليه فيه كان له الوقوف عن علم ما عبروا له ، ولم يكن هذا وقوف شك في قول من لا يجعلهم حجة عليه ، وفي قول من يجعلهم حجة عليهم في أحد الأقاويل ، فيكون وقوفه عن علم ذلك وقوف شك لا يجوز •

وأما ان وقف عن العلماء ولو كان لا تقوم عليه بتغيرهم حجة فقد قيل : انه لا يسه ذلك ، فان ذلك وقوف شك لا يجوز ، وكل وقوف لا يجوز في دين الله مما قد اختلفوا فيه بالرأى ، فليس ذلك وقوف شك مما يجمع المسلمون على هلاك واقفه ، وكل وقوف كان جائزا مما ليس فيه اختلاف عند المسلمين ، فذلك وقوف جائز ، وهو وقوف السلامة •

وقد قيل : انه اذا وقف عن المحدث ، ووقف عن من تولاه ، ووقف عن من برئ منه ، ولم يتول إلا من وقف كوقوفه ، فقد قيل : ان هذا وقوف شك لا يجوز ، لأن هذا المحدث الذي قد شك في حديثه ووقف عنه فهو أنه اما معصية لله ، فالبراءة منه واجبة ، أو يكون غير معصية فولايته جائزه ، فإذا شك فيه ، وفي متوليه ، وفي المتبرئ ، ووقف عنهم فقد أسقط فرض الولاية والبراءة ، وقد قيل ان هذا وقوف الشيعية الذي أنكره عليهم المسلمون •

وأما إذا كان حدث المحدث مشكلا كالتلاعين والمتحطين ، والمتضادين والمتبرئين من بعضهم بعض ، والقاتل للولى أو لن يقف عنه من أهل القبلة ، أو ممن يبرأ منه من أهل القبلة ، أو من اليهود أو من النصارى ، وجميع من لا يجوز قتله ، وقتله يحرم على الإطلاق إلا حتى يصح منه ما يجب عليه القتل به ، فكل هذا عندى أنه مما قد اختلف فيه بالرأى فقال من قال : تجوز البراءة منهم ومن القاتل ، لأن دماءهم محرمة حتى يصح حلالها وقال من قال : تجوز ولايتهم ، وولاية القاتل لن كان يقولاهم منا قبل ذلك حتى يعلم أنه قتلهم بغير حق ، وقال من قال : يقف عنهم وعن القاتل لاشكال أمرهم ، ويجوز للواقف أن يتولى المتولى والمتبرىء من أوليائه حتى يصح باطل أوليائه .

فان وقف عن المتولى والمتبرىء ، ولم يتول الأمر وقف كوقوفه فهذا وقوف شك عندى لا يجوز ، وكلما أشبه هذا فهو مثله ، وليس يجب على الواقف إذا وقف الوقوف الذى يجوز له فيهم السؤال ، وإذا وقف وقوف الشك الذى لا يجوز له فعلية التوبة من ذلك والسؤال عما يلزمه فى ذلك ان لم يتب ، وجهل ما يلزمه .

فان لم يكن أحد بحضرته من المعبرين فعليه الخروج إذا قدر عليه ، ليسأل عما جهل من ذلك ، وكل فريضة لزمه العمل بها مما يفوت وقتها بجهل العمل ، ولم يعرف كيفيته أو جهل شيئا منه ، فعليه سؤال من حضرته من المعبرين ، فان لم يجد بحضرته أحدا من المعبرين فعليه الخروج فى طلب علم ما جهله من علمها مما لا يتم إلا به ، والدينونة بالسؤال عن ذلك ، وكل شيء ركبه من المحرمات مما تقوم به الحجة عليه من السماع مما يكون هالكا بركوبه مقيما عليه غير منتقل عنه ، فعليه السؤال لمن حضره من المعبرين .

والخروج فى طلب علم ما جهله مما قد حل به محل الهلاك ، فيخرج مما قد هلك به ، وكل محرم ركبه مما تقوم عليه الحجة فيه من عقله فى

الإجماع كالشك في شيء من توحيد الله ووعده ووعيده الذي لا يجوز
الشك فيه في الإجماع أو الجحد لذلك فليس عليه في ذلك سؤال ،
لأن الحجة قد قامت عليه من عقله بذلك ، فعليه أن يعلم الحق في ذلك ،
غير أنه يؤمر بالسؤال عن ذلك ، وأما الزام فلا يجوز لأحد أن يلزمه
ذلك على ما عرفت ، ولو كان إذا سأل نفعه سؤاله لأنه ليس كل شيء
ينفع السائل إذا سأل ، ولم يكن لازما له جاز أن يلزم أباه ، كما أنه
ليس لأحد أن يلزمه عمل طاعة ينفعه إن عملها إذا كانت غير لازمة له ،
وانما يلزمه الدينونة بالسؤال فيما تقوم به الحجة من السماع فيما
يلزمه فيه السؤال •

والخروج في طلب علم ذلك ، لأنه ترك السؤال له كان هالكا ، وإن
دان بالسؤال كان سالما فهذا هو موضع لزوم السؤال له ، وأما ما كان
هالكا أن سأل ، وهالكا أن ترك السؤال وقد انقطع عنه فيه ، وقامت
عليه الحجة به من عقله ، ولا يجوز لأحد أن يلزمه فيه السؤال هكذا
عندى أنه قيل •

وأما من لم يعلم منه ما يستحق به الولاية ولا البراءة ، وجهل
أمره من جميع الثقلين من الجن والانس ، فالوقوف هاهنا وقوف دين
ولا يلزمه فيه سؤال ، فإن علم منه ركوب كبيرة فإن علم حكمها برئ
من ركبها ، وإن جهلها فلم يدر أنها طاعة ولا معصية ولا كبيرة ولا غير
كبيرة ، فقد قيل أنه يسهه جهل معرفة ذلك ، وليس عليه سؤال في ذلك
كان مستحلا أو مضرما •

وقال من قال : إن عليه السؤال في ذلك ، لأن هذا الراكب لهذه
الكبيرة كان قبل ركوبها جاهلا بجميع أمره ، ثم أحدث حدثا غصار
أمره معه معلوما ، وليس المعلوم أمره كالمجهول أمره ، وقد تعبد هذا
العالم بأمره بعبادات فيه لو علم الحكم فيها منها ، أن لو علم الحكم
فيها لبرئ منه •

ومنها أنه لو عمل الأعمال الصالحة التي يجوز أن لم يعلم بمعصية ولايته إلا بعد التوبة منها ، فلابد للعلل الداخلة فيه قال من قال : أن عليه السؤال في ذلك ، وقال من قال : أن عليه اعتقاد السؤال في كل ما لزمه من ولاية أو براءة ، فجعلها كان قبل ذلك تبرأ من لزمته ولايته ، أو يتولى من لزمته البراءة منه ، أو يقف عنه •

وقال من قال : لا يلزمه السؤال إلا فيمن كانت قد تقدمت له ولاية معه ، ثم أحدث حدثا لم يعرف حكمه ، فعليه أن يتولاه برأى ، ويعتقد السؤال عن ما يلزمه في حدثه ليعرف حكمه ، فيتولاه بمعرفة أو يبرأ منه بمعرفة •

وقال من قال : إذا تولاه برأى ولم يكن حدثه مما لا يسمه جهله ، فليس عليه سؤال ، لأنه سالم بولايته له بالرأى ما لم تقم عليه حجة بمعرفة حكم حدثه •

واختلف فيمن كان واقعا عنه وقوف دين ، ثم أحدث حدثا جهل حكمه فقال من قال : يكون على جملة ما هو عليه من الوقوف على اعتقاد شريعة الولاية له أن كان وليا ، والبراءة منه أن كان عدوا •

وقال من قال : لا يجوز له أن يقف عنه وقوف دين ، ولكن يجوز له أن يقف عنه وقوف رأى حتى يلقي الحجة فيما لزمه فيه من ولاية ، أو براءة •

واختلف فيمن استحل حراما أو حرم حلالا في الدين فقال من قال : لا يسمع جهل علم كفره ، ولا الشك في ضلاله من علم أنه مستحل لحرام من كتاب الله أو سنة رسوله ، أو إجماع الأمة وتقوم عليه الحجة بمعرفة كفره من عقله ، لأنه ناقص ما هو عليه من دين الله الذي يدين به ، ولا يجوز له أن يشك فيما هو عليه من دين الله الذي يدين به ، ولا يجوز له أن يشك فيما هو عليه من الدين ، ولا في

ضلال من دان بضلال دينه ونقضه عليه ، ولا ينفعه هاهنا سؤال ما لم يعلم حكم ذلك ، وعلى هذا القول فلا سؤال فيه •

وقال من قال : يسمه جهله ما لم يركبه أو يتولى راكمه بدين : أو يبرأ من العلماء إذا بدعوا من راكمه برأى أو بدين ، أو يقف عنهم برأى أو بدين ، أو يقف أو يبرأ من الضعفاء بدين ، وعلى هذا القول فليس عليه سؤال ، لأن كل شيء وسعه جهله فليس عليه فيه سؤال ، لهذا يوجد أنه قول بشير ، وإنما لا يسمه الشك في الشيء المستحل والمحرّم من دين الله •

وأما الانسان المستحل للحرام ، أو المحرم للحلال ، من دين الله ، فيسح جهل علم ضلاله والشك في ضلاله ، لأن الشك في الانسان المستحل والمحرّم ليس كالشك في الشيء المستحل أو المحرم ، لأن الشك في ضلال الانسان المستحل هو غير الشك في الشيء المستحل ، أو المحرم ، فإذا علم هو حلال ما أحله الله ، أو حرام ما حرّمه الله ، ولم يشك فيه ، وإنما شك في الانسان المستحل والمحرّم ، فلا يضيق عليه الشك ، ويسعه جهل علم ضلاله ، ولا يهلك أحد بهلاك أحد •

ومما يؤكد هذا القول أن الشاك في الجملة هو مشرك ، فإن شك أحد في الشاك في الجملة لم يكن مشركا ، وكان كافر نعمة ، فافترق الحكم بين الشاك في الجملة والشاك في الشاك في الجملة ، فكان الشاك في الجملة مشركا ، والشاك في الشاك فيه كافر نعمة ، فكان الشاك في الشيء غير الشك في الشاك في الشيء ، ولم يستو الحكم في ذلك ، واستحب من استحب من العلماء في هذا السؤال ، وأن لا يقيم على شكه الذي قد قال أكثر أهل العلم أنه يهلك بشكه ، وأما إذا كان المحدث محرّما أو غير مدع على الله في ذلك تحليلا ولا تحريما ، فأكثر القول أنه يسح جهل المحرمين ما لم يركب ما ركبوه ، أو يتولى راكمه بدين ، أو يبرأ من العلماء إذا بدعوا من راكمه برأى أو دين أو يقف عنهم برأى أو بدين ، أو يبرأ أو يقف عن الضعفاء بدين •

وقال من قال : لا يسع جهل المحرمين ، كما لا يسع جهل المستحلين ، لأنهم يخالفون أصل الدين ، وهذا قول شاذ ، وقد قيل : كل وقوف لا يجوز في دين الله من جميع الأوقف كلها فهو وقوف شك ، وكل وقوف جائز في دين الله فليس هو وقوف شك ، وقد قيل : ان جميع دين الله كله يرجع الى أصلين : أصل يسع جهله وهو جميع ما لم يتعبده الله به ، وهذا الأصل لا يلزم فيه سؤال ، وأصل لا يسع جهله وهو جميع ما تعبد به الله به ، فان سبق اليه التعبد من الله بشيء من توحيده ، أو تصديق وعده ووعيده ، وما أشبه هذا مما تقوم به الحجة من العقل ، فعليه علمه ولا يسعه جهله ، فان جهله هلك ، لأن الحجة قد قامت عليه بعلمه من عقله ، ولا يعذر هاهنا باعتقاد السؤال عما قد تعبد به الله به منه .

وعن أبي محمد عبد الله بن محمد بن بركة : انما كان الصق فيه واحد فهو على ضربين : فضرب من طريق السمع ، وضرب طريقه طريق العقل ، فما كان طريقه طريق السمع فغير لازم فرضه ، ولا هناك من لم يعلمه إلا بعد قيام الحجة به ، وهو الخبر المنقول ، فاذا طرق السمع بصحة لزوم فرضه ان كان مفسرا في نفس اللفظ المنقول ، وان كان مجملا فالى أن يسأل العلماء عن تفسير ما خوطب به .

وما كان طريقه طريق العقل فينقسم على قسمين :

القسم الأول : دليله قائم في العقل مثل أن الله واحد ، وأنه عالم وقادر ، ونحو ذلك ، فعليه عند ذكره وسمعه آياه أن يعتقد ويعلمه ، ولا يجله وهو هالك عند خطورة بباله ، وقيل الاختلاف وبعبده فهذا ونحوه لا يسعه جهله ، ولا عذر للشاك فيه لقيام دليله ولزوم حجته .

والقسم الثاني : هو ما كان الاختلاف بين الناس فيه مثل ان الله عالم بعلم ، وقادر بقدرة ، ، أو عالم بنفسه ، وقادر بنفسه ، فحجة هذا تلزم بمد الاستدلال والسؤال ، وعلى الشاك فيه أن لا يعتقد

قولاً من اعتقاد المختلفين بغير دليل ، وأن يتمسك بالجملة ، وهو أن الله واحد ليس كمثله شيء •

وأما غير أبي محمد فعندى أنه يجعل أن هذا مما تقوم به الحجة من العقل ، وأن على الإنسان أن ينفي عن الله جميع معاني المخلوقين كلها ، وأن لا يساوى بين الله وبين خلقه في معنى من المعاني ، وأن سبق إلى الإنسان التعمد من الله عز وجل بشيء من فرائضه التي لها وقت يفوت ، أو ينتقض كالصلاة والوضوء ، والاعتسال من الجنابة ، وصوم شهر رمضان ، فإذا حضر وقت صلاة فعليه الاعتسال من الجنابة أن كان جنباً ، والوضوء للصلاة أن كان على غير وضوء •

فإن جهل شيئاً مما قد لزمه من ذلك فعليه السؤال عن ذلك لمن حضره من المعبرين ، فإن لم يحضره أحد من المعبرين آذاه على ما حسن في عقله ، وعليه الخروج في طلب من يعبر له ما قد لزمه ، ويدله عليه اعتقاد الحينونة بالسؤال عما قد لزمه من هذا الفرض ليؤديه ، وكذلك جميع الفرائض التي تعبد الله بعملها التي يفوت وقتها ، فعليه القيام بما تعبد الله به من علمها ، والسؤال عما قد جهل من علمها ، والخروج في طلب علم ذلك •

وقد يوجد أنه إذا لزمته صلاة مثل صلاة الظهر أو العصر أو غيرها من الفرائض فصلها ، ولم يعلم أنها فريضة أنه لا تنفعه صلاته تلك حتى يعلم أنها فريضة ، وأنها لازمة له ، فإن صلاها ولم يعلم بفرضها عليه ولزومها له أن عليه الكفارة والبدل والاثم •

وقال من قال : لا كفارة عليه ، وعليه البدل والاثم • وقال من قال : لا بدل عليه ، وعليه الاثم • وقال من قال : لا كفارة ولا بدل عليه ولا اثم ، لأن الله إنما كلفه العمل ، وقد عمل وقد أجزأ ذلك ، وقام بما تعبد الله به ، وقد أخذ عليه الميثاق أن يطيعه ، وقد أطاعه لأن الله قد أخذ عليه الميثاق أن يطيعه ، وأخذ عليه الميثاق أن لا يعصيه ،

فإن ركب شيئاً من معاصيه كان عاصياً لله ، علم أنها معصية أو جهل ، وكان ناقضاً للميثاق الذى أخذه عليه أن لا يعصيه ، ساء خطا عليه بارتكابه لها ، علمها أو جهلها ، ولا أعلم فى هذا اختلافاً ، فإذا كان الحكم فيه هكذا فكذاك إذا عمل شيئاً من الطاعات من صلوات أو غيرها فقد أطاعه ، علم أنها طاعة أو جهلها ، وقد عمل بما تعبد به الله بعمله من فريضة علم أنها فريضة أو جهلها ، وقد وفى الميثاق الذى أخذه عليه أن يطيعه فيه ، وقد أطاع .

فكما يكون مأخوذاً بمعصيته إذا عصى ثابتة عليه ، فكذلك يكون مقبولاً منه طاعته إذا أطاع ثانياً له ، لأن المراد من العاصى أن لا يعصى وقد عصى ، والمراد من المطيع أن يطيع وقد أطاع ، فكما ثبت عمل معصيته إذا عصى فكذلك ثبت له عمل طاعته إذا أطاع ، وأرجو أن فى كرم الله وعدله وفضله ، أنه إذا ثبت عليه معصيته إذا عصى علمها أو جهلها ، فكذلك ثبت له طاعته إذا أطاع علمها أو جهلها .

وعندى أنه قيل : أنه لا ينتفع بعمل الفرائض واجتتاب المصالح حتى يعلم بفرض ذلك وإزومه له فى بعض القول ، وأكثر ما عندى أنه قد قبل أنه ليس عليه إذا ترك المحرمات أن يعلم حرامها ، وفرض تركها عليه ، وقد يوجد أن القابل للرخصة ، الشاكر لله عليهما ، كالمتجهد الصابر المحتسب الآخذ بغيرها ونحو هذا يوجد والله أعلم .

وأما ما كان من الفرائض التى وقتها واسع كالزكاة والحج فإذا تعبد به بشيء من ذلك فقد قيل أن عليه علم ما تعبد الله به منه ، ولا يسمعه جهل علمه .

وقال من قال يسمعه جهل ذلك ما لم تأت حالة لا يجوز له تأخير قضاء ما قد وجب له عليه منه ، أو يترك الوصية بما قد لزمه منه ، وهو قادر عليها ، أو يدين بترك ذلك ، ولو كان موسماً له فى تأخير ذلك .

وقد عرفت فيما وجدت عن أبى محمد عبد الله بن مجاهد بن بركة

أنه يوجب عليه فعل مثل هذا في أول ما يقدر عليه والله أعلم . وإن سبق اليه التعمد من الله بشيء من ترك المحرمات ، فعليه تركه ، فإن لم يتركه وركبه فعليه الدينونة بالسؤال عما قد ركبته ، فإن كان أحد بحضرته من المعبرين سألته ، وإن لم يكن أحد منهم بحضرته فعليه الخروج ، والسؤال عما لزمه في ركوب المحرم ، وإنما عليه الخروج في جميع ما يلزمه الخروج فيه من طلب علم ما قد لزمه إذا قدر على الخروج بالزاد والراحلة وأمن الطريق ، وصحة البدن ، وما أشبه هذا .

وكذلك الولاية والبراءة ، هما فريضتان من فرائض الله ، ويسعه جهلهما ما لم يتعمده الله بهما أو بأحدهما ، فإن تعبد الله بولاية أوليائه ، وعداوة أعدائه في الجملة ، فعليه أن يتولى جميع أولياء الله كلهم من الملائكة والنبيين والصالحين من الأنس والجن وغيرهم ، وثبتت له البراءة من أعداء الله كلهم من اليهود والنصارى وعبداء الأوثان ، وجميع المشركين وجميع المنافقين ، والكفار من أهل الأقطار ، ووسعاه جهل جميع أولياء الله كلهم ، وجهل جميع أولياء الله كلهم حتى يتعمده الله بولاية أحد من أوليائه باسمه أو بعينه أو بغير ذلك ، ثم كان على ولايته ، وكذلك يسعه جهل جميع أعداء الله كلهم حتى يتعمده الله بالبراءة من أحدهم ، ثم كان عليه البراءة منه ، هكذا جميع دين الله كله ، إنما يلزمه منه ما تعبد الله به ، وليس عليه غير ذلك منه مما لم يتعمده الله به .

فكل شيء تعبد الله به من جميع دينه كله فعليه القيام بما تعبد به منه ، ولا يسعه جهله ، وكل شيء لم يتعمده الله به من جمع دينه كله فواسع له جهله ، ولا يلزمه السؤال عنه ، ولو كان على الإنسان أن يقوم بشيء من دين الله قبل أن يتعمده به لكان عليه ذلك من جميع الأشياء كلها من دينه ، ولو لزمه شيء من جميع دين الله كله من جميع الأشياء كلها قبل أن يتعمده به لكان يلزمه ذلك في جميع دين الله كله قبل أن يتعمده به ، وكذلك إذا لم يلزمه شيء واحد من دين الله كله قبيل

أن يتعبده ، فكذلك لا يلزمه ذلك في جميع الأشياء من دين الله قبل أن يتعبده بها ، لأن أصل دين الله في هذا كله أصل واحد ، وكل شيء تعبده الله به وألزمه القيام به فعلية القيام بما تعبده ، ولازم له ذلك ، ولا يسمعه جهله ، وكل شيء لم يتعبده الله به فواسب له جهله وغير لازم له .

والقول في الولاية والبراءة كالقول في هذا عندي ، فإذا تولى الإنسان جميع أولياء الله كلهم فقد ثبت له ولاية أولياء الله كلهم من الملائكة والانس والجن وغيرهم ، وليس عليه أن يتولى أحدا من ملائكة الله باسمه ، ويسعه جهل جميعهم حتى يتعبده الله بولاية أحد منهم كائنا من كان منهم ، ثم كان عليه ولايته عليه ، ولا يسمعه جهله ، ويسعه جهل غيره منهم ، وليس عليه سؤال عنهم ، ولا عن أحد منهم كائنا من كان ، إلا حتى يجب عليه في دين الله السؤال عنه ، ولو أن الله تعبده بولاية جميع ملائكته بأسمائهم ، لكن عليه القيام بما تعبده الله به من ولايتهم ، ولو أن انسانا تعبده الله بولاية جميع أوليائه كلهم بأسمائهم أو بصفاتهم ، أو بأعينهم أو بغير ذلك ، وآخر لم يتعبده الله بولاية أحد من جميع أوليائه كلهم ، لكان على من تعبده الله بولاية أوليائه كلهم القيام بما تعبده الله به من ولايتهم ، ولم يكن على من لم يتعبده الله بولاية أحد منهم أن يتولى أحدا منهم .

ولو أن انسانا تعبده الله بالبراءة من جميع أعداء الله بأسمائهم أو بصفاتهم أو بأعينهم أو بغير ذلك ، وآخر لم يتعبده ببراءة من أحد من أعدائه ، لكان على من ألزمه الله البراءة وتعبده بها القيام بما ألزمه الله وتعبده به من البراءة ، ولم يكن على من لم يتعبده الله بالبراءة أن يبرأ من أحد منهم ، وكذلك جميع دين الله كله انما يلزم كل انسان بما تعبده الله به ، ولا يسمعه جهله ، وكل شيء لم يتعبده الله به لم يلزمه ، وواسع له جهله ، ولو أن الله تعبده جميع عباد الله كلهم بفريضة واحدة إلا انسانا واحدا لم يتعبده بتلك الفريضة لكان على جميع عباد الله القيام بتلك الفريضة ، ولا يسمهم جهلها ، ولم يكن على

هذا الانسان القيام بتلك الفريضة ، وكان واسعا له جهلها ، ولا يلزم هذا الانسان هذه الفريضة اذا لزمته غيره ، ولو أن انسانا تعبد الله وحده بفريضة واحدة ، ولم يتعبد جميع عباد الله بتلك الفريضة ، لكان على هذا الانسان القيام بهذه الفريضة ، ولا يسمه جهلها ، ولم يكن على جميع عباد الله الذين لم يتعبدوا بتلك الفريضة القيام بها ، ولا السؤال عنها ، وكان واسعا لهم جهلها •

وهكذا جميع دين الله كله عندي مما تقوم به الحجة من العقل ، ومما تقوم به الحجة من السماع ، وجميع دين الله كله راجع الى هذين الأصلين ، انما يلزم كل انسان منه ما تعبد الله به منه ، ولا يسمه جهله ، وليس عليه القيام به ، ولا السؤال عنه ، فكل انسان تعبد الله بشيء فعليه القيام به ، ولو لم يتعبد الله به غيره من خلقه ، اذا لم يتعبد الله غيره من خلقه ، وكل شيء لم يتعبد الله به من ولاية أو برائة وغير ذلك من دين الله فعليه القيام به ، ولو لم يتعبد الله به غيره من خلقه ، ولا يجوز له ترك القيام به اذا لم يتعبد به الله غيره من خلقه ، وكل شيء لم يتعبد الله به من ولاية أو برائة أو غير ذلك من دين الله •

ولو تعبد به جميع خلقه فلا يلزمه القيام به اذا تعبد الله به جميع خلقه ، وانما يلزم الانسان ما تعبد الله به ، ولا يحط عنه ما لزمه اذا لم يلزم غيره ، ولا يلزمه ما لم يلزمه اذا لزم غيره ، فافهم هذا ، وكذلك جميع أنبياء الله كلهم وجميع أنبيائه المرسلين الذين نطق القرآن برسالتهم ، الذين هم الأئمة الأعلمون ، والخيرة المصطفون ، والأشراف المطهرون ، والأئمة الذين خاطب الله نبيه محمداً صلى الله عليه وسلم والافتداء بهم ، والاتباع لهم ، والالتزام بهم فقال : (أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده) •

وكذلك جبريل الملك الكريم الذي نزل بالقرآن على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ، وهو امام له ولنا ، وهو من أشرف الأئمة صلى الله

عليه وسلم ، فجميع من ذكرته من هؤلاء ثابتة ولا يتهم في اقرار المقر بالجملة ، وثابتة ولا يتهم في ولاية الجملة ، لأنه اذا تولى جميع أولياء الله كلهم فقد تولاهم ، ويسعه جهل جميعهم صلى الله عليهم وسلم إلا نبينا محمدا صلى الله عليه وسلم ، فلا يسعه جهله ولا جهل الولاية له ، ولا التصديق به اذا سمع بذكره ، أو تأدى اليه علمه ، ولا يلزمه السؤال عنهم ولا عن أحد منهم ، فان دان بالسؤال عنهم هلك .

وكذلك ان تولى أحدا منهم بغير ما يجوز له من دين المسلمين هلك ، وكل شيء وسع الانسان جهله لا يجوز له الدينونة بالسؤال عنه ، وانما يجوز له السؤال عن ما لا يسعه جهله من طريق الوسيلة والفضيلة اذا وقع السؤال فضلا ، وكان جائزا ، وانما يكون السؤال عما يسعه جهله من غير دينونة ، فان سأل عن معرفة الأنبياء والصالحين من أمة محمد صلى الله عليه وسلم ، ومعرفة أخبارهم الصالحة ليقترن بهم ، وليتأسى بهم ، وليتفلق بأخلاقهم فيما يجوز له من جميع ذلك ، فذلك من أشرف الأعمال ما لم يعطل في حال اشتغاله بذلك فريضة ، أو ما هو أفضل منه في دين الله .

ولو أن انسانا لزمه نفقة من فرض الله عليه نفقته له ، لكان سدس حب واحد أو قرمة واحدة يشتغل بكسبها ليقوم بتلك الفريضة أفضل من اشتغاله بذلك الذي قد عذره الله منه ، ولا يجوز للانسان أن يعطل فريضة واحدة صغرت أو كبرت من أجل اشتغاله بالفضائل ، ولو كبرت وشرفت لأنه لا يتقبل الله منه الوسائل اذا ضيع الفرائض ، ولا يشييه عليها ، ويعذبه الله بتضييع هذه الفريضة ان لم يتب من تضييعها .

وكذلك قد قيل : انه لا يجوز له أن يعطل فريضة حاضرة من أجل قيامه بفريضة غائبة ، كما أنه قد قيل : من وجب عليه فرض الحج أنه انما يجوز له الخروج إلا بعد أن يقوم لمن يجب عليه القيام به من عياله بما يلزمه لهم من فرائض من نفقة أو كسوة أو غير ذلك من

الفرائض ، وكذلك حتى يجعلهم حيث يأمن عليهم ممن يظلمهم ، هكذا
عندى أنه قيل والله أعلم •

ولا يلزمه أن يتولى من جميع أنبياء الله الذين ذكرتهم غير نبينا
محمد صلى الله عليه وسلم أحدا منهم باسمه ، حتى يتعبده الله بولاية
واحد منهم أو أكثر من ذلك ، أو كلهم فإذا تعبدوا الله بولاية أحدهم فعليه
ولايته ، ولا يسمه جهله في ذلك ، فإن تعبدوا الله بولاية واحد وحده
منهم فعليه ولايته ، ولا تلزمه ولاية غيره منهم ، ويسمى جهل ولاية جميع
من لم يتعبدوا الله بولايتهم منهم •

وان تعبدوا الله بولاية جميعهم فعليه ولاية جميعهم ، ولا يسمه جهل
ولايتهم ، كذلك أئمة المسلمين من أمة محمد صلى الله عليه وسلم السالفين
الذين لم يشاهدوهم كانوا من الأئمة المعقود عليهم الإمامة ، أو من علماء
المسلمين وأئمتهم في الدين ، يسع الإنسان جهل جميعهم ، ولا يسمه
السؤال عن أحد منهم ، ولا الولاية له باسمه ، فإن سأل عنهم من طريق
الوسيلة والفضيلة بغير دنيوية فذلك جائز ، وهو من الفضائل عندى •
وولاية هؤلاء السالفين الذين ذكرتهم من أمة محمد صلى الله عليه وسلم
ثابتة لمن جهلهم ، ولم يعرفهم في إقراره بالجملة ، وهى شهادة أن لا إله إلا
الله ، وأن محمدا رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، وأن جميع ما جاء
به محمد من عند الله فهو حق وثابتة له أيضا ولايتهم في ولاية الجملة ،
لأنه إذا تولى جميع أولياء الله فقد دخلوا في جميع أولياء الله ، وثبتت
هذه الشريعة فيهم ، وولاية الجملة إذا تولى جميع أولياء الله أو جميع
الصالحين أو المسلمين ، أو الأبرار أو الأخيار ، أو المقين أو ما أشبه هذا
من الأسماء التى تجمع أولياء الله ، فما هداه الله اليه من هذه الأسماء
كنى الله عن غيره منها حتى يتعبدوا الله بمعرفة غيرها منها ، ثم عليه معرفة
ذلك ، والحقها بأهلها •

وكذلك إذا برئ من جميع أعداء الله أو الظالمين ، أو الكافرين
أو الجائزين ، أو الفاسقين ، أو ما أشبه هذا من الأسماء التى تجمع أهل

الشرك وأهل النفاق ، فكل هذا عندي من براءة الجملة ، ويكفى الواحد منها عن جميعها ، فان علمها كلها ألحقها بأهلها ، وان جهل شيئاً منها اكتفى بما علم منها عما جهل منها حتى يعلمه ، ثم يلحقه بأهله فافهم هذا •

وقد قلنا ان ولاية أئمة المسلمين • ثابتة لمن جهلهم في اقراره بالجملة وفي ولاية الجملة ، وليس على من جهلهم ولا له أن يتولى واحدا وحده منهم فما فوق ذلك حتى يتعبد الله بولايتهم ، أو يجوز له ولايته ، فإذا تعبد الله بولايتهم كان عليه ولايته ، ولا يسمعه تركها ولا جهلها ، ولا تضييع القيام بها ، ويسعه جهل الباقيين منهم الذين لم يتعبدوا الله بولايتهم ، فان تعبدوا الله بولايتهم أجمعين فعليه القيام بما تعبدوا الله من ولايتهم ، ولا يسمعه جهل ذلك •

وأما ما لم يتعبدوا بولايتهم في الاجماع ، وكانت ولايته مما يختلف المسلمون في لزومها له مثل أن يدفع عالم من العلماء بأصول الولاية والبراءة ولاية رجل كان من أئمة المسلمين السالفين ، أو من غير الأئمة فقال من قال : يلزم المرفوع اليه ولاية ذلك الرجل ، سأل العالم عن ولايته أو لم يسأله •

وقال من قال : لا تنزله ولايته سأل عن ولايته أو لم يسأل حتى يكونا علمين • وقال من قال : ان سأل عن ولايته لزمه ولايته ، وان لم يسأل لم يلزمه ولايته ، فعلى من لا يلزمه ولايته فواسع له جهله فافهم هذا •

ولو أن انسانا واحدا وحده لم يتعبدوا الله بولاية أحد من أولئك الأئمة ، وتعبد جميع عباد الله بولاية جميعهم بأسمائهم لكان على من تعبدوا الله بولايتهم بأسمائهم أن يتولاهم ، ولم يكن على من لم يتعبدوا الله بولاية أحد منهم أن يتولاه •

ولو أن انسانا لزمه ولايتهم أو ولاية أحد منهم ، ولم يلزم ولايتهم غيره من جميع عباد الله لكان عليه القيام بما تعبدوا الله به من ولايتهم ، (م ٤ — بيان الشرع ج ٤)

ولا يسمه ترك ولايتهم اذا لم يلزمه غيره بولايتهم ، ولو أنه تعبد الله جميع عباد بولايتهم الا انسانا واحدا لم يتعبد الله بولايتهم لكان على من تعبد الله بولايتهم القيام بما تعبد الله به من ولايتهم ، ولم يكن على هذا الانسان الذى لم يتعبد الله بولايتهم أن يتولاهم اذا لزم غيره ولايتهم ، وانما يلزم كل انسان ولاية من لزمته ولايته ، ولو لم يلزم غيره ولا يلزمه ولاية من لم تلزمه ولايته ، ولو لزمته غيره وقد مضى القول أنه انما يلزم كل انسان من جميع دين الله كله ما تعبد به ، ولا يجوز له تضييعه اذا لم يتعبد الله به غيره ، وكل شيء لم يتعبد الله به فلا يلزمه القيام به اذا تعبد به غيره ، واذا وسعهم جهل الأئمة السالفين من الأنبياء والمرسلين الذين تقدم ذكرهم ، فالأئمة من أمة محمد صلى الله عليه وسلم السالفون أوسع وأجدر أن يسع جهلهم ، وان كان لا يلزم السؤال عنهم ولا عن أحد منهم ، وأن تكون الولاية في الجملة كافية عن ولاية الأئمة من أمة محمد صلى الله عليه وسلم بأسمائهم حتى يتعبد الله بولاية أحد منهم ، أو كلهم بأسمائهم ، ثم يكون عليه القيام حينئذ بما تعبد الله من ذلك .

وكذلك اذا برىء في الجملة من أعداء الله وسعه جهل جميع أعداء الله ، ولم يكن عليه البراءة من أحد من أعداء الله من السالفين الذين لم يشاهدتهم بأسمائهم ، ولا يلزمه السؤال عنهم ، ولا من أحد منهم ، كانوا من أئمة المشركين الذين حاربوا أنبياء الله ، أو من أئمة المشركين الذين حاربوا نبينا محمدا صلى الله عليه وسلم ، أو من رعاياهم وأتباعهم أو من الذين قال الله انهم : (تكاد السموات يتفطرن منه وتتشقق الأرض وتفر الجبال هدا) .

أو كانوا من أعداء الله المنافقين ، كانوا من الأئمة الذين حاربوا أئمة المسلمين أو من رعاياهم وأتباعهم أو غير ذلك من جميع أعداء الله كانوا مستحلين أو محرمين ، فلا يلزم من جهلهم السؤال عنهم ، ولا البراءة منهم ، ويسمى جهل جميعهم حتى يتعبد الله بالبراءة من أحد منهم ،

أو من جميعهم ، ثم كان عليه حينئذ القيام بما تعبد به الله من ذلك ، وقد ثبت لهذا الانسان الذى جهلهم البراءة منهم فى اقراره بالجملة ، وهى شهادة أن لا اله الا الله وحده لا شريك له ، وأن محمدا عبده ورسوله ، صلى الله عليه وسلم ، وأشهد أن جميع ما جاء به محمد عن الله فهو الحق المبين وما أشبه هذا من الألفاظ الزائدة على هذا ، والناقصة عنه ، المتضمنة لهذا المعنى •

فاذا أقر الانسان بالله ورسوله وبما جاء به رسوله ، فقد ثبت له الإقرار بالجملة فيما ضمن هذه المعانى من الألفاظ ، فقد أقر بالجملة هكذا عندى ، ويوجد هذا المعنى فيما يخرج من أقاويل أصحابنا ، وتركت الاحتجاج الكثير مما فى هذا الكتاب خوف طوله ، وإذا وسع جهل ملائكة الله الذين وصف النبى كثرتهم فقال فيما يروى عنه على ما وجدت : « أطلت السماء وحق لها أن تظط ما من موضع أربع أصابع الا وعليه جبهة ملك أو قدماء » ، ووسع جهل أنبياء الله المرسلين الذين قال الله : (وكأين من نبى قاتل معه ربيون كثير) •

وأئمة الصالحين من عباده وأوليائه فكان ولايته بالإقرار بالجملة ثبتت ولايتهم ، فكانت الولاية فى الجملة لأوليائه الله كافية عن ولايتهم بأسمائهم لمن جهلهم ، فأعداء الله أولى وأجدر أن يكون الإقرار بالجملة ، والبراءة فى الجملة كافية لمن جهلهم عن البراءة منهم بأسمائهم ، لأن الاسلام يعطى أو لا يعطى ، والولاية تعطى البراءة هكذا قيل •

وان كان كل ذلك فرضا ولو أن انسانا تولى وليا لله بغير حجة كائنا من كان نبيا أو ملكا أو امرا أو غير ذلك من جميع أولياء الله كان عاصيا وانما يجوز له أن يتولى أولياء الله بما يجوز فى دين الله ، وثبتت الولاية •

ولو أن انسانا برئء من عدو الله كائنا من كان من المشركين ، الذين حاربوا نبى الله أو غيرهم ، أو المنافقين الذين حاربوا أئمة المسلمين أو

غيرهم بغير ما يجوز في دين الله ، كان عاصيا ، وانما تجوز البراءة من أعداء الله مما يجوز في دين الله البراءة به ، ولو وجب ولاية انسان قبل أن يتعبد الله بولايته لوجب ذلك في جميع أولياء الله ، ولو لزم السؤال عن ولى الله قبل أن يلزم السؤال عنه في دين الله للزوم ذلك في جميع أولياء الله ، ولو لزم البراءة من انسان قبل أن يتعبد الله بالبراءة منه ، للزم ذلك في جميع أعداء الله ، ولو لزم السؤال عن عدو الله قبل أن يلزم السؤال عنه في دين الله للزم ذلك في جميع أعداء الله •

ولو لزم انسانا أو يتولى وليا لله أو يبرأ من عدو لله قبل وجوب ذلك عليه للزومه ذلك في جميع أولياء الله ، وفي جميع أعداء الله ، ولو لزمه ذلك لمعز عن القيام به ، وكان في تكليفه ذلك مالا يقدر عليه ، وتعالى الله أن يكلف عباده مالا يطيقون •

وأما الأئمة الحاضرون كانوا من الأئمة العادلين أو الجائرين ، فقد قيل انه لا يسع من شاهدهم جهلهم لظهور عدلهم وجورهم معهم ، ولا من كان معهم بحضرة امام عدل أو من رعيته ، فعليه طاعته ، وعليه نصرته ، وعليه تسليم زكاته اليه ، وعليه الانقياد له فيما حكم به عليه ، وما أشبه هذا من الحقوق اللازمة لأئمة العدل على رعيتهم ، وأهل مملكتهم •

فان ركب هذا الامام معصية زالت بها امامته ، ولم تجز له نصرته ولا طاعته ، ولا تسليم زكاته اليه ، ولا ثبتت امامته ولا شيء مما لا يجوز لأئمة العدل ، ولأجل هذا وما أشبهه لم يسمع جهله ، وأما الأئمة العادلون السالفون ، فلم يتميد الله من لم يكن في عصرهم بطاعتهم ولا نصرتهم ، ولا تسليم زكاته اليهم ، ولا شيء مما يلزم الرعية لأئمتها ، فلأجل هذا وسع جهلهم •

فلما كان المشاهد للأئمة متعبدا فيهم ، ولهم بعبادات لم يسع جهلهم ، ولا كان الأئمة المأمونون غير متعبدين بهم ولا فيهم بشيء مما ذكرنا ، وسع جهلهم ، وكانوا بمنزلة الرعايا ، فمن وجب عليه ولاية أحد منهم

فعليه ولايته ، ومن لم يجب عليهم ولاية أحد منهم لم يلزمه ولايته ، ولا السؤال عنه ، فهذا فرق ما بين الأئمة الحاضرين والأئمة الماضين ، هكذا عرفت ، وكذلك أئمة الجور الحاضرون ، فقد قالوا لا يسع جهلهم لأنه يشاهد جورهم ، ويسع جهل أئمة الجور السالفين ، لأنه لم يشاهد جورهم ، لأن قامت عليه الحجة بما يوجب معرفة جورهم والبراءة منهم ، فعليه ذلك •

وان لم يعلم ذلك فلا يلزمه السؤال عنهم ، وقال من قال : اذا كان أحد من الضعفاء بحضرة امام ، ثم أحدث حدثا اشتبته على الضعيف حكمه ، فسلم الضعيف للعلماء المشاهدين للإمام فيما حكموا به فيه ، ولم يمتنع عن شيء يجب عليه لأئمة العدل ، ولا فعل شيئا لا يجوز أن يفعل لأئمة العدل ، ولا فعل شيئا لا يجوز أن يفعل إلا لأئمة العدل ، وسعه الوقوف عنه مع ولاية العلماء على ما حكموا به في هذا الامام •

ويوجد هذا عن أبي الحواري ، ومن سيرة مودود ، فما أشكل شيء عمل به من مضى ، فالوقوف عنه جائز ، ورد علمه الى الله والى أولى العلم ، وليس يوقف المسلمون ولا يحكمون على أحد بعينه وبنفسه الحق أحق أن يهتدى به من عمل به والباطل باطل أهله أحق بما عملوا منه وأولى به ، وليس علينا دعاء الى البراءة من مخطيء بعينه ، إلا أن يخالف فيه مخالف بعينه بعذر له ليس فيه بصادق ، ويعرف كذب ما قل فيه فيقول فيه بغير الحق ، وهو ما أمسك عن ذلك وقيل قول المسلمين ، وصفة العدل على الناس سالم •

كذلك أمر من خلا مثل عثمان وعلى ، ومن دخل عليه الخطأ فضل به فليس علينا نصف خطئه للناس ، ولا نكلفهم الاقرار بخطئهم ، وأن لا يكونوا مسلمين إلا بذلك ، ولكن عليهم الاقرار للمسلمين والتسليم لهم بما دانوا به من صفة العدل في أهل الخطأ والصواب •

ويوجد عن أبي الحسن محمد بن الحسن ، وأما ما ذكرت من

المهاجرين والأنصار والتابعين من خوى الأبصار الى يوم القيامة ، فنحن نشهد ولا شك في شهادتنا ، فان شككتنا هلكتنا فانهم ، دائنون لله بالولاية في اعتقاد مذهبهم ، لكل ولى علموه ، ثم صح به علمهم أو جهلوا بما لم تبلغ اليه معرفة عقولهم ، وكذلك عداوتهم لأعداء الله في جملة اعتقادهم ، وهذا سبيل كل صادق ، وديننا دينهم ♦

وكذلك براعتهم بالحكم بعد قيام الحجة ، وقطع العذر أول ذلك أبوهم ابراهيم ، اذ قال الله : (فلما تبين له أنه عدو لله تبرأ منه) وهذه الصفة في أبيه فلم يبرأ ابراهيم من أبيه حتى تبين له عداوته ♦

وقال الله عز وجل : (لقد كان لكم فيهم أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر ومن يتولى فان الله هو الغنى الحميد) وكذلك نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ، قال الله عز وجل : (ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولى قرى من بعد ما تبين لهم أنهم أصحاب الجحيم) فانظر الى قول الله عز وجل : (من بعد ما تبين لهم) وهل يكون البيان إلا بعد الحجة والسلطان ! فلم يجب على هذا المتكلف المتعسف أن يتعرض السؤال عن أحكام الولاية والبراءة ليوجبها على نفسه ، بهتة في غير حكمها ، ولكن عليه أن يتعلمها من علمائهما في حين وجوبها بما عليه وتفسيرها منهم ، ففتياهم حجة عليه في الصفة والمعرفة ، إلا أن يعرف الحكم في ذلك فيشك فيه ، وذلك فيما لا يسع جهله ♦ فاذا شك فيما لزمه انفاذ الحكم فيما لا يسهه جهله كان عليه السؤال عن بحث ما شك فيه حتى ينفذه على نفسه بصدقه ♦

وقلت : هل على ضعفاء المسلمين الذين لا علم لهم فيمن خلا ومضى أن يسألوا عن الأمراء والأئمة ، أو عن بعضهم من جار منهم ومن عدل ؟

فعلى ما وصفت فهذا موضوع عن الناس السؤال عنه والبحث عن مساوئ الناس واحسانهم فمن حمل ذلك على أحد من الضعفاء فقد

نزل بمنزلة الجفا ، وصار الى سبيل أهل الشقا ، والذي يحسن عندي
ووجدت أيضا ذلك أنه ان ألزم أحدا ممن يلزمه ذلك فلا يجوز
له ذلك ، وان ألزم نفسه ذلك ودان به لم يجر ذلك ، وان سأل عن
الصالحين ليعرفهم ، وعن سبيل الظالمين والجائزين ليجتنبهم ، ولم يرد
ويقصد تجسس عورة ولا اغتنام ولا بحث عورة ، فان وجب عليه في
حال سواء له ذلك ولاية أحد أو براءة من أحد تولى من وجب عليه
ولايته وبرئ من وجبت عليه البراءة ، ولا يلزم نفسه ذلك الزاما ،
أو أمره أخذ بذلك من غير أن يلزمه إلا من طريق الوسيلة كان ذلك
من الفضائل على هذه الشرائط . وقد قال المسلمون في سيرهم :
ولا نفتنم العثرة ، ولا نتجسس العورة ، ولا نرد المعزرة . ومن
الجواب .

قلت له : هل على الضعفاء أن يسألوا عن برئء منه موسى بن علي ،
ومحمد بن محبوب رحمهم الله وغيرهما ممن كان قبلهما وبعدهما من
الفتهاء ، فليس ذلك على من ذكرت ؟

والجواب في هذا كله قد مضى ، وكذلك ما ذكرت أن يسألوا عن
خروج أهل النهروان ، وعن قتال أصحاب الجمل حتى يعرفوا سبيل
من زاغ عن الاسلام ، وزاغ عن الحق ، فيخصونهم بالبراءة ، ويعرفوا
سبيل من استقام ، فيفخصونهم بالولاية ، فليس ذلك عليهم إلا ما قامت
به البيئة ، أو شهر في الدار أو عاينته الأبصار بما يوجب حكم الحق
من قول ذوى الأبصار من ولاية وعداوة ، وهذا سبيل أهل التقى .

وعن أبي محمد عبد الله بن محمد بن بركة من كتابه المبتدأ : فان
قال : فاذا عرف حكم الحادث وجهل أسماء المحدثين هل عليه معرفة
المحدثين بأسمائهم ؟ قيل له ليس عليه ذلك اذا كان دان بالبراءة من أهلها
من كل محدث أكفره حديثه ، وتولى المسلمين على ما دانوا به لله عز وجل
في هؤلاء المحدثين وفي غيرهم ، اذا لم يعرفهم بأسمائهم . فان قال قائل :

فان أراد معرفة أحد من هؤلاء المحدثين بأسمائهم ليوثق البراءة عليه
بعينه ليزداد علما فيهم ؟
قال : هو أفضل •

وعن أبي سعيد محمد بن سعيد أنه قال : ليس له أن يسأل عن
هؤلاء المحدثين ليبرأ منهم ، ولكن له أن يسأل عن الأخبار المتقدمة الحادثة
بين الأئمة من غير أن يقصد الى تجسس عورة ، ولا اغتنام عثرة ، فان
تبين له ما يوجب عليه ولاية أحد تولاه ، وان تبين له ما يوجب عليه
البراءة من أحد برئ منه ، ولا يكون مجتهدا في بحث عورة ليقف عليها ،
ويبرأ من راكمها ، ولكنه ان علمها برئ من راكمها وهو كاره كما يقيم
الحاكم الحد عنه على المحدث وهو كاره ، لأن من لم يصح معه حدته
فهو على حال الوقوف عنده ، ولو كان في علم غيره فاسقنا فليس له أن
ييهض عن عورة رجل معه في حال الوقوف قاصدا بذلك الى هتك ستره ،
وقد نهى عن غيبة من كان واقفا عنه وهو أن يقول فيه ما هو فيه
مما علمه مما ليس بكفر ، فهتك ستره وكشف عورته اذا قصد الى ذلك
أشد من غيبته عندي •

ويوجد عن ابن بركة أنه اذا عرف الانسان حكم حدث المحدثين
فليس عليه أن يسأل عنهم عن المحدثين ، ولكنه يسأل عن معرفة الأخبار
من غير أن يقصد الى كشف عورة لم يكن علمها ، ولا هتك ستر كان
مستترا عليه ، فان تبين له ما يوجب عليه البراءة من أحد برئ منه ،
والله أعلم •

هكذا أحسب أنني عرفته عنه نحو هذا والله أعلم •

ومن سيرة السؤال عن أبي الحسن على البسياني وقد قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم : « ان امته تفرق على ثلاث وسبعين فرقة
كلها على الخطأ إلا واحدة » وقد وجدنا الأمة قد افترقت ، واذا كان
ذلك كذلك فعلينا طلب الفرقة المحقة من جملة المخطئين ، ولا نصل الى

ذلك دون البحث والسؤال ، والدليل والحجة من الكتاب والسنة والاجماع ، ولا يبلغ الى علم ذلك بغير سؤال .

ومنها : رقد قال المسلمون ان السؤال فيها شجر وعرض ، وقد عرفت عن بعض المسلمين أن خلف بن زياد رحمه الله لما نشأ فوجد الناس مختلفين قال : ان لله ديناً تعبد به عباده لا يعزهم بجهله ، والشك فيه ، فخرج يطلب ما كلف ، فكلما لقي فقيهاً ومنسوباً اليه العلم سألته عن اعتقاده ، فإذا أخبره قال له : ديني خير من دينك حتى لقي أبا عبيدة مسلم بن أبي كريمة ، وسألته عن شيء أخبره وعرف أن الحق ما قال أبو عبيدة فقال هذا دين الله الذي تعبد به عباده .

ومنها : فعلى كل ناشئ في عصر أن يعرف أهل زمانه ، ومن تعبد به الله بالقبول عنه ، فإن وجد أهل عصره كلهم أهل عدل ، وكلمتهم عالية ودينهم ظاهر لا خلاف بينهم في دينهم ولا فرقة فعلية ، ولا يتهم ومن علم منهم وسلم لحكمهم ، واقتدى بأهل الذكر منهم وهم الحجة في ذلك قول الرسول صلى الله عليه وسلم : « لا تجتمع أمتي على ضلال » وإن وجدهم أهل جور وكفر وظلم وكلمة الكفر عالية والحق مقهور ، لعله أراد لم يتول أحد منهم ، ولا اقتدى بأحد منهم حتى يعلم الصادق ، وعليه طلب أهل الصدق والأمناء في دين الله الذين هم حجة الله ، ولو وجدهم بالصين كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا يعذر بغير الحق ، ولا يصل الى هذا كله بغير سؤال .

وان وجد أهل عصره على اختلاط واختلاف في الدين وأعداء متباغضين وأحزاباً مختلفين والجوء هو الغالب ، والحق مقهور ، لم يتولهم ولم يتول أحد منهم ، ولو رأى منه الصلاح حتى يعلم منه القول بقول أهل الحق ، والصادقين في دينهم ويعرفهم بالحجة والدليل من الكتاب والسنة والاجماع ، ويعلم أنهم أهل الحق دون من خالفهم ، ثم يتولاهم ويسألهم عما تعبد الله به عباده وعليه القبول منهم ، إذا عرف صدقهم وأنهم الحجة ، ولا يكون للعبد الضعيف الى هذا سبيل دون

السؤال عنه ، والطلب والبحث والذي عرفنا عن غير أبي الحسن ، أن خلف بن زياد كان على غير دين المسلمين ، وكذلك قول أبي الحسن يدل على أنه كان على غير دين المسلمين •

وان كان غير دين المسلمين من أديان أهل الضلال فواجب عليه سؤال من بحضرته من المعبرين ، فان لم يجدهم بحضرته فعليه الخروج في طلب علم ما قد جهله وركبه من الضلال ، والسؤال عن ذلك ، ولا أعلم في ذلك اختلافا ، ولو أن أحدا لم يدين بدين الضلال إلا أنه ركب كبيرة جهلها ، ولو كان دينه دين المسلمين فعليه سؤال من بحضرته من المعبرين كانوا من العلماء أو من الضعفاء المأمونين الثقات ، فان لم يكن بحضرته أحد من المعبرين فعليه الخروج في طلب علم ما قد جهله مما قد ضل به اذا قدر على الخروج ، ولو الى الصين أو أبعد من الصين ، وأقصى المشرقين والمغربين •

ولا أعلم في هذا اختلافا لأن هذا السؤال هاهنا فريضة ، فكيف اذا دان بالضلال ، وأما اذا لم يكن السؤال عليه فريضة وكان وسيلة فلا يلزمه السؤال عنه ، ولو كان العلماء المحقون أقرب اليه من الملكين الحافظين عليه الكريمين ، وهذا ما لا أعلم فيه اختلافا ، وأما اذا كان السؤال عن شيء قد اختلف علماء المسلمين بالرأى في وجوبه عليه ، فان كان من أهل التمييز أخذ بما يراه من قولهم أقرب عنده الى الحق ، فان كان الذي رآه صوابا قول من قال عليه السؤال فعليه السؤال ، وان كان الذي رآه صوابا قول من قال لا سؤال عليه فليس عليه سؤال •

ولا تجوز الدينونة بالسؤال في هذا الموضع وانما تكون الدينونة بالسؤال فيما قد أجمع المسلمون على الدينونة بالسؤال فيه ، أو فيما قد أجمعوا على هلاك الراكب له مما تقوم عليه الحجة فيه من السماع ، أو فيما قد تعبد الله به من الأعمال التي يفوت وقتها فجعلها أو جهل شيئا منها مما لا يتم إلا به أو ما أشبه هذا •

وقد مضى في هذا ما يكتفى به ، فإذا كان الراكب للكبيرة بغير دينونة يجب عليه الخروج والسؤال ، فكيف لا يجب على خلف بن زياد وقد دان بالضلال ؟ ! وان نفسى لأحق عندى أن تنطق في أقل قدر من خلف بن زياد بما نطقت ، ولكن لما رأيت الله قد ذكر ذنوب الأنبياء الذين هم أكرم عليه من خلف بن زياد ، وأنزل به قرآنا يصلى به ويتلى في المشاهد نطقت بما نطقت .

وأنا كتحو ما قيل شعرا :

وسنان أقصده الرماح فرنقت

في عينه سنة وليس بنائم

والذى يوجد في حديث أبى سفيان محبوب بن الرهيل قال أبو سفيان : كان رجل من المسلمين يقال له أبو محمد المهدي ، قال : وكان قد أبصر الاسلام من قبل نفسه ، قال : وكان يرى ذلك أنه خرج في بعض المغازي فنظر الى ما يعمل الناس ، وقال : ما هذا يفعل أهل الايمان ، قال : فانصرف الى البصرة وكان له مسجد يجلس فيه ، ويحدث ويقضى فيه ويذكر ، قال : وكان يصف الاسلام يقول : ان أهل الأحداث من أهل القبلة كفار وليسوا بمشركين ولا مؤمنين ، قال : فبلغ ذلك جماعة من المسلمين فقال بعضهم لبعض : قد ترونه ما يصف هلموا بنا اليه نواصفه هذا الأمر فلعله يقبل .

قال : فأتاه منهم جماعة فواصفوه الأمر ، ووصفوا له ما هم عليه ، فقال : هذا هو الحق ، وما زالت على هذا مذ دهر ، ولم أجد أحدا يوافقني عليه ، وما كنت أرى أن أحدا يقول بهذا القول ، قالوا : بلى والله ان لك اخوانا على هذا وأعوانا ، فكان أبو محمد من أفاضل المسلمين بعده ، قال : وكان يظهر هذا الأمر ويبوح به ، فانظر كيف لم يضلک المسلمون أبا محمد اذ لم يخرج يسأل عن دينه ، ويتعرف رأى المسلمين ، واذا جهل أئمة المسلمين الذين في عصره ومصره اذا كان

مستقيما على دين المسلمين ولم يستتيبوه ، وجعلوا أنفسهم اخوانا له
وأعوانا مع جهله بما هم عليه قبل أن يعلموه •

وقد يوجد عن أبي الحواري أنه ليس على من كان مستقيما على
دين المسلمين أن يخرج يتعرف رأى المسلمين اذا لم يضع شيئا يجب
عليه فيه سؤال المسلمين من ترك عمل فريضة يلزمه علمها ، أو ركوب
مكفرة أقام عليها أو شيئا يجب عليه فيه سؤالهم ، وهذا عندي أنه معنى
ما يوجد عنه ، وقد قيل ان أهل عمان كانوا على غير دين المسلمين ،
فلم يوجبوا عليهم أن يخرجوا يسألوا عن دينهم ، ورأوا أنهم سالمون
بقبول عبارة من عبر لهم الحق في مواضعهم ، وقيل ان نقلة العلم من
البصرة الى عمان أربعة أنفس ، ولم نجد أن ذلك الخروج كان لازما
لهم والله أعلم •

ولم أرد برفع هذه الآثار إلا ادخال فرح على ضئيف مجتهد لم
يقف عليها ، ويتميز تعبيرها ، فمن وقف على كتابي هذا فليتدبره ،
ولا يحمله سوء الظن بي أن يرد منه حقا ، ولا حسن ظنه بي أن يقبل
منه باطلا ، ولا يقبل منه إلا ما وافق الحق والصواب •

بسم الله الرحمن الرحيم

قد اجتمعت بحمد الله ومنه كلمة أهل عمان على أمر واحد ، ودين واحد ، وهو دين الله الذي أرسل به رسوله محمدا صلى الله عليه وسلم ، فمنهم من تولى الصلت بن مالك رحمه الله ، وبريء من موسى ، وراشد بن النظر ، ومنهم من تولى الصلت بن مالك ، وبريء من برء من موسى بن موسى وراشد بن النظر ، ومنهم من تولى المسلمين على ولايتهم الصلت بن مالك رحمه الله ، وبراعتهم من موسى ابن موسى ، وراشد بن النظر ، واجتمع رأيهم على الدينونة بالسؤال فيما يجب عليهم السؤال فيه عند أهل الحق ، الذين يرون السؤال واجبا ، واجتمع رأيهم على أن من دان بالثك فهو ذلك .

وكذلك اتفقوا على أن من علم من محدث حدثا وجهل الحكم في حدثه أن عليه السؤال فيه ، وإن علم الحدث والحكم فيه كان عليه البراءة منه إذا كان حدثه ذلك مما يجب به البراءة من فعله ، والحد لله حق حمده ، وصلى الله على خيرته من خلقه ، رسوله محمد النبي وآله وسلم .

وكتب الامام راشد بن شعيد بخط يده ، وكان ذلك بمحضر الحسن ابن سعيد بن قريش القاضي ، وأبى عبد الله بن محمد بن خالد ، وأبى حمزة المختار بن عيسى القاضي ، وأبى عبد الله محمد بن تمام ، وأبى النظر راشد بن القاسم الوالى ، وحضر أيضا هذا الكتاب أبو على موسى بن أحمد بن محمد بن على ، وأبو الحسن على بن عمر ، وأبو بكر أحمد بن محمد بن أبى بكر .

وعرض هذا الكتاب على جميعهم ، واتفقوا عليه ولم يختلفوا في شيء فيه والسلام ، وكان ذلك يوم الخميس لأربع عشرة ليلة بقين من شهر شوال سنة ثلاث وأربعين وأربعمائة سنة ، وكان ذلك بقرية سونى ،

في المنزل الذي ينزل فيه الامام راشد بن سعيد نصره الله بالحق ، ونصر الحق به ، والحمد لله وصلى الله على رسوله محمد النبي وآله وسلم بتبليما .

من غير خط محمد بن ابراهيم ، وقال غير المؤلف المصنف من قوله :
قد اجتمعت كلمة أهل عمان أرجو أنه مما أضيف الى الكتاب لأنه بغير
خط مؤلفه ، وكذلك ما فسرهُ مؤلف هذا الكتاب .

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا ما فسره الشيخ أبو عبد الله محمد بن إبراهيم رحمه الله من مجمل الآثار ، يوجد عن بشير بن محمد بن محبوب رحمه الله ، أن ترك النكير حجة ، وأظهار النكير حجة • قال الشيخ أبو عبد الله محمد بن إبراهيم رحمه الله : وذلك خاص ممن له النكير في وقت وقوع الحدث لا غير ذلك ، كان الذي له النكير أمّا أو وليا أو عدوا كان من أهل الاقرار ، أو من أهل الانكار ، وذلك في الأحداث التي يجوز فيها الحق والباطل ، والهدى والضلال ، والطاعة والمعصية ، من الأحداث في الدماء والفروج والأموال ، والامامة وما أشبه ذلك من الأحداث التي لله عز وجل فيها حكمان •

وذلك مثل رجل يظن امرأة فإن أظهرت النكير أنه يأتي ذلك منها بلا تزويج ولا ملك يمين كان انكارها عليه حجة في ذلك الحال في حكم الظاهر ، ولو كانت زوجته أو أمته عند من لم يعلم أنها زوجته ولا أمته ، ولو أنها لم تنكر عليه لكان تركها للنكير عليه حجة له في حكم الظاهر ، ولو كان مقتسرا لها ، وهذا خاص في أحكام الظاهر ، وكذلك لو رأى قاتلا يقتل آخر ، ولم ينكر عليه ذلك لكان تركه للنكير حجة له في أكثر ما عرفنا من قول المسلمين •

وكذلك لو رأى انسانا يأخذ مال مسلم أو يهودي أو نصراني أو مجوسي ، ولم ينكر عليه لكان تركه للنكير حجة للاخذ في حكم الظاهر ، ولو كان الآخذ مبطلا في حكم السرائر ، ولو أنه أظهر عليه النكير لكان اظهاره للنكير حجة عليه في حكم الظاهر ، ولو كان محقا في حكم السرائر •

ولو أن جماعة من المسلمين عقدوا اماما في حياة امام قد أجمع على امامته فلم ينكر ذلك عليهم العلماء الحاضرون ، ولا الامام المتقدم لكن فعلهم ذلك حجة لهم في ذلك في حكم الظاهر ، ولو كانوا مبطلين في حكم السرائر ولو أنهم أنكروا عليهم ذلك لكانوا مبطلين في حكم الظاهر ، ولو كانوا محقين في حكم السرائر ، وذلك اذا كان انكارهم في وقت الحدث لا قبله ولا بعده ذلك .

فصل

قال بعض : انما ترك النكير حجة للائمة دون الرعية ، قال الشيخ أبو عبد الله محمد بن ابراهيم رحمه الله : ان ترك النكير حجة من له الحجة في الأحداث التي يجوز فيها الحق والباطل لا غير ذلك ، اذا كان الذي له النكير اماما أو وليا أو عدوا أو مجوسيا أو مشركا أو وثيا أو غير وثني ، أو ممن كان من الخليفة المتعبدين ، وأما الأحداث التي لا يجوز فيها الا الباطل والضلال والمعصية ، فليس ترك النكير حجة لمحدثها كان محدثها اماما أو وليا أو عدوا ، أو عالما أو جاهلا ، أو مسلما أو مشركا كان التارك للنكير اماما أو وليا ، أو عدوا أو عالما أو جاهلا أو مسلما أو مشركا ، وذلك لو أنه تزوج أخته من الرضاع أو النسب أو غيرها من ذوات المحارم ، أو أنها أمه أو أخته أو عمته ، أو خالته أو ما أشبه ذلك .

ولو لم يعلم أن الله عز وجل قد حرم ذلك ولا رسوله ولا كتبه ، أو كان عالما أن الله عز وجل قد حرم ذلك ، وكان تزويجه ذلك بعد علمه بالصفة الموجبة للحرمة في دين الله بحضرة ألف عالم من علماء المسلمين ، فهم يعلمون أيضا أنه عالم بالصفة الموجبة للحرمة فلم ينكروا ذلك عليه ما كان تركهم للنكير عليه حجة له في حكم الظاهر ، ولا في حكم السرائر ، ولكن بفعله ذلك هالكا كافرا ظالما منافقا أثما فاسقا ، ولكن

على هؤلاء العلماء أن ينكروا عليه ذلك ، فإن تركوا النكير عليه وهم قادرون على ذلك لكنوا أيضا هالكين لتركهم النكير عليه •

ولو أن عالما قال بحضرة الامام العدل ، وبحضرة ألف عالم : ان الله عز وجل قد أحل تزويج الأخت من الرضاعة ، فلم ينكروا عليه قول ذلك ، لا الامام ولا العلماء الحاضرون ، وتولوه على ذلك لكنوا بذلك مخلوعين في دين الله هالكين ، في حكم دين الله •

ولو أن عالما قال : ان الله عز وجل قد أحل سبى أهل القبلة وسفك دمائهم بحضرة ألف عالم ، فلم ينكروا عليه ذلك ، وتولوه على ذلك وضربوه ، لكان الكل منهم بذلك هالكون — نسخة — هالكا في دين الله ، ولم يكونوا في ذلك حجة لأحد من الخليقة ، ولو أن قائلًا قال : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أحل البنى على الامام العدل ، أو على أحد من الخليقة ، لكان القائل لذلك مبتدعا ، ولو كان قوله هذا بحضرة ألف عالم ، ولو قال : ان المسلمين قد أجازوا أن يعقدوا اماما في حال ثبوت امامة الامام العدل ، أو يجوز الخروج عليه ، أو غضب امامته بحضرة ألف عالم ، فلم ينكروا عليه ذلك ما كان تركهم للنكير عليه حجة له ، ولكن حكم هذا القائل في دين الله من الكاذبين الفاسقين •

فصل

وقال بعض : ان الركوب للكبائر شاهد على راكمه بالكفر وبالضلال ، ومن قال بغير هذا فقد كفر •

قال الشيخ أبو عبد الله محمد بن إبراهيم رحمه الله : ان ذلك خاص في الأحداث الباطلة التي لا يجوز فيها الحق ، ولا يمكن لراكبها فيها الحق يوجه من الوجوه في سر ولا علانية ، ولا يحتمل لراكبها الهدى في دين الله في سر ولا علانية ، وذلك مثل أن يقول : ان الله أحل الربا وأحل

نكاح ذوات المحارم ، أو أهل شرب الدم ، أو أهل أكل لحم الميتة من غير اضطرار وما أشبه ذلك •

وأما في الأحداث التي يجوز لراكبها في دين الله الحق والباطل والهدى والضلال ، فإن الراكب لذلك يكون على منزلته التي هو عليها في دين المسلمين من ولاية ، أو وقوف أو براءة ، ويكون الراكب على حالته الأولى في حكم الظاهر ، ولا نعلم في ذلك اختلافا ، أن كل حدث جاز لراكبه فيه الحق والباطل في دين المسلمين ، فإنه لا يجوز أن يخطيء راكمه ، ولا يجوز أن يشهد عليه بالضلال ولا بالكفر ، ولا بالفسق ولا يفتبرأ منه ، ولا يجوز الوقوف عنه أن كنت له ولاية متقدمة في ذلك حتى تقوم عليه حجة من حجج الحق ، ويقطع عذره في ذلك •

وذلك مثل أن ترى وليا لك أو غير ولي يأكل مالا تعلم أنه لغيره ، كان المال لبيتهم أو بالغ حاضر أو غائب ، ولم يعلم أنه يأكل بحق ولا بباطل ، فإنه يكون على منزلته الأولى • وكذلك لو رأيت رجلا يبيع ويذهب ، فإذا حضرت الصلاة صلى قاعدا ، أو رأيت من يأكل نهارا في شهر رمضان في حضره ووطنه ، أو رأيت من يأكل لحم ميتة أو لحم خنزير ، أو يشرب الدم ولو لم تعلم أنه في فعله ذلك محققا ولا مبطلا ، لكان الفاعل لذلك على منزلته الأولى ، لأن كل فاعل له يخرج من مضارج الحق في دين الله ، فلا يجوز تخطئته في ذلك الفعل ، لأن الأحداث في مثل ذلك تنقسم على ثلاثة أقسام •

فقسم منه : ما كان الحق فيه لله عز وجل مما يكون العبد فيه مؤتمنا في دين الله عليه ، مثل الصلاة والزكاة والحج ، واتقاء النجاسات ، والاعتسال من الجنابة وما أشبه ذلك ، فإن العبد مؤتمن في ذلك على دينه ، ولا يجوز أن يساء به الظن ، فإن إساءة الظن بالمسلمين من كبائر الذنوب ، وأنه لا تقوم الحجة على المتعبد في مثل هذا بما يوجب كفره إلا باقراره هو لا غير ذلك •

وقسم ثان : من الأحداث من حقوق الله تعالى مما تقوم الحجة فيه على فاعله من غيره ، مثل أكل اللحم من أيدي المشركين من غير أهل الكتابين ، وذلك أن ترى من يأكل لحما من أيدي المشركين من غير أهل الكتابين ، فشهد عليه شاهدا عدل أنه يأكل ذلك اللحم من غير اضطرار ، وأن ذلك اللحم من ذبائح المشركين من غير أهل الكتابين ، فانه تقوم عليه الحجة فيه من غير اقرار .

وقسم ثالث : ما كان فيه الحق لله ولعباده مثل الفروج والقتل والأمانة والأموال وما أشبه ذلك ، فان راكب ذلك على منزلته التي كان عليها حتى تقوم عليه حجة من حجج الله تعالى ، فينقطع عذره لا غير ذلك .

وكذلك لو أنك رأيت رجلا يطا امرأة وهو من أهل الولاية ، لكان على ولايته في حكم الظاهر ، ولو كان ذلك الواطيء مبطلا في السريرة ، مقتسرا لتلك المرأة ، لم يكن فعله ذلك موجبا كفره في حكم الظاهر ، ولو برئ منه متبرئ حيث رآه واقعا لذلك الفعل ، ولم يعلم أنه محق في ذلك ولا مبطل ، لكان ذلك المتبرئ في دين الله هالكا كافرا شاهدا بالزور حاكما بالجور ، واذا ثبتت له الولاية بالدين في حكم الظاهر ، وكان ذلك الفاعل في علم الله مبطلا غاصبا لتلك المرأة فاسقا ، لكان المتولى له سالما في دين الله ، لأن ذلك الفعل لا يوجب كفره في حكم الظاهر ، لأن الله عز وجل تعبد عباده في دينه بأحكام الظاهر ، ولم يتعبدهم في ذلك بأحكام السرائر .

وأن الله تبارك وتعالى تعبد عباده بدينه ، ولم يتعبدهم بعلمه ، كما أنه لو تزوج رجل امرأة وهي في علم الله وفي علم أكثر الخلق أنها أخت له ، والمتزوج لم يعلم بأنها أخته حتى وطئها وولدت منه الأولاد ، وقد عاش معها مقبلا على ذلك خمسين سنة أو أقل أو أكثر حتى مات ، لكان في ذلك سالما في دين الله ، ولم يعذبه الله على ذلك وما أشبه هذه

الأشياء ومثلها ، وأن الناس محكوم لهم في أحكام الظاهر بأحسن الأحوال حتى تصح عليهم الحجة الواضحة بأسوأ الأحوال ، وأن الناس أهل توبة واستغفار حتى يصح منهم الاصرار ، وأن الناس أهل تحريم في دين الله حتى يصح منهم الاستحلال •

ويوجد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لو بقى بينك وبين أخيك كنسج العنكبوت فلا تهتك ستره » وأن الله قد حرم كثيرا من الظن ، وأن الله قد حرم التجسس عن العورات ، وحرم قذف المحصنات •

وهذه الثلاثة الأقسام التي ذكرتها من الأحداث مما يجوز فيها الحق والباطل ، والهدى والضلال ، والطاعة والمعصية ، وأن جميع الأحداث تنقسم أيضا على ثلاثة أقسام :

فقسم منها : مما لا يكون إلا بالباطل لا غير ذلك ، مثل أن يقول قائل : ان الله أهل نكاح الأخوات والمخالات وما أشبه ذلك •

وقسم ثان : من الأحداث مما يجوز فيه الحق والباطل والهدى والضلال ، وقد تقدم شرح ذلك وإيضاحه وبيانه ان شاء الله •

وقسم ثالث : من الأحداث مما لا يجوز فيه إلا الحق ، وذلك مثل أن يقول عالم من علماء المسلمين : ان الله حرم الزنى ، وحرم نكاح خوات المحارم ، وأن هذا الحدث هو الحق لا يجوز فيه الباطل بوجه من الوجوه ، وأن هذا العالم يكون حجة في ذلك ، ولا يجوز في دين الله أن يكذب في ذلك ، ولا يجوز في دين الله أن يبرأ من هذا العالم ، ولا يوقف عنه برأى ولا بدين •

وكذلك لو قال هذا العالم : ان الله أهل البيع وحرم الربا ما جاز لأحد ممن يعرف هذا العالم أنه عالم في دين الله أن يخطئه ، ولا يبرأ منه ، ولا يقف عنه ، فان فعل ذلك فاعل ذلك بذلك في دين الله •

كما يوجد عن أبى الشعثاء جابر بن زيد رحمه الله أنه قال : يسمع الناس جهل ما دانوا بتحريمه ما لم يركبوه أو يقولوا راكمه ، أو يبرعوا من العلماء إذا برئوا من راكمه ، أو يقفوا عن العلماء إذا برئوا من راكمه .

ويوجد في الأثر أن الأحداث تنقسم على خمسة أقسام :

فمنها : ما لا يسمع جهل كفر راكمها بالاجماع .

ومنها : ما لا يسمع جهل كفرها في أكثر القول من المسلمين .

ومنها ما يسمع جهل كفر راكمها في أكثر قول المسلمين ، أو لمن الحدث في الجملة مثل أن يردّها راد ، أو يرد شيئاً منها ، أو يشك فيها أو في شيء منها ، وأن راكم ذلك مشرك ، ولا نعلم في ذلك اختلافاً ، ولا يسمع المشك في ضلاله ولا كفره ولا فسقه ، ولا يسمع ولايته ولا ولاية من شك في كفره ، ولا نعلم في ذلك اختلافاً ، فإن شك في كفره ، شك ، أو تولاه على ذلك متول كان بذلك كافراً كفر نعمة لا كفر شرك ، ولا تجوز ولاية من تولى ذلك ، ولا يجوز الوقوف عنه ولو بعد ذلك .

وحدث ثان هو في تفسير الجملة ، فينقسم على قسمين : فمنه ما يكون المحدث بذلك مشركاً ، ومنه ما يكون المحدث بذلك كافراً كفر نعمة .

وأما ما يكون به مشركاً فمثل أن يرد التنزيل ، أو يشك في شيء من التنزيل مما تقوم به الحجة عليه من العقل دون السمع ، وذلك أن يقول ان الله عز وجل غير قادر على جميع الأشياء ، كلها أو يقول ان الله عز وجل غير قادر على جميع الأشياء ، أو يقول : ان الله عز وجل غير عالم بجميع الأشياء كلها ، أو يشك في شيء من صفات الله .

وأما ما يكون به كافرا كفر نعمة مثل أن يقول : ان الله قادر بقدره ،
أو عالم بعلم ، فان هذا مما لا يسع جهله •

وقد قيل : ان المحدث في ذلك كافر كفر نعمة ، وأكثر القول
والشاهد من آثار المسلمين أنه لا يسع جهل كفر هؤلاء •

وقد قيل : انه يسع جهل كفره ، ومعنى ذلك يوجد عن أبى عبيدة
أنه لا يهلك أحد بهلاك أحد ، واتفقوا على وزن هذا ومثاله في حكم
المستطلين •

وأكثر القول أن المستطل لا يسع جهل كفره وذلك خاص لمن علم
حرمة ذلك الشيء بالدين وهو الحدث الثالث ، فهو حدث المستطلين ،
والحدث الرابع فهو حدث المصرين ، وذلك خاص لمن علم حرمة ذلك
الشيء بالدين • والحدث الخامس فهو حدث المحرمين ، وأكثر القول أنه
يسع جهل كفرهم لمن لم يعلم حكم ذلك •

ومن هذه الأصول الخمسة تتفرع منها الأحداث التي ذكرناها
وشرحناها في صدر كتابنا هذا •

واعلم أن حجج الله تعالى تنقسم على قسمين في دين الله : فمن
حججه ما تكون الحجة حجة في حكم الظاهر ولو كانت في سرائرها مبطله
كافرة ، وذلك اذا قامت الحجة بشواهد الحجة الموجبة للحجة ، ولا تقوم
الحجة إلا بحجة لا غير ذلك ، وذلك مثل الشاهد لا يكون حجة إلا بالعدالة
له والفضل في الدين •

وكذلك الحاكم لا يكون حجة إلا بالعدل ، وكذلك الرفيعة في الولاية
لا يكون حجة إلا بعد شواهد الحجة له في ذلك ، وكذلك كل من كان في يده
شيء كان حجة في ذلك ، ومن حجج الله عز وجل ما تكون الحجة حجة
في دين الله حتى تكون محقة في سرها وجهرها ، صادقة في ظاهرها
وباطنها ، وذلك مثل العالم الذي قد شهر عدله وفضله واستقامته

وعلمه وصدقه في عمله الذي لا تلحقه تهمة في علمه بتحريف ولا بتكليف ،
فإن هذا العالم إذا أفتى بما يسع جهله عند من علم منه هذه الشواهد
كان حجة عليه في أكثر القول في ذلك إذا كان وافق في فتياه الحق .

وأما ما خالف في فتياه الحق فإنه لا يكون في ذلك حجة ، ولا يكون
في ذلك محقا ، ولا مستقيما ولا مهتديا بالحق ، بل قد صار بفتياه تلك
في دين الله كاذبا ضالا سفيا مبطلا منافقا جاهلا ، يشهد على كذبه
وباطله كتاب الله وسنة رسوله والعلماء بدينه ، أعاذنا الله وإياك وكل
مسلم من ذلك .

ولولا أن ذلك كذلك لبطل دين الله ، ولكان لله أديان شتى ، ولكان
كل من قلد عالما في الدين كان بتقليده ذلك سالما ، حاشا وكلا ، بل حال
الله حلال إلى أن تقوم الساعة ، وحرام الله حرام إلى أن تقوم
الساعة ، وليس لأحد تحليل ما حرم الله في دينه ، ولا لأحد تحريم
ما أحل الله في دينه ، وأن شريعة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ناسخة
لجميع الشرائع ، وأنه لا نبي بعده ، ولا نبي عنده ، وأن التقليد في الدين
حرام لا يجوز ، ولا يسع التقليد في دين الله لأحد من الخليقة ، قال الله
تبارك وتعالى : (ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا واتبع هواه وكان
أمره مرطا) ، وقال الله عز وجل : (ولا تطع منهم آثما أو كفورا) .

وأنه لا يسع أحدا من الخليقة أن يحل ما حرم الله بجهل ولا بعلم ،
برأى ولا بدين ، ولا يحل لأحد من الخليقة أن يحرم ما أحله الله بجهل
ولا بعلم ، ولا برأى ولا بدين ، وأن من فعل ذلك أو شيئا منه فهو
هالك باجماع ، محاد لدين الله ، ومضاد لدين الله ، وكتابه ولنبييه
محمد صلى الله عليه وسلم ، ومخالف لأثار المسلمين .

فصل

قال الشيخ أبو عبد الله محمد بن إبراهيم رحمه الله : وإن عزل الأئمة من الأحداث التي يجوز فيها الحق والباطل والهدى والضلال ، والطاعة والمعصية ، وذلك خاص لو كان اماما قد ثبتت امامته باجماع في عصره وعصره ، ثم صح أن جماعة من علماء المسلمين ، عقدوا لامام ثان في حياته ، ولم يصح من الامام الأول انكار عليهم ، ولا صح من العلماء الحاضرين لذلك انكار لكان الجميع في الولاية ، لأن الامام قد تزول عنه الامامة بوجود شتى ، ولا تزال ولايته ، وذلك مثل أن يذهب عقله أو سمعه أو بصره أو كلامه ، أو يضعف عن نكاية العدو وانفاذ الأحكام ، أو يجتمع هؤلاء الأعلام على أن غيره أقوى للإسلام ، ولأهل الاسلام ، فإنه اذا وقع من الأعلام العقد لامام ثان على أحد هذه الصفات — نسخة — الوجوه ، ثبتت ولاية الجميع منهم ، لأن الامام قد تزول امامته ، ولا تزول ولايته ، وهو مثل ما تقدم ذكره ، وقد تزول امامته وولايته ، ولا تحل البراءة منه ، وذلك أن يصير في حد التهمة ، فإنه لا يجوز أن يكون اماما متهما في دين المسلمين ولا حرهم ، ولا أموالهم ، وقد تزول امامته وولايته وتجوز البراءة منه ، ويحل قتله وذلك أن يرتكب حدثا لا يسمعه ركوبه في دين الله فيستتيه المسلمون فلا يتوب منه .

فصل رابع

ان تخرج خارجة على امام المسلمين ، باغين عليه ، غاصبين لامامته ، مبطلين عليه في ذلك ، فيجب عليه اذا كان امام شراء أن ينكر عليهم ذلك ويحاربهم ويدفعهم ، ولو قتل على ذلك فان ضيع امامته التي قد تجدد بها وترك امامته التي قد ائتمن عليها ، وهو قادر على ذلك بغير عذر له ، كان بذلك هالكا في دين المسلمين ، فاذا عقدت طائفة من علماء المسلمين اماما في حياة الامام الأول ، واختلف أهل عصرهم فيهم ، فقالت

طائفة : انهم عقدوا على ما يسع من — نسخة — في دين المسلمين ، وتولواهم على ذلك ، وقالت طائفة من علماء المسلمين : انهم عقدوا لهذا الامام على أصل لا يجوز ولا يسع ، ونحن ننتبرأ منهم على ذلك ، ولم يصح من العلماء اجماع على أحد الفصلين •

وهذا الأصل هو الدعاوى بعينه ، لأنه لو اجتمع علماء ذلك العصر على باطلهم ، لكان اجماعهم في ذلك حجة ، ولو اجتمع علماء ذلك العصر على حقهم ، لكانوا حجة في ذلك ، وإذا لم يصح منهم اجماع ، واختلفوا في ذلك ، فادعى كل فريق منهم ما يجوز في دين الله كانوا في ذلك متداعين والله أعلم •

فصل

ويوجد في الآثار أن الجمع بين الأضداد في دين الله حرام وباطل وفسق وكفر ، والحجة قول الله تعالى : (أفنجعل المسلمين كالمجرمين) ، وقول الله : (أم حسب الذين اجترحوه السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء محياهم) •

قال الشيخ أبو عبد الله محمد بن إبراهيم رحمه الله : وذلك خاص في الأحداث التي لا يجوز لراكبها في أحكام الظاهر والباطن في دين الله إلا الباطل والفسق والفسلاد والكفر ، أو تقوم عليه الحجة التي تنقطع عذره في دين الله في حكم الظاهر ، ولو كانت في الأحداث التي يجوز في دين الله لراكبها الحق والباطل ، والطاعة والمعصية ، والهدى والضلال ، وأما الأضداد التي لا يجوز فيها الحق بوجه من وجوه الحق ، مثل أن يقول : أن الله عز وجل أهل الربا فتولاه متول على ذلك وبرئ منه ، أخذ على ذلك ، وكان المتبرئ منه عالماً ، والمتولى له عالم أيضاً ، فإنه لا يجوز في دين الله عز وجل أن يتولى الجميع ولاية الدين ، ولا يجوز أن يبرأ منهم كلهم بالدين ، وأن الجمع بين الأضداد ما هنا حرام بالدين •

وكذلك لو صح أن زيدا قتل عمرا بالباطل ، وشهد عليه بذلك شاهدا عدل فتولاه على ذلك بعض العلماء بالدين ، وبرئ منه على ذلك بعض العلماء بالدين ، ما جاز الجمع بينهم في ولاية ولا براءة ، ولا وقوف ، وأن هذا هو الجمع المحرم بين الأضداد ، وأن هذا الجمع الذي حرمه الله ورسوله والمسلمون ، وأنه لا يجوز هاهنا إلا ولاية العلماء المحققين ، ولا تجوز البراءة منهم ، ولا الوقوف عنهم ، وأن للثائر تفسيراً وتأويلاً ، كما أن للقرآن تفسيراً وتأويلاً .

فصل

وأما المختلفون بالرأى من علماء المسلمين ، فانه يجوز ويلزم ، ويجب ولاية جميعهم ، وعلى العلماء المختلفين أن يتولوا بعضهم بعضاً ، ولو تضادوا بالرأى مثل أن يحل أحدهم شيئاً بالرأى ، ويصرمه آخر بالرأى وما أشبه ذلك .

وأما المختلفون في الدعاوى من علماء المسلمين من أهل الولاية ، فانه يجوز لمن يعلم حق المحققين منهم ، ولا باطل المبطلين منهم ، أن يتولاهم ، وأن يجمع بينهم في الولاية على اعتقاد براءة الشريعة من المبطل منهم ، ولا نعلم في ذلك اختلافاً ، وذلك مثل أن يصح أن زيدا قتل عمرا ، فشهد شاهدان من علماء المسلمين أنه قتله بالحق ، اذ قتل أباه أو أخاه ، أو بنى عليه اذا ادعوا صفة تجوز في دين الله تعالى ونحن نتولاه على ذلك ، وشهد شاهدان أيضاً من علماء المسلمين أنه قتله بالباطل وبغير الحق ، ونصن نيراً منه على ذلك ، فتكافت هاهنا الحجج ، وتضادت ولم يعلم حق المحققين منهم ، ولا باطل المبطلين منهم ، فانه يلزم الفريق الحق أن يبرأ من الفريق المبطل منهم براءة سر لا براءة جهر ، ولا يسمعهم أن يتولوا بعضهم بعضاً على ذلك ، ويلزم أولياءهم الذين لم يعلموا حق المحققين منهم ، ولا باطل المبطلين منهم ،

ممن قد وجبت عليهم ولايتهم من قبل اختلافهم ، هذا أن يتولاهم
ويثبتوا لهم ولاية الذين على اعتقاد براءة الشريعة من المبطلين منهم •

فانظر أين حرم الجمع بين الأضداد ، وأين لزم ووجب الجمع بين
الأضداد ، لأن للآثار تفسيرا وتأويلا ، كما أن للقرآن تفسيرا وتأويلا •

وقد قيل ان المفسر يقضى على المجمل ، ولا يقضى المجمل على
المفسر ، فصح أن الجمع بين الأضداد ينقسم على ثلاثة أقسام في دين
الله عز وجل ، وقد تقدم شرح ذلك •

فصل

قال غيره : ويوجد في الأثر ، أن السؤال لازم في دين الله عز وجل ،
قال الله تعالى : (فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون) وقال النبي
صلى الله عليه وسلم : « اطلبوا العلم ولو بالصين » • وقال صلى الله
عليه وسلم : « تعلم العلم واجب على كل حالم من ذكر وأنثى » •

قال الشيخ أبو عبد الله محمد بن ابراهيم رحمه الله : وذلك خاص
بما لا يسع جهله ، لأن السؤال ينقسم على أربعة أقسام ، فسؤال
دين ، وسؤال رأى ، وسؤال ضلال ، وسؤال فضيلة ووسيلة •

فأما سؤال الدين الواجب اللازم في دين الله عز وجل ، ودين نبيه
محمد صلى الله عليه وسلم ، ودين أهل الاستقامة من أمته هو السؤال
عما لا يسع جهله في دين الله فيما تقوم به الحجة من السمع دون العقل ،
وذلك أن يحل المتعبد فيما لا يسع جهله في دين الله كان ولاية أو براءة ،
أو وقوف أو تأدية ، أو انتهاء ، فإذا دخل المتعبد في شيء من ذلك ،
وكان حاله في حاله ذلك ، ولم تكن له سلامة في دين الله إلا بمفارقة
تلك المنزلة التي قد حلها ، فإن عليه في دين الله السؤال بالدين ، وعليه
الخروج في طلب اللازم له في دين الله ، وكان كل المعبرين له الحق في
ذلك حجة عليه في أشهر قول المسلمين •

وأن كل من عبر له الحق في ذلك كان حجة عليه فيه من عالم أو جاهل ، أو ذكر أو أنثى ، أو حر أو عبد ، أو مشرك أو أمة ، وكل من قام بالحق في ذلك كان حجة لله في ذلك ، لأن الحجة هاهنا هو الحق ، كما أن العالم المحق العدل الذي قد شهر فضله ، وظهر علمه وعدله ، لو أفتى بشيء من الباطل ما كان في فتياه تلك حجة ، ولكن بفتياه تلك في دين الله كاذبا منافقا ظالما ، لأن الله وملائكته وكتبه ورسله والعلماء بدينه يشهدون عليه بالباطل ، ولو جهل باطله ذلك من جهله من أهل العلم — نسخة — العلماء أو الضلال والله أعلم .

وأما سؤال الرأي فهو مثل أن يكون لك ولي تتولاه بالدين ، ثم قد رأيته ارتكب حدثا خفى عليك حكمه في دين المسلمين ، فقال بعض المسلمين : انه يجب عليك فيه السؤال بالرأي حتى تنقله من ولاية الدين الى براءة الدين ، ولا يجوز الوقوف عنه للفرض الذي يجب عليك فيه ، وقال بعض : انه يجوز فيه وقوف الرأي مع اعتقاد براءة الشريعة فيه .

وأما سؤال الضلال فهو السؤال الذي حرمه الله عز وجل في كتابه حيث قال : (ولا تجنسوا ولا يغتب بعضكم بعضا) وقال في موضع آخر : (يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء ان تبدلكم تسؤكم) ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « من كشف عورة مسلم كشف الله عورته يوم القيامة ومن ستر عورة مسلم ستر الله عورته يوم القيامة » ، وقالت العلماء : ولا تجسس العورة ، ولا تثمت العثرة ، ولا ترد المعذرة .

وأما سؤال الفضيلة والوسيلة ، فمثل تعليم ما يسع جهله من تعليم الحلال والحرام ، وعلم الفرائض وما أشبه ذلك والله أعلم .

فصل

ويوجد في الأثر أن وقوف الشك حرام ، وهو أن لا يتولى الواقف إلا من وقف كوقوفه ، وينصب الشك ديناً له •

قال الشيخ أبو عبد الله محمد بن إبراهيم رحمه الله وغفر له :
أما وقوف الشك فكل وقوف لا يجوز في دين الله عز وجل ، وهو مثل أن يقف واقف عن المحدث ، وعن برئ من علماء المسلمين ، أو يقف عن الحق أو عن تولاه من علماء المسلمين ، أو يشك فيما يسع جهله مما أفتى به العلماء ، أو يقف عن العالم المفتي بالحق ، فهذا هو وقوف الشك ، وأصل ذلك من قول أبي الشعثاء جابر بن زيد رحمه الله حيث قال : يسع الناس جهل ما دانوا بتحريمه ما لم يركبوه أو يتولوا راكمه ، أو يبرعوا من العلماء إذا برئوا من راكمه ، أو يقفوا عنهم والله أعلم •

❦ مسألة :

والوقوف ينقسم على خمسة أقسام :

فمنها : وقوف المضلل ، وهو وقوف الشك الذي ذكرناه •

ومنها : وقوف الدين الواجب اللازم الثابت في دين الله ، وهو أن يقف الواقف عن جميع المتعبدين من الجن والانس حتى يعلم من أحد خيراً فيؤالبه عليه ، أو يعلم من أحد شراً فيعاديه عليه ، كما يوجد في الأثر أن الأمور ثلاثة : فما بان لك رشده فاتبه ، وما بان لك غيبه فاجتنبه ، وما لم يبين لك منه رشد ولا باطل فقف عنه ، وقيل فيما أحسب عن النبي صلى الله عليه وسلم أن المؤمن وقاف ، والمنافق وثاب ، كمتخبط العشوا إنما الله من ذلك •

وقوف الإشكال كالوقوف عن المتلاعنين والمقتتلين والمتبرأين من بعضهما بعض •

ووقوف السؤال قد تقدم شرحه وصفته ان شاء الله ، وهو ان ترى من ولى لك حدثا جهلت أنت حكمه ، ولم تعلم ما يبلغ به ، فتقف عنه وقوف السؤال •

ووقوف الرأى ان تقف عن ولىك هذا وتعتقد فيه براءة الشريعة من غير أن تلزم نفسك عنه سؤالاً بدين والله أعلم •

فصل

قال الشيخ أبو عبد الله محمد بن إبراهيم رحمه الله : ان صفة البدعة وتفسيرها هو أن لا يكون للمحدث في حديثه مخرج من مضارج الحق ، ولا يمكن له في ذلك وجه من وجوه الحق في سر ولا علانية ، ولا يحتل ذلك المحدث وجهاً من وجوه الحق في سر ولا علانية ، وهو أن يكون ذلك المحدث شاهداً على محدثه بالباطل في دين الله في السر والملا ، وأن الكتاب والسنة والعلماء بدين الله يشهدون على باطله ، وذلك أن يقول : ان الله أهل نكاح العمات والخالات وما أشبه ذلك •

وأما أحكام الدعاوى وصفتها ، فانها لا تجوز ولا تقف ، ولا تكون إلا في الأحداث التي يجوز فيها الحق والباطل ، وذلك مثل أن تشهد طائفة من علماء المسلمين أن زيداً قتل عمراً وبالحق ، ونحن نتولاه على ذلك • وقالت طائفة من علماء المسلمين : بل قتله بالباطل ، ونحن نبرأ منه على ذلك ، فهذه صفة أحكام الدعاوى ، وقد تقدم شرح ذلك •

وأما اختلاف الرأى فهو أن يختلف علماء المسلمين في حكم حادثة لم يأت فيها نص من كتاب الله ، ولا سنة ولا إجماع ، فصار اختلاف البدع أصلاً ، واختلاف الدعاوى أصلاً ، واختلاف الرأى أصلاً ، ولا يسمع في الدين أن يجعل حكم هذه الأصول في غير موضعه •

ويوجد في الأثر أنه لا يجوز أن يقاس أصل بأصل • قال الشيخ

أبو عبد الله محمد بن إبراهيم رحمه الله : أما تفسير ذلك فمثل من قد علم أن للأمم عند الأولاد السدس ، ولم يعلم كم لها عند عدم الأولاد ، فقال : إذا ثبت لها عند الأولاد السدس فكذلك لها عند عدمهم السدس ، أو علم أن لها عند عدمهم الثلث ، ولم يعلم ما لها عند وجودهم فقال : إن لها أيضا عند وجودهم الثلث ، وكذلك الزوجة مع الأولاد وما أشبه ذلك ، مما قد جاء فيه من الله النص ، أو صح فيه السنة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أو صح فيه الاجماع فخالف بقياسه أحد هذه الأصول .

وأما إذا لم يأت النص من أحد هذه الأصول التي ذكرتها ، فقد قالت العلماء : إن الأشياء كلها لم يأت بها الكتاب منصوصا ، ولو كان ذلك لم يكن للسنة تفسير ولا حكم ، ولو كانت الأشياء كلها تأتي السنة بها منصوصة مبينة لم يكن للاجماع حكم ، ولو كانت الأشياء كلها يأتى بها الاجماع منصوصة لم يكن بعد اجماع الصحابة اجماع ، ولكنه ما أشبه الحلال فهو حلال ، وما أشبه الحرام فهو حرام ، ولو لم يكن هذا البطل الدين .

فصل

ويوجد أن ولاية الظاهر هي ولاية الدين ، وهي ولاية الحكم تصح من أربعة وجوه من المشاهدة ، وهي الخبرة ، وذلك خاص للعلماء بأحكام أصول الولاية والبراءة ، ومن الرقيقة وهو العالم بأحكام الولاية والبراءة ، ومن الشهادة والشهرة وذلك ينقسم على قسمين :

أحدهما : أن تقوم الشهرة أو الشهادة بالولاية لأحد من الناس ، ولا يكون ذلك إلا عن العلماء بأحكام الولاية والبراءة .

والقسم الثانى : أن تقوم الشهرة أو الشهادة لأحد من الناس بالموافقة فى القول والعمل ، فمن خصه ذلك وكان عالما بأحكام ذلك جاز له أن يتولى على ذلك .

فصل

وأما البراءة أيضا فلانها تصح من أربعة وجوه : المشاهدة والشهادة والشهرة والافتراق ، ولذلك شرح طويل فلا يمكن شرحه في هذا الموضع .

فصل

ويوجد أن العلماء اجتمعت أن من تولى أحدا بلا حجة في الدين كان هالكا في ولايته تلك ، ولو وافق في ولايته تلك ابراهيم خليل الرحمن صلى الله عليه وسلم . ومن برىء بغير حجة كان هالكا في براءته تلك ، ولو وافق في براءته تلك عدو الله فرعون ، وعدو رسول الله صلى الله عليه وسلم عورض على ما فسرہ الشيخ محمد بن ابراهيم على نسخته ، وصحح بمعارضته الشيخ الأجل العالم أبى محمد عثمان بن عبد الله حفظه الله .

بسم الله الرحمن الرحيم

جواب الشيخ أبى عبد الله محمد بن ابراهيم بن سليمان ، حفظه الله وأبقاه الى من كتب اليه : أفنتا يرحمك الله فيمن رأيته يأكل ميتة أو لحم خنزير ، أو يشرب خمرا أو دما مسفوحا ، أو يصلى بغير طهر ، أو يشتري لحما من عابد وثن ، ويأكله ويطأ ذات محرّم منه بغير علم منى بمعرفته لحرمته ، أو يأكل فى شهر رمضان ، أو يقتل ولدا لى ، ما تكون منزلته عندى بفعله لتلك الخصال ، أو بخصلة منهن ، وكيف الحكم فيهن ، أو فى واحدة منهن ، أتراهن متفقات فى الأحكام ، أو مختلفات ؟ فإن اتفقت الأحكام فيهن فبأى علة جمعت ذلك بينهن ؟ وإن اختلفت فيهن فبأى علة اختلفت معانيهن ؟ فصف لى ذلك ، وصف لى كل علة منهن على الانفراد الذى عرفت ، وبالله توفيقى ، وعليه توكلت ، وبه أستعين واليه أنيب ؟

إن الولى إذا فعل جميع تلك الخصال غير شرب الخمر ، أو خصلة منهن ، أنه على ولايته حتى يصح كفره وباطله فى ذلك ، لأنه يمكن صوابه فى فعله هذا ، أو كلما أمكن صوابه وخطؤه فى دين الله من جميع أفعاله حسن به الظن فيه ، وأنزل عذره ، ولم نترك ولايته ، لأنه مؤتمن على دينه ، ولأن الولاية له هى الأصل ، وفيه اليقين ، فلا تترك ولايته لسوء الظن به أنه كفر ، أو للشك فيه أنه كفر ، أو لم يكفر فيكون الظن أو الشك دافعين لليقين والعلم ، لأنه لا احتمال أن يكون فى فعله هذا عاصيا لله ، فيستحق البراءة فى دين الله ، واحتمل أن يكون غير عاص لله ، فيكون على ولايته رجوع الى الأصل وهى الولاية ، فأثبتت له ، ولم يزل عنها للظن به والشك فيه .

وقد قيل إن إساءة الظن بالمسلمين من كبائر الذنوب ، وأما شرب الخمر فقد قال من قال : لا يجوز فيه الاضطرار ، لأنه يجب فيه الحد ،

ولأن الله لم يستثن فيه للمضطر ، كما استثنى في غيره • وقال من قال :
ان كان يعصم من الهلكة فهو كغيره من الميتة والدم ولحم الخنزير ،
وقد مضى القول في ذلك •

وأما تفسير جميع أحكامهم في جميع أمورهم فذلك يطول بوصفه
الكتاب ، وأنا ضعيف المعرفة ، غير أنني أذكر فصلا من ذلك ، وأرفع
ما عرفته ان شاء الله •

الجواب : الذي عرفت أنه ما كان من الفرائض التي العبد مؤتمن
عليها كالصلاة والوضوء عليها كالصلاة والوضوء لها ، والصيام والفعل
من الجنابة وما أشبه ذلك ، فإذا رأى وليه يأكل في شهر رمضان نهارا
أو رآه يجرى ويذهب أو غير ذلك من حالة الأصحاء ، ثم صلى نائما أو
قاعدا ، أو صلى ولم يره تطهر للصلاة أو ما أشبه هذا أنه يكون على
ولايته ، ولا تجوز البراءة بما ظهر منه من فعله هذا ، ولا يجوز لأحد
أن يبرأ منه على ذلك عند من يتولاه ممن قد علم بفعله هذا ، أو لم يعلم
لأن هذا الفصل لو خصمه أحد فيه كان قوله غير مقبول عليه ، وقوله
هو وحجته مقبول على خصمه ، لأنه ليس لأحد عليه حق في هذا ، والحق
فيه لله وحده ، ولا يقدر خصمه على إقامة حجة عليه من غيره فيما يصح
به كفره ، ويزول به عذره الا بالاقرار منه ، اذ لا يطلع على أمره فيما
كلفه الله من ذلك أحد من الخلق ، فقلوه وعبارته في فعله هذا حجة على
خصمه ، وخصمه محجوج له فيما يدعيه عليه •

وأما اذا رأى وليه يأكل لحما من عابد وثن ، أو يشتره فقد قيل إنه
على ولايته لأنه يمكن أن يكون عالما أن ذلك من ذبائح المسلمين ، أو غير
ذلك من وجوه العذر فلا يجوز له ترك ولايته حتى يعلم كفره ، فان
برئ منه أحد على ذلك عند من علم كعلمه فقد عرفت أنه لا تجوز ولايته
من برئ منه بما ظهر من فعله ذلك ، لأن الفاعل مأمون على دينه ،
ولا حجة فيه لأحد فيكون محجوجا ، وكل من ادعى عليه في ذلك دعوى
فهو خصم ، ولا تصح دعواه الا بإقامة بينة من غيره •

وقول هذا المدعى عليه حجة فيما يدفع عن نفسه ، والخصم والمدعى لا يصح له دعوى بادعائه ، ومن لم تصح له دعوى بادعائه ، ولم يصح له دعواه بقوله ، والا كان قوله حجة فهو قاذف ، وقد قيل : انه يكون على ولايته ، ويحسن به الظن لأنه يمكن أن يكون قد علم أن الفاعل لذلك عالم أنه من ذبائح عبدة الأوثان ، وأنه غير مضطر اليه ، كما حسن بالفاعل الظن عند ركوبه المحجور الذى لا مخرج له من الكفر الا بتحسين الظن به ، فكذا لا يحسن بهذا أيضا الظن ، ويترك عذره ، لأن هذا الفصل ، وما كان مثله من المحجورات المحرمات التى الحق فيها لله وحده يمكن أن تقوم عليه فيه الحق — نسخة — لحجة من غير اقدار منه ، لا يمكن بلوغ علم الحجة كيف كان أصل ركوبه ، فهو خصم فيما يدعى ويدعى عليه ، قادر خصمه على اقامة الحجة من غير اقراره وقوله •

والخصم عند ترك النكير على المدعى عليه ربما انقطع عذره في موضع ما ينقطع عذره فيه • والفرائض التى العبد مؤتمن عليها ، وهو حاكم على خصمه فيها ، فالحكم — نسخة — فالخصم غير الحاكم •

وأما الوالى اذا قتل وليا أو غير ولى ، وأخذ مالا بيده على المنازعة منه في ذلك ، أو ما أشبه هذا مما يكون الحق فيه للعباد ولله ، وتكون دعواه وحجته في ذلك غير مقبولة الا أن يقيم هو بينة على ذلك ، وقول خصمه وحجته مقبول منه ، وعليه أن يقيم هو بينة على بطلان ذلك ، فما كان منه من هذه الأفعال التى الحق فيها لله وللعباد ، وهو محجوج في ظاهر الحكم فيها ، وانما يحتل حقه وصوابه في دين الله ، ولم يكن من المفعول فيه من حين الفعل حجة على الفاعل ، ليقطع بها عذره ، ولم يكن من الفاعل حجة حتى يصح صوابه ، وتكافأت عند ذلك حجبتهم لترك النكير من له النكير في ذلك ، ومن يكون نكيره حجة فقد اختلف في هذا :

فقال من قال : بولاية الفاعل ، لأن فعله ذلك محتمل للحق والصواب فلا تترك ولايته ، ويحكم عليه بالكفر من غير أن يصح عليه حجة ينقطع بها عذره ، لأن ترك ولايته هاهنا انما هي بالشك أنه فعل الباطل ، والولاية له كانت على اليقين ، والشك لا يزيل اليقين ، ولا يزيل اليقين الا بيقين مثله •

وقال من قال : بالوقوف عنه لما أشكل عليه من أمره اذا احتل حقه وباطله في فعله ، وكل مشكوك متروك ، فهو موقوف • وقال من قال : بالبراءة منه بما ظهر من فعله الذي هو محجوج عليه الا بطله حتى يصح أنه محق في فعله ، لأنه لا تقبل له حجة من قوله على خصمه الا ببينة يقيمها من غيره ، وحجة خصمه مقبولة عليه من قوله ، فهو محجوج مظهر على نفسه ما هو محجوج — نسخة — مخلوع به ، ولا يجوز لمن يرى منه بالظاهر أن يقضه بالباطل عند من يتولاه بما ظهر من فعله ممن قد علم بحدته ذلك المحتمل للحق والصواب ، ولا يجوز له أن يعتقد فيه أنه مبطل في فعله ، كما أن الحاكم يحكم بقطع يد السارق ، ورجم الحصن اذا شهد عليه بذلك البينة ، أو أقر به ، ثم لم يرجع عن اقراره ، ولا يجوز له أن يعطل ما ثبت عليه من الحد ، ولا يجوز له أن يعتقد صحة ما شهد به الشهود ، أو أقر به المقر على نفسه ، لأنه يمكن أن يكون الشهود شهدوا زورا ، ويمكن أن يكون المقر كاذبا في اقراره •

كذلك هذا الذي قد ظهر منه ما يحتمل حقه فيه وباطله انما يرى منه من تبرأ بما ظهر من فعله الذي هو محجور عليه ، ومحجوج فيه ، ولا يجوز له أن يشهد عليه ، ويعتقد أنه مبطل في فعله ذلك من غير أن يعلم ذلك ، فان فعل كان حاكما وشاهدا بالكذب والزور ، لأن ذلك غيب لم يعلمه ، ومن شهد بما لا يعلم فقد شهد بالزور •

والأصل في هذا : أن كل من دخل في أمر يكون عليه فيه أحد من الناس حجة أن لو قام عليه في ذلك الحجة ، ويكون الداخل في ذلك

محجوجا ، ويكون لا يصح له قول ولا دعوى الا ببينة يقيها على دعواه وقوله ، ويكون قول خصمه عليه حجة ، فهو في هذا محجوج ، والمحجوج لا عذر له أن يبيح من نفسه البراءة فيها لا يكون له فيه سلامة الا بحجة يقيها من غيره ، فلالجل هذا جازت البراءة منه ، مع أنه قد قيل : ان الولاية في هذا أصح الأقوال ، ثم الوقوف ، ثم البراءة •

وأما اذا أتى شيئا من المحجورات التي الحق فيها لله وحده فيما يحتمل له في فعلها الصواب التي لو خصمه فيها خصم من صغير أو كبير قليل أو كثير كان خصما ، وكان قوله هو حجة له يدفع بها عن نفسه ، وعلى خصمه فيما يدعيه عليه البينة ، فقد قيل : لا تجوز البراءة منه بما ظهر من فعله حتى يعلم باطله في ذلك ، فهذا فرق بين هذين الأمرين فيما قيل والله أعلم •

فان اختلف مختلفون في ركب هذه الكبيرة — نسفة — الإماء كلها أو بعضها التي تحتل فيها حق فاعلها أو باطله من أكل ميتة ، أو لحم خنزير ، أو دم مسفوح ، أو قتل أو نكاح ذات محرم من أم أو أخت أو بنت أو غيرهن من ذوات المحارم ، أو ما أشبه هذا مما يمكن حق فاعله وباطله ، فقال بعضهم : ان الأكل لتلك الميتة والخنزير والدم كان مضطرا إلى أكله ، وقد أحل الله له أكله عند اضطراره إلى أكله ، أو ادعوا له صفة أخرى فيما هي جائزة في دين الله ، وتولوه على ذلك •

وقال الآخرون : ان أكل ذلك وهو غير مضطر إلى أكله مرتكبا لما حرمه الله عليه من أكله ، مستحلا لذلك ، وكذلك في القاتل والناكح ، وكل شيء حرمه الله في كتابه ، واستثنى تحليله في بعض الوجوه ، فاختلف فيه مختلفون ، فادعت فرقه للفاعل تلك الصفة التي قد أحلها الله ، وتولوه على ذلك ، وادعت الفرقة الأخرى للمصفة التي حرمها الله ، ولم يجعل له عذرا في ركبها ، وبرئوا منه على ذلك ، فقد قيل : ان الاختلاف بينهم لا يوجب كفر أحد الفريقين في ظاهر الحكم ، عند من

صح معه فعل الفاعل واختلافهم فيه ، وغاب عنه معرفة صحة صدقهم وكذبهم في دعاويهم هذه ما لم يصدق بعضهم ، أو يقيم بعضهم على بعض حجة ينقطع بها عندهم ، أو ينزل المختلفون أو أحد منهم مع العالم باختلافهم منزلة القاذف ، فما لم يكن هذا وما أشبهه فجميع المختلفين على ولايتهم عند من لزمته ولايتهم •

ولو تظاهروا بالبراءة من المحدث والولاية له اذ ذلك الحدث محتتمل الحق والباطل ، لأن الله قد أحل في حال ، وحرمه في حال فلاحتمال حقه وباطله ، احتمل حق رأكبه وباطله ، واحتمل حق المختلفين فيه من باطلهم ، واحتمل صدقهم وكذبهم ، ولا يجوز لأحد أن يصدق بعضهم على بعض فمن لم يعلم أصل الحدث كعلمهم ، لأن كل فرقة قد ادعت صفة دعوى هي جائزة في دين الله ، فان كانت صادقة في قولها فهي محقة ، ولا يبلغ السامع لاختلافهم الى معرفة حقهم وباطلهم وصدقهم وكذبهم ، الا بوقفه على أصل ما اختلفوا فيه وعلمه به كعلمهم به ، فليس ان غاب عنه أمرهم أن يعتقد صحة صدق أحدهم أو كذبه أو حقه أو باطله ، ويحكم له وعليه بذلك •

وكذلك الفاعل أيضا ، لأن ذلك من الغيب ، ومن حكم وشهد بالغيب فقد حكم وشهد بالزور ، اذ كل فرقة تدعى دعوى أن كانت صادقة فيها فهي محقة ، ولا يجوز تصديق مدعى على مدعى عليه ، ولأن الحاكم وان لم يحكم للمدعى على المدعى عليه فلا يجوز أن يعتقد كذب المدعى فيما يدعيه فيما يحتتمل صدقه وكذبه فيه ، ولا صدق المدعى عليه فيما يدفع به عن نفسه فيما يحتتمل صدقه وكذبه فيه ، ولا تترك ولايتهما ان كانت لهما ولاية ، فالمدعى والمدعى عليه سواء في الولاية ما لم يقذف أحدهما الآخر بالباطل ، أو يدعى دعوى توجب كفره ، فهما محكوم عليهما ، وما دان بجميع ما يلزمهما لبعضهما بعض من الحقوق في حكم ظاهر الدنيا ، وثبتت لهما الولاية والايمان في حكم الدين ما لم يصح باطلهما

أو باطل أحدهما ، إلا ما قد قيل في القائل والآخذ مال غيره بيده
— نسخة — ليده على المنازعة منه لذلك فقد مضى القول فيه •

فعلى قول من يثبت ولايته فالمدعى والمدعى عليه في الولاية سواء
ما لم يصح كثر أحدهما ، فإن ابتدأ أحد هذين الفريقين بالبراءة من
صاحبه كان هو المبطل القاذف في حكم الظاهر ، وجاز لمن كان يتولى
الفريق المتبرئ منه أن يتبرأ من الفريق المبتدئ بالبراءة من صاحبه ،
وإن لم يعرف المبتدئ منهم بالبراءة من صاحبه ، وتظاهروا بالبراءة من
بعضهم بعضاً فقد قيل أنهم لهم في الولاية حتى يعلم الحق منهم من
المبطل ، وقيل : أنهم يوقف عنهم حتى يعلم الحق منهم من المبطل . وقيل :
أنه يبرأ منهم كلهم وهو قول ضعيف على ما وجدت •

وكذلك قيل في المتلاعنين والمقتولين بمثل هذا الاختلاف ، فإن وقع
الاجتماع من العلماء المشاهدين للحدث المحتمل حقه وباطله في حين وقوعه
أنه باطل أو خطأ لم يكن لمن غاب عنهم أصل حقيقة هذا الحدث أن
يحكم فيه أنه حق أو صواب ، وكذلك إن وقع الاجتماع منهم أنه حق
أو صواب لم يكن لمن غاب عنه صحة حقيقة الحدث أنه يحكم فيه
أنه باطل أو خطأ ، لأن العلماء المشاهدين لهذا الحدث هم الحكماء له
وعليه ، وليس لأحد بعد أن ثبت حكمهم أن ينقضه ويحكم بخلافه ،
لأن الحكم إذا ثبت لم ينقض إلا أن يصح له خطأ فاجماعهم على حق
هذا الحدث أو باطله موجب لحقه ، أو باطله عند من خفى عليه أمره
فالاجتماع هاهنا حجة لا يجوز مخالفتها •

وكل من خالق الحجة فهو محجوج ، فمن شهدت له حجة لله في
دين الله أنه محق فهو محق ، ومن شهدت له أنه مبطل فهو بظاهر دين
الله مبطل ، ولو كانت الحجة قد خانت الله في سريرتها ، وهاتسا حجة
الله من ذلك ، ولكن لا نتقلد من الأمور ما غاب عنا صحته ، ولا تتماطى
علم الغيب بذلك ، فمن علم أن الحجة قد خانت الله في سريرتها كان عليه

أن يحكم فيها — نسخة — فيهم أو فيما خانوا الله فيه بالحق سريرة ، وليس له اظهار ذلك عند من لم يعلم كعلمه ، فيكون مضادا لحجة الله ، ومن ضاد حجة الله فهو مبطل ، لأنه قد قيل أن جميع حجج الله التي قد جعلها الله حجة على عباده ليس لأحد مخالفتهم فيما احتمل فيه صدقهم وكذبهم ، إذا لم يعلم كذبهم فمقتبهم مصيب ، والمخالف لهم مبطل في ظاهر دين الله ، فمن علم صدقهم أو كذبهم حكم في ذلك بما يسهه ان شاء الله ، لأن الفقيه إذا أفتى بما خالف الكتاب أو السنة أو الاجماع فلا يكون قوله حجة ، وليس لأحد قبوله منه ، ولو حسب واحتمل معه صدقه وكذبه •

فان لم يجمع العلماء على صواب هذا المحدث وحقه ، ولا على باطله وخطئه ، واختلفوا فيه ، فحكم بعضهم بحقه وحكم بعضهم بباطله لم يصح فيه اجماع لأحدهم ، لأنه لو أجمع أحدهم على حقه ، وأجمع الآخرون على باطله كان هذا الاجماع منهم هو الاختلاف بعينه ، وكيف يكون مجتمعا عليه مختلفا فيه ؟ هذا من تناقض القول وليس لأحد أن يحكم فيه بحكم الاجماع عليه اذ قد ثبت الحكم فيه باختلاف ، لأنه ليس لأحد أن يحكم باختلاف في موضع الاجماع ، ولا بالاجماع في موضع الاختلاف ، لأن الحكم في ذلك مفتر وليس بواحد •

واذا كان الحدث مما قد جاء فيه الاختلاف من المسلمين بولاية فاعله والبراءة والوقوف عنه ، وأجمع العلماء والمشاهدون لذلك الحدث على ولاية محدثه ، أو البراءة منه ، أو الوقوف عنه ، لم يكن هذا الاجماع منهم مزيلا لحكم ما فيه من الاحتمال والاختلاف ، لأنه قد يجوز أن يكونوا أخذوا كلهم بقول من أقاويل المسلمين اذ ذلك كله جائز من الولاية أو البراءة أو الوقوف ، ولكنهم لو اجتمعوا على باطل محدث ، والانكار عليه أو صوابه ، وحكموا بذلك في حين ما يكونون حكاما عليه وفيه ، لم يجز لهم ولا لغيرهم أن ينقضوا ذلك الحكم الذي قد ثبت منهم ، لأن ذلك الحكم حجة لمن اتبعه محكوم له بالصواب في

اتباعه ، فمن ادعى نقضه كان مدعيا على متبعيه ممن غاب عنه في سريرته
في ازالته عن صوابه •

وهكذا الحجج اذا ثبتت لم يجوز تحويلها عن موضعها الا بحجج
مثلها تنتقضها ، حيث يجوز ذلك هكذا عرفت والله أعلم •

وأما اذا أجمعوا أنه أكل الخنزير والميتة والدم المسفوح من غير
ضرورة ، أو أنه قذف المحصنات الحرائر من أهل القبلة بالزنى أو أنه
زنى أو أزنى أو سبى أهل القبلة ، أو غنم أموالهم ، أو زعم أن الله
انما حرم الزنى بذوات المحارم ، وأن الزنى بغيرهن حلال ،
أو ما أشبه هذا ، أو زعم أن جميع هذه الأفعال له حلال ، وأن الله
انما حرم ذلك على قوم بأعيانهم ، وأن ذلك لغيرهم حلال ، أو ادعى
أن الله نسخ تحريمه أو غير هذا من التأويل ، أو لم يدع شيئا الا أنه
مستحل لذلك ، مدع رضا الله مع استحلاله لهذه الأفعال ، ثم
اختلفوا فيه :

فقال فرقه : انه مطيع لله في فعله هذا ، مستحق لرضاه ، ثابت
له الايمان ، وتولوه على ذلك • وقال آخرون : انه عداو الله ، مستحق
بفعله هذا الكفر ، وورثوا منه على ذلك ، فعلى كل من علم بحدث
هذا المحدث واختلفا في اتباع الفرقة المحقة ، والكون معهم ، والأخذ
بسيبلهم ، ولا يسمعه جهل كفر المستحل لتلك الأشياء بعد معرفة تحريمه
بما استحل من كتاب الله أو سنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم ،
أو اجماع الأمة المحقة ، ولا ولايته بدين ، ولا ولاية من تولاه ، ولا من
تولى من تولاه بدين الى يوم القيامة ، ولا يجوز تصويبه ولا تحقيق
باطله ، ولا تصويب من صوبه ، وعليه السؤال عما جهله من حكم هذا
الحدث ليعلم الحق فيتبعه ، أو يتبع الفرقة المحقة ، ويعلم الباطل
فيجتنبه ، ويجتنب الفرقة المخطئة الضالة ، ولا يجوز له أن يحكم

بصواب هذين الفريقين جميعا ، ولا يحكم بخطابهما جميعا فيكونان عنده
في الحكم سواء .

فيكون قد جمع بين الأضداد وساوى بين أهل الصلاح والفساد
ولا يكون الحق فيما بين المختلفين في هذا في دين الله الا في واحد ،
لأن هذه الأشياء قد حرمها الله ، وحجر ركوبها ، ولم يستثن تحليلها في
وجه من الوجوه ، فهي حرام لا غاية لتحريمها ، ولا تثنى عليها حالة
تحل فيها ، ولا يحتمل صواب رآكها ، ولا حقه بوجه من الوجوه ،
ولا صواب من يدعى ذلك ، ولا حق فهي بنفسها حجة على باطلها ،
شاهدة على نفسها بالباطل ، قاطعة لعذر رآكها ، مزيلة له من الايمان ،
لا مفرج لراكها من الكفر والهلاك ، يشهد الله والملائكة عليه والعلماء
بدين الله على باطلها وباطل رآكها ، وباطل مدعى حقها ، وحق رآكها ،
فلو أجمع جميع الخلق ، ولن يجمعوا على حقها أو حق رآكها لم يكن
ذلك موجبا لحقها ، ولا مزيلا لباطلها ، ولا عذر لمن صوبهم واتبعهم
على ذلك .

فهي بنفسها حجة على نفسها وعلى رآكها ، يلحق رآكها ما يلحقها ،
فكذلك اذا اختلف فيها أو في رآكها مختلفون ، فأوجب فرقة حقها أو حق
رآكها ، وأوجب فرقة باطلها أو باطل رآكها ، لحق من أوجب
حقها ، أو حق رآكها ما لحقها ولحق رآكها من الباطل ، لأن هذه الصفة
لا تحتل الحق والباطل ، ولا تحتل الا الباطل والضلال والكفر ،
ولا تحتل معنيين ، ولا تحتل الا معنى واحدا ، فكذلك لا تحتل حق
رآكها وباطله ، ولا يحتمله الا باطله وضلاله ، فلما لم يحتمل الا باطله
لم يحتمل حق المختلفين فيه ، وباطلهم ولم يحتمل الا باطلهم وضلالهم ،
ولا مفرج لهم من الكفر والضلال ، ولم يكن الحق في دين الله الا عند
أحدهم فافهم هذا .

وأما اذا اجتمعوا أنه أكل خنزيرا أو ميتة أو دما مسفوحا أو نكح
ذات محرم أو ما أشبه هذا ، كانت هذه الصفة محتملة للحق والباطل ،

ويحتمل لراكبها الحق والباطل ، لأن من أكل ذلك من ضرورة فهو محق ،
ومن أكله من غير ضرورة فهو مبطل •

كذلك من نكح ذات محرم بغير علمه بمعرفة نسبه ، فهو محق ،
وإذا كان مع معرفته بنسبه فهو مبطل ، فكذا لم يكن ظاهر هذا الفعل
موجبا لكفر فاعله ، ولا قاطعا لعذره الا بعد علمه أنه فعل ذلك على الوجه
الذى هو محرم في دين الله ، لأنه يمكن أن يكون الأكل أكل من ضرورة ،
فيكون ذلك الفعل حقا ، ويكون الفاعل محقا ، لأن الله أحل ذلك ، ويمكن
أن يكون الأكل أكل من غير ضرورة ، فيكون ذلك الفعل باطلا ، ويكون
الفاعل مبطلا ، لأن الله حرم ذلك ، فلما احتمل حق هذا الفعل وباطله ،
احتمل حق فاعله وباطله ، ولم يكن لمن غاب عنه حق ذلك وباطله أن
يحكم فيه بالحق أو بالباطل الا بعلم •

وكذلك إذا اختلف فيه مختلفون ، فادعت فرقة أن الفاعل فعله على
الوجه الذى يجوز في دين الله وتولوه على ذلك ، وحكموا بصوابه ،
وادعت الفرقة الأخرى أنه فعله على الوجه الذى لا يجوز في دين الله ،
وتبرعوا منه على ذلك ، وحكموا بباطله لم يكن هذا الاختلاف بينهم
موجبا لكفرهم ، ولا كفر أحدهم ما لم يخطئ بعضهم بعضا ، أو يقيم
بعضهم على بعض حجة ينقطع بها عذرهم ، أو ينزل أحدهم بمنزلة
القاتل ، لأن كل فرقة قد ادعت صفة هي جائزة في دين الله ، ولا يعلم
حقهم وباطلهم ، ولا صحتهم وكذبهم ، الا من علم أصل ما اختلفوا
فيه كعلمهم •

ولا يجوز لمن خفى عليه أمرهم أن يحكم لأحدهم بحق أو عليه
بباطل الا بعلم ، فلما خفى أمرهم ، واحتمل حقهم ، وباطلهم في
دعوايهم وقعت ، لعله وقف لتكافئها ، ولم ينفذ فيها بحكم الا بصحة ،
وكان المختلفون على ما كانوا عليه من قبل ، ولم يكن هذا الاختلاف
بينهم زائدا في حكمهم ولا مخرجا لهم من اسمهم ، فافهم هذا •

وكل حدث خرج على حكم البدع وشهر ، فليس في ذلك احتمال ، ولا يكون الحكم فيه ممن نشاهده مزيلا لما ثبت من حقه أو باطله ، ولو أجمع جميع الخلق على باطل حقه ، وإن يجمعوا لأن الله لا يجمع أمة محمد صلى الله عليه وسلم على ضلال ، فليس للحاكم في إزالة حكم البدع عن سبيل ما ضعت عليه حجة ، ولا بهم حجة ، ولا منهم حجة ، وعلى كل من صح معه ذلك الحدث من غائب أو شاهد أو ناشئ أن يكون حاكما لنفسه ، وعليها في الحدث وفي الحاكمين في الحدث بالحق ، ولا عذر له إلا بإصابة الحق فيهم ، وموافقته فيهم ، فيحكم لأهل الحق أنهم محقون ، ويحكم على أهل الباطل أنهم مبطلون ، ولا عذر له بدون ذلك إلا لمن جهل الحكم في ذلك ، فعليه التسليم للمسلمين ، واعتقاد الدينونة بالسؤال عما لا يعذر فيه إلا بذلك .

وقد وجدت أن بين أحكام البدع وأحكام الدعاوى المحتملة للحق والباطل في الأفعال المحتملة للحق والباطل فرقا بعيدا بعيدا ، واختلاف الحكم وتفاوته في ذلك شديدا شديدا ، فلا يحمل كله على معنى واحد ، فإن ذلك فاسد فاسد .

كتبت هذا الجواب أرجو أنه مسودة وقراه أبو عبد الله محمد بن إبراهيم رحمه الله وصححه وصح ان شاء الله .

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ أبو عبد الله محمد بن إبراهيم : وجدت مكتوبا هذه السيرة لأبي حفص عمر بن محمد بن أحمد ، أولها الكلام الذى كان اتفق عليه أهل نزوى ومن حضرهم من أهل عمان ، فرد هو ذلك عليهم ، وهو كذا وجدت :

الحمد لله على سبوغ النعم ، وعلى ما أولى من جزيل القسم ، الذى علم بالقلم ، علم الانسان ما لم يعلم ، وصلى الله على نبيه سيد الأمم ، ورسوله الى العرب والعجم ، وعلى آله وسلم . ويعد :

فقد منّ الله تعالى على أهل عمان بائتلاف الكلمة على أمر واحد ، ودين واحد ، وهو دين الله الذى أرسل به رسوله صلى الله عليه وسلم ، واتفقوا فى أحداث أهل عمان ، فمن المسلمين من تولى الامام الصلت بن مالك ، ويرى من موسى بن موسى ، وراشد بن النظر ، برامة دين بما قد صح معهم من خروجهما على الصلت بن مالك رحمه الله ، وبنيهما عليه ، وازالتهما لاماته بغير حق ، ومن تولاهما على علم منه بحدثهما هذا ، وقالوا ان حكم حدثهما كان على الاستحلال منهما ، وانه لا يسع جهل حدثهما من علم أصل حرمة ، واستحلالهما له ، ولا يكون الحق فيه الا فى واحد من جملة المختلفين .

ومنهم من قد صح معه خروجهما ، ولم يفرق معه أحكامهما ، وأشكل عليه أمرهما لموضع تنازع أهل الدار فيهما ، فتولى الامام الصلت ابن مالك رحمه الله ، ووقف عنهما على التماس اللازم فيهما من غير جهل منه بحكم أهل البغي ، ولا بحكم أهل الاستحلال ، وتولى المسلمين على براعتهم منهما بما قد صح معه من أمرهما — نسخة — فيهما ،

واتفقوا على أن المتبرئ منهما ، والواقف عنهما ، على هذه الصفة المتقدمة جميعا في الولاية ، وإن كان كل واحد منهم مخصوصا بعلمه فيهما ، ما لم يعلم أن المتبرئ منهما برئ بغير حق ، وأن الواقف عنهما وقف بغير حق •

قال الناظر في هذا الكتاب : لما نظره مكتوبا ، وإذا هو اتفاق على غير دين المسلمين ، وعلى غير ما اختلف فيه أهل عمان ، وإذا كان ذلك كذلك فلم يصح اتفاق الا على ما ذكر ما اختلفوا فيه بعينه ، لأن أهل عمان إنما اختلفوا في حكم حدث موسى بن موسى ، وراشد بن النظر ولم يختلفوا في فعلهم ، ولا في البراءة منهما •

وكذلك قال الشيخ أبو الحسن في سيرته : ان أهل عمان إنما اختلفوا في الحكم لا في الفعل ، فإذا كان الاختلاف إنما هو في الحكم لم يجوز اتفاق على غير ذكر ما اختلف فيه ، وهو حكم حدث موسى بن موسى ، وراشد بن النظر أنه بدعة أو دعاوى ، وأن الاختلاف الذي وقع بين أهل عمان فيه بالدين أو بالرأى ، وقول أهل الحق من أهل عمان فيه أنه اختلاف بالدين •

قال غيره :

محمد بن ابراهيم : ليس قصدي ولا اعتمادى مخالفة قائل ، ولا الطعن عليه ، ولا هتك ستر ، ولا كشف عورة ، لكن أخبر بما عرفت من الأخبار ، ورافع ما وجدت في الآثار ، ليقف عليه من أراد النظر فيه ، والذي عندي وشهدت به الآثار ، وأكدته الأخبار ، أنه ليس الاختلاف في حدث موسى بن موسى ، وراشد بن النظر ، في الحكم وحده دون الفعل ، ودون البراءة منهما ، بل الاختلاف بينهم في الحكم وفي الفعل وفي البراءة ، ولا يقدر دافع يدفع ذلك ، ولا راد يرده ، وإنما الذي ليس عندي بينهم فيه اختلاف أن الصلت بن مالك كان أماما ، وأن

موسى وراشد أخرجا في حياة الصلت ، وأن موسى عقد الامامة لراشد
ابن النظر ، الامامة في حياة الصلت .

فأما اختلافهما في الفعل فانهم اختلفوا في خروجهما ذلك ، وفي
عقد تلك الامامة فقال من قال من أهل عمان : ان موسى وراشد أخرجا
باغين على الصلت بن مالك ، وأنهما مفتصبان للامامة ، وأنهما مزيلان
لامامة الصلت بغير حق ، وأن موسى عقد لراشد الامامة ، والصلت
امام ثابت الامامة ، لم تزل امامته ، ولم يعتزل منها ، وانما عقد لراشد
قبل زوال امامة الصلت ، وبرعوا منها على ذلك ، وقالوا : ان فعلهما
ذلك حرام ، وأنهما كانا مستحلين لذلك ، وانه لا يسع جهل علم كفرهما
من علم حرمة فعلهما ، ولم أكتب جميع ما وجدت من هذا المعنى ،
لأن في هذا كفاية .

وقال من قال من أهل عمان : ان موسى وراشدا لم يكونا في
خروجهما ذلك باغين على الصلت بن مالك ، وانما خرجا محتسبين لله
ولدينه وللمسلمين ، وأن موسى لم يعقد لراشد الامامة الا بعد أن اعتزل
الصلت من الامامة ، وأنهما لم يفعلا في خروجهما ذلك ، ولا في عقد
تلك الامامة الا ما هو جائز لهما ، وأن موسى كان من أعلم ذلك
الزمان ، ولم أكتب جميع ما وجدت من هذا المعنى ، لأن في هذا
كفاية .

وقد قال في هذا المعنى بعض فقهاء عمان . قال غير المؤلف
والمضيف اليه : وجدت هذه الأبيات من قصيدة طويلة بخط الشيخ
محمد بن ابراهيم ، وأنها للشيخ أبى سعيد الكدemy شعرا :

بالـبـذى دان بن روح

ورهـشـلى الصـبـران

في أمـور الشـيخ صلت

وابـن مـوسى يتبـهان

لسبيل العدل فيهم
وابن نظر سبيان
بأسامات أصول
سالت لا يتقضان
أصل حق مستقر
قد بناء المملكان
من أولى الخيرات فيهم
وعليهم يحكمان
من دعاو بينات
ظاهرات كالميان
من قوى دين
جميع فيهم يفتان
وهما في أصل دين
فيهما متقنان
كلهم أهل دعاو
وفيهم يختصمان
بعضهم يقضى لصلت
بصواب يعذران
بتقنيات وضعت
وليه يواليان
وعلى موسى بن موسى
وابن نظر يشهدان
بصحيح البغى قطعيا
في الغنى ويغلمان

في القضاء في ظاهر
 الأمر ولا يستثنيان
 وفريق يتولى الصلح
 من علم ببيان
 انه للصلح في
 ترك تكبير في العلان
 وأمانات لحيته
 ومفاتيح الخزان
 وحقوق بائنات في
 قوى سجن ملان
 ضاعها من غير قهر
 وقتال يظهمران
 فإذا لم يعلم المذخر
 ففيه قد دفعتان
 فرقة تفلح صلتا
 لظهور الخبران
 منه في الحكم
 وترك القيام بالبيان
 وفريق فييه
 للمشاركة فيه يغفان
 ويوالى من يواليه
 لمذخر يعمرغان
 لا نوالى من يواليه
 بارسال المنان
 (٧م - بيان الشرع ج ٤)

فيه حتى يظهر
العذر بعلم مستبان

أو على ثوب من الصلت
لديه ينكسران

وفريق يتولى من
يوالى بالقصران

من يوالى الصلت أعنى
لا لنفسه بيمنان

فيه عن ثوبه صلت
أو لعذر يقبلان

ويوالى من تولى
بوقوف ينظران

لمحيص الأمر فيه
من وداد ويمران

وفريق يتولى
بأخلاق حسنان

سلفت في الأصل
والعقد جيبا يجمعان

ويراه ناصرا للمصيق
في كسر السنان

واعتزال عن هررب
واثارات افتنان

واغتنام منه ما قد
 لاح من أهل الزمان
 من قبول الأمر عنه
 وقيام بآئتمـان
 للذى قد قام بالأمر
 وأظهر الأمان
 فيهم من غير قهر
 وقتال يشهدان
 لا ولا أظهر خوف
 منهم في المزلان
 بل بهم ساكنة دار
 ينزوي في أمان
 لا يبدى منه نكير
 ظاهر في المستبان
 مثل ما يظهر منه
 تركه للائتمـان
 اذ اليهم سلام
 الفخام والكمـان
 معنـا ان ذى الأ
 خبار لا يفتـان
 انه سلم خاتين
 ولا يطالبـان
 منه في حال ظهور
 مثل ما يسلمان

وهما في يد ملت
 معنا أمانتــــان
 لا ولي الملق وللملق
 هما علامتــــان
 وهما في حد ستر
 معنا ســــتران
 لم يكن موسى ولا راشد
 عندي يقــــدران
 أخذ هاتين كأخذ
 الملك مما يجــــدان
 مثل بيت المال والسجن
 عليه يغلبــــان
 وجميع الأمر منه
 بظهور جــــوزان
 مثل جور الصلت اذ
 كان وفيه آمران
 مثل أمر الصلت اذ
 كان وعنه ينهيــــان
 مثل نهى الصلت اذ
 كان وفيه يحكمــــان
 مثل حكم الصلت اذ
 كان ولا يتــــدعان
 في ظهور الأمر حرفا
 واجبدا يخالــــفان

فيه صلّتا أو سواه
من إمامات عمان

في مدان خالفناه لا
ولا ما يظهران

عندنا في ظاهر الأمر
مقالاتا يريان

فيه رأيا غير رأي
السلف المالح دان

في صلاة أو زكاة
أو بما يماريان

أو بحرف واحد في
الرأي أو أصل مدان

من أتى هذا فيأتي
بسواه في الملان

غير ما قد قيل موسى
وابن نظير باغيان

والذي كانا عليه
فهما مقتضيان

لجميع الأمر فيه
وهما مقتضيان

قال هذا عندنا بعض
ويمض قبال دان

لابن موسى وابن نظير
ممنّا محتسبان

لا الهى وليدين الله
عندى قائمــــــــــــــــان
بالهدى والقسط و
المعدل جميعا عادلان
فى السورى اذ كان موسى
أهدأ أعلام الزمان
كان قاضى المصر للصلت
بهذا يشهدان
مننا بهذا وهذا
شاتم أو ماحــــــــــــــــان
ليس عندى منكر هذا
مقرر بالقــــــــــــــــرآن
من ذوى الفهم وذوى
المعدل لما مضى أزمان
موسى كان قاض
عالم لا ينكران
مننا هذان فيه
بنل نجاة يقصدان
لا يواطيه باهــــــــــــــــدى
هى أركان عــــــــــــــــان

تم . .

ومن سيرة وجدتها أنها لأبى قحطان ، وهذا ما سمعنا فى عذر
الصلت من مالك عن الاعتزال لأنه كانت محاربتهم له لازمة ، وقولنا

فيه قول المسلمين فمن تولاه من المسلمين لعذر قبله منه أنه حال له فعله أو توبة عرفها منه عن ترك حربهم توليناه على ذلك ومن وقف عنه من المسلمين بما لم يصح معه كيف كان اعتزاله عن محاربتهم وترك الدعاء إلى قتالهم بل عقدتهم لراشد ، ومن بعد ما عقدوا له لأنه كان يجب عليه لما عقدوا لراشد أماما أن يحل عقدتهم — نسخة — ما عقدوا ويهدم ما شيدوا ، ويدعوا إلى ذلك حتى لا يجدوا أعوانا عليه فيعذر ، ومن وقف عنه من المسلمين لما لم يصح معه ، كان سائلا طالبا للحق ، ولم يتخذ الوقوف ديننا توليناه على ذلك ما لم يبرعوا ممن تولاه ، أو يقلب عن من تولاه على ما وصفنا .

قال غيره محمد بن ابراهيم : لولا أن قصدى الإيجاز والاختصار لكتبت ما قدرت عليه ، ووفق الله عز وجل من آثارهم ، والذي عرفت أن أهل غمان الذين ينتطلون دين الأباضية كانوا كلهم على دين واحد ، ولا نعلم بينهم اختلافا وأنه كل من صح له منهم العمل بالصالحات في الصالح ، ولم يعلم منه شيء من المعاصي استحق الولاية بغير محنة ولا بحث عن تدين إلى أن خرج موسى وراشد ، وعقد موسى لراشد الإمامة ، فاختلف العلماء المشاهدون لمصر موسى وراشد والصلت الذين كانوا في أحكام الظاهر ثابتة ولا يتهم لبعضهم بعضا ، وعلى بعضهم بعض ، فقال فريق منهم أن موسى وراشدا خرجا باغين على الصلت معتصبين لإمامته ، مزيلين لها بغير حق ، وانها مستحلان لما حرم الله عليهما من ذلك ، وأن موسى عقد راشدا أماما في حال ثبوت إمامة الصلت وما أشبه هذا من القول وبرئوا منها على ذلك .

وقال فريق منهم : أن موسى وراشدا أخرجوا محتسبين لله لدينه ، قائمين بالحق والعدل ، وانهما غير معتصبين للإمامة ، ولا مستحلين لما حرم الله عليهما ، وأنه لم يعقد موسى لراشد الإمامة إلا بعد اعتزال الصلت عنها ، وزوال إمامته وما أشبه هذا من الدعاوى ، وتولوه على ذلك .

وقال فريق منهم : انه لو صح معنا حق موسى ورأشد في ذلك الخروج والامامة لتوليناهما ، ولو صح معنا باطلهما لبرئنا منهما على ذلك ، لكن لما لم يصح معنا حقهما ولا باطلهما ، ولا صح معنا نكير من الصلت بن مالك عليهما بقتال ولا بمقال ، ولا غير ذلك في حين فعلهما ، ولا صح معنا انكار من الأعلام ، ولا من الرؤسا عليهما ، في حين تقدمهما وقملهما ولا من أحد ممن له الحجة في النكير في وقت ما يكون له النكير ، فثبتت عليهما الحجة ، وينقطع عذرهما بقيام الحجة عليهما : وبزوال الريب من أمرهما ، ولم يصح لهم ولا منهما حجة في فعلهما ذلك لصح صوابهما في ذلك ، وحقهما بزوال الريب من أمرهما ، ويصح معنا اختلاف العلماء في حقهما وباطلهما في ذلك وتكافأت دعاوى أهل الدار فيهما فيما عندنا ، ووقفنا عنهما وقوف سلامة ، وخروجا من الريب والشبهة ، ولم نحكم لهما بحق في ذلك ولا بباطل الا حتى يصح ذلك ، ولا نعلم الى يومنا هذا أن أحدا ممن ينتحل دين الإباضية ممن شاهد أحداث موسى ورأشد ، ولا ممن جاء من بعدهم ، ولا من كان قبلهم ولا ممن يتولى موسى أو رأشدا أو يصوبهما في تلك الأحداث ، أو ممن تبرأ منهما ويفطئهما ، أو ممن يقف عنهما يقول انه يجوز الخروج على أئمة العدل أو البني عليهم ، أو الاغتصاب لدولتهم - نسخة - لامامتهم ، أو عقد امام على امام يجب البراءة من فاعلها كان الفاعل لذلك مستحلا أو محرما لا اختلاف بين العلماء بأحكام الولاية والبراءة في ذلك ، بل عندى أنهم مجمعون أن الكبيرة الواحدة ، ولو بتعطيف ملء كف من حب ذرة تجب البراءة من مرتكبها اذ لم يقب منها •

وكذلك الموجود في آثار بعضهم : أن الصلت أنكر على موسى ورأشد في تلك الامامة وقال بعض لم يصح معنا من الصلت في ذلك نكير عليهما ، وأما اختلافهم في الولاية والبراءة منهما فكان ممن يتولى موسى ورأشدا. ويصوبها في فعلهما ذلك الفضل بن الحواري ، وقد قيل : كان هو وعزان الصقر في عمان كعينين في جبين ، وكان ممن يتولاهما محمد بن جعفر •

وقد قيل، ان ابنه الأزهر بن محمد بن جعفر . كان يتولى موسى بن موسى قلنا نظر في الاختلاف رأى الوقوف اسلم ، فرجع الى الوقوف ، وكان فيما بلغنا يتولى والده محمد بن جعفر على ولاية والده لموسى بن موسى ، وكان ممن يقف عن موسى وراشد في ذلك الحدث أبو الحواري محمد بن الحواري المعروف بالأعمى القرى ، وأبو ابراهيم محمد بن سعيد ابن أبي بكر ، وأبو عبد الله محمد بن روح بن عربى ، وأبو عبد الله محمد بن الحسن ، وأبو عثمان رمثقى بن راشد ، وأبو محمد عبد الله ابن محمد بن وضاح ، وأبو المنذر بن محمد بن روح ، وأبو سعيد محمد بن سعيد .

وكان ممن يتبرأ من موسى وراشد أبو المؤثر الصلت بن خميس ، وأبو المنذر ، وأبو محمد بشير وعبد الله ابنا محمد بن محبوب ، وأبو قحطان وأبو محمد عبد الله بن محمد بن أبي المؤثر ، وأبو محمد الحواري بن عثمان ، وأبو مالك غسان بن محمد بن الخضر الصلاني ، وأبو مسعود النعمان بن عبد الحميد وأبو محمد عبد الله بن محمد بن أبي شيخة ، وأبو محمد عبد الله بن محمد بن بركة ، وأبو الحسن على ابن محمد البسماني ، وانما سمينا بأسماء هؤلاء الذين يتولون ، والذين يقفون ، والذين يبرعون على ما وجدنا في الآثار ، وعلى ما عندنا والله أعلم .

ولا نعلم أن أحدا من هؤلاء الذين عندنا ممن يبرأ أو يقف أو يتولى بجهل أحكام البغى ، ولو على سمالك فيشك في البراءة من الباغى ، ولا عاقدوا امام على امام ، ولا خارج عليه بعد أن يصح عليه أنه خارج عليه بأى وجه صح معه ، ولا عازل امام بغير حق ، ولا ما أشبه هذا من المحرمات ، بل عندنا أن أحكام ذلك واضحة عندهم ، ولو كانوا متفقين عليها ، أو على شيء منها .

وأما اختلافهم في الحكم فكان فريق من أهل عمان يحكم في أحداث

موسى وراشد بأحكام البدع التى لا تحتل الا الباطل ، وكان فريق من أهل عمان يحكم فى أحداثهما بأحكام الدعاوى المحتملة للحق والباطل ، فانظر فيما رفعناه من اختلافهم فى الفصل وفى الولاية والبراءة ، وفى الحكم ان شاء الله ، فانه صحيح لا يقدر أحد أن ينكره ان شاء الله .

ومن السيرة : واذا كان الاختلاف انما هو فى الحكم لم يجز اتفاق على غير ما ذكر ما اختلف فيه ، وهو حكم موسى بن موسى ، وراشد بن النظر أنه بدعة أو دعاوى ، وأن الاختلاف الذى وقع بين أهل عمان فيه بالدين أو بالرأى ، وقول أهل الحق من أهل عمان أنه اختلاف بالدين ، ولولا أن هذا مشهور فى آثار المسلمين وأثار المخالفين لضمنته كتابى هذا ، ولو كان الاختلاف فى حكم حدث موسى بن موسى وراشد بن النظر ، بالرأى . ما كان اختلافا يوجب فرقة لأنه اذا كان الاختلاف فى حكم المادئة بالرأى ، لم يجز لكل فريق من أهل الرأى أن يخطئ صاحبه ، ولا يبرأ منه على خلافه فيه فى رأيه الذى قد حكم به فى المادئة ، لأن المسلمين قالوا من نصب رأيه ديناً ثم برىء ممن خالفه عليه فقد ضل ، ومن نصب رأيه ديناً وادعاه على الله فقد كذب على الله ، لأن الله تعالى اذا تقدم فى حكم لم يجعل للمباد فيه الخيار ، واذا تركهم واجتهد الرأى جاز الاختلاف فيه بالرأى ، وكان كل مؤتمنا على رأيه واجتهاده اذا كان من أهل الرأى والاجتهاد .

وقد قالت الفرقة الضالة من أهل عمان : ان حكم حدث موسى بن موسى وراشد بن النظر فى خروجهما على الامام الصلت بن مالك رحمه الله دعاوى ، وان الاختلاف فيه يخرج مفرج الرأى لا مفرج الدين ، وأن مثلهما فى خروجهما على الامام الصلت بن مالك رحمه الله كمثل رجلين وليين قتل بعضهما بعضاً ، أو قتل أحدهما صاحبه فقد اختلف المسلمون فيهما بالرأى لا بالحيانة ، فقال من قال : انها جميعا فى الولاية

حتى يعلم باطلهما ، أو باطل أحدهما فيبيري منه عليه ، وقال من قال :
انهم جميعا في حال البراءة ، لأن الدماء محجورة محرمة عليهما فهما جميعا
في حال البراءة بارتكابهما المحرم المحجور عليهما •

وقال من قال : انهما جميعا في حال الوقوف حتى يصح منهما أمر
يجب به البراءة عليهما أو على أحدهما ، أو يصح لهما عذرا أو لأحدهما
فيكون به على ما كان عليه قبل حدثه ، ويكون الوقوف أيضا على ولاية
المحق منهما والبراءة من المخطيء ، فكل أصحاب هذه الأقاويل يتولى
صاحبه على رأيه الذي قد خالفه فيه ، لأنه بزعمهم اختلاف بالرأى مثل
هذا الاختلاف الذى ذكروه من قول المسلمين •

قال غيره محمد بن ابراهيم : أما قوله وقد قلت الفرقة الضالة من
أهل عمان : ان حكم حدث موسى بن موسى وراشد بن لنظر في خروجهما
على الصلت بن مالك دعاوى ، وأن الاختلاف فيه يخرج مخرج الرأى
لا مخرج الدين ، فالذى عرفته من قول هؤلاء الذين يشتمهم ويسفهمهم ،
وما كنت أحب له النطق بذلك ، فلهل وجد قولاً مجعلاً غير مفسر ، أو
خاصاً فى شيء والذى عرفته ويفرج فى معانى قول من عرفته منهم أن
اختلاف الرأى غير اختلاف الدعاوى والبدع ، وأن اختلاف الدعاوى غير
اختلاف الرأى والبدع ، وأن اختلاف البدع غير اختلاف الرأى والدعاوى
وأنة اختلاف الرأى أصل واختلاف الدعاوى أصل ، واختلاف البدع
أصل ، فلا يجوز لأحد أن يحمل نسخة يحكم بالبدع فى موضع الدعاوى
والرأى ، ولا بالدعاوى فى موضع البدع والرأى ، ولا بالرأى فى موضع
البدع والدعاوى ، وأن هؤلاء الثلاثة الأصول مفترقات الأحكام لا يجوز
الجمع بينهم ، ولا بين احداهم ، ولا أعلم أنى كتبت هذا الكتاب الى أن
لقيت فى آثارهم أن اختلاف الرأى هو اختلاف الدعاوى •

ولأن اختلاف الدعاوى هو اختلاف الرأى ، ولا أن المتداعين

اختلافهم اختلاف رأى ، ولا أن المختلفين بالرأى اختلافهم دعاوى ،
فالفهم هذا وتدبره •

فأما اختلاف الرأى فكل حادث لم يأت فيه حكم من كتاب الله ،
ولا من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا من أجماع المسلمين ،
ولا ما أشبه ذلك ، فللعلماء أن يجتهدوا آراءهم في ذلك الحادث ، وعليهم
ولاية بعضهم ببعض ، ولو تضادوا في آرائهم واختلفوا ، فأحل بعضهم
شيئاً وحرمه بعضهم ، أو تولى بعضهم أو برىء بعضهم ، فعلى المقل أن
يتولى المحرم ، وعلى المحرم أن يتولى المقل ، وعلى المتبرىء أن يتولى
المتولى ، وعلى المتولى أن يتولى المتبرىء ، ولا يجوز لهم الافتراق في
هذا الموضع ، وعلى من علم باختلافهم ذلك وتضادهم وافتراقهم أن
يجمع بينهم في الولاية ، ولا يجوز له أن يفرق بينهم ، والجمع بين
الأضداد هاهنا حلال ولازم ، والتفريق بينهم هاهنا حرام وضال •

وأما اختلاف الدعاوى فهو كل حادث كان يحتمل في دين الله لراكبه
في علانيته معنيين : معنى الحق ومعنى الباطل ، ومعنى الحلال أو معنى
الحرام ، أو معنى الهدى ، ومعنى الضلال وما أشبه هذا ، ولو كان
لا يحتمل لراكبه في سريرته إلا معنى واحداً ، أما حق وأما باطل ، وأما
حلال وأما حرام ، وأما هدى وأما ضلال ، فإن ركبه راكب شيئاً يحتمل
له في دين الله في علانيته معنيين : معنى الحق ومعنى الباطل ، أو معنى
الكفر أو معنى الإيمان ، أو معنى الضلال أو معنى الهدى ، ولو كان
لا يحتمل له في سريرته في دين الله إلا معنى واحداً : أما حق وأما
باطل ، وأما كفر وأما إيمان ، وأما هدى وأما ضلال ، أو ما أشبه هذا •

فاختلف العلماء المشاهدون لحديثه ، فادعى فريق منهم له معنى
الإيمان ، أو الحق أو الهدى ، وتولوه على ذلك ، وادعى أحدهم عليه
معنى الباطل أو الكفر أو الضلال أو الحرام ، وبرعوا منه على ذلك ،
وتضادوا في ولايته ، والبراءة منه ، وفي دعاويهم له وعليه ، فهؤلاء

المختلفون كلهم ، ولو تضادوا تجوز ولايتهم كلهم ممن كانت قد وجبت ولايتهم عليه قبل اختلافهم ، والجمع بين الأضداد ما هنا جائز ، ولا تجوز له البراءة منهم ولا من أحدهم الا حتى يعلم الكاذب من الفريقين ، فمن علم كذبه فعليه البراءة منهم سريرة عند من لم يعلم كذبهم كعلمه ، وكان قد ثبت عليه ولايتهم ، أو ينزل بعضهم من أحد منزلة الكاذف ، أو يخطئ بعضهم بعضا عند من يتولاهم ، ويعلم المبتدئ بالخطية فلا يجوز للمبتدئ ذلك ويجب البراءة منهم بذلك ، لأنهم ينزلون بذلك في الظاهر في دين الله منزلة المبطلين ، ولو كانوا في دعاويهم في ذلك في سرائرهم من الصادقين ، فافهم هذا وتدبره •

وأما المختلفون فليس للفريق الحق أن يتولى الفريق المبطل ، لأنه لا محالة أن أحد الفريقين مبطل مع الفريق الآخر كذب ضال كافر ، ليس للمحق أن يتولى المبطل ، وهو يعلم أنه مبطل وأنه كافر •

وأما من لم يعلم باطلهم فيما يدعوه ولا كذبهم ولا حقهم ولا صدقهم ، وقد كانت وجبت ولايتهم عليه ، فله أن يتولاهم جميعا لأنهم كل واحد منهم يدعى دعوى أنه كان صادقا فيما يدعيه فهو محق في دين الله ، لأنه يدعى ما هو جائز في دين الله ، وليس لمن علم باطل أحد الفريقين أن يتبرأ منه علانية ، أو يقذفه بالباطل عند من لم يعلم باطله ممن يتولاه ، لأنه يكون قاذفا ، وانما تجوز له البراءة منه سرا عند من يتولاه •

وأما عند من علم بباطله كعلمه فله أن يبرأ منه علانية عنده إذا كانوا علماء بالحكم ، وأما اختلاف البدع فهو كل حادث كان لا يحتمل لراكيه في علانيته ولا في سريرته في دين الله ، الا معنى الكفر وحده ، أو الباطل وحده ، أو الضلال وحده ، ولا تحتمل له في سريرته ولا غلانيته معنيين: معنى الحق ومعنى الضلال في الباطل ، أو معنى الكفر ومعنى الايمان ، أو معنى الضلال ومعنى الهدى ، أو ما أشبه هذا ، فان اختلف العلماء

المشاهدون لحدثه فادعى أحد الفريقين له الايمان ، وادعى أحدهم عليه الكفر ، أو ادعى أحدهم عليه الحق ، وادعى أحدهم عليه الباطل أو ادعى أحدهم له الايمان ، وادعى أحدهم عليه الكفر ، أو ادعى أحدهم ضلاله ، وادعى أحدهم هذاه ، فالحق منهم من حكم عليه بالكفر أو بالباطل أو بالضلال أو المبطل منهم من حكم له أو ادعى له الحق ، أو الايمان أو الهدى ، أو ما أشبه هذا ، ولا يجوز في الحكم أن يجمع بين هؤلاء المختلفين في ولاية ولا تصويب ، وهؤلاء هم الأضداد الذين لا يجوز الجمع بينهم في تصويب ولا ايمان ، ولا هدى ولا ضلال ، ولا كفر ولا باطل ، ولا تجوز المساواة بينهم في أحكام الدين •

وأما المختلفون بالرأى ، ولو تضادوا ، والمختلفون بالدعوى المحتملة للحق والباطل ولو تضادوا ، كانت دعاويهم في أحكام الدنيا والدين ، فالجمع بينهم في الولايات جائز والله أعلم •

فانظر في هذا الفرق بين الدعوى والبدع والرأى •

ومن الفرق بين الدعوى والبدع أيضا : أن البدع لو أجمعت العلماء على صواب المبتدع ما جاز قبول ذلك منهم ، ولا كان إجماعهم في ذلك حجة ، ولكنوا كفارا ضلالا مبطلين ، ولا يحتمل صوابهم ولا حقهم في سريرة ولا علانية •

والمدعى لو أجمعت العلماء على صوابه أو حقه لكان إجماعهم في ذلك حجة ، ولا تجوز مخالفتهم في ذلك ، ولا تجوز تخطئتهم ، ولو كانوا كاذبين مبطلين في سرائرهم ، وحاشا حجة الله من الباطل ومن الفرق بين البدع ، والدعوى أن المبتدع اذا شهدت العلماء له بصواب أو بايمان أو بهدى أو ما أشبه ذلك لم تجز شهادتهم ، ولله قبولها وكانوا كفارا ضلالا ، والمدعى لو شهدت العلماء بصوابه أو بايمانه جاز قبول شهادتهم ، ولم تجز تخطئتهم •

ومن الفرق بين الدعاوى والبدع : أن المبتدع لا سلامة له من الكفر في دين الله إلا بمفارقتها لتلك البدعة والفروج منها والتوبة منها ، والمدعى قد تصح له السلامة من الكفر ، وهو مقيم على حديثه غير تارك لحديثه .

ومن الفرق بين الدعوى والبدع : أن المبتدع يشهد عليه الدين بالباطل والضلال والكفر ، والدعاوى لا يشهد الدين على المدعى ، ولا له بايمان ولا بكفر ، ولا بهدى ولا بضلال ، ومن الفرق بين الدعاوى والبدع أن المختلفين في الدعاوى يدعى كل فريق منهم دعوى ان كان صادقا فيما يدعيه كان محقا في دين الله ، والمبتدع يدعى دعوى هو كاذب مبطل في دين الله ، علم كذبه وباطله من علمه ، أو جهله من جهله ، فهو كاذب لا محالة مبطل والمختلفون في البدع المضادون يدعى كل فريق منهم دعوى ، فالمبتدعون مبطلون ، ويشهد عليهم الدين بالباطل ، والمخالفون لهم والمضادون والمحقون يشهد لهم الدين بالحق ، ولا يكون الحق الا عند أحد الفريقين من المختلفين ، ولا محالة اذ أحد الفريقين محق وأحدهما مبطل مفارق لدين الله كاذب على الله مفتر .

قال أبو الحسن على بن محمد البسياوى : وهل البدعة بدعة الا اذا كن المحدث في الاسلام قد ركب بحديثه أو تأويله شيئا لم يتقدمه أحد من المسلمين ، وهو محرم في الأصل ، فركبه فذلك بدعة ليس بدعاوى كما زعم أن أحداث أهل عمان في الأصل دعاوى ، وكيف يكون ما أحدث راشد على الصلت في تقديمه ليس ببدعة منه ، ولا من قدمه وأمه وذلك شيء لم يسبقهم في الاسلام اليه أحد ولا في قول ولا فعل برأى ، ولا باجماع ، بل الاجماع على تحريم التقديم على الامام العدل المتفق عليه قبل ظهور كفره .

قال غيره محمد بن ابراهيم : البدعة بدعة ، والراكب مبتدع يقدمه - نسخة - يسبقه وكذلك البدعة بدعة ، ولو لم يركبها راكب هكذا عندى ولا يبين لى في ذلك اختلاف .

قال أبو الحسن البسياني أيضا : وإن كان وقوفهم على ولاية من
تولى الصلت بن مالك ، وولاية من برىء منه ، وولاية من تولى راشدا
وولاية من برىء منه ، وولاية من تولى عزان ، وولاية من برىء منه فهذا
هو الأرباء بعينه ، ومثلهم كمثل من جمع بين القاتل والمقتول في الولاية ،
وبين العاصي والمطيع •

قال غيره محمد بن إبراهيم : أما ولاية العاصي إذا كانت معصية
كبيرة فلا تجوز ولايته عند من علم الحكم فيه كان يتولاه قبل ذلك
أو لا يتولاه ، وعليه البراءة منه ، وأما من علم بركوبه للكبيرة ، ولم
يعلم أنها معصية ، وكان يتولاه قبل ذلك فقد قيل : أن تولاه على اعتقاد
براءة الشريعة منه بعينه أن كان مرتكبا للكبيرة ، فذلك جائز له كان
الراكب لتلك الكبيرة مستحلا أو محرما •

وقال من قال : لا يجوز له ذلك كان مستحلا أو محرما ، وليس له
أن يثبت ولايته على أصل ما كانت عليه ، ولا يسمه الا ترك ولايته ان
شك فيه أو البراءة منه ، وقيل من قال : انما يجوز له ذلك اذا كان محرما ،
وأما على غير الاستحلال اذا علم بالحدث وبحرمة الحدث ، وجهل الحكم
فله أن يتولاه برأى ، وأما في الاستحلال فلا وليس له الا البراءة منه
أو الوقوف عنه ، انظر ذلك •

وعرفت من جواب يوجد عن أبي الحواري : يخرج من معنى قوله
في الونى اذا رأى وليه يركب كبيرة بقول أو فعل انه على ولايته حتى
يعلم أنه كبيرة •

وقال من قال : ان تولاه على ذلك فهو هالك ، وقوله : هو أن
المتولى سالم ، وأن الراكب للكبيرة هالك ، وقال بشير : ويجوز الشك
في المستحلين للكفر لمن لم يعلم أنه كفر حتى تقوم عليه الحجة بأنه كفر ،
والحجة جماعة المسلمين الذين ليس له أن يرد قولهم •

وأما الجمع بين القاتل والمقتول في الولاية فمقال من قال بذلك من المسلمين وهو موجود شاهد في الأثر •

وقال أبو الحسن أيضا : فيما يخرج عندي أنه في حديث موسى وراشد ، ومن تأول ذلك أنه دعاوى من غير حجة ولا بيان يوضح في ذلك وجه الدعاوى ، لم يكن قوله مقبولا ، لأن الدعاوى هي فيما لا يعلم بين الخصماء ، وليس في الدين ، وقد يكون في بعض الدعاوى الأيمان ، وليس في هذا أيمان — نسخة — يعين ، وإذا كان هذا أمر قد صح على ما قلناه في ارتكاب الحدث المحرم ، ثم لم تجز فيه الأيمان ولا دعوى المدعين ، ولا شهادة المحدثين ، لأن شهادتهم لأنفسهم لا تقبل ولا تقبل شهادة أهل الشك في ذلك ، كان الواضح المجتمع عليه اتباعه أولى من تأويل أهل الخط أنه دعاوى ، ولو كان هذا دعاوى لكان من ركب في الدين ما حرم الله عليه كان وادعى إجازته واستطله وخطأ من حرمه عليه كان حكمه دعاوى ، فلما بطل هذا بطل قول من ادعى أن الذي كان من حدث راشد إلى الصلت دعاوى ، إذ الدعاوى معروف طريقها ، وهو كلما شكل بين الخصوم والأحكام بينهم هذا واضح المنهاج مكتشف القناع بالإجماع على صحة الحدث المحرم بالاتفاق •

قال أبو محمد عبد الله بن محمد بن بركة : فيما أرجو أنه عنه وهو من السيرة التي أولها : صانك الله أخى من ضلالات الحياذ ، وأمر مساندتهم أن الاختلاف بين أهل عمان في حديث راشد ، إنما هو في الحكم إثم ادعو أنها دعاوى ، وليس ذلك كذلك ، وإنما تكون الدعاوى أن لو قالوا إن راشداً تقدم ، وقال غيرهم : لم يتقدم على الصلت لكان في هذا هو الدعاوى الذي لا يصح الفعل فيه ، وأما إذا صح الفعل فيه ، واتفقوا على الشهادة ، واختلفوا في الحكم ، فليس بدعاوى •

قال أبو سعيد محمد بن سعيد ، وكل حدث خرج على أحكام الدعاوى من جميع الأحداث على غير تصريح أحكام البدع من استملال المحرمات ، وتحريم المحلات الشاهرات الظاهرات من جمود بانكار أو بضلال تأويل مع الاقرار ، ومن خارج على حكم المحتملات للحق والباطل الجائز فيه ، الثابت حكم الاجماع بحقه وباطله ، ويحتله على حاله التى جرت عليه اذا ثبت الحكم فى الاجماع بأحد ذلك ثبت فى حكم الظاهر ما يثبت فى الحكم المجتمع عليه ، ولو كان الاجماع ممن اجتمع عليه كان فى سريرتهم مخالفين لعدل الله وصوابه ، وفى ذلك الصكم ، وكانوا مبطلين فان حكمهم فى هذا الوجه باى وجه ثبت منه الصكم بتمقيق الصدث أو باطله أو باثباته على حاله ، فهو حجة لجميع من غاب عنه صحة باطلهم ، وعلى جميع من غاب عنه صحة باطلهم ممن شهدهم أو غاب عنهم فانهم هذا الفصل •

قال غيره محمد بن ابراهيم : قول أبى سعيد هذا ربما لم يفهمه الكل ، والذى عندى أنه يخرج فى معانى قوله هذا انه اذا كان الصدث محتملا للحق والباطل ، أو الحلال أو المحرام ، فهذا الذى يجوز ويثبت فيه اجماع العلماء بحقه أو بباطله أو بمحتمله ، فان اجتمعت العلماء أن ذلك الحدث حق كان اجماعهم حجة ، وان أجمعوا أنه باطل كان اجماعهم حجة ، ولا يجوز لتغيرهم مخالفتهم فى ذلك فيحكم فيما أجمعوا عليه أنه حق أو أنه باطل ، أو فيما أجمعوا عليه أنه باطل ، فيحكم هو فيه أنه حق ، ولو علم أن العلماء كاذبون فيما أجمعوا عليه ، وأنهم أجمعوا على الحدث أنه حق وهم يملكون أنه باطل ، أو أنه حلال وهم يملكون أنه حرام ، فلا يجوز له على حال مخالفتهم فيما أجمعوا عليه ، ولو علموا أنهم كاذبون مبطلون مخالفون لصكم الله فى ذلك فى سرائرهم فلا يجوز له فى ذلك مخالفتهم فى الظاهر ، ويجوز له ويلزمه مخالفتهم فى السريرة ، لأن العلماء يحتمل حقهم فى ذلك وباطلهم وصحتهم

وكذبهم فيما اجمعوا عليه ، وهم حجة في اجماعهم في ذلك من حجج الله عز وجل .

وليس لأحد أن يخالف حجة من حجج الله تبارك وتعالى في الظاهر في ذلك ، ولو كانت مبطلّة فيكون بمخالفته لحجة الله عند من خفى عليه باطل الحجة وكذبها مبطل في دين الله ، لأن حجج الله تنقسم قسمين فمنها ما يهتمل حقها وباطلها ، وصدقها وكذبها ، ومنها ما لا يهتمل الا الحق والصحيح في حقها وصدقها ، ولا يهتمل الباطل والكذب ، فمن ذلك شاهدا العدل اذا شهدا مع الحاكم بما تجوز شهادتهما فيه فعلى الحاكم أن يحكم شهادتهما ، ولو كانا شهدا بزور اذا لم يعلم الحاكم ذلك ، فان ترك الحكم شهادتهما كفر ، وكذلك الحاكم كان اماما أو قاضيا اذا حكم على أحد من الرعية شيء يجوز حكمه عليه فيه ، فعلى المحكوم عليه اظهار طاعته والالتقياد له في ذلك عند من خفى عليه باطل الحكم في ذلك .

ولو كان المحكوم عليه يعلم أنه حاكم عليه بالجور ، وكذلك الإمامة في محارباتهم ، والعلماء في تقديمهم للإمامة ، وعزلهم ، ولو كانوا عاقلين لبعض الزنادقة أو المشركين ، فعلى الرعية اتباعهم ، وقبول ذلك منهم ، ولو كانوا مبطلين في سرائرهم ، وهذا فصل واسع يتسع القول فيه فينظر فيه .

وهذه هي حجج الله التي لا يهتمل حقها وباطلها ، وصدقها وكذبها ، لأن شاهدي العدل من حجج الله وإثمة العدل من حجج الله وما أشبه هذا ، وأما حجج الله التي لا يهتمل الا أن تكون محقة صادقة فهم العلماء وما أشبههم اذا أفتوا أو حكموا بشيء من دين الله الذي لا يجوز فيه التقليد الذي نطق به الكتاب أو السنة أو الاجماع ، مثل أن يفتوا العلماء أن أكل الميتة من غير ضرورة حرام ، أو أن أكل الخنزير أو الدم المسفوح من غير ضرورة حرام ، فهذا

لا يجوز الا أن يكون العلماء الذين أفتوا بهذا محقين صادقين ، ولا يحتمل أن يكونوا مبطلين ولا كاذبين ، لأن هذا المعنى لا يحتمل فيه الا صدقهم وحقهم ، وليس هذا مما يحتمل فيه حقهم وباطلهم ، وصدقهم وكذبهم في دين الله ، ولو أنهم أفتوا أن أكل الميتة من غير ضرورة حلال ، أو أكل لحم الخنزير من غير ضرورة حلال ، أو ما أشبه هذا من دين الله لم يجز قبول ذلك منهم ، ولو أفتوا بذلك وشهدوا بحلاله ، وأجمعوا على حلاله ، لما جاز قبول ذلك منهم ، ولا اتباعهم ولا تصديقهم ، ولكننا سنفاء خصماء محبوبين مفلوعين مبطلين في دين الله ، لأن هذا لا يحتمل فيه صدقهم وكذبهم ، ولا حقهم وباطلهم ، ولا يحتمل في هذا الا كذبهم وباطلهم .

وهذا هو أصل البدع ، ومنه تخرج أحكام البدع ، فافهم هذا الفصل وما أشبهه في دين الله ، فهو مثله ، وأعلم أن هذا الفصل ليس للعلماء ولا للضعفاء ، ولا لأحد ممن صح معه ، وكان مشاهدا له أو غائبا عنه أن ينقل حكمه ، وعما ثبت عليه في دين الله ، ولا يقبل في إزالته عن حكمه ، ولا تبديل لحكمه وتغييره أجماع ولا شهادة ولا فتوى ، ولو أجمع على ذلك جميع الخلق ، ولن يجمعوا فافهم هذا .

وأما الأحداث المحتملات للحق والباطل الذي يكون أجماع العلماء فيها حجة ، ولا تجوز مخالفتهم في الظاهر في دين الله ، فمنها الولي إذا قتل وليا ، فإن أجمعت العلماء أنه قتله بحق لم يكن لأحد أن يحكم فيه بحكم الاحتمال ، ولا يجوز أن يحكم فيه أنه مبطل ، وكان أجماع العلماء في ذلك حجة وإن أجمعوا أنه قتله بغير حق ، وأنه مبطل لم يجز لأحد أن يحكم فيه بحكم الاحتمال ، ولا يجوز أن يحكم فيه أنه محق ، لأن العلماء حجة لله فيما أجمعوا عليه من حق القاتل وباطله ، ولا يجوز لأحد أن يخالف حجة من حجج الله ، فإن اختلف العلماء في القاتل فقال بعضهم : انه محق في قتله ، وقال بعض : انه مبطل في قتله ، وتنازعوا واختلفوا كانت دعاويهم وشهاداتهم

وأحكامهم متكافئة عندى ، وكان الحدث محتتملا للحق والباطل ، وجاز الاختلاف فى القاتل بالولاية والبراءة والوقوف .

وأذا ثبت حكم الحدث محتتملا للحق والباطل من أجل اختلاف العلماء فيه لم يكن لأحد أن ينقض ذلك الحكم ويحكم فيه بحكم الاجماع على حقه أو باطله ، لأن العلماء حجة الله فى ذلك ، فان أجمعوا على صفة يثبت بها حق القاتل وولايته لم يجوز لهم ولا لغيرهم نقض حكمهم فيحكم فيه بالباطل أو بالبراءة ، أو بالاختلاف فى ولايته والبراءة منه والوقوف عنه .

وان أجمعوا على صفة يثبت بها باطل القاتل ، والبراءة منه لم يجوز لهم بعد ثبوت حكمهم واجماعهم ولا لغيرهم نقض حكمهم ، فيحكم فيه أنه محق أو أنه مستحق للولاية أو بالاختلاف فيه بالولاية والبراءة والوقوف ، وان لم يجمعوا على صفة يثبت بها حقه ولا على صفة يثبت بها باطله ، واختلفوا بينهم ، وادعى بعضهم للقاتل صفة يثبت بها حقه ، وادعى بعضهم صفة يثبت بها باطل القاتل ، ويرى بعضهم من القاتل ، وتولى بعضهم القاتل لم يكن لمن خفى عليه حقهم وباطلهم وصدقهم وكذبهم أن يحكم فى القاتل بحكم أحدهم ، وجاز له ولاية أوليائه من هؤلاء المختلفين ، ولو تضادوا وتباينوا فى دعاويهم .

فان كان أحد يتولى هذا القاتل لم يجوز لأحد عندى من المختلفين أن ينقض القاتل بالباطل عند من يتولاه ، لأن حججهم وشهاداتهم متكافئة ساقطة عندى ، ويثبت حكم هذا الحدث محتتملا للحق والباطل من أجل اختلاف العلماء فيه ، ورجع الحدث الى أصله ، وجاز الاختلاف فيه بالرأى بالولاية والبراءة والوقوف .

وكذلك لو أن رجلا تزوج أمه أو أخته أو من حرم الله عليه تزويجه ، فان أجمعت العلماء أنه تزوج أمه وهو عالم بنسبها أنها أمه ، وبرعوا منه على ذلك ، لم يجوز لأحد مخالفتهم فيما أجمعوا

عليه ، وإن أجمعوا أنه تزوجها ولم يعلم أنها أمه وهو جاهل بنسبها أنها أمه ، كان لجماعهم حجة ، ولم يجز لأحد مخالفتهم فيما أجمعوا عليه ، وإن اختلفوا فقال بعضهم : انه تزوجها وهو عالم أنها أمه ، وقال الآخرون : انه تزوجها وهو غير عالم أنها أمه ، فليس لمن خفى عليه صدقهم وكذبهم وحقهم وباطلهم أن يحكم بحكم بخطأ أو بصواب أحد الفريقين ، وجاز له ولاية المتزوج لأمه حتى يعلم أنه تزوجها ، وهو يعلم أنها أمه هكذا عرفت والله أعلم .

وكذلك القول في جميع الأحداث المحتملات للحق والباطل ، فإذا ثبت الاجماع فيها من العلماء بما يثبت حقها أو باطلها لم يجز لأحد مخالفتهم فيما أجمعوا عليه ، ولو كانوا كاذبين في سرائرهم فإن علم أحد كذبهم لم يجز له مخالفتهم في الظاهر ، وجاز له مخالفتهم في السرائر ، لأنه لا يجوز لأحد أن يخالف حجة من حجج الله عند من خفى عليه باطل الحجة من المتبدين ، فيكون مبطلا في دين الله كافرا ، وكل من كان كافرا في دين الله في الظاهر فهو كافر في السرائر ، ولا يكون قط كافرا في الظاهر ، مؤمنا في السرائر ، ومن كفر في علانيته فهو كافر في سريرته ، وقد يكون كافرا في السريرة ، محكوماً بالايمان في العلانية ، مثل أن يتزوج أمه أو أخته أو ما أشبه هذا من المحرمات ، وهو عالم بنسبهن ، أو بكل الميتة والخنزير وما أشبه هذا من المحرمات من غير ضرورة ، وهذا كافر في سريرته ، ويجوز لمن خفى عليه سريرته من أخواته في أوليائه أن يتولاه ، فهذا كافر في السريرة محكوماً بالايمان في العلانية ، فافهم هذا وما أشبهه فهو مثله .

وأما لو قذف حر بعض المحصنات أو المحصنين بالزنى ، أو قذف وليا عند من يتولاه شيء مما يوجب القذف ، فهؤلاء كافرون في الظاهر والباطن ، والعلانية والسرائر ، ولو كانوا صادقين فيما قذفوهم به فكفروهم في الظاهر كفروا في الباطن ، وكفروهم في العلانية كفروا في السرائر ، فافهم هذا ، ولأجل هذه العلة وما أشبهها لم يجز لأحد أن

يخالف حجة من حجج الله ، ولو علم باطل الحجة فيكون كافرا في الظاهر عند من خفى عليه باطل الحجة من المتعبدین ، وإذا كفر في الظاهر كفر في السرائر هكذا عرفت ، والله أعلم .

قال أبو سعيد : وكل حدث خرج على حكم البدع وشهر ذلك وظهر خارجا على صحیحات أحكام البدع ، فليس في ذلك احتمال ، ولا يكون الحكم فيه ممن شهده مزيلا لا شهر منه من حق أو باطل ، بخلاف ما شهر من أحكام البدع ، ولو أجمعوا على باطل حقه ولن يجمعوا ، ولو أجمعوا على تحقيق باطله ، ولن يجمعوا ، فليس للحكام في إزالة حكم البدع عن سبيل ما صحت عليه حجة ، ولا منهم حجة ، ولأنهم حجة ، وكل من ورد عليه الحكم في غائب أو شاهد أو حاضر أو حادث أن يكون حاكما لنفسه ، وعليها في صحة أحكام أحداث البدع عنده .

وعلى الحاكمين بمخالفة الحكم في البدع ، والحاكمين بموافقة الحق للموافقين للحكم في أحكام البدع ، وبين أحكام البدع وأحكام الدعاوى الخارجة على سبيل أحكام احتمال الحق والباطل من الأفعال المتعلقة للهدى والضلال في حكم الشريعة ، بفرق بعيد بعيد ، واختلاف الحكم في ذلك وتفاوته مع أهل العلم المحققين ، ذلك شديد شديد ، فلا تحمل ذلك كله على معنى واحد ، فان ذلك فاسد فاسد ، وعلى كل حال معنا فإذا شهد الشاهد من علماء المسلمين لأحد من أهل الأحداث ، كانت الأحداث خارجة على أحكام البدع ، أو على أحكام الدعاوى بالتوبة من حدثه الذي كان منه ، وهو ممن يبصر أحكام الولاية والبراءة والتوبيات ، فتتلاه على ذلك بعد شهادته له بالتوبة ، فهو معنا جائز شهادته ، وجائز قبول قوله بذلك ممن علم الحدث ، ما لم يعلم كذب الشاهد بذلك ، ولن يصح معنا كذبه إلا أن يكون المحدث قضاة الشهرة عليه بالموت على الإصرار على حدثه ، أو حكمت عليه بذلك الجماعة بالإصرار ، وصحة الإصرار غير صحة الحدث .

فإذا كان ذلك فانه لا يقبل من أحد بعد ذلك شهادة بتسويته ، ولو شهد عليه جميع الثقلين بالتوبة ، وإن يشهدوا جميعا بذلك ما قبل منهم ، كما أنه لو شهد له جميع الثقلين ، وإن يشهدوا بأنه لم يكن منه ذلك الذى قد صح فى الشهرة باطله ، أو فى الاجماع باطله ، ما قبل منهم ذلك ، وكانوا كلهم فى ذلك مدعين ، وإن تقبل شهادة مدع فيما يكون فيه مدعيا فى حكم الدين ، ولا فى حكم الدنيا •

ومن تولى هذا المحدث كان من الأئمة ، أو من العامة على غير شهادة منه له بالتوبة ، فعندى أنه يلحقه حكم الاختلاف فى الولاية والبراءة والوقوف منه ، ومن المحدث ، وفيه وفى المحدث ، ويعجبني إذا كان عالما بصيرا كما وصفت لك ، وكان عالما بالمحدث ، أو كان المحدث شاعرا يقضى أنه قد علمه أن يتولاه هو والمحدث جميعا ، وإن لم يكن عالما أو احتمل ألا يعلمه أن يتولى هو ، ولا يقف عنه برأى ولا بدين ما لم يعلم باطله ، ولا يتولى المحدث ، ويكون على حالته وما صح عليه من باطله من حكم البراءة ما لم يشكل ذلك من علم العلانية ، أعلم بحدته أم غير عالم بحدته وأشكل ذلك ، فيعجبني الوقوف عن المحدث فى هذا الفصل والولاية للعالم •

وإن كان هذا المتولى ضعيفا من ضعفاء المسلمين ، والشاهد الذى وصفته لك من ضعفاء المسلمين ، أعجبني ألا تقبل شهادته فى هذا الموضع للمحدث ، ويكون المحدث على حالته ، ويتولى الشاهد إذا احتمل صدق شهادته على ما وصفت لك ، ولا أعلم أن أحدا قال فى الشاهد إذا احتمل صدق شهادته بوقوف ولا براءة ولا ترك ولاية بأى حالة كان عالما أو ضعيفا ، ولا أعلم أنه قال أحد بولاية المحدث إذا تولاه من لا يعلم بحدته بأى حال ، كان المتولى عالما أو ضعيفا ، فافهم هذين الفصلين اللذين لا أعلم فيهما اختلافا •

قال غيره محمد بن ابراهيم : البدع يخرج أحكامها فيما عندنا فيما كان لا يحتل في دين الله الا معنى واحد ، اما حق واما باطل ، فالمخالف لحكم ذلك المعنى بوجه من وجوه المخالفة له المستحل بفتياه أو بشهادة أو باجماع أو بتصويب أو بتخطئة أو بغير ذلك من وجوه المخالفة لحكمه ، والاستحلال له كافر ضال فاسق مبتدع ، لأنه اذا حكم في الحق أنه باطل ، أو حكم في الباطل أنه حق ، أو في الحلال أنه حرام ، أو في الحرام أنه حلال ، فقد خالف حكم ذلك المعنى ، فاذا استحل له فهو مبتدع ، لأن ذلك المعنى هو دين الله ، ولأن ذلك المعنى لا يجوز فيه التقليد ، ولأن ذلك المعنى هو حجة الله ، والمرتكب لشيء مما حرم الله ورسوله ان كان محرما لما ارتكبه ، أو غير مدع في ذلك تحليلا ولا تحريما فهو من أهل الدعوة ، ولا يكون مبتدعا ، وان استحل ذلك كان مبتدعا ولم يكن من أهل الدعوة وكان معازفا للدعوة فافهم هذا •

قال أبو سعيد : المجتمع عليه أن أحكام الدعاوى في جميع الأمور لا تخص الا المتداعين ، ولا تتم أهل الدين ، ولا أصول الدين ، ولا يزول بها اسم في التدين الا من صح عليه ذلك ويخصه ، فيكون ذلك له خاصا دون أهل طاعته ، ودون أهل نحلته ، ودون المتسمين له بأصل دينه الذي لم يقع عليه فيه اسم مخالفة في الدين •

وأما الذي يظهر منه أنه يدعى شيئا ان كان صادقا فيما يدعى كان محققا في ذلك ، وكلما كان أصله من هذا ، كان الحكم فيه دعوى ، فافهم هذا •

وكل من كان حكمه حكم الدعوة فهو مدع حتى يعلم أنه صادق أو كاذب ، ومن خرج من حال الدعوى الى حال القذف فهو قاذف كان صادقا فيما قذف أو كاذبا ، ومن نزل بمنزلة البدع فهو كاذب مبطل ، علم باطله من علمه ، أو جهله من جهله ، وفرق ما بين أحكام الدعوى والقذف والبدع •

من قال : ان من بنى على أهل القبلة فهو مؤمن ، وراشد وموسى مؤمنان على بغيرهما على الصلت بن مالك ، أو على أحد من الناس ، فهذا حكم البدع ، ولا يجوز لمن علم ذلك أن يتولاه كان راشداً وموسى باغين على الصلت أو لم يكونا باغين ، ومن قال : ان موسى وراشداً باغيان على الصلت بن مالك في خروجهما ذلك ، وتقدم راشداً اماماً لموسى على الصلت ، فهو مدع على موسى وراشداً ذلك ، ونازل بذلك منازل المدعى ، فإذا قال ذلك مع من يتولى موسى وراشداً فهو قاذف لهما معه ، وقد أباح البراءة من نفسه لمن يتولاهما ، ولو علم هو أنهما باغيان في أصل فعلهما ، ولو كان الذى يتولاهما قد علم بخروجهما إلا أنه لم يعلم كانا باغين أو لم يكونا باغين ، لأن حدثهما يخرج على سبيل الدعوى والاحتمال للحق والباطل ، فيما ظهر من أمرهما ، فالقاذف لهما بالبغى من المتولى لهما قاذف مستحق البراءة ، والمتبرئ منهما مع من قد علم بخروجهما الذى يحتل البغى ، ولا يصح لهما سلامة منه فيه إلا بالاحتمال ، ويحتل الصواب ولا يصح عليه الباطل إلا بما وصفنا في أول الكتاب ، فإذا كان الحدث يحتل الحق والباطل ، ولا يصح باطله ولا حقه ، وكان فيه حق لله وللعباد ففيه الاختلاف في الولاية والبراءة والوقوف .

وليس لأحد من أهل المنازل أن يخطئ صاحبه ، ولا يدعى على المحدث بغياً ولا قذفاً ، وإنما يبرأ منه بما ظهر منه مما هو محجور عليه ، فليس له أن يقذفه بما غاب عنه من أمره مع وليه الذى يتولاه ، وليس للمتولى أن يعنف المتبرئ إذا حكم بما قد ظهر فيه معه ما لم يدع عليه ، أو على وليه ما لا يسمعه .

وليس للواقف أن يعنف المتبرئ ببرأته ، ولا المتولى بولايته ، إلا أن يبرأ من أحدهما على ذلك أو يخطئه ، فإن قذف المتبرئ المحدث مع من تولاه جاز لمن يتولاه أن يبرأ منه ، وإن قذفه عند من يقف عنه فأقل ما يكون أنه يقف عن ولاية القاذف للشبهة لا وقف عن ولاية

المحدث ، ولم يكن علم بحدثه فعلية التوبة من ذلك اذا علمه المتولى أنه يتولاه ، واحتمل بوجه من الوجوه له أن يتولاه بحق ، أو كان هو يعلم أنه يتولاه ، فإن لم يتب كفر .

وقال أبو سعيد : وإن ألزم في أهل الأحداث من أهل الدعاوى ما يلزم في أهل البدع ، وأنزل الأحداث التي تحتل الصواب والخطأ منزلة الأحداث التي لا مفرج لها من الخطأ ، وحكم على المتدينين في الأحداث المحتملة للخطأ والصواب بحكم ما لا يحتل ، ولم تجر الا الولاية فيهم ، أو البراءة أو الوقوف ، ودان بذلك ، فقد خالف في ذلك الحق ، وكان هو بذلك من أهل البدع .

قال غيره محمد بن ابراهيم : البدع تخرج أحكامها عندنا فيما كان لا يحتل لراكبه في دين الله في سريرة ولا علانية ، الا معنى واحدا وهو الباطل أو الحرام أو الكفر أو الفسق أو ما أشبه ذلك ، مثل أن يصح أنه أكل لحم ميتة أو خنزير من غير ضرورة ، فالستل لهذه الصفة الراكب لها مبتدع ، لا يحتل له في دين الله في سريرته ، ولا في علانيته الا معنى واحدا وهو الحرام ، لأن هذه الصفة لا تحتل في دين الله الا معنى واحدا وهو الحرام ، ولا يحتل في دين الله قط الا الحلال ، ولأن راكبها لا يحتل له في دين الله في سريرة ولا علانية الا الباطل ، ولا يحتل له الحق بوجه من الوجوه في دين الله ، ولأن هذه الصفة لو أجمع العلماء في أهل العلم على تحليلها لكانوا كلهم كافبين على الله ، هالكين كافرين ، مفارقين لحدين الله ، خصماء لله ، وخصماء لدينه ، وخصماء للمسلمين ، سفهاء ضلالا .

ولأن العلماء لو أجمعوا على الفتوى بتحليلها لما جاز قبول ذلك منهم ، ولا جاز تقليدهم في ذلك ، ولو أن العلماء لو شهدوا على تحليلها ما جاز قبول شهادتهم في ذلك ، ولأن العلماء لو أجمعوا على

تحليلها ، وأفتوا بتحليلها وشهدوا على تحليلها ما استحالت تلك الصفة الى الحلال ، ولا تغيرت أحكامها ، ولا تبدلت .

ولأن العلماء لو أجمعوا على تحريم تلك الصفة ، وأفتوا بذلك أو شهدوا ما كان ذلك زائداً في تحريمها ، ولا في أحكامها عند العلماء ، فتلك الصفة هي حرام أجمع على تحليلها أو تحريمها لا تتبدل أحكامها ، ولا تتغير ، ولأن تلك الصفة قد حكم الله فيها ، وإعام أن العباد بحكمه فيها ، ولم يعزهم فيها الا بموافقة علمه وحكمه ، ولأن الله تعبد عباده بموافقة علمه فيها ، وحكمه فيها بعد قيام الحجة عليهم فيها ، والقول فيها في هذا يكثر ويطول ، وكذلك القول فيما أشبهها من الصفات ، مثل القول فيها فانظر في ذلك .

كذلك الراكب لها بعد قيام الحجة عليه فيها لا يحتمل له في دين الله في سريرة ولا علانية ، الا معنى واحداً وهو الكفر والضلال والباطل والصرام ، ولا يحتمل له الايمان ولا الهدى ، ولا الحق ولا الحلال ، في سريرته ولا علانيته .

وكذلك لو اختلف مفتلفون في الراكب فقال بعضهم : انه محق فيما ركبه ، وقال بعضهم : انه مبطل فيما ركبه ، لم يكن الحق الا في يد أحد الفريقين من هؤلاء المختلفين ، ولم يجز في الحكم عند العلماء الجمع بينهم في ولاية ولا براءة ولا تصويب ولا تخطئة ، لأن الدين يشهد على باطل الباطلين منهم ، وعلى حق المحقين منهم ، وهذا هو الاختلاف في البدع ، وكذلك ما أشبه هذا من المحرمات .

قال أبو الحسن البسياني : وهل البدعة بدعة الا اذا كان الراكب المحدث في الاسلام قد ركب بحدثه أو تأويله شيئاً لم يتقدمه أحد من المسلمين الموحدين ، وهو محرم في الأصل فركبه ، فذلك بدعة ليس بدعاً سوى .

قال غيره محمد بن إبراهيم : لو عبر معبر أو فسر مفسر قول
أبي الحسن هذا فقال : كل من ركب محرما فهو مبتدع ، كان عندي أنه
قد أتى بمعنى قوله ، لأنه إذا ركب المحرم بطم أو بجعل ، بدین أو برأى
تقدمه أحد من المسلمين في ركوبه ، أو لم يتقدمه فهو مسوء عندى ،
إذا كان لا عذر له في ركوبه ، ولو تقدمه في ركوب الباطل أحد من
المسلمين ما كان ذلك حجة لمن اتبعه ، وما كان هذا المتقدم من المسلمين ،
بل كان من الظالمين الفاسقين •

قال غيره محمد بن إبراهيم : يخرج عند قول أبي الحسن هذا في
المحرمات التي غير محتلات للحلال ، مثل الأكل للميتة من غير ضرورة ،
والأكل للحم المسفوح من غير ضرورة ، والأكل للربا من غير ضرورة
وما أشبه هذا من المحرمات ، فإذا صح هذان المعنيان جميعا أن الأكل
لهذه الأشياء أو ل بعضها ، أكلها من غير ضرورة ، لم يقع في هذه الصفة
احتمال للحلال ، وكانت هذه الصفات غير محتلات للحلال بوجه من
الوجوه ، وكان الراكب لذلك مبتدعا إن كان مستملا ، وإن كان محرما
لم يكن مبتدعا ، وكان من أهل الدعوة ، لأنى لا أطعم اختلافا أن المنتهكين
لما يدينون بتحريمه غير خارجين من دين المسلمين ، وهم من أهل الدعوة ،
ولو كانوا كفارا ضلالا بارتكابهم لما حرم الله •

وكان المختلفون في حلال هذه الصفات وحرامها ، والمختلفون في حق
الأكل لها وباطله الحق في يد أحدهم ، ولا يجوز إلا ولاية المختلفين
كلهم ، ولا تصويبهم ولا الجمع بينهم ، وإنما تجوز ولاية الحق منهم
والتصويب لهم ، وكان هذا الاختلاف هو اختلاف البدع ، والقول
فيه كما قد قيل في المبتدعين والمختلفين فيهم •

فلما إذا صح أنه أكل هذه الأشياء كلها أو بعضها ، ولم يصح أنه
أكلها من ضرورة ولا غير ضرورة ، كان هذا من الصفات المحتلات للحلال
والحرام ، واحتمل حق الأكل وباطله ، لم يكن هذا من البدع لأنه لو كان

من البدع لم تجز ولاية الأكل لها ، وقد قيل : ان الأكل لهذه الأشياء كلها أو لبعضها انه ان كان وليا فهو على ولايته ، ولا تجوز البراءة منه ، وان كان في الوقوف فهو على حاله ، ولا تجوز البراءة منه بذلك ، وان كان يبرأ منه فهو على حاله ، ولا يجوز أن يبرأ منه بذلك •

فان اختلف المختلفون في الأكل لهذه الأشياء كلها ، أو في الأكل لبعضها فقال بعضهم : انه أكلها من غير ضرورة وبرعوا من الأكل ، وقال الآخرون : انه أكلها من ضرورة غير باغ ولا عاد ، وتولوا الأكل كان هؤلاء المختلفون كلهم في الولاية عند من كان يتولاهم قبل ذلك ، ولم تجز البراءة منهم من أجل اختلافهم ، هذا لأن كل فريق منهم يدعى دعوى ان كان صادقا فيها ، فهو مصق في دين الله ، ولا نجد الدين يشهد على أحد الفريقين بباطل ، ولا لأحدهم بحق ، وهؤلاء المختلفون وان كانت أقاويلهم متضادة ، مختلفة فانها في الدين متفقة مؤتلفة ، لأن كل واحد من الفريقين يدعى دعوى هي جائزة في الدين عند العلماء ، ولا يشهد الدين ولا العلماء ممن خفى عليهم ، أم هم على أحد من الفريقين بباطل ولا بكذب ، ولا بخروج من الدين ، فمذاهبهم في الحق مؤتلفة ، والعالم باختلافهم أن كل فريق من المختلفين ان كلوا ممن يعلم الحكم في ذلك ، فهو يعلم أن كل فريق منهم يدعى دعوى فهي جائزة في الدين •

فمذاهبهم متفقة في الدين ، وأقاويلهم مختلفة متضادة في الدعاوى ، وعلى الفريق الحق منهم أن يبرأ من الفريق المبطل منهم ، لأنه يعلم انه كاذب في دعواه ، كفر منهم ، عند من يتولاهم من أوليائهم الذين لم يعلموا بكذبهم ، فيكونون قاذفين مبيحين للبراءة من أنفسهم عندهم ، وعلى الفريق المبطل أن يتولى الفريق الحق اذا كانت قد ثبتت ولايتهم عليهم قبل اختلافهم ، ولا يجوز لهم أن يتركوا ولايتهم من أجل قولهم بالحق •

وأما المختلفون في البدع ، فالله وملائكته والرسول والدين والعلماء يشهدون بباطل المبطل ، وبحق الحق منهم ، لا يكون الحق الا عند أحد الفريقين منهم ، ولا يجوز في الحكم الجمع بينهم في ولاية ولا براءة ولا تصويب ولا تخطئة ، ولا ما أشبه هذا ، والفرق بين الدعوى المحتملة للحق والباطل والبدع التي لا تحتل الا الباطل واضحة بينة ان شاء الله عند من علمها .

فالمبتدع لا يصح له سلامة في حكم الظاهر من الكفر والضلال الا بمفارقته لبدعته ، وخروجه منها ، واعتزاله عنها ، وتوبته منها ، والمدعى لما هو محتمل جوازه في الدين قد تصح له السلامة من الكفر والضلال ، وهو مقيم على فعله مصر على دعواه ، غير تارك لها ، ولا خارج منها ، ولا معتزل عنها ، ولا تائب منها ، كذلك لو تداعا متداعون عند الحاكم في مال في يد أحد الفريقين ، أو في أيديهم جميعا ، أو ليس في يد أحد منهم ، فادعى كل فريق منهم على الفريق الآخر أننا اشترينا هذا المال من هؤلاء شراء صحيحا ثابتا ، وهو لنا الى هذه الساعة ، ولم يخرج من ملكنا وهو لنا حلال ، وليس لهؤلاء فيه حق .

وقال الآخرون : ما بعناه عليهم ، ولا اشتروه منا قط ، وليس لهم فيه حق ، ولا حق لهم ، فعلى الحاكم أن يحكم بينهم في أحكام الأموال على قدر دعواهم من مدع أو مدعى عليه ، أو متساوين في الدعوى ، وعليه في أحكام الولايات أن يتولى جميع المتداعين ان كان قبل تداعيهم .

هذا قد ثبت عليه ولايتهم ، ولا يجوز له أن يبرأ من أحد الفريقين ، وكذلك ان تداعوا في نكاح أو طلاق أو عتاق أو هبات أو وصايا أو اقرار أو غير ذلك ، من جميع صنوف الأحكام ، كان المتداعون اثنين أو أكثر من ذلك ، فالقول في ذلك واحد ، وليس لأحد الفريقين أن يقذف الفريق الآخر ، ولو علم باطله عند من يتسولاه ولا يخطئه ولا يضلله ، فيكون مبيحا للبراءة من نفسه في أحكام دين الله ، مبطلا في الظاهر في

أحكام دين الله عز وجل ، وكل مبطل للظواهر في دين الله فهو كافر في السرائر والظواهر في دين الله •

ولو كان عالماً صدقه ما قاله وأدعاه ، ومن ذلك لو أنه علم من رجل أو امرأة زنى لا شك في ذلك ولا ريب ، فلو أنه أخبر بذلك لكان بذلك مبطلاً في دين الله ، ولو كان صادقاً في سريره فإنه في دين الله كاذب ، فانظر في ذلك وتدبره •

وكذلك ان صح أنه تزوج أمه أو ابنته أو أخته أو ابنة أخيه من رضاع أو نسب ، وكذلك جميع من حرم الله عليه تزويجهن ، فإنه ان صح أنه تزويجهن وهو عالم بنسبهن كان هذا من المحرمات التي لا تحتمل الحلال ولا تحتمل إلا الحرام ، وكان هذا من صفات البدع ، ولا يصح أنه من صفات البدع إلا باجتماع المعنيين أنه تزوجها ، وأنه عالم بنسبها ، ويستحل ذلك ، ولا يجوز لمن علم ذلك أن يزوجه ولا يعينه بوجه من وجوه المعونات كلها بتزويج ولا شهادة ولا كتابة مك ، ولا دعا إلى تزويج ذلك ، ولا تصويب ، ولا يشد على عضده بشيء من جميع ما يقع عليه اسم شد على عضده •

ومن أعانته بشيء من المعونات كلها فقد شد على عضده ، وحرام ولايته على من علم الحكم ، وجائز ولازم البراءة منه لمن علم الحكم في ذلك ، وان صح أنه تزويجهن وهو جاهل بنسبهن ، ولو جمع أربعا ممن بتزويج محال ، وجائز له تزويجهن ، جائز لمن أعانته على ذلك بشيء من جميع المعونات كلها بتزويج أو بشهادة أو بكتاب مك ، أو دعا إلى ذلك ممن لا يعلم بنسبهن منه •

وجائز ولايتهم كلهم ، ولا يجوز لمن علم بفطهم وغشى عليه أنهم جاهلون بنسبهن ، أو عالمون أن يبرأ منهم ولا يضلهم ، ولا يخطئهم ، ولو شهد عليهم وعندهم شاهد واحد عدل مثل أبي بكر وعمر بن الخطاب ، فلم يقبلوا شهادته وحده من أجل ذلك ، اذ ليس يقسم بالشاهد

الواحد حجة في ذلك ، وأقاموا على فعلهم ما جاز للشاهد ولا لغيره من جميع الناس أن يبرأ منهم ، ولا يخطئهم ولا يضلهم ، وعليه ولايتهم ان كان يتولاهم قبل ذلك ، وهذا في صحيح الحكم .

فان غلب عليه الريب في أمرهم ، وتوسع في الوقوف ، فقد رخص من رخص في ذلك ، وأما البراءة فلا تجوز منهم ، وأما من علم بتزويجه لأمه أو لابنته أو غير ذلك من جميع ما حرم الله عليه تزويجهن ، ولو جمع بين أمه وابنته وأخته وعمته من نسب أو رضاع بتزويج في عقدة أو عقدات ، ولم يعلم أنه عالم بأنسابهن ، لا جاهل ، كان عليه ولايته حتى يعلم أنه عالم بنسبهن .

وان اختلف مختلفون فيه فقال بعضهم : انه تزويجن وهو عالم بنسبهن ، وقال آخرون : انه تزويجن وهو جاهل بنسبهن ، كان هذا من الدعاوى المحتملة للحق والباطل ، وجائز ولاية جميع المتداعين ان كان يتولاهم قبل ذلك ، ولم يكن هذا من صفات البدع .

وكذلك ان ترك صلوات الفرائض من ظهر أو عصر أو مغرب أو عشاء آخرة أو فجر ، فان علم أنه تركهن وهو متعمد ذاك قادر على صلاتهن ، وأنه تركهن من غير عذر ، فعليه البراءة منه ، وان صح أنه تركهن وهو ناسي أو لعذر ، فعليه ولايته ان كان يتولاه قبل ذلك ، وان خفى عليه أمره أنه تركهن بعذر أو بخير عذر ، فعلى ما كان يتولاه أن يثبت على ولايته ، ولا تجوز البراءة منه ، هكذا قيل .

كذلك لو صح على امرأة أو ألف امرأة ، أنهن تركن صلواتهن متعمدات ذكرات لهن ، فان علم أنهن كن غير حائضات ، وأنهن تركن

الصلوات بنحر غفر فعليه أن يبرأ منهم ، إذ علم الحكم في ذلك ، وإن علم أنهم حائضات فعليه ولايتهن إذ كان يتولاهن قبل ذلك .

وهذا الفصل أيضا مما يدخل فيه أحكام الدعاوى والبدع ، وكذلك مما حرم الله الفروج الا بتزويج أو ملك يمين ، فإن عاين رجلا يطأ فرجا متعمدا بعلم الواطئ له ، فإن علم أنها زوجته أو سريته فعليه ولايته ، وإن كانت غير زوجته أو سريته ، فعليه البراءة منه ، وإن خفى عليه أمرها فلم يعلم أنها زوجته ولا سريته أو غيرها ، فعليه ولايتهما إن كان يتولاهما قبل ذلك ، ولا تجوز له البراءة منهما ، وقد قيل : ولو كانت المرأة تمانعه أو تدافعه فعليه ولايته ، إذ لعلها تمنعه حقا يجب له عليها .

وقد يوجد أنها إذا كانت تمتنع منه وتكر عليه وتدعى عليه أنه يأتي منها ذلك بلا ملك ولا نكاح ، وكانت ممن له الإنكار من النساء البالغات الذين ينكرون الأحكام على أنفسهم ، ويغيرون ذلك ، فإذا لم يعلم أنها كاذبة فيما تدعيه ، ولا صادقة ، ولم يأت هو على إثبات ذلك له بحجة ، أو ينتهي عن ذلك بعد قيام الحجة عليه من المرأة ، فقد أتى محجورا ، وعلى من علم منهم ذلك أن يبرأ منه حتى يأتي في ذلك بما يفرجه من البراءة ، لأنه قد ركب بعد النكير عليه ما لا حجة له فيه ، فإذا انتهى بعد أن قامت عليه بالنكير ، ولم يأت بعد قيام الحجة عليه ما هو محجور عليه ، فهو على ولايته أن كان وليا قبل ذلك ، ولا يكفر بذلك ، لأن اظهار النكير من المرأة في ذلك حجة عليه ، وترك النكير منها حجة له .

ولو كانت تمانعه على ذلك وتدافعه ، ولا تدعى عليه في ذلك حراما ولا مائما ، لأنه يمكن أن تكون امرأته أو جاريتها وتمنعه ما هو له ولا حجة في ذلك تقوم عليه ، الا أن تقول لا حق له على في هذا بملك ولا نكاح ، أو تمتنع منه وتطلب المنع منه فتحتج عليه في ذلك بحجة حق ، فتدفع حجة الحق ، ويركب ما ليس له به حجة في دين الله بعد

قيام الحجة عليه ، وبعد أن تدحض حجته ، فإنه يكون بذلك كاذبا هالكا
في حكم الظاهر ، ولو كان محققا في السرائر .

ولو كانت هذه المرأة في علم الله أنها زوجته أو جاريته ، وقد أقامت
عليه الحجة ، ثم تعدى بعد قيام الحجة عليه ، أو بعد أن بطلت
حجته عند أهل الحجة القائلين عليه بذلك ممن قام عليه بذلك من حجج
الله ، فإنه يكون بذلك هالكا في حكم دين الله ، فافهم هذا .

ولو أنه ادعى عليها الزوجية والملك ، فامتنعت منه عن تلك
— نسخة — ذلك ولم تقم عليه التكثير ، فغلبها على نفسها ووطئها على
ذلك ، ولم تطلب على من حضرها ممن تقبوم عليه لله الحجة أن ينصرها
عليه ، إلا أنه ادعى عليها ذلك ، وأفكرته فلم يمتنع عن ذلك ، ولم تنتصر
منه ثم وطئها على ذلك ، كان قد أتى محجورا في الأصل مما يكون فيه
محجوجا في دين الله بقولها ، أن لو أظهرت التكثير عليه ، وقوله هو
دفع حجتها عنه ليس بحجة مما تدعى الزوجية أو الملك ، فلا يصح في
الاجتماع البراءة منه ، لأنه يمكن ما يقول هو ، ويمكن ما يقول هي ، ولم
تدع أنه يغصبها نفسها ، ولا يأتي ذلك منها حراما ، وإنما تمنعه ذلك
وتدعى أنها ليست بزوجه ولا ملكه ، وهو يدعى الزوجية والملك . وهي
تنكر ذلك ، فقد قامت عليه الحجة منها بالدفع لدعواه ، ويحتل في هذا
معنى ولايته والبراءة منه ، والوقف والوقوف عنه حتى يمتنع مما يجب
عليه من الحجة عند القائلين عليه بالحجة عليه لله في ذلك الأمر الذي قد
ظهر منه ، ولو قام عليه بذلك لله عز وجل من الناصرين لدين الله في ذلك
يهودى أو نصرانى ، أو أحد من المتبعدين بدين الله أن ينصروه .

فإذا امتنع أن يترك ذلك حتى تصح له دعواه ، وحكم نفسه في
ذلك ، وامتنع حجة الله عليه في ذلك ، كان هالكا معنا في حكم الظاهر ،
إذا أتى ذلك بعد قيام الحجة عليه ممن احتج عليه في ذلك من المحتجين
من المتبعدين بدين الله ، ولو كان في سريره ضاحقا كان في دين الله في

حكم الظاهر ، منافقا فاسقا ، ولو قام عليه بذلك صبي غير متمبّد
بدين الله ، ولم تقم عليه الحجة من انكار المرأة الا ما يدفع من دعواه ،
لم يبين لنا أن يكون بذلك محجوبا في حكم الظاهر ، وكان على الحكم
الأول معنا من الولاية والبراءة والوقوف .

وأما لو عاينه يظاً هذه المرأة وهي لا تغير عليه ذلك ، ولا تنكر ،
ومطاوعة له على ذلك ، ثم ادعت بعد ذلك أنه غصبها نفسها ، كانت مدعية
عليه في الحكم ، لأنه رآها مطاوعة له في ذلك ، فليس لها حجة في النكير
بعد المطاوعة في حكم الظاهر ، ولا تلحقه لها حجة من طريق الصداق مع
من عاين ذلك منه .

فان ادعت عليه بعد ذلك الوطء فبعد ذلك ووطئها بعد انكارها
عليه ، فانه يكون بهذا الوطء الآخر هالكا ، ولو كان عند الله صادقا ،
ولو كان على القول الأول كاذبا لم ينكر عليه بذلك في حين ما يجوز على
النكير ، وانما أنكرت بعد أن بطلت الحجة بترك النكير ، كان
بذلك سالما في حكم الظاهر ، ولو كان عند الله كاذبا ظالما .

قال غيره محمد بن ابراهيم : يفرج عندي في معاني قوله هذا أنه
إذا وطئها فطاوعته حتى فرغ ، ثم أنكرت عليه بعد فراغه ، لم يقبل
منها ذلك الانكار ، وبطلت حجتها ، ولو كانت صادقة عند الله فيما أظهرت
عليه من النكير ، لأنها تركت النكير في وقت ما كان لها النكير ، ثم أنكرت
بعد أن بطلت حجتها ، وكان هو سالما في حكم دين الله في الظاهر ،
ولو كان مبطلا في السرائر بترك النكير منها عليه في وقت ما كان لها النكير
عليه والحجة .

ولو أنه عاد وأراد وطأها بعد ذلك الوطء الأول ، فأقامت عليه النكير
الم أراد وطأها فطلبها ووطئها ، وهي تقيم عليه الحجة والنكير فلم ينته ،

كان في الظاهر في حكم دين الله منافقا فاسقا ، ولو كان في السرائر صادقا .

وكذلك انظر في هذا الفصل الذي مضى في هذه المرأة ، واطهار نكيرها في قت ما يكون لها النكير ، واطهار نكيرها في وقت ما لا يكون لها نكير ، وترك النكير منها ، فان هذه الثلاثة الفصول من الانكار داخلية في جميع الأحكام ، وفي جميع ما — نسخة — من كان له الانكار من العلماء ، أو الضعفاء والأئمة والسفهاء والرعية والفساق ، وأهل الشرك ، وأهل الاقرار في جميع الأحكام من عقد امام أو عزله ، أو الاطلاق أو نكاح ، أو مال أو هبة ، أو غير ذلك من جميع الأحكام على ما يبين اى .

وعندى وان كان قد قال من قال : ان ترك النكير انما يكون حجة للأئمة اذا ترك النكير عليهم ، لا لكل فاسق ، فالذى عندى أن الامام اذا ترك النكير عليه فمن له النكير حجة ، وقيامه به عليه حجة ، وكذلك ترك النكير على العلماء حجة ، وترك النكير منهم حجة ، لأنه قد قيل : لو خطب خاطب لرجل بالامامة بحضرة العلماء الذين تقوم بهم الامامة ، فلم يظهروا النكير على الخاطب ، وهم يقدرين على اظهار النكير ، كان ترك النكير منهم حجة ، وثبتت امامة الامام ، ولو أنهم أظهروا النكير على الخاطب في وقت ما كان يخطب ، كان اظهار النكير عليه حجة .

وكذلك لو تزوج رجل امرأة رجل في الظاهر ، وهو حاضر فلم ينكر عليه تزويجها ، ثم أنكر عليه بعد أن تزوجها لم يقبل منه النكير عليه ، بعد أن ثبت تزويجه بها ، وان أنكر عليه في وقت تزويجه بها كان اظهار النكير منه حجة له .

وكذلك لو أن رجلا أو امرأة قتلت منافقا أو وليا أو يهوديا أو نصرانيا أو غير ذلك ممن حرم الله قتله ، فان أظهر النكير في وقت القتل كان اظهار النكير حجة ، فان لم ينته القاتل وقتله بعد اظهار النكير لم تجز ولاية القاتل ، كان القاتل وليا أو غير ولي ، وان ترك النكير

المقتول جازت ولاية القاتل والبرامة منه ، والوقوف عنه على ما قد قيل
من الاختلاف .

وكذلك لو أراد انسان أخذ حزمة بصل من بصال ، أو عومة من
سماك ، فادعى في ذلك عليه دعوى ، وهى في يده ما ثبتت دعواه عليه
عند تركه النكير عليه منه ، فأخذه منه بعد ذلك ، ثم أظهر النكير عليه
بعد ذلك ، لم تكن له حجة ، وإن أظهر النكير عليه في حين — نسخة —
وقت ما أراد أخذ ذلك ، كان اظهار النكير عليه في ذلك حجة ، فكذلك
إن ترك النكير عليه فلم ينكر عليه وقت الفصل ولا بعده ، كان أقوى
بحجة الفاعل .

وكذلك لو أخذ منه ألف دينار أو ما فوق ذلك ، فالتقول في ذلك
واحيد .

وكذلك في بيان الدعاوى في الأموال من الأصول وغيرها ، ممن كانت
له الحجة فتركها حتى بطلت ، وحصلت حجة بها لم يقبل منه بعد ذلك ،
فانظر في جميع قولى هذا ، وتدبره ، ولا تأخذ منه الا ما وافق الحق
والصواب .

وكذلك لو عقدت العلماء لامام ، وكانوا قد عقدوا لزيد بقى أو
عابد حجة أو لم لا يستحق الامامة ، فأظهروا العقد وهم ممن يثبت
به الحجة في الامامة ، ولو عقدوا له على الباطل من انتحال هجره
أو ساء أهل القبلة أو غير ذلك ، وخفى ذلك منهم ، فعلى من أظهروا
الحجة عليه بمقد هذا الامام قبول ذلك منهم ، وثبتت امامته على ذلك
عليهم ، لأن الله انما تعبد عباده بالظاهر ، وعلم السرائر الى الله .

ولو أن هؤلاء العلماء أظهروا الى الرعية بعد أن ثبتت امامته
عليهم أنهم عقدوا له على الباطل ، لم يجز لهم قبول ذلك منهم ، لأنهم
في الأول كانوا حجة ، فعليهم اتباع الحجة ، وفي عوادهم هذه المؤخرة

مدعون ، فلا يجوز لهم قبول دعوهم ، ولو كانوا صادقين في سرائرهم ،
لأن تلك الإمامة قد ثبتت على الرعية ، ولهم بها أحكام وولايات وتدين
فهم مدعون نقض ما قد ثبت من أحكامها ، وللتدين بها بلا حجة تثبت
لهم ، مما تزول بها الإمامة مقرون على أنفسهم بالكفر ، وشاهدون بذلك ،
وقد قيل لو أقر الامام بذلك ، والعاقدون له ، ورجعوا عن تلك الإمامة
التي دخلوا فيها بعد أن ثبتت ، ولزم المسلمين حكمها ، ما كان قولهم في
ذلك حجة ، وكان على المسلمين استنابهم مما أقروا به على أنفسهم
من الكفر ، فإن تابوا رجعوا الى حالتهم التي كانوا عليها ، وإن أصروا
ولم يتوبوا برئوا منهم ، وجاز للمسلمين تقديم امام غيره ، ولكن لو أن
العلماء شهدوا عليه بما يوجب عزله ، وبما يجوز عزله ، وبما يجوز
قبول اعتزاله منها ، وإذا أتوا بما هو جائز في أحكام المسلمين ، جاز
قبول ذلك منهم ، لأن العلماء هم الحجة على الأئمة ، ولهم في عقد
الإمامة وزوالها وما يوجب ثبوتها وما يوجب زوالها ، وللإمام الحجة
على العلماء في أميأء ، وللعلماء الحجة على الأئمة في أميأء ، وكل حجة
في موضع ما هي - نسخة - هو حجة وليس هذا موضع ذكره .

وقد قيل في عزل الأئمة أقاويل : من ذلك ما يوجد في سيرة من
عبد الله بن المنذر ، ويوجد أنها أيضا لأبي قحطان ، وقد أجمعت فـرق
الأئمة على تحريم عزل أئمتها ، فمن فرق الأئمة من لم عزلها ولا قتلها ،
جارت أو عدلت ودان لها بالسمع والطاعة ، كيف ما فعلت .

وأما أهل المدجوة فإنهم وافقوا الأمة في تحريم عزل الأئمة
ما عدلت ، وخالفوهم فيها إذا جارت وبدلت ، فقال من قال منهم :
ليس للرعية أن تخلع امامها ، ولا للإمام أن يخلع نفسه ، فإن ذلك بـنى
منهم ، وذلك معنا إذا عدلت .

قال غيره محمد بن ابراهيم : انظر في هذا القول ، فاني لا أحب
أن يحكم عليهم بالبنى ما احتمل خروجهم منه .

ومن السيرة : وقال من قال منهم : ليس للرعية أن تخلع امامها ، ولا للامام الشاري أن يخلع نفسه الا أن يصم سمعه صما ، فلا يسمع النداء أو يخرس لسانه فلا ينطق ، أو يعمى بصره ، أو يتغير عقله ، فلا يعقل . وقالوا أيضا : ان مما تعزل به الأئمة اذا ركب الامام منهم معصية مكفرة له من الكبائر المكفرات ، وشهر ذلك في أهل الدار كان عليهم أن يستتبيوه من حدثه ، فان تاب رجع الى امامته وولايته ، وان امتنع من التوبة ، وأصر فاذا شهر حدثه وامتناعه من التوبة ، واصراره شهرة تقوم بها الحجة لأهل مملكته عليه ، سألوه أن يسلم أو يعتزل عنهم ، فان فعل والا حل لهم قتاله وقتله في حال نصبه الحرب لهم .

وقال من قال : اذا شاع في أهل مملكته أن الامام قد حل به عجز موهن عن أخذ فروع الامامة عزل .

وقال محمد بن محبوب : لا يعزل الامام بالمعز ، وانما يعزل بما تجب به البراءة منه ، ويوجد في جواب لأبي محمد بن عبد الله بن محمد ، قاله أعلم أنه ابن بركة أو ابن أبي المؤثر وأرجو أنه لابن أبي المؤثر في أمر البيعة للامام يقول : فان أراد الشراء .

قالوا : وعلى أن تبع نفسك لله شاريا ، وان كان مدافعا لم يذكروا الشراء مع ما يؤكدوا عليه من الشروط ، فاذا أعطوه صفقة أيديهم وثمرة قلوبهم ، فقد ثبتت الامامة فلا تزول امامته الا أن تنزل به عاهة من الماهات من ذهاب سمعه : فلا يسمع أو بصره فلا يبصر ، أو لسانه فلا ينطق ، أو عقله فلا يعقل ، فاذا نزلت به هذه الآفات زالت امامته .

قال غيره : محمد بن ابراهيم : اذا ذهب سمعه أو بصره أو كلامه فقد اختلف في زوال امامته ، فقال بعض : تزول امامته ، وقال بعض : لا تزول ، ويقوم المسلمون بالأمر ، وأما ذهاب عقله فتزول به امامته ، ولا نعلم في ذلك اختلافا .

قال غيره : وكذلك اذا اتهم وظهر ذلك عليه زالت امامته ولا نعلم في ذلك اختلافا .

ومن الجواب : أن أحدث حدثا يكفر به مما لا يجب عليه فيه حد استتيب من ذلك ، فإن تاب قبلت توبته ، وكان على ولايته وإمامته ، وإن أصر ولم يتب برئ المسلمون منه ، وعزلوه عن إمامته ، وإن لم يعتزل وحاربهم قاتلوه حتى يقتلوه أو يقدموا إماما غيره .

قال غيره : محمد بن إبراهيم : إذا زالت إمامته قدموا إماما غيره عليه وعزلوه ، فإن امتنع ولم يحارب حبسوه وقدموا إماما غيره ، ولا يزال في الحبس حتى ينتهي ويتوب .

ومن الجواب : فيما أحسب فإذا أحدث حدثا مما يجب عليه فيه حد وتاب من ذلك ، قبلت توبته ، وانخلع من إمامته ، وقدموا إماما غيره يقيم عليه الحد ، وكان على ولايته ، ولا يحل عزله إلا على ما وصفت لك من هذه الماهات والأحداث التي يكفر بها ، فإن بنى عليه أحد فهو كافر وعلى المسلمين نصرته .

قال غيره : محمد بن إبراهيم : كل باغ على أحد من الناس فهو كافر ، فإن قاتل قاتل على بغيه حتى يفيء إلى أمر الله ، إن أقر بحكم المسلمين أنفذ عليه الحق .

ومن غيره : من جامع بن بن جعفر ، على أثر مسائل عن محمد بن محبوب : وإن زمن الإمام أو عوى أو صم صمما لا يسمع إذا نودي ، أو خرس لسانه عزل وقدم عليه إمام غيره ، وإن صم صمما وهو يسمع إذا نودي ، أو زمن وهو يعرف منه العدل لم يعزل . وقيل : إذا لم يطق الإمام على إقامة العدل فله أن يجمع أخوانه ويستعفى .

ومن كتاب الضياء : وإذا جن الإمام جنونا لا يفيق منه عزل وقدم عليه إمام غيره ، وإذا عرج أو مرض أو زمن فلا يعزل بذلك ، وإذا عوى الإمام أو خرس لسانه أو صم صمما لا يسمع إذا نودي أو زمن وهو يعرف منه العدل لم يعزل ، والله أعلم .

قال ابن روح بن عيسى شمرًا :

وبالتهامات قوتل نعثل اذ

أبى عزلا وعوامل باستدام

قال أبو سعيد : معى ان الإعمى والأصم والعاجز ببعض الآفات ما صح عقله ، ولم يحدث حدثا مفتكفاً في زوال إمامته بذلك بغير سبب يستبين ، وقد قيل اذا لم يجتمع علماء أهل الدار على عزله ، وتمسك هو بقول بعض ، ولم يعتزل لم يكفر بذلك ، ولم يكن لهم محاربته مالم يتبسك بقول من أقاويل المسلمين أهل العدل .

قال غيره : محمد بن ابراهيم : واذا ثبتت إمامة الامام ، ثم أراد الخروج لأمر عنه لم يكن له الخروج كان شارياً أو مدافعا . وقد قيل للمدافع أن يجمع العلماء ثم يفرج اليهم من أمرهم ، وقد ذكر عن عمر بن الخطاب رحمه الله أنه قال : من يأخذها بما فيها ، فلو كان لا يجوز لم يكن لعمر أن يتكلم بما لا يسمعه ، وقد ذكر عن الجائدي أنه كان اعتزل ، فما كاد أن يرجع ولا نقول انه فعل مالا يسمعه ، وقد روى أن أبا بكر رضى الله عنه أنه قال : أقبلوني . فقال له بعض : لا تقال ولا تستقال .

ومن غيره : ويوجد أن عليا قال له هيهات لا تقال ولا تستقال . قال أبو الحسن : واذا لم يقدر الامام على إقامة الحق ، فانه يجمع اخوانه ويستعفى اليهم .

ومن سيرة الفضل بن الحواري : . ولو أن الصلت بن مالك خرج هاربا فلحق بالريستاق أو بالجبل ، وترك دولة المسلمين ، وقال : لنم اعتزل ، ما ينبغي للمسلمين أن يدعوا دولتهم .

وعن أبي المؤثر : اذا كان المسلمون في فسحة من عدوهم ، والعدو

في غير أرضهم وصح للإمام ومن معه عجز عن تنفيذ أحكام الله ، وإقامة أمره ، ونكاية عدو المسلمين ، وإقامة الحدود فصره ذلك المعجز الى تعطيل الحدود ، وتضييع الأحكام ، وظهور العدو ، فللإمام خلق الأمانة ، وللمسلمين نزعها منها اذا صار الى هذا الحد ، فان خلق هذا الإمام نفسه بعد مصيره الى هذا الحد الذي وصفناه من غير حدث ، رجونا له السعة في ذلك ، وليقم المسلمون لأنفسهم من يقوم بأمرهم على وجه رضا الله بالقوة والجد والعزيمة والاجتهاد .

وان ائتمن الإمام من ترك الأمانة بعد ركوبه على هذه الصفة من العجز حتى هجم العدو على المسلمين ، وخرجوا في الفسحة في النظر لأنفسهم ، وهو شارفا نرى له سعة ولا عذرا حتى يجاهدهم ولو بنفسه حتى يستشهد والله أعلم .

وعن أبي المؤثر أيضا ، من كتاب الأحداث والصفات : فبايعوا لراشد في غير موضع البيعة ، وعقدوا له في غير موضع عقد الإمامة ، والله أعلم كيف كانت بيعتهم أحسنوا عقدها أم لا ، ثم ساروا به فأنزلوه دار الإمامة ، وقبض خزائن المسلمين ، وأنفق الأموال ، فأما أهل الفقه والعلم فيحتجون أنهم لم يرضوا ، ولم يروا عدل ما فعل ، وعليهم الناس فقهرهم ، وبعضهم تحير ووقف ثم احتج باعتزال صلت لا بحدته ، ثم أرسلوا الى خاتم الإمامة فأخفوه منه ، فان يكن الصلت اعتزل متبرئا بلا مخالفة ، وسلم الخاتم طائعا بلا تقية ، فقد انزع من امامته ، وقد أخطأ اذا اعتزل بلا مشورة من المسلمين أو براءة منه اليهم حتى يقبلوا ذلك منه أو لا يقبلوا .

ومن كتاب الموازنة : عن أبي محمد بن بركة من كتاب الموازنة ، وأما ما ذكرت من قولهم : ان الصلت سلم الى الخارجين عليه الكفة والخاتم ، فهذا يوجب براعته من الإمامة وانفلاعه منها يقال لهم ، وكذلك قال من وافقتموه في الخطأ قبلكم من كفار مكة أن محمدا لمسا

خافنا وأيقن بنزول عقوبتنا هرب عنا — نسخة — منا الى الغار وتبرأ مما كان يدعيه علينا ، ولم ينصر نفسه ومن صدقه •

قالوا : فهذا يدل على معرفته بباطله عند نفسه ، وظهور أمرنا وتبريه مما كان يدعيه ، ولو كان صادقا في قوله للزم ما كان وكل به ، وولى عليه بزعمه ، وكان يثق بنصره من ادعاء الرسالة عليه ، فلما كان ذلك وتوارى في الغار ، وانتقل عن منزله وأمنه ، وهرب بنفسه دل على صوابنا وخطئه وزعموا أنه يفادى اليهم بمنزله كما زعمت هذه الفرقة المارقة أن الصلت تفادى اليهم بالخاتم والكمة لظهور شرهم ، والخوفه على نفسه منهم ، مع ما يحتل أن تكون الكمة والخاتم ملكا له ، والظاهر يوجب ذلك ، لأن حكم ذلك مضاف اليه ، محكوم له به ، حتى يعلم أنه لغيره ، وللمسلم أن يفدى نفسه بماله ، وأن تكون عنده أكثر من جميع ماله •

وان كان الخاتم والكمة ليستا بملك له ، فللمسلم أن يفدى نفسه بمال غيره اذا رجا في ذلك لنفسه السلامة لها ، وأن يأخذ من أمانته ، ويصانع بها عدوه اذا رجا لنفسه السلامة من الهلكة ، أو مما يؤدي إلينا من الجسوع ••

وهذا مختصر من سيرة أبي محمد الفضل بن الحواري ، وأصل ما اختلف الناس فيه في زمنهم هذا في عزل الصلت بن مالك ، وتقديم راشد بن النظر ، وتقديم عزان •

وأما في عزل الصلت بن مالك فريق قالوا : اعزل ، وفريق قالوا : عزل ، وفريق قالوا : استحق العزل ، وفريق قالوا : لم يستحق العزل ، والشاهد الظاهر أنه اعزل ، لأنه ترك عسكر المسلمين ، وبيت مالهم وسلاحهم ، وترك سجنين مخوفين ، فقد قلنا في ذلك ، والله أعلم •

وأما عزل الصلت ففيه حجتان ، فإن كان اعتزل تقية وهو امام شارى ، فلا تحمل له التقية حتى يقتل أو يقتل ، وليس قول من قال: انتقمى من موضع الى موضع بحجة ، وليس الا أنه اعتزل بنفسه وتغلى وحده مما كان فيه من أمر الدولة .

وأما احتجاج من احتج أنه لم يعتزل ، وأنه دعا الى التوبة ، وأعطى الحق من نفسه ، وأشهد بذلك قوما وأرسلهم أنه يدعوا الى التوبة ، والى الحق ، فأولئك الذين يشهدون عنه اليوم ، فلا تقبل شهادتهم ، لأنهم ان كانوا صادقين فقد كتبوا شهادتهم فى وقتها ، ولم يقوموا بها ، ويؤدوها الى المسلمين حتى أقاموا اماما ، وكان أربع سنين وشيء من سنة ، ثم أظهروا شهادتهم لما أقام عليه من أقام وقهر وعزل .

وأما اعتزاله قائما يأخذ الناس ، وتحرى أحكام العباد بظاهر الأمور ، فقد اعتزل وترك عسكر المسلمين وبيت مالهم وسلاحهم وسجنهم ، وركب حتى نزل دار ابنه من غير أن يرى من القوم حجة ، أو يرى حربا ، واختار سيف أو رمى بحجر ، وقال لمن بقى فى العسكر: احفظوا عسكركم حتى يأتيكم امامكم ، وقال القوم : انهم جاءهم كتاب من خليفته أنه قد اعتزل فمجلوا الى العسكر ، فأقاموا اماما وساروا حتى دخلوا ، وقعد امام مكنه ، وبعث اليه بالخاتم والكمة وآلة الامامة ، ولم يقل لهم شيئا ، فان قالوا : اعتزل تقية قائمة العدل القاطمة الشرى ، لا يسعها التقية وعليها الجهاد حتى يقتلوا أو يقتلوا .

فان قالوا كما قلنا : انه صار الى حد ضعف فى الأمور ، وجاز الاعتزال فهو خير القولين . ولو أنه خرج هاربا فالحق بالرياستاق أو بالجبل ، وترك دولة المسلمين ، وقال : لم أعتزل ما كان ينبغي للمسلمين أن يدعوا دولتهم ، ويضيموها مع أنها حجة ضعيفة ، وكان اعتزاله شاهدا ظاهرا .

وأما قولهم :. أنه اعتزل عن الفتنة ، فالفتنة على أهلها ، والفتنة ترك الحق ، لأن المسلمين لم يقبلوا من علي بن أبي طالب وضع الحرب بينه وبين معاوية مخافة الفتنة ، وكيف يجوز للإمام أن يفر ويخلى الدولة وعسكره ، ويبيت ماله ويأمر خليفته أن يقعد حتى يأتي الذين جاءوا في أمره ، ولم يقدم موسى اماما حتى اعتزل هو ، وجاءهم رسوله ورسول خليفته ، فهلا ثعد في عسكره حتى يقدم القوم بمن قدموا ، وتكون له الحجة ، فليس هذا بعذر ولا إن احتج به بحجة .

ومن سيرة إلزهر بن مضد بن جعفر ، وأولهم الصلت بن مالك ، فصار إلى حد الضعف والزمانة والعجز عن القيام بالامامة ، وخاف المسلمون ذهاب دولتهم ، وزوال نعمتهم ، وكان موسى بن موسى في وقته هو شيخ المسلمين وامام أهل الدين ، فاجتمع إليه أجلة أى جماعة ، وساروا لينظر المسلمون فيما فيه عد الإنصار فيما صاروا بفرق متثوا بها ، فكانت الرسل فيما بينهم وبين الإمام ، فقال : ما تطلبون ؟ فقالوا : قد ضرت إلى حد الضعف ، ويخافون ذهاب الدولة ، ويسألونك أن تعتزل حتى يقوم رجل يخشى به الله هذا الدين ، ويجددوا أمر المسلمين أو نحو هذا من الكلام . فقال : انظر في ذلك عبقوا أياما ينتظرون رأيي ، ثم عزم على الاعتزال ، وخول ما في منزله إلى المنزل الذي تحول فيه ، وأرسل اليهم أنى قد اعتزلت فينتظروا للمسلمين .

وممن أرسل اليهم الحسن بن سعيد ، وحضر قوله للحسن ما شاء الله من الشراة ، وشهدوا أنه أرسل الحسن بحضرتنا غير مجبور ولا مقهور ، ثم برز على الناس فودعهم وداع تارك الامامة — نسخة — للإمر ، معتزل بنفسه عما كان فيه ، وأمرهم بحفظ العسكر إلى أن يصل القوم .

وقال من قال : إلى أن يجيء موسى . وقال من قال : إلى أن يجيء امامكم ، وكان عنده في العسكر خلق كثير فنناظره منهم من ناظره ،

فقالوا له : أنت ترك إمامتك ؟ فزقق بهم على ما بلغنا ، ولم يلتفت إلى قولهم ، فعند ذلك انفلت من شاء الله من الناس الذين كانوا معه إلى موسى إلى فرق ، وجاء إلى موسى رسوله وكتاب عزان بخطه ، يستحثهم إلى التعجيل إلى المبكر ، وأرسلوا إليه في طلب ما يريدون ، وهو يتبعهم إليهم ، وكان أمره وأمرهم إلى حد المسألة ، وهو يحاورهم إلى أن مات •

ومن شهد براءته من الأمر الحسن بن سعيد ، والحسن بن القاسم بن مسبح ، وشهد معهم من الموام مع الاعتزال الشاهر الظاهر ، وقد نسب في فعل الذي فعل إلى فعل الصلاح والكرم ، وحمد الصمد إليه ، فلم يذم ، فإن قال قوم : لأنه قال إن دخل عليه أن يقوم بالأمر ، فقد أعلمنا من شاء الله من المشايخ أنه إنما كان ذلك انكارا لقيام راشد ، ليس أن ينكر الاعتزال • وقال : إنما اعتزلت لأن يقدموا رجلا صالحا ، وأقاموا هذا فهذا خبر الإمام الصلت •

ومنها : فكان من نظره للدولة أن أقام عزان بن تميم حتى سكبت الحركات من بعد أن استبغثوا ربه ، وقبل بعضهم من بعض ، وأقام عزان موسى للقضاء ، وكان عزان الإمام وموسى القاضي وأمرهما واحد ، وهما من بعضهما بعض سنة بعد سنة ، ثم خاف بعضهم من بعض ، وكان لما سبق في علم الله من زوال أمن أهل عمان •

ومنها : وكنت مخالفا لهم أيضا وأناظرهم في هذه الأمور ، فبينهم من كان مع موسى رأيه كرايه ، ومنهم من كان واقفا ولم تكن البراءة من أحد منهم حتى مضوا أولئك يودعهم وتوقفهم فظف من بعدهم قوم تشجعوا ولم يدعوا والله سائلهم عما إليه أسرعوا ، ولعلمهم يدعون أنهم أخذوا الرأي في الذي أخذوا عن بشير بن محمد بن محبوب ، وأبى المؤثر ، وكنت أنا أخطئ بأبي المنذر ، وأقرب عهدا بأبي المنذر ، وكتب

جميعا بمكة ، وكان يلقاني وألقاه ، ويلتمس النظر في هذا ، ويطلب الآثار .

وقال لى : هؤلاء الذين يدعون ، وليس عندهم معرفة بما أنا عليه ، وأنا أضعف عن القول بما — نسخة — فيما دون هذا ، وما أنا الا واقف ملتصق للحق ، وهذا الذى فى أيدى هذه الناس ، انما أخضوه عن أبى المؤثر ، فهذا عن بشير رحمه الله ، وكان الى التوقيف والورع ، فان كان أحد أخذ منه غير هذا فقد رجع ومات بعد أن فارقت من مكة بقليل رحمه الله .

وأما أبو المؤثر فليست أدري ما كان بينه وبين هؤلاء ، الا أنى أعرف يقينا أن أبا المؤثر كان كاتب أبا على ، وينكر منكر كانت بصحار ، ثم قدم من صحار ، وقد قدم راشد ، فكان يختلف ويلقى والدى فى تلك الأسباب ، وقال لوالدى وأنا أسمعه قال فى أبى على أنه أراد أن يكون بفرق ولو شهرين حتى تتفق الأمور فى الصلت بن مالك ، واعتزل برأيه وقال أبو المؤثر وأنا أحفظ هذا عنه : ان الصلت بن مالك قد خرج من الامامة واعتزل ، ورد الخاتم ، ولكن راشد لم يقم بعقده الا موسى وحده ، فانظر كيف كان موسى جليلا عنده ، فقال له والدى : فیرسل اليه محمد بن المنذر فاستضعفه ، فقال لراشد بن المنذر فقال : نعم ، وراء مواضعا للمقصد .

فهذا الذى أحفظه وأستيقن عليه منه . ثم كان من بعد ذلك مخالطا لراشد ما شاء الله ، ثم وقع سبب غضب فيه على أبى على وجرت الأعتاب بينهم .

ومن كتاب أبى جابر محمد بن جعفر :

أما بعد رفع الى المسلمون أن النائب والضعيف والحيوان العنيف أنهم يسألون : كيف جاز لموسى أن ولى راشدا ؟ فما كان عندنا فيه

ارتباب ، ولا شك فيه ذوو الألباب ، فاما الصلت فانه ضعف وصار الى حد المعجز عن حمايته ، وكان ذلك ما ليس فيه حقا ، وعزل نفسه وتبرأ الى المسلمين من امامته ، وكان اعتزاله شاهرا ظاهرا ، وصحت براءته من الامامة بالبيئة العادلة عندنا ، فلما اعتزل ولى المسلمون راشد بن النظر ، وبعث الصلت بن مالك اليه بخاتم الامامة ومفاتيح الخزانة ، ولم يعارضه في شيء وهو في جواره قريبا من سنة الى أن مات ، وليس يذهب عليكم ما كان له من الأعوان والاجابة والقدرة في أهل عمان لو كان مقهورا ، أو أراد القتال .

وعندنا أن موسى كان يريد عز الدين وصالح المسلمين ، والذي عرفنا من رأيه ومن عزمه في آخر أمره أنه كان يريد اجتماع أهل العلم والرأي الموثوق بهم ، حتى ينظروا في أمر الصلت وراشد وعزان ، فحيث كان الحق يتبعه ، وأنه راجع الى الحق في ذلك الى رأى المسلمين .

وقد كان موسى كتب الى من كتب من أهل سلوت في آخر أيامه أن الله وله الحمد ، قد أخذ على القوام بأمره ميثاقا ، وبلغنا الى ذلك وأطاقنا ، ولا عذر لنا فيه عند الله الا بابلاغ العذر ، فيما ألزما وطوقنا ونرجو أن يسهل الله لنا أنا لم نقم في شيء مما قمنا فيه اطلب فتنة ولا لحننة .

فاما الصلت بن مالك فصار الى حد الزمانة ، وتخير العقل في بعض الأوقات ، وشهد عندنا عدول من الناس بما استحللنا من أمره ما استحللنا ، وخرجنا للنظر منا ومن المسلمين ، واقامة الحج في أمره ، فاعتزل بأمره ، وأرسل اليينا من نثق به أن ننظر للمسلمين ، وكتب الى عزان بن تميم بخطه يذكر اعتزاله ، ويستحثنا على التججيل ، فلما صبح عندي أنه قد تبرأ واعتزل اتفق المسلمون هنالك على ما كانوا اتفقوا عليه ، فهذا أمر الصلت بن مالك وليس عندي فيه شك ولا ريب .

وعن أبى المؤثر : لأن المسلمين اختلفوا بالرأى ، فمنهم من قال ليس للامام الشارى أن يعتزل الا أن يتخبروا عقله ، فلا يعقل أو يذهب بصره فلا يبصر ، أو يذهب سمعه فلا يسمع ، أو يذهب لسانه فلا ينطق ، فحينئذ يسمعه أن يعتزل • وليس للمسلمين أن يعزلوه الا بعد يصيبه ، فلا بد أن يقيمه عليه امام غيره ، أو يذنب مكره يسمونه بعينه شاهرا في البلد الذى هم فيه مع عامة المسلمين ، فيحتجون عليه به ، فإذا أصر ولم يتب حل عزله ومحاربته وقتله ان قاتلهم ، كما فعل المسلمون بعثمان سموا بأحداثه وتنادوا بها في وجهه قبل محاربته ، فلم يفعل موسى شيئا من هذا •

وقد قال بعض المسلمين : ان للامام أن يعتزل اذا ضعف عن الأحكام وعن محاربة العدو ، وللمسلمين أن يستبدلوا به من هو أقوى منه من غير أن تزول ولايته • فلما أقاموا راشدا اماما أثبت ولاية الصلت في مواضعهم منهم من كانوا يطعنون عليه ، وينكرون ولايته • ومنهم من لم يكن يطعن عليه ، ولم يعزلوا منهم الا الأقل منهم من عزلوه ، ومنهم من أعزل نفسه من غير أن يعزلوه ، واستعانوا بأعوان الصلت ، وقودوا قادة منهم الحواري بن بركة بعثه الصلت قائدا الى وادى سهيل لثمنه منهم ، وهم في مسيرهم الى الصلت ، فلما ظهروا استعانوا بالحواري بن بركة على ما كان يستعين به الصلت عليه ، وولوه على الماشية ، وجعلوه قائدا •

ومنهم الحسن بن سعيد ، كان وافدا للصلت اليهم ، وحجة له عليهم ، فيما بلغنا ، فلما ظهروا عزلوه من الرستاق ، وولوه جرفارا اختيارا منهم له ، وثقة منهم به بلا توبة • فلما ولوا الأمر لم يظهروا للصلت ذنبا ، ولا عنفوا له حكما ، ولا وجدوا منه مظلمة فيردوها ، فان يكن ظالما فقد ظلموا ، اذ لم يردوا المظالم ، وان يكن بريئا فقد كفروا ببغيهم عليه ومسيرهم اليه ، وقد قال الله تعالى : (والذين يؤذون

المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً وإثماً مبيناً) ،
وان يكن الصلت كافراً فقد كفروا بوطئهم أثره ، واستعانتهم أعوانه .

فان قالوا : قد كان المسلمون يبرعون من بعض الأئمة ، ويقولون
ولاية • قيل لهم نعم ولكن ليس على ما فعلتم ، انما كان الامام يحدث
حدثاً لا يعلمه الا خواص من المسلمين ، فينزلون الامام منزله بذلك
الحدث ، ويقولون من تولاه ، ومن أعانته من المسلمين اذا لم يعلموا منه
مثل ما علموا •

وأما مثل ما فعلتم أنتم خرجتم عليه ، وسرتم اليه محاربين له ،
فلما أخرجتموه بالقهر والغلبة ، وليتم ولاته ، فبئس الولاية هؤلاء الولاية
أن يكونوا ظالمين للصلت ، فما ينبغي لهم أن يتولوا لكم ولا يتولوكم ،
وهم يتولون الصلت ، وكانوا له عمالاً •

وان يكن الصلت هو الظالم ، وخرجتم عليه من بعد ما شهر ظلمه ،
فما ينبغي لكم أن تتولوا ولاته ولا تستعملوهم على شيء من أموركم •

قال غيره : انظر في قول أبي المؤثر فيما ذكره من اثبات ولاية
الصلت في مواضعهم واستعماله عماله ، واستعانته بأعوانه ، فانه يحتاج
به من لم ير أن أحداث موسى وراشد تفرج على سبيل البدع ، وأنه
لم يشرع ديناً يخالف به مذهب المحبوبة من الاباضية ، وانما كانوا
يدعون دعوى ان كانوا صادقين فيها ، فهم موافقون لحين الاباضية ،
وأنه سار بسيرة الصلت بن مالك ، وحكم بأحكامه ، وقال مثل مقالته ،
وفعل مثل أفعاله ، ولم يصح عليه ما يكون مبتدعاً به ، وأنه استعمل
عمال الصلت وولاته الثابتة ولايتهم على من صح معه ولاية الامام
لهم ، لأن القضاة والولاة قد قيل ان ولايتهم ثابتة في بعض القول ،
ولا يحتاج المتولى لهم الى محنتهم واختبارهم في تدبيرهم ، ولكل من
صحت ولايتهم عنده أن يتولاهم ، ولو جهل حالهم وأمرهم ولم يصح
معه الطاعات منهم ، ومسابقتهم الى الخيرات •

وقد قيل : انه لا يجوز للامام أن يولى الأحكام على الأموال والطلاق والعقاق ، والأنفس والفروج ، وغير ذلك من سائر الأحكام ، الا أهل العلم بما ولاهم آياه ، وأتمنهم عليه ، وفوض الأمر فيه اليهم ، ومن كان بهذه المنزلة ، ثم تولى لراشد بن النظر ، وموسى بن موسى ، مثل ما كان متواليا للصلت بن مالك ، وحكم لها كمثله ما كان حاكما للصلت ، ودان بطاعة راشد ، كما كان دانيا بطاعة الصلت ، وألزم نفسه لراشد مثل ما كان ملزما نفسه للصلت ، مما يطول تعديده فإنه عندى من الأسباب التى يجد المتعلق بها محذرا فيها يذهب اليه ، ويحتج به فيه ، لأنه ذكر أنه لم يعزل منهم الا الأقل ، وأنه قود قواده •

وكذلك مما يحتج به من يثبت ولاية موسى وراشد ، ويصوبها أنهما لم يعقد موسى لراشد بن النظر الامامة الا بعد زوال امامة الصلت وتبريه منها ، واعتزاله عنها ، فبعض يقول : عزل ، وبعض يقول : اعتزل ، وبعض يقول : استحق العزل •

ومما يفرج من احتجاج من لم يحكم فى حدث موسى وراشد بأحكام البدع ، أن الصلت سلم الخاتم والكلمة ومفاتيح الخزائن ، وشهر ذلك ولم يشهر من موسى وراشد جبر للصلت بن مالك على تسليم ذلك ، ولا شهر أنه أنكر عليهما تلك الامامة فى حين تقدمهما ، ودخولهما فيها ، ولا صح مع العلماء المشاهدين لفضلهما ، ولا من الرؤساء ولا من القواد انكار عليهما بشهرة يجتمع عليهما ، وأنه ليس على كل امام تقدم بعد امام أن يعزل — نسخة — بغير آثاره ، ويبدل أحكامه ، ويظهر تكفيره ، ويشقت ولاته ، ويبرأ منه •

وما أتبه هذا ومما يفرج فى معانى أقوال من لم يحكم فى حدث موسى وراشد بأحكام البدع ، أن الامام يجوز عزله وهو كافر اذا كفر ، ويجوز عزله ولا يحكم له بالايمان ولا عليه بكفر ، وهو أن يتظاهر على الامام أسباب التهمة ، فإذا صار تهمة جاز عزله ، فقد قيل : ان على

هذا السبيل عزل عثمان بن عفان ، وقد قيل : ان المتهم يجوز عزله ولا اختلاف في ذلك •

وقد قيل : ان الامام يجوز عزله بالعجز ، وقيل : لا يجوز ، فعلى قول من يجيز ذلك فان الامام يجوز عزله بالعجز ، ويكون مؤمنا وليا في الحكم والله أعلم •

وقد قيل ان الامام اذا اتفق هو والأعلام على اعتزاله ، ولو لم يكن عاجزا ورأوا أن اعتزاله أصلح لدولة المسلمين ولدينهم لم يضق ذلك عليهم ، وكان جائزا ، لأن أصل ما دخلوا فيه من امامته انما هو بالنظر ، فلما وقع اجتهد نظرهم أن تقديمه في الامامة أصلح لدين الله ولدين المسلمين ولدولتهم جاز له عقد الامامة له ، فكذا اذا وقع نظرهم ونظره ان عزله من الامامة وتقديم غيره اماما أصلح لهم ولدين الله ولدولة المسلمين ، جاز لهم ذلك •

ومما يؤكد هذا القول ويؤيده قول أبي بكر الصديق رضى الله عنه ، وخليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمير المؤمنين ، ودعاة المهاجرين والأنصار عندي الى عزله من امامته ، وخرجه منها ، واقتلهم اياه فيها ، فلو كان اعتزاله من امامته وخروجه منها ، واقتلهم اياه فيها أو أحد ذلك محرما لما جاز لأبي بكر رضى الله عنه دعاؤهم الى فعله ، ولجأته له ولهم ، وقبولهم لذلك منه ، وكل شيء كان محرما فعله ، فمحرم تحليل فعله والدعاء الى فعله ، ومحرم قبول ذلك منه ، هذا مالا أعلم فيه اختلافا ، وكان على الذين دعاهم الى ذلك استتابته من ذلك ، فان لم يتب من ذلك وأصر كان عليهم عزله ، ومحرم عليهم الائتمام به ، وحاشا الله أبا بكر والأخيار من الأمة من المهاجرين والأنصار أن يفعلوا الباطل ، أو يدعوا اليه ، أو يقبلوا من داع أو تدعون الاستتابة لامامهم من ركوب كبيرة ، أو اصرار على صغيرة يعلمونها منه ، فكيف هذا الأمر العظيم لو كان ذلك معصية ، فانظر في ذلك •

وكذلك دعاء عمر بن الخطاب أمير المؤمنين الى من يأخذ امامته بما فيها ، والقول في عمر كالقول في أبي بكر رضى الله عنهما ، ولو كان لا يجوز ذلك لم يجزه لعمر أن يتكلم بما لا يسمعه ، وكل شيء محرم قوله أو فعله أو ركوبه محرم ، فالدعاء الى قوله أو فعله أو ركوبه محرم ، ولا أعلم في ذلك اختلافا .

وكذلك الدعاء الى تحليل قوله أو فعله أو ركوبه محرم محجور ، لا يجوز ذلك ولا أعلم في ذلك اختلافا . والقول بتحليل بعض المحرمات أو الدعاء الى فعلها أشد من ركوبها ، فمن ذلك أنه لو أكل لحم خنزير أو ميتة أو دما مسفوحا جازت ولايته إذا خفى عليه حقه وباطله في ذلك ، ولو قال : ان أكل لحم الخنزير أو الميتة أو الدم المسفوح حلال أو جائز أكله ، ما جازت ولايته لأن الله حرم ذلك على الإطلاق ، فلا يجوز لأحد أن يحله على الإطلاق ، فيكون مصادا لكتاب الله معادا لله ولدينه .

وكذلك لو تزوج أمه أو ابنته أو أخته أو أحدا من جميع من حرم الله عليه تزويجه من رضاع أو نسب جازت ولايته حتى يعلم أنه عالم بنسبها ، ولو أنه أهل تزويج الأمهات أو البنات أو أحدا من حرم الله تزويجه ما جازت ولايته عند العلماء بالأحكام . وهذا مالا أعلم فيه اختلافا .

وكذلك القول في جميع المحرمات التي تشبه هذا القول في هذا ، فالقول بتحليل هذه المحرمات أشد من فعلها وركوبها في أحكام الولايات . وإن كان قد قال أبو المنذر بشير بن محمد : ان الفعل أشد من القول ، فهو خاص في بعض الممانى ، ولا يجوز عندى إطلاقه على العموم ، ولا أعلم أن شيئا من المحرمات في أمر الولايات والبراءات ركوبا لفعل أشد من ركوبها بالقول ، فانظر في ذلك وتدبره تجده كذلك ان شاء الله .

ومما يؤكد جواز اعتزال الامام من الامامة ، ولو كان غير عاجز مع اتفاق الامام والأعلام على ذلك اعتزال الجلندى بن مسعود رحمه الله ،

وقيل انه اعتزل مرتين ، وذكر أنه ما كاد أن يرجع وقد قال من قال :
أن ذلك لم يكن من الجندی اعتزالا ، لأنه لو كان اعتزالا لكانوا يجددون
له العقد بالامامة ، وأنهم لم يجددوا له ذلك ، فانظر في هذا القول فانه
غير قاطع حجة من قال : أن ذلك كان منه اعتزالا ، لأن عقد الامامة
ليست بلازمة على كل حال لولا أن الأعلام وقع منهم التراضى والتسليم
والرضا لامامة امام ثبتت امامته بالتسليم والرضا ، فاذا كان التسليم
والرضا تثبت به الامامة على الابتداء لمن لم يكن اماما فكذا اذا وقع
التسليم والرضا لمن تقدمت امامته ، ثم اعتزل عنها ، ثبتت امامته
بالتسليم والرضا ، ولا فرق في ذلك فكذا ثبتت امامة من تقدمت امامته
— نسخة — له الامامة بالتسليم والرضا ، فانظر في ذلك وتدبره ،
ولا يجوز لك أن تردده وتجمده أن يكن حقا ، ولا يجوز لك أن تقبله
وتأخذه ان كان باطلا ، ولا يجزئك شنان قوم عن الأخذ لنفسك
بحظها ، والله على كل قلب شهيد •

قال أبو الحواري في سيرته : فان قالوا فانهم قد اختلفوا فيما
بينهم • قيل : انهم انما كان أخطأ من أخطأ في الفعل الذي فعلوه في
الصلت بن مالك ، ولم يكن اختلافهم في دعوتهم ولا في نحلته ، بل
كانت دعوتهم على دعوة المسلمين على دين الأباضية والدعوة قائمة التي
هم عليها من دعوة المسلمين •

قال شهيد : انظر في قول أبي الحواري فانه يؤيد عندي قول من
لم يحكم في حدث موسى وراشد بأحكام البدع ، لأنهم لو كانوا مبتدعين
لم تكن دعوتهم على دعوة المسلمين على دين الأباضية •

❦❦❦

قال أبو الحواري في سيرته : يقال لهم : ما الذي تنقمون على عزان
ابن تميم ؟ فان قالوا لا نعرف كيف كانت امامته ؟ ولا نعرف ممن قبلها
ولا أخذنا ولايته عن أحد ؟ قيل لهم : فقد اجتمع على امامته عمر بن
محمد القاضي ، وموسى بن جوسى ، وثبهان بن عثمان ، ونعمان بن

عثمان ، وعنبسة بن كهلان والأزهر بن محمد بن سليمان البسياوى ، ومروان بن زياد ، وأبو المؤثر الصلت بن خميس . وفى هؤلاء من أهل العلم والبصائر فمن تقوم به الإمامة ، وعالم بصلاحها وفسادها وثبوتها وبطلانها ، ومن يستحقها وفى الأكثر : ان كان كل طرف من الأرض مؤتمن أهله على دينهم .

قال غيره : انظر فى قول أبى الحوارى هكذا كيف أدخل موسى بن موسى فى جملةهم ، وقال : ان فى هؤلاء من أهل العلم والبصائر من تقوم به الإمامة وعالم بصلاحها ، وليس غرضى فى هذا الا رفع ما وجدته فى الأكثر .

قال أبو الحوارى : فان قالوا قد اجتمع على امامته من هؤلاء وهؤلاء ؟ قيل لهم : ان من صحت امامته اذا كان معهم الأئمة على ذلك ، وقعد نبهان بن عثمان له معديا ، وخرج عزان بن الهزبر له واليا على الشذا ، وخرج الأزهر بن محمد بن سليمان واليا على صحار ، وقد كان راشد بن النظر قبل ذلك أمر عزان بن الهزبر بولاية الشذا ، فأبى ولم يفعل ، وأشار على من أشار من المسلمين فنهاء عن ذلك .

وكان نبهان بن عثمان خطيبا لعزان بن تميم ، فاذا لم يكن نبهان حاضرا للخطبة كان من بعده عبد الله بن محمد بن محبوب يخطب لعزان ابن تميم ، ويدعو له بالإمامة ، وكان الفضل ابن الحوارى غائبا فيما سمعنا ، فلما قدم ما سمعنا منه انكارا ولا تخيرا لذلك ولا كراهية .

قال أبو الحوارى فى سيرته : وبعد فلانا واخواننا مؤتلفون متفقون غير مختلفين ، ومتفقون غير مفترقين ، ديننا واحد ، ووليننا واحد ، وعدونا واحد ، الا أن يبين ذلك بواحد وتباعد وطعن وتحاسد ويخاف بعد أنه من طلب الرئاسة مع كثرة الجهالة وقلة المعرفة ، الا أن يضرب على ما ذكر مما هو ممرض للقلوب ، والله العالم بالغائب

والغيوب ، وفرد ذلك الى علام الغيوب ، ويقبل على ما هو الزم وأوجب .

قال أبو الحواري في سيرته : فان قالوا انا تركنا ولاته الفضل بن الحواري لتقديمه الحواري بن عبد الله ، وقد كان مع من خرج على الصلت بن مالك ، وكان من أصحاب راشد ، قيل : فقد أقمتم الحجة على أنفسكم ، وألزمتم أنفسكم الخطيئة ، لأن عثمان بن محمد بن وائل ، ويزيد بن حماد السعالي بايعا محمد بن زيد اماما ، وقد كان مع من خرج على الصلت بن مالك ، وكان من أصحاب راشد ، وكان واليا له على سمائل والقلعة يعرف ذلك الخاصة والعامة .

وقال يزيد بن حماد ، وأبو عبد الله بن النعمان ، ومحمد بن عبد الله : انهم اجتمعوا في المسجد ، فممنهم عثمان بن محمد بن وائل ، وأبو عبد الله بن النعمان ، ويزيد بن حماد ، ومحمد بن عبد الله ، ومحمد بن خالد بن يزيد ، وكتبوا بايعة محمد بن يزيد الى الرستاق ، وخرج عثمان بن محمد بن وائل ، وعلى بن محمد بن علي الى الاعتكاف يدعون الى نصرة محمد بن يزيد فيما سمعنا ، فان كان الفضل بن الحواري قد أخطأ بزعمهم في تقديمه الحواري بن عبد الله اماما كانوا هم مضطئين ببيعته محمد بن يزيد اماما .

فان قالوا : فانا بايعنا محمد بن يزيد بعد التوبة مما دخل فيه من أمر راشد . قيل لهم : فما القول فيمن بايع محمد بن يزيد من لم توبة محمد بن يزيد مثل ما علمتم ؟ أليس هو مثل قولكم في الفضل بن الحواري ، فلا بد لهم أن يقولوا : نعم . فاذا قالوا : نعم ، فقد شهدوا على أنفسهم بالخطأ ودخلوا فيما عابوا وعرضوا أنفسهم للبراءة مع المسلمين ، وان قالوا : انهم قد تابوا من بيعته لمحمد بن يزيد ؟ قيل لهم : ان من بايع اماما في الدين ثم رجع عن بيعته ، وقال انها بايعناه ، ونحن جاهلون بمعرفته ، وقد كان مصرا على ذنب لم يكن استتبناه منه ،

فقد رجعنا عن بيعته كانوا بقولهم هذا ناكثين بغاة مع المسلمين ، ولم يقبل منهم ذلك ، كما قال المسلمون من قبل في طلحة والزبير لما بايعا على بن أبى طالب ، ثم رجعا عن بيعتهما ، ثم قالوا : ان عليا أخذ هذا الأمر لنفسه ، لم يقبل المسلمون منها ذلك وجعلوهما ناكثين باغين على المسلمين •

وهكذا جاء الأثر فيمن بايع اماما على الدين ، ثم رجع عن بيعته لم يقبل المسلمون منه ذلك ، ووجبت البراءة منه ، وان حارب قتل على ذلك ، وان لم يحارب وأقام على قوله ذلك عمر السجن ، وكانت له العقوبة الموجبة ولم تقبل منه توبة حتى يرجع الى الدخول فيما خرج منه •

ومنها : فان قالوا : لا نعلم أن الفضل بن الحواري يرى من عزان ابن تميم قيل لهم كذلك نحن لا نعلم أن موسى برىء من الصلت بن مالك ، وأنتم قد أجمعتم على البراءة من موسى بن موسى ، فان قالوا : ان موسى لما قدم راشد بن النظر اماما كان ذلك براءة من الصلت بن مالك ، قيل لهم : فكذلك الفضل بن الحواري لما قدم الحواري بن عبدالله كان ذلك براءة منه من عزان بن تميم •

قال أبو الحواري : أما قولهم انا لا نقولى من تولاه ، فيقال لهم : ان الحجة عليكم ان هو منكم ما تقولون في عبد الله بن محمد بن محبوب ، وقد كان لعزان خطيبا يدعو له بالامامة وكذلك كيس بن الملا كان له واليا جابيا ، وكذلك الحكم بن الملا كان له واليا جابيا ، وكان له أيضا فيما بلغنا وهو يقول ذلك انه كان في وقعة القاع يحارب مع أصحاب عزان يحارب معهم وناصر لهم على الفضل بن الحواري وأصحابه ، ومحمد بن خالد بن زيد ، اذ خرج في الجيش الى أركى ، وكان معهم حتى قتلوا وأحرقوا فيما بلغنا ، وهو مقر بذلك •

قال أبو الحواري : وليس الولاية كالبراءة على الشك ، فمن كانت له ولاية فهو على ولايته ، ولو دخل الريب في أمره حتى يتبين مسبيل كفره ، فمن تولى عليه على الشك كان سالماً ، ومن برىء منه على الشك ولم يكن كذلك كان هالكا . وذلك أن الولاية أصلية والبراءة حادثة ، لأن الولاية أوجب من البراءة ، لأن الولاية تقبل بقول — نسخة — من الرجل الواحد ، والمرأة الواحدة ، ومن المبد المملوك إذا كانوا مسلمين ويصرون الولاية والبراءة إذا قال واحد من هؤلاء : ان فلانا لنا ولي ، ونحن نتولى فلانا ، وهو من المسلمين ، وجبت ولايته بلا بحث ولا بيان غير ما قد رفعوا ولايته . والبراءة لا تكون الا بشاهدي عدل بعد البحث والبيان والحجة .

قال أبو الحواري : فان قالوا : ان فلانا قد برىء من عزان ، ونحن نتولاه على براءته منه قيل لهم : تتولونه للتقليد كذلك أم بحجة ؟ فان قالوا : نقلده ، فقد خرجوا من قول المسلمين لما قالوا بالتقليد ودخلوا في قول الشامية .

قال أبو الحواري : فان قال أهل الضعف والتمويه : ان أبا المؤثر رحمه الله كان يبرأ من عزان بن تميم . قيل لهم : فان أبا المؤثر قد كان يتولى عزان بن تميم قبل التقديم يقول القوم معه في منزله : ان اجتمع المسلمون على أمر ما لو حلف الرجل بالطلاق أن هذا هو الحق لم يكن حائثا فيكونوا معهم واجتمعوا بعد ذلك على عزان بن تميم ، وكان أبو المؤثر معهم على ذلك في ذلك اليوم ، وفي المأثور عن أهل العلم أن الأعمى يؤخذ عنه رفع الولاية ولا يقبل منه البراءة .

قال غيره : وكذلك قد قيل : انه لا يقبل منه الشهادة بعد ذهاب بصره على الأحداث الموجبات للبراءة ولا أعلم في ذلك اختلافا ، وكذلك الشاهد الظاهر أنه لا يقبل منه الشهادة بعد ذهاب بصره على الأفعال ، ولو كان في غير ما يوجب البراءة ، لأن الفعل الذي كان بعد ذهاب بصره انمسا

تفرج الشهادة منه عليه مفرج الظن ، والشهادة على الغيب ، وكل ذلك لا يجوز عندى ، والله أعلم ، وأما شهادته على الأحداث التى توجب البراءة فلا أعلم فى ذلك اختلافا •

رجع الى السيرة : فان قالوا : نقبل منه البراءة فى الفتيا •
قيل : لهم كذلك يقبل منه ثبوت الامامة فى الفتيا ، وقد كان يقول بامامة عزان بن تميم •

ومن السيرة : وقد قال أبو المؤثر فى السنة التى مات فيها : انه واقف عن عزان بن تميم • فقال له : من قال انه يبرأ من عزان بن تميم فقد أخطأ ؟ قال : نعم • والرجوع الى ما تكون به الولاية تقبل بشاهد واحد من المسلمين • والرجوع الى ما تكون به البراءة لا تقبل بشاهد عدل من المسلمين ، هكذا جاء الأثر عن فقهاء المسلمين •

قال أبو الهوارى : اعلموا معاشر المسلمين أن الولاية والبراءة فريضتان على العباد ، فأما الولاية فتؤخذ عن العبد والحر والمرأة الواحدة اذا كانوا من المسلمين ، ويبصرون ذلك اذا رغبوا ولاية أحد من المسلمين قبل منهم ذلك ، وأما البراءة لا تؤخذ الا من الفقهاء والعلماء ، بكتاب الله وسنة نبيه ، بالبينّة العادلة من المسلمين على المحدث بحدّثه بعد اقامة الحجّة والنصيحة له ، هكذا جاءت الآثار عن المسلمين الذين هم أئمة فى الدين •

قال أبو الهوارى : فان أبى أهل الضعف والعمى الا ما ألقى اليهم من القول أن أبا المؤثر وأبا جعفر كانا يبرآن من عزان ، فقولنا فى ذلك: أن براعتهم منه ليس فيه دلالة لوجوب — نسخة — لزوال وجوب الولاية بالبيان ، ولا حجة تحقق بها البراءة منه بالجملة بلا برهان •

قال أبو الهوارى : أرى ، وأما أبو المؤثر رحمه الله فقد كتبا من يباطنه وخاصته ، ويراجعنا فى عزان ونراجعه ، وينازعنا فيه وننازعه ،

فما أدركنا منه براءة من عزان ، ولا سمعنا منه ذلك حتى مات ، بل كان يقول : انه واقف عنه ، ويخطيء من يروى عليه أنه يبرأ منه ، فهذا الذى عرفنا من أبى المؤثر وسمعنا منه فى آخر عمره ، فان كان علم البراءة غيرنا ، أو عرف منه فقد عرفنا منه الرجوع الى الوصف ، وبالله التوفيق •

وأما أبو جعفر فقد أخبرنا على بن محمد بن على ، أن رجلا من أهل بسيا قال : انه معه ثقة أخبره أن أبا جعفر كتب اليه أن أبا المؤثر وابنه قد أهدئا فى هذا الدين ما قد حل به دمه ، أو قال دمه ، فذكرنا ذلك لمحمد بن أبى المؤثر فقال : نعم ، قد كان ذلك •

وقال لنا محمد بن أبى المؤثر : انه كتب الى أبى جعفر أنه لو حل مسمى مثل ما حل معك منا ما بت على ذلك ليلة واحدة فان كان قول أبى جعفر مقبولا فى أبى المؤثر فلا تقبل براءة أبى المؤثر من عزان بن تميم ، ولا يقتدى بها ، وان كان قول أبى جعفر لا يقبل فى أبى المؤثر فالإمام أعظم حرمة ، وأبعد من التهمة ، ولا تقبل براءة أبى جعفر من عزان ابن تميم ، فكيف يحتجون برجلين مختلفين بينهما يحل أحدهما دم الآخر اذا كان هذا كما قيل فى أبى جعفر وأبى المؤثر وهذا من ضعف الرأى وقلة البصر •

قال أبو عبد الله بن النعمان : انه رفع ولاية على بن محمد بن على ابن أبى المؤثر ، وقد سأله عن ولايته فرفع اليه ولايته ، فهذا الذى علمنا من الأخبار ، ودرسنا من الآثار ، ونستغفر الله من الزيادة والنقصان •

قال أبو الحواري : فلما نظر أبو المؤثر قوة الحجة عليه فى الآثار ، أمسك عن المناظرة فى عزان بن تميم ، وكف عن المراجعة فيه وقال : انه لا يبرأ منه ، وأنه واقف عنه •

فهذا الذى عرفنا من رأى أبى المؤثر رحمه الله ، وعلمنا منه ذلك •
والذى كان منه هذا فى شهر ربيع الآخر من السنة التى مات فيها ، ومات
فى شهر شوال من آخر السنة رحمه الله •

وقد بلغنا عن جابر بن زيد ، رحمه الله ، وقد قيل له بعد موت
ابن عباس فى شيء وقد أخذه عنه : ان ابن عباس قد رجع عن ذلك •
فقال : فيما بلغنا قد أخذت هذا عنه ، فلو شهد معى مائه شاهد أنه قد
رجع ما قبلت منهم ذلك ، أو ألقاه ولا يلقاه الى يوم القيامة •

وكذلك نحن قد عرفنا عن أبى المؤثر هذا فلو شهد معنا مائتا شاهد
أنه قد رجع عن ذلك الذى عرفنا منه ، ما قبلنا ذلك أو نلقاه ولا نلقاه
أبدا الى يوم القيامة •

ومن سيرة أبى الحواري : ونحن نقول فيمن أحدث تلك الأحداث
التي كانت بأركي ، وأمر بها ، أو أعان عليها ، أو رضى بها : فهو معنا
كافر فاسق نبرأ منه ، ونبرأ ممن تولاه ، وهو عالم بحديثه ، ولا تأتب
منه ولا راجع •

وقد سأل رجل أبا المؤثر عن كان فى وقعة أركي فقال أبو المؤثر
للرجل : أو كنت فيها ؟ فقال الرجل : نعم • أبو المؤثر : يا بلاك بلا •
فقال الرجل : هل من توبة ؟ فقال أبو المؤثر : يا بلاك بلا • فقال الرجل :
وليس توبة ؟ فقال أبو المؤثر يا بلاك بلا •

وكان ذلك بمحضر منا حتى انصرفنا وانصرف الرجل ، ولم نعلم أن
أبا المؤثر أجابه فى ذلك بتوبة • وقال أبو المؤثر : ان محمد بن خالد
زريد كان فيها على فارس •

قال أبو الحواري فى سيرته : ومن كتاب موسى بن على رحمه
الله وسئل عن طائفتين من المسلمين يقاتل بعضهم بعضا ، ما أسماؤهم

عند المسلمين قبل أن تعرف الباغية منهما ، وقد قتل بعضهم بعضا ؟ قال : هم مسلمون حتى يعرف أهل البنى منهم • وكذلك يقال في الملاحين • إذا لم يعرف أيهما الكاذب فانهما في الولاية •

ومن سيرة أبي الحواري : يقال لهم : ما تنقمون على عزان بن تميم ؟ فان قالوا لا نعرف كيف كانت امامته ، ولا نعرف من قبلها ، ولا أخذنا ولايته عن أحد • فان قالوا اذا لم يعرف من بايع الامام ، لم تثبت امامته ولم نتوله • قيل لهم : فأخبرونا عن الجندى بن مسعود من بايعه ؟ ومن قبل الامامة سموهم لنا بأسمائهم ؟

فان قالوا : قبلها من المسلمين ، واذا جاز أن تقبل ولاية الجندى بلا معرفة لمن بايعه جازت ولاية عزان بن تميم بلا معرفة ، لمن بايعه على دعوة المسلمين وعلى نحلتهم •

فان قالوا : فانهم قد كانوا اختلفوا فيما بينهم • قيل : انهم انما كان أخطأ من أخطأ في الفعل الذي فعلوه في الصلت بن مالك ، ولم يكن اختلافهم في دعوتهم ولا في نحلتهم ، بل كانت دعوتهم على دعوة المسلمين على دين الإباضية ، والدعوة قائمة التي هم عليها من دعوة المسلمين •

قال أبو الحواري في سيرته : كان محمد بن محبوب ، وبشير بن المنذر ، ومن قال بقولهم على البراءة من المهنا حتى مات فيما بلغنا • وكان محمد بن علي ، وأبو مروان ومن قال بقولهم متمسكين بامامة المهنا حتى مات ، وكان محمد بن علي له قاضيا ، وكان أبو مروان له واليا على صهار ، وكان زياد بن الوضاح معديا لأبي مروان بصهار ، وكان خالد ابن محمد معديا للمهنا بنزوى ، وكان الصقر بن عزان من قواده وأعوانه ، وكان المنذر بن عبد العزيز من ولاته وغيرهم من كبار المسلمين وعلماؤهم ، ولا يبال بعضهم بعضا •

وكان مع الامام المهنا من الأحداث في ذلك الزمان ما تضيق به الصدور ، وتستوحش منه القلوب ، وتقشعر منه الجلود ، من القتل والحرق ، وطائفة من المسلمين في السجن والقيود ، لا تقبل فيهم شفاعة ولا يؤخذ فيهم بالصحة فيها بلغنا الا ما قال من خيف على الدولة أكل ماله في السجن ، ففارقه من فارقته من المسلمين على تلك الأحداث ، وجامعه من جامعه من المسلمين ، لا نعلم بينهم فرقة في ذلك بعضهم من بعض ، وهكذا سيرة المسلمين على هذا السبيل ، ولعل تلك الأحداث التي كانت مع الامام المهنا شبيهة بالأحداث التي كانت مع عزان بن تميم ، أن يكون أظهر ، والله أعلم •

وهن السيرة : وبلغنا أن رجلا أظهر البراءة من الامام المهنا من بعد موته مع محمد بن محبوب ، وكان لمحمد بن محبوب الطول في ذلك اليوم مع الصلت بن مالك ، فاشتد ذلك على محمد بن محبوب ، وغضب من ذلك غضبا شديدا ، وكان من محمد بن محبوب رحمه الله الى الرجل من الكلام فيما بلغنا ، حتى قحم الذي كان منه ، وانما تقدم الرجل على اظهار البراءة لما يعرف من محمد بن محبوب من الموافقة على ذلك ، فلم يقبل منه محمد بن محبوب ذلك ونبذه وأبعده وأسمعه من كلام الجفا بين الناس فيما بلغنا •

وقد كان محمد بن محبوب ، وبشير بن المنذر يبرآن من المهنا فيما بلغنا ، وانما كانت براعتها منه على سبب ظاهر ، الا أننا نضرب عن ذكره صفحا ، فمن من المسلمين رد ذلك الى الامام ، ومن المسلمين من راجع الامام فيه وطلب من البيان والصحة ، فلم يوضح له بيانا ولا صحة ، فوجد عليه في ذلك بعض المسلمين ، وكانت العامة على ولاية المهنا ، فلذلك غضب محمد بن محبوب على الرجل ، ولم يحمل محمد بن محبوب الناس على علمه في المهنا •

وقال محمد بن محبوب : ان ذلك لمن ناظر الامام ، فهذا محمد ابن محبوب لم يقبل من الرجل اظهار ما هو عليه ، وهو معه صحيح . وكذلك من اظهر البراءة من المهنا اليوم لم يقبل منه ذلك ، ولم يجامعه على ذلك .

قال أبو الحواري : وقد كان محمد بن محبوب ، وبشير بن المنذر ، ابلاغ مع الناس من أبي المؤثر وأبي جعفر ، وقد كانا ييران من المهنا الامام فيما بلغنا حتى مات ، وكثير من المسلمين على امامة المهنا ، ونحن نتولى من تولى الامام المهنا من المسلمين ، ونتولى محمد بن محبوب وبشير بن المنذر ، وانما كانا معنا جميعا في الولاية ، لانهم لم يكونوا يبرعون من المسلمين الذين كانوا يتولون المهنا ، ولو برىء محمد بن محبوب وبشير بن المنذر من الاجام المهنا وممن تولاه ، لم يكونوا جميعا في الولاية ، وذلك اذا كان الحدث واسما جهله .

قال أبو الحواري : فاذا كان من الامام حدث يسع الناس جهله ، وهم عارفون بذلك الحدث ، فبرىء منه طائفة من المسلمين ، وتولاه طائفة من المسلمين ، ووقف عنه طائفة من المسلمين ، كان من تولاه على ولايته مع الواقع ومع الذي برىء منه حتى تقوم عليه الحجة ، ومن برىء كان على ولايته حتى يبرأ من المتولى ، وللذي برىء أن يتولى المتولى حتى تقوم عليه الحجة ، وليس للمتولى أن يتولى من برىء من وليه اذا سمع ذلك منه ، وعليه أن يبرأ منه .

واذا برىء الفريق من الفريق الآخر ، وتظاهروا بالبراءة من بعضهم البعض ، فعند ذلك يضيق الشك ، ولا يسع الوقوف ، ويجب الفرض بالمعرفة بالحق من المبطل ، وزوال الشك ، ولم يسع الوقوف ووجبت الدينة بالمعرفة ، وانقطع عذر الجاهل ، وبالله التوفيق .

وهذا اذا كان من الأحداث التي لا يسع الناس جهلها .

(م ١١ — بيان الشرع ج ٤)

قال غيره : محمد بن ابراهيم : نظرنا في هذا الحدث الذي ذكره الذي يكون من الامام يسع الناس جهله ، ويستحق هذا الحكم في الوقوف والولاية والبراءة ، والجميع عارفون بذلك الحدث ، فهو كما قال ، فلم يخرج معنى ذلك الا فيما يركب الامام من الأمور التي يكرن قوله فيها مصدقا ، وأحكامه فيها نافذة ، وهو مؤتمن عليها في ظواهر الأحكام ، فكلما كان من هذا فالامام فيها مأمون .

فمن علم ذلك الذي يحتمل أن يكون قد أتى حقا ويحتمل أن يكون قد أتى باطلا ، وهو مؤتمن في ذلك ، وقوله مقبول فيه ، وحجته فيه نافذة ، أن لو قال ذلك على من أقامه وأنفذه ، وكان في الأصل عند الله يأتي الباطل في تلك الأفعال الظاهرة ، فعلى الرعية عالمهم وجاهلهم أن يتولى الامام على ذلك ، ولا يجوز له أن يقف عن ولاية الامام من أجل ذلك ، ولا يبرأ منه ، وعليه ولايته ، ولو كان قد أتى باطلا في تلك الأمور التي ظهرت منه الا من ناظر الامام ، وأقام عليه الحجة ، وعرف باطله بأقرار من الامام بالباطل ، أو بعلم من المناظر له ، أو بيينة تقوم على الامام أنه فعل ذلك بغير الحق ، وأن ذلك منه باطل .

فمن علم ذلك من الامام بوجه من الوجوه أنه قد أتى الأمور باطلا من الكبائر ، أو أمر على شيء من الصغائر ، فإن الحكم في ذلك خاص لمن علم ذلك من الامام ، فإن كان ذلك الأمر الذي أتاه الامام مما يسع جهله ، فمن علم ضلاله وكفره من العلماء بالحق ، فعليه البراءة منه ، ومن لم يعلم كفره وضاق عن علم ذلك من الامام ، وسعه الوقوف عنه ، ولا يسمعه عند الوقوف عنه اذا لم يبلغ الى علم كفره وضلاله أن يبرأ من العلماء من أجل براحتهم منه اذا علم ذلك منهم أنهم برئوا منه بذلك الحدث ، ولا يجوز له أن يقف عنهم برأى ولا بدين ، فاذا فعل ذلك الجاهل ذلك .

وإذا تولى العالم الامام ، وقد اطلع على ما يجب به خلعه ، وعلم منه ذلك فتولاه بدين هلك بولايته • وإن برىء ممن تولاه ، فمن لم يعلم أنه علم كعلمه فيه من الدعية من المسلمين ، فإذا برىء ممن تولى الامام من أجل ما علم منه من الحدث الخاص له فيبرأ ممن تولاه من المسلمين من أجل ذلك ، فقد هلك ببراءته من المسلمين من أجل ولايتهم لامامهم بالحق ، حتى تقوم على المتولى الحجة ، كما قامت على المتبرىء ، والواقف بعلم منه بخصوص ذلك •

وعلى الفريق الذى قد علم فعل الامام الذى قد وجب على العامة ولايته عليه ، فوجب على العلماء اذا علموا بباطله فى ذلك أن يبرعوا منه ، فان لم يبلغ الى البراءة منه كان عليه أن يتولاه بدين ، ولا يقف عن العلماء اذا برئوا منه مما قد علموا أنهم علموا مثل ما لم يعلمه ، ولا يقف عنهم برأى ولا بدين ، وليس له أن يبرأ من المسلمين بولايتهم للامام ، ولا يقف عنهم من أجل ذلك بدين من ضعيف منهم ولا عالم ، ولا يجوز له أن يقف عن علمائهم من أجل ولايتهم للامام برأى ولا بدين •

فإذا فعل ذلك أحد كان هالكا • وليس للعالم بحدث الامام وباطله على هذا الوجه من العلماء ، ولا من الضعفاء ، أن يبرأ من الامام من أحد من أهل الدار ممن تجب عليه ولايته ، الا مع من قد علم أنه قد علم منه بمثل علمه وباطله •

ولو أنه قد علم بفعل الامام لتلك الأفعال التى تحتل الهلاك والضلal ، وهو مؤتمن ، ويحكم عليها ويصدق أقواله فيها ، فلا تحل لن علم باطله أن يبرأ منه مع أحد من أهل الدار ، الا مع من علم منه أنه قد علم منه من الباطل كعلمه ، واطلع على سريرة الامام فى ذلك ، فإذا علم أنه قد علم من الامام ذلك جاز له أن يبرأ من الامام مع ذلك وحسبه •

وليس إن علم ذلك أن ينكر على المتبرئ براءته من الامام الاحتى
يقيم عليه الحجة ، مثل ما تجب به توبة الامام ، فاذا أقام عليه الحجة
بما ينقطع عنه به من علم بتوبة الامام من ذلك الحدث بعينه دم عليه
البراءة حينئذ ، ولزمه الرجوع الى ولايته ، ويلزم من برئء من الامام
مع أحد من أهل رعيته البراءة الا مع من قد علم كمله — نسخة — كعلم
المتبرئ ، ولم يعلم ذلك المتبرئ أنه قد علم كمله في ذلك الحدث من
الامام على هذا الوجه ، فيبرأ منه معه ، وهو لا يعلم أنه قد علم بذلك
كان هالكا بذلك ، وعليه التوبة من ذلك ، ولم يسع من علم منه ذلك أن
يجامعه على البراءة من الامام حتى يعلم منه أنه عالم كمله ، ويتوب
من براءته تلك التي كانت محجورة عليه ، ثم هنالك تجوز له مجامعته
على البراءة منه بعد ذلك ، وعلى المتبرئ من العلماء بفعل الامام على
هذا الوجه أن يتولى العلماء من رعية الامام على ولايتهم للامام حتى
تقوم عليهم الحجة بما يوجب عليهم العلم في ذلك ، وعليهم أن يتولوا
الضعاف من المسلمين على وقوفهم عن الامام اذا كان الحدث مما يسع
جهله الضعيف ما لم يركبه أو يتول راكمه ، أو يبرأ من العلماء اذا برئوا
من راكمه أو يقفوا عنهم برأى أو بدين .

فاذا كان الحدث من هذه الأحداث التي كان على العلماء أن يتولوا
ضعاف المسلمين العلماء بحدث الامام بعلمهم ما لم يتولوا الامام بدين
أو ببرء من العلماء اذا برئوا من ضعاف المسلمين بدين من أجل براءتهم
من الامام على ذلك الحدث الذى علموا به ، وضعفوا عنه وعن الحكم
فيه ، فهذا في أحداث الامام التي تكون منه على هذا الوجه كان ذلك
في الدماء والأموال ، أو جميع ما يكون الحكم فيه جار على رعيته .

وقوله مصدق عليهم فيه ، واحتمل ذلك من أمرهم ، وليس في
هذه المنزلة الا للامام بالاجماع ، فان هذه المنزلة للامام باجماع من
قول أهل العلم والعدل ، ولا نعلم أنه يخرج قول أبى الحوارى في هذا
على الصواب الا كما فسرناه .

وأما إذا أحدث الامام حدثاً من الأحداث التي ليس له فيها تصديق ولا حجة ، مثل القذف أو الزنى أو أكل الربا ، أو شرب الخمر ، أو الكذب ، أو أكل الدم أو الميتة أو لحم الخنزير ، أو جميع ما يكون من الأحداث التي يكون فيها خصماً ومحبوباً في ظاهر الأمر ، ولا حجة له فيها من جميع ما لا يكون القول فيه بالحكم ، ولا مخرج له فيه من الباطل ، فكل من علم الحدث من الامام التي قد صح باطله فيه ، فقد نزلت بليغته بعلمه بذلك من الامام ، وحرم عليه مع ذلك ولاية الامام . علم الحكم أو لم يعلم ، وليس له أن يتولى الامام مع ذلك بدين ، ويجوز له أن يتولاه برأى ان جهل كفره وضلاله .

وعلى جميع من علم بحدثه من العلماء أن يبرأ من الامام ، ومن تولى الامام على علمه بحدثه ذلك بدين ، وكل من تولى الامام بدين أو برأى ، أو برئ من العلماء اذا برئوا من الامام على ذلك ، أو وقف عنهم برأى أو بدين ، أو برئ من أحد من ضعاف المسلمين بدين أو وقف عن ولايته بدين من أجل براعته من الامام بعدم علمه بحدثه ذلك ، فهو هالك ، والامام في هذه الأحداث كفره .

وإذا كان فعل الامام في رعيته مثل القتل في الدماء على وجه القود والأحكام في الربا والأموال والحدود والتميز والسجن والمحاربات مما جعل الله له التصديق فيه على رعيته ما لم يصح باطله وكذبه ، فالأحكام جارية على القول الأول على ما وصفنا مما يحتل ، وهو الجائر في الأحكام على ما قال صاحب السيرة في سيرته .

وإذا كانت الأحداث فيما لم يجعل الله التصديق ، وإنما هو حدث في ذات نفسه ، أو فيما يكون فيه كفره من المحدثين ، فهو كفره من المحدثين إذا لم يكن له مخرج من مخارج الحق ، وإذا كان الحدث منه فيما يكون خارجاً من وجوه الأحكام ، وإنما هو من أحداثه التي لم تجر له بها العادة عند رعيته في حكم الدين أنه مصدق في ذلك مما يكون الحق

فيه لله وللعباد ، والحجة فيه لله وللعباد ، فالإمام والرعية في ذلك سواء فيما أتى المبدأ في ذلك مما يكون فيه محجوجا في موافقة ذلك أن لو قام عليه بذلك ذووا الحجة ممن أحدث عليه ذلك ، فالقول فيه في هذا في الأئمة والرعية ، سواء وقد اختلف في ذلك ممن أتاه .

فقال من قال : إذا لم يعلم ذلك أحق أم باطل فهو على ولايته ، لأن ولايته بيقين ، وترك ولايته والبراءة منه شبهة تحتل الحق والباطل .

وقال من قال بالبراءة من المحدث بما أظهر على نفسه من الدخول في المحجور فيما يكون فيه محجوجا في دين الله والبراءة منه لازمة بظاهر الأمر من غير أن يشهد عليه في ذلك بباطل ، ولا يطل قذفه .

وقال من قال بالوقوف عنه لما أشكل من أمره ، والولاية أصح في الحكم ، ثم الوقوف عنه أسلم من البراءة ، والبراءة وجه من وجوه الحق ، وعلى من علم منه ذلك أن يتولى المتولى ، والمتبرئ منه ، والواقف عنه ، ولا يسع من علم من ذلك أن يخطيء من علم أنه قد علم منه ذلك في ولاية ، ولا في براءة ، ولا في وقوف والتظاهر فيه بالولاية والبراءة والوقوف ممن علم ذلك من الأولياء جائزة ، وليس لأحد ممن علم منه ذلك أن يخطئوا فيه ببراءة على كل حال ، مع من لم يعلم منه كمله في ذلك ، وكذلك لا يجهر منه بوقوف مع أهل الدار حتى يشهر الحدث شهرة لا تتناكر فيها ولا ريب ، مع جميع أهل الدار ، فإذا كان ذلك كذلك ، فعلم بذلك جميع أهل الدار جاز هنالك التظاهر في المحدث في الدار ، إذا كان حدثه على هذا الوجه من الأئمة ومن غيرهم ، ممن يستحق الولاية على أهل الدار ، وعلى من خصه ولايته مع شهرة حدثه الذي لا ريب فيه ، ولا شك في أهل الدار أو في موضع يشتمل عليه علم حدثه ذلك مع أهل الولاية له .

وأما قوله : إذا برئ الفريق من الفريق ، وتظاهروا بالبراءة من بعضهم لبعض ، فمعد ذلك يضيّق الشك ، ولا يسع الوقوف ، ويجب الفرض بالمعرفة بالمحق من المبطل ، وزال الشك ، ولم يسع الوقوف ، ووجبت الدينونة بالمعرفة ، وانقطع عذر الجاهل وبالله التوفيق .

فهذا إذا كان الحدث من الأحداث التي لا يسع الناس جهلها ، فقد نظرنا في قوله هذا فوجدنا أنه إذا كان الحدث مما لا يسع جهله ، فالعالم به من الإمام هو الذي يهلك بجهل ذلك من الإمام ، ولا يهلك من لم يعلم بذلك من الإمام ، ولا معنى للبراءة من بعضهم لبعض ، إذا كان الحدث مما لا يسع جهله ، فالجاهل للحدث يهلك الجاهل ، وإذا كان الحدث مما لا يسع من علمه من علمه جهله ، ولم يشهر ذلك على الإمام شهرة تقوم بها على أهل الدار ، فالبراءة منه بالسر إن علم منه ذلك مع من علم ذلك منه والشك فيه ممن علم حدثه مهلك لجميع من علم منه الحدث من ضعيف أو عالم ، ولا يسع الجهر فيه بالبراءة على حال حتى يشتهر ذلك منه شهرة تقوم بها الحجة على جميع أهل مملكته ، أو رعيته ، أو حيث بلغت تلك الشهرة ، وقامت تلك الحجة ممن خصه ذلك من أهل مملكة الإمام ورعيته .

فاذا قامت الحجة التي لا يسع جهل ضلاله فيها كان المتولى له والواقف عنه بعد علمه بحدثه الذي لا يسع جهله في الدين بما لا يختلف فيه هالك . والمتبرئ منه سالماً ، ولا يسع الالبراءة منه إذا كان حدثه لا يسع جهله ، وجازت البراءة مع ذلك ممن تولاه بعد قيام الحجة عليه بذلك الحدث ، الذي لا يسع جهله برأى أو بدين أو وقف عنه ، وكان هنالك المحق هو المتبرئ من الإمام المبطل . ومن وقف عن الإمام أو تولاه ، فهناك يهلك أهل مملكته بولايته إذا علموا بحدثه الذي لا يسع جهله ، ولا جهل ضلالة الراكب له ، ومن لم يعلم ذلك من الإمام ولم يكن عليه الحجة به من أهل الدار ، فلا يهلك بولايته ، ولا يسع الجهر بالبراءة من الإمام حتى تقوم عليه الحجة

بمعرفة حدث الامام الذي لا يسع جهله ، وسواء كان الحدث ممسوماً لا يسع جهله ، أو مما يسع جهله من علم به ، فما لم تقم الحجة على جميع أهل الدار بمعرفة الحدث ، ويهلكوا بولايته ، فالبراءة منه به مع من لم يصح معه ذلك حرام ، ولا يحل ذلك حتى تقوم الحجة على الجاهل بعلم ذلك .

فاذا علم الحدث الذي لا يسع جهله هلك بولاية الامام وبالقوف عنه ، فاذا قامت الحجة على جميع أهل الدار بالحدث كانت البراءة في جميع أهل الدار بالجهر جائزة ، الا من لم تقم عليه الحجة منهم على ذلك ، أو ذى عذر في ذلك لم يصح معه الكفر ، فاذا اختمل أنه لم يبلغه ذلك ، ولم يصح معه ذلك بوجه من الوجوه مما يمكن الا أن يصح معه كفر الامام ، فادعى أنه لم يصح معه ذلك من الامام ، فقله مقبول مأمون على ذلك ، والبراءة معه من الامام بالجهر محجورة لأنه مأمون على دينه .

قال أبو الحواري : في سيرته : والسيرة في عزان بن تميم ، والحواري بن عبد الله ، والفضل بن الحواري كمثل السيرة في علي ابن أبي طالب ، ومعاوية بن أبي سفيان ، وعبد الله بن وهب الراسبي امام أهل النهروان ، وجوثة بن وداع امام أهل النخيلة وذلك أن عزان ابن تميم ، والحواري بن عبد الله ، والفضل ابن الحواري ، دائنون بالذى ألزموه أنفسهم من القيام بحق الامامة ، واستمالة حرمة من نازعهم ، وبتضليل من لم يجامعهم على الأصل الذى اجتمعوا عليه ، والدينونة بالبراءة من خالف دعوتهم ، ولم يقل بقولهم ، ولم يركب أمرهم ، ويتولى وليهم ، ولم يعاد عدوهم ، ولم يصوبهم على فعلهم ، وكل جديد عندهم من العلم (١) .

(١) في نسخة : وكل جرير عندهم من العلم لمعرون ولم يظهر لى معنى هذا .

ومن كان عالما بأمورهم ، وظهر على أخبارهم ، وبلغه ذكرهم فواجب عليه معرفة الحق من المبطل ، والصال من الممتدى ، ومن عجز عن المعرفة بوجوب الكلفة ، وعييت عليه الدلالة عن سبيل الحقيقة ، فليس بمحذور حتى يأتى بالمعرفة على وجهها من سبيل التي هي أقوم من الفريقين المتفقين على الاقرار بالجملة ، واسم النحلة ، واختلفوا في الدعوة لأنفسهم من إصابة الحق ، وإقامة العدل في الأحداث العارضة والأمور المتناقضة بالأراء المكتسبة والأهواء الغالبة ، وعدم أن يكونا جميعا على السنة والشرعية .

وبالحق اليقين أن أخذ الوسيلة عند الله ، والقربة إليه ، وقد قال الله : (وليخلقن أن أردنا إلا الحسنى والله يشهد انهم لكاذبون) . وقال : (ومن الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا ويشهد الله على ما في قلبه وهو ألد الخصام . وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد . وإذا قيل له اتق الله أخذته العزة بالإثم فحسبه جهنم ولبئس المهاد) .

وان أحد الفريقين لتحقيق بهذه الصفة ليس بخارج منها ، ولا بعيد عنها ، فلا تسع الجهالة بهم ، ولا الشك عنهم - نسفة - فيهم ، ولا يسع الوقوف عنهم جميعا ، لأنه أئمة يستلون بني بعضهم على بعض . الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات قليل ما هم . وان أحد الفريقين ليس من الذين آمنوا وعملوا الصالحات يعلمه الله ، وأولوا العلم الذين هم على بينة من ربهم ، ولا يعترضهم الشك في دينهم ، ولا الريب في تقديهم ، ولا اللبس في إيمانهم ، وقال الله : (وقال اعلموا فسيري الله عليكم رسوله والمؤمنون وستردون الى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون) .

وليس من العدل والصواب أن يقال : ان الفريقين جميعا على هدى ، ولا يقال : انهما جميعا على ضلال .

وليس من العدل والصواب أن يقال : تسع الجهالة بأمرهما ، ولا يقال أن الشك واسع فيهما جميعا ، وليس الوقوف عنهما بأسلم .
فإن كان عزان بن تميم امامته ثابتة ، وولايته واجبة ، فالذين نقموا عليه ، وقدموا اماما دونه ، فهم بغاة محدثون بنقضهم الميثاق ، واستحلالهم دماء المسلمين بغير الحق .

وقد قال الله تعالى : (واذا أخذنا ميثاقكم لا تسفكون دماءكم ولا تخرجون أنفسكم من دياركم ثم أقررتم وأنتم تشهدون . ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم وتخرجون فريقا منكم من ديارهم تظاهرون عليهم بالأثم والمدوان) فمن شك في ضلالتهم ، وارتاب في أمرهم ، كمن شك في معاوية بن أبي سفيان ومن معه ، ويكون الشاك في عزان بن تميم ، كالشاك في علي بن أبي طالب من قبل الفتنة .

وان كان عزان بن تميم ليس له امامة ثابتة ، ولا ولاية واجبة ، وهو خليع بحدته ، فالذين نقموا عليه محقون على الحق والهدى ، قائمون بطاعة الله وأمره .

وقد قال الله : (يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى واتقوا الله أن الله خبير بما تعملون) وهم الأمرون بالقسط من الناس ، فمن شك في عدل ما قالوا به — نسخة — قاموا به ، وارتاب في الحق الذي اجتمعوا عليه ، يكون كالذين شكوا في عبد الله بن وهب ومن معه من أصحاب النهروان ، وحوثرة بن وداع ومن معه من أصحاب النخيلة ، ويكون من شك في ضلال عزان بن تميم ، كالذين شكوا في ضلال علي ابن أبي طالب من بعد الفتنة .

وقد ضل المسلمون الشكاك الذين شكوا في ضلالة علي بن أبي طالب ، ومعاوية بن أبي سفيان ، وعبد الله بن وهب ، وحوثرة بن وداع ، وفارقهم المسلمون على شكهم ، وبرعوا منهم ، وكذلك عزان ابن تميم ،

والحوارى بن عبد الله ، والفضل بن الحواري لا يسع الشك فيهم جميعا
ولا يسع الوقوف عنهم جميعا لأنهم مستحلون لما قاموا به من الأمر ،
ولا يكونون جميعا محقين •

فمن شك فيهم جميعا ، ووقف عنهم جميعا فقد خرج من قول
المسلمين ، ودخل في قول الشكك الذين فارقهم المسلمون وضلّوهم
وبرعوا منهم ، فمن أحل ما حرم الله ، أو حرم ما أحل الله من الحلال ،
لا تسع الجهالة لضلّاته ، ولا العذر للشكك في ضلّاته ، وبذلك جاءت
الأثار المجتمع عليها ، والسنة المعمول بها •

وقد روى عن بعض العلماء ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال : « إذا رأيتم أميرين فاضربوا عنق أحدهما » أو كما قال ، وفسر
ذلك محمد بن محبوب رحمه الله فقال : يجوز ذلك معنا إذا رأيتم
أميرين فاضربوا عنق أحدهما أن يكونا إمامين متضادين ، ولا يكون
الإمامان المتضادان إلا ضالا ومهتيا ، ومحقا ومبطلا ، أو عادلا وجائرا ،
وأولى برسول الله صلى الله عليه وسلم أن يكون إنما أمر بضرب عنق
المبطل المضل الجائر ، وذلك عدل وحق ، ولا يجوز على رسول الله صلى الله
عليه وسلم أن يكون يأمر بضرب عنق إمام عادل ، يتبع كتاب الله ،
ويقفوا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فيكون يقول : « إذا رأيتم
إمامين يتبعان كتاب الله وسنتي ، فاضربوا عنق أحدهما » هذا ما لا
يجوز على رسول الله صلى الله عليه وسلم •

وقد قال عمر بن الخطاب ، رحمه الله : إن الله واحد ، والاسلام
واحد ، ولا يستقيم سيفان في عهد واحد ، يعنى إمامين ، كذلك قال
المسلمون : لا يجتمع إمامان في مصر واحد ، وإنما ذلك في غير مصر
واحد ، ولا يكون للمسلمين إلا إمام واحد •

وكذلك كان المسلمون في العهد لمبدل الله بن يحيى ، رحمه الله ،
وإنما كان إمام واحد ، وإنما يحمل لكل مسلم أن ينكر المنكر ، ويأمر

بالمعروف ، فإذا خرج كان الخروج له حلالا ، كان اسم الامامة لئنه حلالا ما لم يكن في ذلك امام قبله .

وأما الفضل بن الحواري ، قدم الحواري ابن عبد الله اماما على عزان بن تميم ، وكلنا امامين في مضر واحد ، متضادين يبرأ بعضهم من بعض ، ويكفر بعضهم بعضا ، ويضل بعضهم بعضا ، ويفسق بعضهم بعضا ، يظهرون بذلك الأسماء ، ويستحلون الدماء ، وإن أخذ الفريقين لمخالف للكتاب والسنة ، وساقط في الفتنة ، وواجه البراءة منه ، ولزمت المعرفة بضلالتهم ، لا عذر للجاهل بكفرهم ، ولا يسع الشك في ضلالتهم ، ولا يحل الوقوف عنهم .

وليس كما قال أهل الضعف والمعنى أن يقولوا فيهم قول المسلمين ، ونحن واقفون ومائلون ، هيات هيات ، قد قال ذلك الذين من قبلهم ، فما أغنى عنهم ما كانوا يكتسبون ، وضل عنهم ما كانوا يفترون ، فضلوا بذلك ، وما كانوا مهتدين . وكانوا بذلك ضلالا مع المسلمين ، فمن أخذ برأي الشكك وقال بقولهم ، واقتدى بفعلهم ، كان معنا على سبيلهم من الفرقة وتسمية الضلالة ، وقد مضى على ذلك أوائل المسلمين وأواخرهم ، ونحن تابعون آثارهم .

قال غيره : محمد بن ابراهيم : انظر في قول أبي الحواري في هذا الفصل كله ، وخاصة في قوله : حتى يأتي بالمعرفة على وجهها من سبيل التي هي أقوم من الفريقين المتفقين على الاقرار بالجملة ، واسم النحلة ، واختلوا في الدعوة لأنفسهم في أصابة الحق ، وإقامة العدل ، فجعل الفريقين متفقين على الاقرار بالجملة ، واسم النحلة ، ولم يخرج أحدهما من اسم النحلة مع ما ذكر من تضادها من تضادها واستحلالها وأنه لا يسع الشك في ضلالتها .

وإذا صح وثبت أن كلا الفريقين أو أحدهما مستحل لما حرم الله عليه ، ففي أكثر القول أنه لا يسع الشك في ضلال المستحل لما حرم الله ،

ولا المحرم لما أحل الله ، وإذا صح على أحد الفريقين أنه مستحل لما حرم الله عليه ، أو محرم لما أحل الله له ، فهو خارج من النحلة ، مفارق لها ، ولا يجوز أن يسمى أنه من أهل نحلة الحق .

وأما إذا لم يصح أن أحد الفريقين مستحل لما حرم الله عليه ، وإنما يدعى هذا الفريق ما هو جائز في دين الله ، وحلال في دين الله ، وإنما يستحل ما يدعيه من ذلك الحلال ، ويدعى الفريق الآخر ما هو حلال وجائز في دين الله ، وحلال في دين الله ، وإنما يستحل ما يدعيه من ذلك الحلال ، فكلا هذين الفريقين غير خارجين من النحلة ، ولو تضادا واختلفا حتى يحسح .

وأما إذا كان أحد الفريقين يدعى ما هو حرام في دين الله ، ويستحل ذلك الحرام ، ولو ظن أنه صادق فيما يستحلّه ، ولم يشك في ذلك الذي قد استحلّه ، وزين له الشيطان ذلك ، وسولت له نفسه أنه كذلك ، فهو خارج من النحلة ، ولا يجوز أن يسمى أنه من أهل النحلة ، ولا من أهل دعوة الحق ، وهذا قد خرج من نحلة الحق ، ودعوة الحق ، جهل ذلك أو علم ، ولا يسمع من علم أنه قد استحل ما حرم الله أن يشك في ضلاله ، ولأن الحجة تقوم عليه في ذلك من عقله ، ولا ينفعه السؤال ما هنا إذا لم يعلم ضلاله ، وإنما ينفعه العلم ، فمتى علم بسؤال أو بغير ضلاله ، أو كفره ، أو خروجه من الدين ، أو مفارقتها له ، أو براءته منه ، وإبلاغه عنه أو ما أشبه هذا من أسماء الضلال ، أو ما يخرج من الإيمان ، فقد سلم من الهلاك ، ونفعه ذلك هكذا عندى .

وقال من قال : إنه يسبح الشك في ضلال المستحل أو كفره أو ما أشبه هذا ، ما لم يتول بدين ، أو يقول من تولى ، أو يبرأ من العلماء ، إذا برعوا منه ، أو يقف عنهم ، أو يبرأ أو يقف عن ضميم بدين إذا برعوا منه . وعطى هذا القول فلا سؤال عليه ، لأنه سالم ، وإنما يلزم السؤال من كان هالكا بركوبه لشيء مما لا تقوم عليه الحجة فيه إلا من البسماح .

وقال من قال : ان عليه السؤال في هذا ، واستحب من استحب ذلك واختاره ، ولم ير له أن يقيم على شكه الذي قد قال أكثر أهل العلم : انه لا يسهه الشك فيه ، وأنه تقوم عليه الحجة فيه من عقله •

وعلى قول من يقول انه تقوم عليه الحجة فيه من عقله ، ولا يسع له في السؤال ، لأنه قد انقطع غيره ، وقامت عليه الحجة من عقله ، فعليه علم ذلك ، ولا ينفس له في السؤال فافهم هذا •

وقد يوجد أنه من كتاب موسى بن علي ، وسئل عن طائفتين من المسلمين يقاتل بعضهم بعضاً ، ما أسماؤهم عند المسلمين قبل أن تعرف الباغية منهما ، وقد قتل بعضهم بعضاً ؟

قال : هم مسلمون حتى يعرف أهل البني منهم •

فانظر كيف جعلهم كلهم مسلمين ، وإذا كانوا مسلمين فهم من أهل محلة ودعوى الحق ، وإذا كانوا كلهم مسلمين فهم على ولايتهم ان كانت تقدمت متقدمة لهم ولاية •

وقد اختلف في المتقاتلين المتضادين فقال من قال : انهم على ولايتهم حتى يعلم باطل أحدهم • وقال من قال : يقف عنهم • وقال من قال : يبرأ منهم • وكذلك اختلف في المتلاعنين فقال من قال : هما على ولايتهما • وقال من قال : يقف عنهما • وقال من قال : يبرأ منهما •

وانظر في المتلاعنين كيف حكم الله بينهما في كتابه وهو الحكيم الخبير ، وقد علم كذب الكاذب منهما ، وصدق الصادق منهما ، ومن أشد الأشياء تذف المحسنات بالزنى فحكم سبحانه عز وجل أن يشهد الزوج : (أربع شهادات بالله انه لمن الصادقين • والخامسة أن لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين • ويذراً عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين • والخامسة أن غضب الله عليها ان كان من الصادقين) •

فانظر في هذين المتضادين للذين لا محالة أن أحدهما كاذب مبطل
في دين الله عدو للمسلمين في دين الله ، كيف لم يخرجهما ذلك من
نحلة الحق ، ولا من ولاية المسلمين في قول من قال بذلك .

وكذلك لو اختلف فرقتان من المسلمين ، وتصادتا ، وبرئ بعضهما
من بعض ، وخطأ بعضهما بعضا ، ولم يعلم المبتدئ منهما بالخطية
لصاحبه ، ولا المبتدئ بالبراءة من الفرقتين لصاحبتهما لم يخرجهما ذلك
من نحلة الحق ، ولا من دعوة الحق ، وكانوا كلهم أهل نحلة الحق وأهل
دعوة الحق ، وجازت ولايتهم كلهم على قول من قال بذلك .

وقد اختلف في ذلك : فقال من قال بالوقوف ، وقال من قال بالبراءة ،
وقيل انه قول شاذ ، وقال من قال بالولاية ، فانظر في هذا وافهمه .

وكذلك لو ترك تارك صلوات الفرائض ، وصيام شهر رمضان
والاغتسال من الجنابة أو الوضوء للصلوات متعمدا بغير عذر ، منتهكا
لما يدين بتحريمه ، لم يخرج بذلك من دعوة الحق ، ولا من نحلة الحق .

وكذلك لو ركب شيئا من محرمات الله بغير عذر منتهكا لما يدين
بتحريمه ، لم يخرج بذلك من أهل الدعوة ، ولا من أهل نحلة الحق .

وقد قال أبو الهوارى في سيرته : وقال : وكتب بعض المسلمين من
أهل العلم الى بعض اخوانه ، وقد جرت من أسبابه الولاية والبراءة ،
ومما يروى في كتابه أنه حدثه بعض من لا يتهمه أن محمد بن محبوب ،
والوضاح بن عتبة ، وسعيد بن مصرز وغيرهم من أعلام المسلمين
— رحمة الله عليهم أجمعين — اجتمعوا ذات يوم وكتبوا كتابا الى من
بلغه كتابهم من المسلمين من أهل عمان :

سلام عليكم فانا نعلمكم أنه قد كان من فلان الامام . يريدون أن
يظهروا لهم ما قد ظهر لهم ، ويعلمونهم أنهم لا يتولونه على ذلك ،
ولا يتولون من علم منه ذلك .

ثم جاءهم أبو المؤثر الصلت بن خميس ، رحمه الله ، فقال لهم .
أرايتم من كنتم تتولونه من أخوانكم ، وهو مستمسك بولاية هذا الامام
الذى قد ظهر لكم منه ما قد ظهر ، أليس هم على ولايتهم معكم حتى
تقوم الحجة عليهم بمعرفة حدثه ، أو باقامتكم الحجة عليهم بالذى كان
منه ، فانى أسألكم بالله يا أبا عبد الله لما أمسكتكم كتابكم ، فانه لايعدم
مجادلا فيفترق أهل عمان ، وانما هذه أحداث لا تستحل خلاف دعوتكم ،
ولا يدعو الى بدعة شرعا ، وانما هو اقرار ذنب أعجب به ، فلم
يقبل منكم النصح فيه فباينتموه عليه ، ولج هو فيه ، فأمسكوا
كتابكم ففعلوا ، وقبلوا نصحه ، وأمسكوا عما هم عليه ، وكان ذلك الى
اليوم غير تنازع فيه ، فانظر في قول أبى المؤثر فانه عندى ان لم يرد
ذلك الذنب الذى قد أعجب به ولم يقبل النصيحة فيه ، ولج فيه أنه
يخرجه من النحلة .

وقد قيل في الامام اذا حارب فقاتله المسلمون بغير امام باغيا
عليهم فسفك في ذلك الدماء على البغى ، ولم يقيموا اماما
عليه ، ثم تاب من بغيه على المسلمين ، وأنصف فيما يلزمه أنه يرجع الى
امامته ، لأنه هو الامام ما لم يعقد المسلمون لامام غيره ، وانما
أخرجه من حد ثبوت الامامة الاصرار على المعصية ، فانظر في هذا
الامام ، فانه لم تخرجه تلك المحاربة من نحلة الحق اذا كان منتهكا لما
يدين بتحصريه .

ومن بعض الجوابات : لم أجده منسوباً الى أحد ، هكذا وجدت
مكتوباً . فاما حدث موسى بن موسى ، وراشد بن النظر ، فقد بان
سقمه ، وانجلت ظلمه ، وقامت به الحجج ، ووضح للمسلمين فيه المنهج ،
والحمد لله فبرئوا منها بدين بعد البحث الشديد ، والتنازع والتاكيد
وقالوا : لا يسع جهل كفرهما ، ولا الشك في ضلالتهما ، لانهما كانا
مستقلين لحدثهما ، وليس لأحد أن يعود فيهما بعد العلم الى الجهالة ،
ولا بعد الهدى الى الضلالة ، ولولا ما اتصل بنا من صحة حديثهما معكم ،

لكشفنا عن ذلك وبيناه لكم ، فهذا ما اجتمع عليه المسلمون قبلنا ، الا أنه قد بقيت بقية من أهل موسى نذب عنه بأطراف الأسنة ، وتوقد بين المسلمين نار الفتنة ، ولكل مبتدع متبع ، ولكل ساقطة لاقطة ، ولو شاء الله لجمعهم على الهدى .

وأما ما ذكرت من أحداث المحدثين من بعد موسى وراشد ، اختلفت علينا بها الأخبار ، ولم يجتمع لنا على شهرتها أهل الدار ، وقالوا فيها مقالات متنافية ، وحكوا فيها حكايات متكافية ، فأمسكنا ورأينا ذلك - وفي نسخة - وعلمنا ذلك مما يسعنا جهله ، حتى يصح معنا علمه ، وتقوم علينا الحجة بفساد أهله . وإن كلا من أهل الدار مقصور في ذلك على علمه تدبر من ذلك فيما فيه الرضا به ، ولا تجبر بالولاية والبراءة في مختلف فيه .

ونحو هذا قال بشر بن محمد بن محبوب ، في جواب منه ، ووجدت أنا أن هذا الجواب عن بشير .

قال غيره : محمد بن ابراهيم : انظر في قوله في الأحداث التي من بعد موسى وراشد ، مثل امامة عزان بن تميم ، والحواري بن عبد الله ، وغيرهم من الأئمة الذين بعد موسى وراشد ، الذين كانوا في عصره أو قبل عصره ، فيخرج في معنى قوله عندي أنه رأى الوقوف عن ولاية تلك الأئمة كلهم ، وعن البراءة منهم كلهم ، فلم يتول أحدا منهم ، ولا برىء من أحد منهم ، ورأى ذلك مما يسع جهله ، وأن الوقوف عنهم أسلم له ، ولم يوجب على نفسه سؤالاً عن امامتهم بثبوتها وبطلانها ، ولا عن شيء من أحداثهم .

وقد كان عزان بن تميم ، والحواري بن عبد الله متضادين متحاربين ، كل واحد منهما يدعى الامامة لنفسه ويدين بثبوتها له ، ويدعو الناس الى طاعته ، ويجبر من عصاه الى الرجوع الى طاعته ، ويستحل ذلك وهما في عصر واحد ، وفي مصر واحد ، وهكذا المتعارف أن كل امام

فهو دائن بثبوت امامته . مستحل لها مصوب لنفسه فيها ولن حويه
واتبعه ، ومضلل ومخطئ . ان ضلله في ذلك أو خطاه ، وداع للناس الى
طاعته وموافقته ، وجابر لمن عصاه وخالفه على الرجوع الى طاعته .

ويرى أنه حلال له جميع ذلك ، وأنه طاعة لله ولرسوله ، وأنه
حلال له جميع قبض زكواتهم وعقوباتهم ، وانفاذ جميع الأحكام التي
يجوز انفاذها للائمة في رعاياهم في أموالهم وأبدانهم وفروجهم ، وأنه
مصدق القول في جميع ذلك ، مطرق الفعل فيه ، وكل شيء كان جائزا للامة
العدل ، أو مستطین له من المصاريب ، وجميع الأحكام والحدود
والطاعات ، وغير ذلك من جميع ما يجوز للامة أو يلزم لهم مما ذكر ،
أو لم يذكر فإنه يرى أنه مثلهم ، وأنه مستحق ما يستحقوه ، وأنه
بمنزلتهم فيه .

وقد يوجد في سيرة يقال انها لأبي قحطبان ، أولها : الحمد لله
الواحد القهار ، اقتصر من هذا . ووصل موسى ومن معه الى
المسکر ، وقد اجتمعوا بعد الفرقة من غير توبة ، واجتمعوا وقدموا
عزان بن تميم اماما ، فالله أعلم بأمورهم وبيعتهم .

وقد كان أبو المؤثر الصلت بن خميس يقول : ان صفقة عزان
صحيحة ، ثم لم محمد سيرته حتى قتل ، فالله أعلم ، وقولنا فيه
قول المسلمين ، ومن برئ من عزان بن تميم توليناه على ذلك ، فلما
استقام الأمر لعزان بن تميم ، استقضى موسى من غير توبة تظهر منه
كما ظهرت خبيثته ، وولى ولاية راشد من غير توبة تظهر كما ظهرت
خبيثتهم ، الا أنا سمعنا أنه كان يستتبيهم سريرة ، فان كان السذی
سمعناه حقا فما نعرف هذا من سيرة المسلمين .

فلما استقر الأمر لعزان ، خرج راشد وعبيد الله على والسی
صحار ، فاقتتلوا فهزم راشد وعبيد الله فأسرا وسجنا ، وقيدا ، فلبث
موسى وعزان ما لبثا ، وهما وليان في الظاهر .

وأما في السريرة فآله أعلم بهما ، ثم لم يجمع الله أمرهما في شملهما ، ولم يرشد أمرهما ، فحول عزان القضاء عن موسى لما خافه ، وجمع الآخر بأزكى ، فعاجله عزان خوفا أن يفعل فيه كما فعل فيمن كان قبله ، فأخرج اللصوص من السجن ، وجيش عليه جيشا فقتلوه ، ثم وضعوا على أهل القرية فقتلوا من قتلوا ، وسلبوا من سلبوا ، وأحرقوا أنفسا بالنار وهم أحياء ، وكل ذلك حنات تعذبت ، ووغر في الصدور . فأوى عزان المحدثين من أصحابه ، واتخذهم أعوانا وأنصارا ، وأجرى عليهم النفقات ، وطرح نفقة من تأخر عن المسير الى أزكى .

فلما قتل موسى بن موسى ، غضب الفضل بن الحواري ، والحواري ابن عبد الله ، وسارا على عزان بن تميم ، فعمد الفضل بن الحواري للحواري بن عبد الله اماما في صغار عى فتنة وخطئه وعاءه من غير توبة منه ، فبعث اليها عزان بن تميم الجيوش ، وكان أهيف بن حمام من قواده وغيره ، فالتقوا بالقاع ، وسفكوا الدماء فيما بينهم من غير برهان ، فهزم الحواري بن عبد الله الفضل ، وقتلا وقتل من قتل مهمما ، وأسر من أسر ، وتفرق الباقون ، ولم يعلم راشد أحد الفريقين .

وقد يوجد في سيرة أبي الحواري يقال لهم : ماذا تتقنمون على عزان بن تميم ؟ فان قالوا : لا نصرف كيف كانت امامته ، ولا نعرف ممن قبلها ، ولا أخذنا ولايته عن أحد قيل لهم ، فقد اجتمع على امامته عمر بن محمد القاضي ، وموسى بن موسى ، ونبهان بن عثمان ، ونعمان ابن عثمان ، وعنبة بن كهلان ، والأزهر بن محمد بن سليمان البسياروى ، ومروان بن زياد ، وأبو المؤثر الصلت بن خميس .

وكان نبهان بن عثمان خطيبا لعزان بن تميم ، فاذا لم يكن نبهان حاضرا للخطبة ، كان من بعده عبد الله بن محمد بن محبوب يخطب لعزان بن تميم ، ويدعو له بالامامة ، وكان كيمس بن الملا له واليا جابيا ، وكذلك الحكم بن الملا كان له جابيا واليا ، وكان نامرا له أيضا ،

فيما بلغنا وهو يقول ذلك انه كان في وقعة القاع مع أصحاب عزان ، يحارب معهم وناصرا لهم على الفضل بن الحواري وأصحابه ، فانظر فيما كتبه من أخبارهم ، وانظر فيما كتبه من محاربتهم ، وانظر في وقوفهم عنهم ، وقد سفك بعضهم دماء بعض ، ولم يذكر في ذلك سؤالا بدنيونة ولا بغير دينونة •

وقد قال أبو الحسن البسيروي في سيرة له على ما يوجد ، اختصرت منها هذا : كذلك المتقدمين في عمان بعد الصلت ، لم نجد الاجماع يوجب صحة امامة أحد منهم ، ولا ولايتهم ، وقد قلنا ان الاجماع حجة لنا وعلينا •

وقد وجدنا التنازع بين أهل الدار في امامة عزان بن تميم ، ولم نجد الاجماع — نسخة — أحد على ولايته ولا صحة امامته باجماع المسلمين عليه ، ولكن وجدناهم مختلفين فيه وفي امامته ، هل انعقدت بمن حضرها ، ولم نجد أهل الدار مجتمعين على ولاية الملقدين له ، ولا صحت عقده بأعلام المسلمين باتفاق عليه ، وكانت عقده مشكلة ، ووجدنا الاجماع من أهل الدار أنه كان رجلا من الرعية قبل تقديمه ، ثم دخل في الأمر المشكل ، فهو معنا بالاجماع على الأمر المتقدم أنه ليس بامام عدل ، حتى يقع الاجماع أنه امام عدل قدمه المسلمون ، لأن الاجماع حجة •

ومن السيرة : وقد قلنا ان عزان لم يتفقوا على امامته ولا ولايته ، ولا ولاية المتقدمين له ، ولا ثبتت علينا امامته حتى يصح لنا أن تقديمه وصحة صفقته بأعلام المسلمين المتفق على ولايتهم ، كذلك الفضل بن الحواري ، والحواري بن عبد الله ، هما في الأصل رجلان من سائر الناس بالانفاق ، ولم يتفق أهل الدار على صحة امامتهما في عقدهما ، ولم يتفق على امامة الحواري بن عبد الله ، ولا ولايته ، ولا ولاية من قدمه لدخوله في ذلك ، لأن من دخل في امامة فاسدة لحق يحكم المعتقد له ، وقد سفكوا جميعا على ذلك الدماء من غير صحة رشاد الأئمة

الفریقین ، والاجماع فی الأصل أنهما لیسا بامامی عدل ، فهما علی الأصل حتی تصح امامتهما باجماع المسلمین علی ذلك ، ولیس علینا الدخول فی الأمر المشکل حتی یصح لنا المحقق من البطل بالاجماع والحجة التي بیناها ، وقولنا قول المسلمین فیما دانوا به فیهما وفی غیرهما ممن لم تقم لنا الحجة ، وعلینا فی ذلك من طریق الاجماع والشهرة التي لا تدفع بصحة المبطّل ، أو ركوب الحدث المحرم .

وأما المتقدمون فی عمان بعد أن استولى علیهم السلطان ، فإنا لا نعلم كانوا أئمة عدل ولا فسقة ، ولا أنهم قدمهم المسلمون ، ولا صح لنا سیرتهم بالعدل ، ولم نجد الاجماع من المسلمین علی أحد منهم أنه امام عدل مجتمع علیه ، وهم فی الأصل من سائر الناس بالاجماع ، فهم علی الاجماع الأول من العوام ، حتی تصح عدالة أحد منهم فیما قام به وسیرته بالعدل ، والاتفاق علیه فی الامامة والولاية ، اذ لیس لنا أن نعتقد امامة امام ، ولا ولايته ، ولم یصح لنا الاتفاق علیه ، ولا صحت عقده بأعلام المسلمین من أهل الولاية ، ولا وجدنا الاجماع علی التراخی علیه ولا سیرته بالعدل فی عصره ، والرضا من الجميع بامامته ، والتسليم له ، لأن الاتفاق والرضا بالاجماع من المسلمین علی التراخی به یوجب الحجة ، اذا صحت سیرته المعدل فی الرعية ، فهذا قولنا فی جميع المتسمین بالامامة فی عمان بعد الصلت بن مالك المجتمع علیه ، وعلی صحة امامته الا سعید بن عبد الله الامام .

ومن استشهد معه من المسلمین فإنا وجدنا أهل الدار من أهل دعوتنا من المسلمین ، مجتمعین علی صحة امامة سعید بن عبد الله وولایته ، ولا خلاف بینهم ، فثبت ذلك بالاجماع ، ولم نرتب فیهِ وديننا فی جميع الأحداث المكفرة لأهلها ، والمحدثین لها ، وجميع الفرق المخالفة لدين نبینا محمد صلی الله علیه وسلم ، ودين من دان بعقینة من المسلمین ، وسار بسیرته ، ولم یغیر ولم یبدل ، وأنکر المنکر حین ظهر منهم أبو بكر وعمر رضی الله عنهما .

ومن السيرة التي يقال أنها لأبي قحطان : ورجعوا الى راشد من بعد أن كان في السجن خليعا مقيدا محبوبا أسيرا ، عقدوه اماما ، وقصروا الجمعة ، وجبوا الزكاة ، وباع راشد الصوافي ، فهذا هو العجب العجيب من أهل عمان ، ثم خذلوهم وتركوه ، ثم جعلوا بيعة الامامة وفرضها ، وما أوجب الله فيها على أهلها لعبا ولهاوا كلما أرادوا صافقوا رجلا ببيعة ، ثم خذلوهم حتى بايعوا ستة عشر بيعة أو أقل أو أكثر ، ولم يفوا الله بواحدة ، ولا ساروا فيها بحق الامامة ، بايعوا راشد بن النظر بيعتين ، وبايعوا الحواري بن عبد الله ، وبايعوا أبا سعيد القرمطي ، وبايعوا محمد بن الحسن ، وبايعوا الحسن بن سعيد ، وبايعوا الحواري ابن مطرف ، وبايعوا محمد بن يزيد ، وبايعوا الحكم بن ملا بيعتين ، وبايعوا عزان بن الهزبر .

ولم نكتب بيعتهم أولا فأولا ، وانما نحن سميناهم ، وعزان بن الهزبر كانت بيعته قبل الحكم بن ملا وغيره .

فأما عزان بن الهزبر فلنسنا فنقم عليه في بيعته الا أنه لما ولى الأمر ، لم يظهر دعوة المسلمين ولا يتبين دينه للناس ، ومن يخالفه معه في عسكره مجتمعين على غير بيان ، والحق واحد ، والمسلمون قد علمتم أنهم لم يقبلوا من عمر بن عبد العزيز ، وقد كانت سيرته معهم محمودة ، الا أن يظهر دين المسلمين ، ولم يقبلوا منه غير ذلك ، والآخر تبع للأول .

ومن السيرة لأبي عبد الله محمد بن روح بن عريب اختصرت هذا منها : ومن العدل المعروف ، والحق الموصوف ، أن يكون سبيل راشد بن النظر سبيل غيره من أئمة أهل عمان ، الذين هم أقرب إلينا عهدا منه ، منهم محمد بن الحسن الخروصي النازل فتح من أودية الرستاق اليمعدى ، ببيع على الشراء فيما بلغنا ، وكان اماما شاريا ، ثم انه اعتزل عن الامامة .

وبايع أهل عمان من بعده لثمانية أئمة ، منهم من بويع على قطع الشراء على ما قد بلغنا ، ومنهم من بويع على الدفاع ، ومن هؤلاء الأئمة الثمانية الذين بويعوا على الإمامة من بعد اعتزال محمد بن الحسن عنها : الصلت بن القاسم الخروصي النازل نزوى ، ثم من بعده عزان بن الهزبر المالكي ، عقد له في حياة الصلت بن القاسم ، ثم من بعد عزان بن الهزبر المالكي من كلب اليمد ، عقد في حياة عزان بن الهزبر لعبد الله بن محمد الحداني لعنه الله ، وهو المعروف بأبي سعيد القرمطي .

ثم عقد في حياة أبي سعيد من قبل أن يعلم منه زيغ عن دعوة الحق والمسلمين إلى بدعة القرامطة للصلت بن القاسم ثانية ، ومات الصلت ابن القاسم من غير اعتزال عن الإمامة .

ثم بويع من بعده للحسين بن سعيد السحنتي النازل نزوى أخى بنى نمالة ، فلبث في الإمامة أقل من شهر على ما سمعنا ، ثم مات من غير اعتزال عن الإمامة .

ثم عقدوا للحواري بن المطرف الحداني النازل نزوى ، وبويع على ما بلغنا على المدافعة ، فكان في البلد أخذ على أيدي الفساق ، ومن سفهاء أهل عمان أخذا شديدا ، فكان إذا كان جاء السلطان إلى نزوى يحيى من أهلها اعتزل من بيت الإمامة إلى منزل نفسه من نزوى ، فإذا خرج السلطان من نزوى رجع هو إلى بيت الإمامة ، ووضع تاج الإمامة على رأسه وقال لمن حوله : لا حكم إلا لله ، ولا طاعة إلا عصى الله .

وكان قائما له بالأمر عند السلطان قوم من بنى سامة فيما أحسب ، فلم يزل الحواري على ذلك إلى أن مات من غير اعتزال عن الإمامة ، وعذر المدافع عند المسلمين غير عذر الشاري ، ولا عذر عندهما لأحد إلا أن عذره الله .

ثم عقد من بعده لابن أخيه عمرو بن محمد بن مطرف ، وكان على نحو سبيل عمه ، اذا جاء السلطان اعتزل من بيت الامامة .

ثم جاءت القرامطة من بعد ذلك ، وعمر بن محمد في الحياة ، فرجعت القرامطة من عمان الى البحرين وهو حي ، فلم يرجع الى بيت الامامة ، ثم عقد من بعده بسنين كان فيها فترة من عقد الامامة .

ثم عقد لمحمد بن يزيد الكندي النازل سمد نزوى ، وبابيعوه على ما بلغنا على الدفاع ، واعتل عليهم عند البيعة بأنه رجل عليه دين ، فلم يبايعهم على قطع الشراء ، ثم ان السلطان تغلب على البلد ، وهرب محمد بن يزيد من بعد محاصرته للسلطان بمسكرين ، عسكر بالسر وعسكر بالأعتاد .

ثم عقد من بعد محمد بن يزيد في حياته للحكم بن الملا البحرى ، النازل سمال ، فلا نعلم أن اماما كان من أهل القبلة مثله في الضعفة والوهنة مسلما ولا مجرما .

ثم ان الحكم بن الملا اعتزل عن الامامة ، وأقام السلطان عسكرا بنزوى الى هذه الغاية . فالحق على المسلمين أن يكون راشد بن النظر ليس بأعظم عليهم ممن سواء من الإمامة المحققين منهم والمبطلين .

وقد عرفتك أن هؤلاء الثمانية الإمامة الموصوفين من بعد محمد بن الحسن ، وهم ثمانية أنفس ، منهم من عقد له مرتين كلهم عقد لهم الامامة في حياة محمد بن الحسن ، وكلهم ماتوا قبيل موت محمد بن الحسن ، وغير واحد قد عقد له في حياة من كان قبله .

وقد علم من عرف الحق أن العباد في حكم الله كلهم في الحق بالسواء ، وقد علم من عرف الحق أن راشد بن النظر اما أن يكون اماما ، واما أن يكون اماما هدى . وكذلك هؤلاء الإمامة الذين ذكرناهم ،

فكل واحد منهم لابد أن يكون اماما ضالا ، واما أن يكون امام هدى ، فمن كان منهم أقرب عهدا الى زماننا فهو أخرى أن يلزمنا معرفة أمره دون معرفة من كان قبله •

فان كان لا يلزمنا معرفة من لا يسعنا جهله من هؤلاء الأئمة الذين يبيعوا بعد راشد ، فراشد أخرى أن يسعنا جهله ، وان كان لا يلزمنا الا معرفة راشد ، فالأئمة الذين من بعده أخرى أن تلزمنا معرفتهم •

لأن كل واحد منهم لابد أن يكون ضالا عدوا للمسلمين ، أو يكون مصفا ولما للمسلمين ، فالحكم فيهم كلهم عند من كان في مملكتهم واحد ، وقد قيل انه لا يسع من كان في مملكة كل واحد من هذه الأئمة جهل عدله ، ان كان عادلا ، ولا جهل جوره ان كان جائرا •

وأما من لم يكن من أهل مملكتهم ، ولا ممن شاهد عصرهم من رعيّتهم ، فيسعه جهل جورهم ، وكفرهم وعدلهم وإيمانهم ، لأنه غير متعبد بشيء من طاعتهم ، فان قامت عليه الحجة بكفر أحدهم أو جوره فعليه البراءة منه ، وان قامت عليه الحجة بعدل أحدهم أو إيمانه واستحق بذلك الولاية عليه فعليه ولايته ، وان لم تقم عليه الحجة بشيء من ذلك فواسع له جهل أمرهم حتى تقوم عليه الحجة شيء يتعبد به الله به من أمرهم ، فعليه القيام بما تعبد به الله به •

وكذلك جميع الأئمة المحقين كلهم ، والأئمة الضالين كلهم ، من لدن آدم الى من لم نشاهد عصره ، كانت الأئمة المهتدين من الأنبياء أو المرسلين ، أو من غيرهم من أولياء الله الصالحين ، أو كانت الأئمة الضالين من الجبابرة المستعدين الذين حاربوا أنبياء الله المرسلين أو من غيرهم من الأئمة الظالمين ، الذين حاربوا أحدا من أئمة المسلمين ، أو لم يحاربوا أحدا من المهتدين ، ولا الجائرين •

فكل أولئك يسعنا جهلهم ، وليس يجب على أحد ولاية أحد منهم باسمه وعينه ولا سؤال عن أحد منهم باسمه وعينه حتى تقوم عليه الحجة بولاية أحدهم ، أو البراءة من أحدهم ، فإذا قامت عليه الحجة بولاية أحد منهم ، فعليه ولايته ، وإن قامت عليه الحجة بالبراءة من أحدهم فعليه البراءة منهم ، وليس عليه السؤال عن أحد منهم يسمه جهله •

وكذلك عليه أن يتولى جميع أولياء الله كلهم من الملائكة النبيين والمرسلين ، والانس والجن منهم أجمعين •

فإذا تولى أولياء الله كله فقد ثبتت له ولاية جميع أولياء الله كلهم ، وليس عليه معرفة أحد منهم ولا ولايته باسمه وعينه الا نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ، فلا يسمع أحدا من أمته جهله ، فإذا سمع يذكره أو تادى اليه عمله بأى جهة تؤدي اليه عمله •

وأما غير نبينا صلى الله عليه وسلم فيسمع جهلهم كلهم ، وليس على أحد معرفة جبريل عليه السلام ولا ميكال ولا اسرافيل ولا غيرهم من جميع ملائكة الله كلهم الذين ملئوا السموات ، الذى قيل : انه أظلت السماء وحق لها أن تيط ، ما من موضع أربع أصابع الا وعليه قدما ملك أو جبهته • ولا معرفة أحد من أنبيائه ورسله الذين نطق بذكرهم القرآن أو لم ينطق ، ولا معرفة أحد من عباده الصالحين ، الذين نطق بذكرهم القرآن أو لم ينطق ، من الأئمة أو غير الأئمة ، وليس عليه معرفة أحد من هؤلاء الذين ذكرتهم ، ولا ولاية أحد منهم باسمه وعينه •

فإذا قامت عليه الحجة بمعرفة أحد منهم ، فعليه معرفته ، أو بولايته فعليه ولايته •

وكذلك عليه أن يبرأ من جميع أعداء الله كلهم من الأئمة وغير الأئمة ، من الجن والانس اجمعين • فإذا برىء من جميع أعداء الله ، فقد برىء

منهم ، وليس عليه معرفة أحد منهم ، ولا البراءة منه باسمه وعينه ، ويسمى جهل جميع أعداء الله كلهم من أئمة الضلال ، أو من غير أئمة الضلال ، فمن حارب أحدا من أنبيائه أو رسله ، أو أحدا من الصالحين ، أو ممن لم يحارب ممن نطق القرآن بذكره ، أو لم ينطق ممن حارب رسولنا محمدا صلى الله عليه وسلم وعاداه ، أو لم يحاربه ، فكل هؤلاء يسع جهلهم ولا يلزم أحد البراءة من أحدهم باسمه وعينه حتى تقوم عليه الحجة بمعرفة أحدهم ، فعليه معرفته أو تقصوم عليه الحجة بالبراءة منه ، فعليه البراءة منه ، وليس عليه سؤال عن أحد منهم ، ولا عن شيء من أعمالهم ، ويسمى جهل جميع ذلك حتى تقوم عليه الحجة بشيء منه فافهم ذلك .

فان قال قائل : فان المسلمين لم يجعلوا سبيل راشد كسبيل غيره من الأئمة ، وقالوا : ان راشد أو موسى لا يسع جهل ضلالتهم وما وراء ذلك من سواهما من الأئمة واسع جهله .

فقل له : انما يقول المسلمون لا يسع جهل ضلالة راشد لرعيته ، الذين في مملكته ، المحاربين تحت رايته ، الدائنين لله بطاعته ، اذا علموا أنه اغتصب الامامة من الصلت وبنى عليه ، فلا يسع جهل كفره ، والشد على عضده ، والدينونة بطاعته ، ومن فعل منهم ذلك على علم منه ببني راشد على الصلت فهو عندنا كافر بولايته لراشد كذلك .

وكذلك من صح معه في زماننا هذا بني راشد على الصلت ، فعليه أن يبرأ منه ، وعليه أن يدين بمفارقة راشد ومن آوى راشدا على بنييه ، كان عالما بحكم البراءة من أهل البني أو جاهلا ، فعليه أن يفارق في دينه من آوى راشدا على بنييه ، هذا قول المسلمين على سبيل تأويلك أنت .

فان قال : سبيل راشد في هذا غير سبيل الأئمة الذين من بعده ، لأن الأئمة من بعده لم يصح معنا ثبوت امامتهم ، كما صح معنا ثبوت

امامة الصلت ، لأن الصلت بايعه على امامته محمد بن محبوب وهؤلاء
الأئمة الذين بعد راشد انما كان يبايعهم مثل راشد الجلنداني وغيره من
سفهاء رؤساء أهل عمان •

فقل له : امامة الصلت أصح وأثبت أم امامة عثمان بن عفان ،
وصحة احداث عثمان بن عفان في امامته أصح عند أهل عمان أم صحة
ضعفة الصلت اذا كان يتكىء على قناة من ضعفه وقدمه وكبر سنه ، واذا
تغلب أهل اللزمة على بعض مملكته ، ولطه من قد عذره الله عن الجهاد
من العرجان والمرضى أقوى منه جسدا ، أوشد ساعدا منه ، واذا نزل
بمنزلة من قد عذره الله عن الجهاد ، ولم يطمع له أن يتصول عن
تلك المنزلة بصحة سقم زالت امامته ، وثبتت ولايته ، وترك النكير
حجة ، واظهار النكير حجة •

وصح في الدار أن ابن الحسن أقرب إلينا عهدا ، وأقوى جسدا
وساعدا من الصلت •

فان قال قائل : فاذا قد ثبتت امامة راشد وصحت ولايته عند من
قد صح معه ثبوت ولايته ، وثبتت امامته كما تجب البراءة على من
قد صح معه بنى راشد وظلمه ، وأما من لم يصح معه أمر بنى ، ولا
أمر ولايته ، فالحق عليه الوقوف على اعتقاد منه لله ان كان راشد باغيا ،
فهو له عدو ، وان كان امام عدل فهو له ولي ، هذا يسمع من لم يدرك
زمانه ، وهذا دين المسلمين الذي نمرقه •

وهن السيرة : وما نصب لأحد من اخواننا أن يدعو بالبراءة من
امام من أهل دعوتنا ، أو ما يسمه ذلك في دينه ، وانما نستحب اشاعة
الفرقة فيمن شرع ديناً ببدعة مثل الصفرية والطريقة والشعبية ، وليس
نحب اظهار الفرقة بين الشعبية وبين المسلمين الا من ظهر منه البراءة من
أحد من أئمة المسلمين من أجل اذ لم يفارقوه على رأيه الضعيف ، فان
من أظهر البراءة من أحد من أئمة المسلمين في الدين من أجل اذ لم يفارقوه

على رأيه الضعيف ، فان من أظهر البراءة من أحد من أئمة المسلمين في الدين من أجل مفارقتة آياه في الحينونة ، فذلك الحق على المسلمين أن يشيعوا أمره ، ويظهروا كفره ، ليجنبه ضعفاء المسلمين •

وأما من كان من أهل دعوتنا ، ومن قدمه أهل دعوتنا للإمامة ، فما نصب اشاعة البراءة منه ، وعلى من علم من أحد من أئمة دعوتنا أمرا مكفرا البراءة منه ، وعلى كل أن يدين بما يلزمه في الدين من محنة علمه ، بما يجب عليه في علمه البراءة منه ، وليس له أن يكلف من لم يعلم كعلمه أن يبرأ كبراعته فيها هو أوسع للناس من الدهنا لراعى الإبل •

وأخبرني أبو الحواري ، رحمه الله ، عن الصلت بن خبيس ، رحمه الله ، عن محمد بن محبوب ، رحمه الله ، أنه ذكر محمد بن أبي عفان فقال : هو عندنا خليع ، فقال أبو الحواري : وأما أبو المؤثر فقال : انه يضيق عن خلمه ، فلو أن رجلا من أهل زماننا برىء من محمد بن أبي عفان من أجل اذ نجد في الكتب عن أبي أيوب وأئبل بن أيوب الحضرمي رحمه الله أنه قال : ان ابن أبي عفان كان جبارا ، أو من أجل اذ سمع محمد بن محبوب يبرأ منه فبرىء منه من أجل ذلك من غير أن يصح معه من ابن أبي عفان مكفره ، فان ذلك الرجل عندنا على هذه الصفة عندنا خليع •

وسبيل محمد بن أبي عفان عندنا سبيل امام حضرموت عبد الله ابن سعيد ، وليس نقول شيئا في عبد الله بن سعيد ، وديننا فيه دين المسلمين •

وقد كان أهل حضرموت عزلوا وقدموا عليه حبيا •

وفي أمر ابن سعيد يقول الواضح الحضرمي : وكان ذا ابن سعيد عاملا من ابن يحيى والجناح شامل • فحدثت من بعده داهيات أحببت سترها مشكلات خشية أن تحدث فينا فرقة ، أو يقسم القوم عمود الحلقة •

وكذلك نحب ألفة أهل دعوتنا ، واجتماع كلمتهم بما وسع في الدين ، لأن اختلاف أهل الدعوة إنما هي دعاوى فيما بينهم ، وليس لأحد منهم يدين بشرعية خلاف شريعة الحق ، وإنما كل واحد يدعى ما ان كان صادقا في ادعائه فيه ، كان فيه موافقا لشريعة الحق ، فمن علم كذب الكاذب منهم ، وبني الباغي منهم ، فعليه أن يبرأ لله منه بعينه ، ولا يحل له أن يكلف الناس البعث والسؤال عن كذب ذلك الكاذب ، ولا عن صحة بغي ذلك الباغي •

وعليه أن يعلم أن أولياءه الذين لا يبرعون من هذا الكاذب ، ولا يبرعون من ذلك الباغي ، موافقيه في الدين ، وعليه أن ينكر على من علم منهم أنه يبرأ من ذلك الباغي بعد أن يصح معه بغيه اتباع منه ، لبراءة غيره البراءة منه ، وعليه أن يخلق من دان بذلك ، لأنه لا يحل لأحد أن يبرأ من أحد إلا بما يجب في حكم دين المسلمين البراءة منه ، فقد بينت لك بجهدى •

قال غيره : انظر في خوف أبي الحسن عن أولئك الأئمة الذين كانوا بعد راشد بن النظر ، الذين لا بد لكل واحد منهم أن يكون محقا في امامته ، أو مبطلا فيها ، لا محالة أن يكون عدوا لله أو وليا له ، ولا مصالة •

وأما أن تكون امامته ثابتة وأما أن تكون غير ثابتة ، وقد كان بعض هذه الأئمة متحاربين سافكين لدماء بعضهم بعضا ، والتعارف أن كل إمام داع إلى طاعته جائرا لمن عصاه إلى الرجوع إلى طاعته ، وهو مستحل لإمامته مصوب لنفسه فيها ، ولأن صوبه واتبعه ، ومضلل ومخطئ لمن

ضلله فيها ، أو خطأه فيها ، مدح أن تلك الامامة طاعة لله ولرسوله ، وأن الله أمره بها ، ومفارق لمن خالفه فيها ، يرى أنه حلال له قبض جميع زكوات رعيته وعقوباتهم ، وإنفاذ جميع الأحكام فيهم والحدود والمحاربات وغير ذلك ، التي يجوز للأئمة إنفاذها في رعيته وأنه مصدق القول في ذلك ، مطلق الفعل فيه ، وأن كل شيء كان جائزا لأئمة العدل ، أو مستطلين له في رعيته ، أو في غير رعيته من جميع الأعمال والأقوال •

فهو مثلهم فيه ، وأنه مستحق ما يستحقونه ، لأنه لو أن اماما كان ثابت الامامة ، لا اختلاف في ثبوتها له ، فقال : أن امامتي هذه معصية لله ، وأن الله نهاني عنها وحرما على ، أو قال لرعيته انه لا يجوز لى أن أدعوكم الى طاعتي ، ولا أجبركم على الرجوع الى طاعتي ، وأن الله حرم على ذلك ، وأنه لا يجوز لى إنفاذ الأحكام والحدود الواجبة عليكم ، وأن الله حرم على ذلك ، لكان بقوله هذه الأشياء أو بواحدة منها منخلما عن امامته وولايته •

فان كان ثابت الامامة فعلى المسلمين استتابته من ذلك ، فان تاب والا برعوا منه ، وعزلوه ، فلابجل هذا وما أشبهه مما لم نذكره •

قلنا : ان التمارف يوجب عليه ، كما قدمنا ذكره ، واستضعفنا أن نشهد بالغيب على كل امام أنه كذلك ، واحتطنا لأنفسنا ، ونمن نعوذ بالله أن نشهد بغيب •

وقد يوجد نحو ما قلته عن أبى الحواري ، فانظر في وقوف أبى الحسن البسايوى عن أولئك الأئمة ، الذين قدمنا ذكرهم ، اذ أشكل عليه أمرهم ، ولم نجد الاجماع من المسلمين على أحد منهم ، أنه امام عدل فرأى الوقوف عنهم أسلم •

ولم نجد عن أبي الحسن أنه ألزم نفسه في ذلك سؤالاً ، ولا أنه لم يلزمها ، ولم يذكر أبو الحسن فيما وجدنا عنه وأنه يتولى من برىء منهم ، أو لا يتولاه ، ونقول على حسن الظن به ، وعلى ما عندنا أنه جائز ولازم . ولا يجوز لنا أن نشهد بالغيب أنه لا يلزم نفسه سؤالاً في هذا ، لأنه إنما وقف للأشكال والشبهة والريب الداخل عليه فيهم ، ولم يصح عنده فيهم أمر واضح يجب به عليهم براءة ، أو يجب به لهم ولاية ، فيحكم به فيهم ، لأن أبا الحسن عندنا أنه ممن لا يخفى عليه ما يوجب البراءة ، أن لو صحت معه منهم صفة واضحة تكون كبيرة في دين الله ، لأن بالكبيرة الواحدة تجب البراءة من ركبها عند من علم الصكم .

ولا اختلاف في ذلك بين العلماء أن لم يتب منها ، ولا تجوز ولايته ، ولا ولاية من تولاه ، ولا ولاية من تولى من تولاه ، إلى غير غاية ، ولو بلغ مائة ألف فما فوق ذلك ، ولا يجوز تصويبه ولا تصويبه من صوبه ، ولا الشد على عضده ، ولا المصونة له على ركوبها بوجه من وجوه المعونات كلها بشهادة ، أو بدلالة ، أو بعد دواة ، أو ببرى قلم ، أو ما أشبه ذلك — نسخة — هذا من جميع المعونات كلها .

وسواء كانت تلك الكبيرة من أعظم الكبائر ، وأقبحها ، وأشدّها منزلة ، أو من أدناها وأقلها منزلة ، فتطفيف سدس حب ذرة ، أو خضن أو قيراط فضة ، أو حبة فضة ، أو ما صح به التطفيف ، أو أقل من ذلك كمن قتل ألف نبى ، أو ركب ما (تكاد السموات يتفطرن منه وتتشق الأرض وتخر الجبال هذا) ، أو ركب كبائر المعاصي كلها ، فكل ذلك سواء في أحكام البراءة .

فبالتطفيف تثبت البراءة بجميع ما عددنا ، ولا اختلاف بين العلماء في ذلك ، فيما نعلمه ، وسواء كان الراكب للتطفيف مستحلاً أو محرماً ، والراكب لتلك الأحياء كلها مستحلاً أو محرماً ، فالمستحل للتطفيف

كالمستحل لتلك الأشياء ، لا فرق في ذلك عندي ، والمستحل لتطفيف ما قد وصفنا كالمستحل لقتل امام المسلمين بغيا وعدوانا ، والمأزول له من امامته بغيا وعدوانا ، والمأقد لامام على امام في حال ثبوت امامته وقبل زوالها بغيا وعدوانا .

فالمستحل للتطفيف كالمستحل لهذه الأشياء ، والمصرم للتطفيف كالمصرم لهذه الأشياء ، والباغي على سماء أو بصال أو غيرها ممن هو أقل منهما قدرا كالباغي على امام المسلمين ، ولو كان من أعظم أئمة المسلمين قدرا ، والمستحل لذلك من الأئمة كالمستحل لذلك من السماء والبصال ، والقاتل لامام المسلمين على دينه كالقاتل للسماء والبصال على دينه في أحكام البراءة .

فالقول لامام المسلمين على دينه فيما يحتمل حق القاتل له ، وباطله كالقاتل للسماء والبصال ، ولو كان فاسقا من أهل القبلة فيما يحتمل فيه حقه وباطله في أحكام الولاية والبراءة ، وهكذا العدل والانصاف أن يكون الكل في الحق بالسواء ، إذ ذلك كله من المحرمات ، ومن المحتلات للحق والباطل ، ومما ألحق فيه لله وللمعابد ، وأذ كلهم غير معصومين الا من شاء الله ، وكلهم في الحق بالسواء فيما استوت فيه منازلهم في دين الله ، وفي حكم المسلمين ، فلو كان أبو الحسن صح عنده فيهم صفة واضحة توجب ولاية أو براءة ، لتولى وبرا ، فلما لم يصح عنده فيهم ما يوجب ذلك وقف وقوف اشكال ، ولم يكن في هذا الموضع سؤال .

ولا يجوز عندنا أن يقف الواقف في هذا الموضع عن تلك الأئمة ، وعن تولاهم ، وعن قد برئ منهم ، فيكون قد ضيع فريضة الولاية والبراءة فيهم ، لأنهم لا محالة في حكم دين الله ، أما أن يكونوا أولياء الله أو أعداء الله ، فإذا وقف الواقف عنهم ، وعن تولاهم ، وعن برئ منهم ، ولم يتول الا من وقف كوقفه ، كان هذا وقوف الشك الذي غارق المسلمون الشعبية من أجله والله أعلم .

وكان الواقف مضيقا لفرض الولاية والبراءة في الوقوف عنه .
وقد قيل في هذا الموضوع : انه يجوز الوقوف عن هؤلاء الأئمة اذا لم يكن
الواقف من رعيته ممن يلزمه طاعتهم وولايتهم ان كانوا أئمة حق ،
أو ممن تلزمه البراءة منهم ، ومفارقتهم ان كانوا أئمة جور ، فاذا لم
يكن من رعيتهم ، وأشكل عليه أمرهم ، ووقف عنهم للاشكال ، وتولى
من تولاهم من أوليائه ، وتولى من برىء منهم من أوليائه ما لم يعلم
أن المتولى بغير حق ، أو المتبرئ تبرأ بغير حق ، وكان كل واحد
مخصوصا بعلمه ، فيهم من ولاية أو براءة أو وقوف ، ولا يجوز للواقف
أن يخطئ من تولى أو من برىء ، ولا يصوب الا من وقف كوقوفه ،
ولا يجوز للمتولى أن يخطئ من وقف أو برىء ، ولا يصوب الا من تولى
كولايته ، ولم يجز للمتبرئ أن يخطئ من تولى أو وقف ، ولا يصوب
الا من برىء كبرائه .

وقد قيل في هذا الموضوع ان كلا مخصوص بعلمه ، مأمون على ذلك ،
من ولاية أو براءة ، أو وقوف ، ولا يجوز الجهر في ذلك بولاية ،
ولا براءة ، ويكون الكل مقصورا على علمه ، وليس يخرج الحكم في
هذه الأئمة الواقف عنهم أبو الحسن مخرج البدع ، اذ لا يجوز الوقوف
عن أهلها في علم دين الله عند العلماء ، واذا البدع لا يكون كل واحد
مقصورا على علمه فيهم من ولاية أو براءة اذا صح عنه بدعتهم .

ولا تجوز ولاية المتولى للمبتدع ، ولا الوقوف عن المبتدع ،
ولا عن من تولاه عند من علم الحكم ، لأن المبتدع مبطل ضال مفارق
لدين الله ، خارج من نحلة الحق ، ومن دين الله ، وقد قيل في هؤلاء
الموقوف عنهم من الأئمة انهم غير خارجين من نحلة الحق ، وكل واحد
مخصوص بعلمه فيهم من ولاية أو براءة أو وقوف ما لم يعلم أن المتولى
أو الواقف أو المتبرئ ، فطوا ذلك بغير حق .

ومن بعض الجوابات ، لم أجده منسويا الى أحد ، وفي موضع
ومن بعض الجوابات كتاب بشير بن محمد بن محبوب مختصر منه الى من
كتب من المسلمين ، فأما حدث موسى وراشد فقد بان سقمه ، وانجالت
ظلمته ، فبرئوا منه بدين ، وقالوا : لا يسع جهل كثرهما ، وأما ما كان من
احداث المحدثين من بعد موسى وراشد ، فاختلفت علينا بها الأخبار ،
ولم يجتمع لنا على شهرتها أهل الدار ، وقالوا فيها مقالات متنافية ،
وحكوا في ذلك بحكايات متكافئة ، فأمكننا ورأينا أن ذلك مما يسعنا
جهله حتى يصح معنا عدله ، أو تقوم علينا الحجة بضلال أهله ، وأن كلا
من أهل الدار مقصور في ذلك على علمه بدين من ذلك ما فيه الرضا
لربه ، ولا تجهر بالولاية ولا بالبراءة في مختلف فيه .

قال غيره : انظر في قوله : فأمكننا ، فيخرج عندي معنى ذلك أنه
وقف فلم يحكم فيهم بولاية ولا ببراءة ولا بتخطئة ولا بتصويب .

وانظر في قوله : ورأينا ، أن ذلك مما يسعنا جهله ، وإن كان ذلك
يسعه جهله لم يكن عليه فيه سؤال ، وكان الإقامة على الوقوف جائزا له
حتى يصح معه ما يجوز له عن الوقوف الى ولاية أو براءة فينفذ حكم
ما صح معه فيه .

وانظر في قوله : حتى يصح معنا عدله ، أو تقوم علينا الحجة
بضلال أهله ، فجعله مما يحتمل عدله وضلاله وحقه وباطله ، ولم يجعله
من البدع التي لا تحتمل الا الباطل .

وانظر في قوله : وإن كان من أهل الدار مقصور على علمه في ذلك
فجعله محبوسا على علمه مخصوصا بما علم فيهم من ولاية أو براءة ،
مأمونا على ذلك حتى يعلم أن المتولى تولى بغير حق ، وأن المتبرئ تبرأ
بغير حق ، فإذا علم أن المتولى تولى بغير حق لم يكن مأمونا ، وجازت
البراءة منه ، وكذلك ان علم أن المتبرئ تبرأ بغير حق ، جازت البراءة

منه ، ولم يكن مأمونا ، وإذا لم يعلم أن المتولى تولى بغير حق ، ولا أن المتبرى تبرأ بغير حق ، جاز للواقف أن يتولى المتبرى والمتولى .

وانظر في قوله : ولا تجهر بالولاية ولا بالبراءة في مختلف فيه ، فانظر كيف منع عن الجهر بالولاية والبراءة في ذلك ، لاختلاف أهل الدار في ذلك ، وقولهم فيها مقالات متنافية ، وحكايتهم فيها الحكايات المتكافئة ، فجعل أهل الدار كلهم متكافئين ، ولم يجعل أحدهم على أحدهم حجة ، وجعلهم كلهم سواء ، ولم يفرج أحدهم من نحلة الحق ، ولم يحكم لأحدهم بحق ولا على أحدهم بباطل ، ولم يجعل الحكم في هؤلاء كالمبتدعين ، وجعل حكمهم غير حكم المبتدعين ، لأن المبتدع المبطل لا يكون مكافئا للمخالف له في بدعته ، ولا يكونان جميعا من أهل نحلة الحق ، والمختلفين المتكافئين هما جميعا من أهل نحلة الحق ، لأن كل واحد منهما يدعى دعوى ، ويمكى حكايات ان كان صادقا كان موافقا لدين الله .

والمبتدع يدعى دعوى وهو كاذب لا محالة ، ومفارق لدين الله ، وهذا هو الفرق بين الدعوى المحتملة للحق ، والباطل والكذب والمصدق في دين الله ، والدعوى التى لا تمتثل الا الكذب والباطل ، والمبتدع مدعيها المفارق لدين الله .

ومما عندى أنه عن بشير بن محمد بن محبوب ، لأنه متصل بالسيرة التى أولها الحمد لله الذى شرع دينه ، وبينه التى يقال انها لبشير ، ثم انا بعد ما ذكرنا من الحطة فى صدر كتابنا ، متصلون بتفسيرها بعدها ، مجعلا من عقدة عزان بن تميم واستعماله للمحدثين فى غير اشهار توباتهم من احداثهم والحديث ، ما زكى وما طلب اليه من الحكم فيه ، وعقدة الفضل بن الحواري عليه ، ثم أجرى الحكم فيها بعد ذلك من العقدة المشتركة المنفرد بها ، وما انتقض منها شروط كانت فيها ، أو فساد فرع لها ، فكل ما قامت الحجة فى شيء من ذلك بتحريمه ،

والشبهة له في الدينونة به غير واسع جهله ، ولا سائق الشك فيه
— نسخة — في ضلال أهله .

لأن الشاك في ذلك ناقض لما في يده ، وراجع بالشك على نفسه
فيما دان به ، وكان ذلك الحق بحكم الجملة التي قدمنا ذكرها ، وكما
لم يقع ذلك في تفسيرها ، ولا انتظم بغيرها فواسع جهله ، ولا قطع لعذر
الناس به ، وما يثبت فيه التحريم لهم ، ولم يتصل في ركوبه بالشبهة له
فيهم ، فذلك مقصور على من علمه منهم خاص لهم في التدين به ،
والحجة به على كل منهم في خاصة نفسه ، وبهذا الفرق تتأنف
الولاية بغير محنة ، ويثبت به للمتقين على هذه الجملة التي في صدر
هذا الكتاب ، الدعوة التي يجب الدعاء لهم منها الى ما ثبتناه من الحكم
فيها ما لم يتنازعا بالبراءات في التسليم للمسلمين منهم ، ما وسعنا
جهله لهم منها بهذا القول المجمل لها .

وقد رأينا الامساك بعد هذا الفرق عن الزام كل واحد منهم بتسميته
وتسمية حديثه ، بما يجب من الحكم عليه فيما دخل فيه الى حال الاتفاق
على ما وصفنا .

ومن جواب بشير بن محمد بن محبوب ، الى محمد بن خالد بن
محمد ، وعثمان بن محمد بن وائل : الأولى يسرعوا ولا يعجلوا ، تبيينوا
وتثبتوا ، وأخلصوا نياتكم ، وأصلحوا سرائركم ، وقولوا قولاً سديداً ،
وذلك أبليغ النصيحة لكم فيما تعرضتم بعرفاته ، وبيان الحكم فيه من
قبلي ، ولعمري لقد التمستم ذلك من مضطرات الرأي ، وأهل العزيمة ،
فقد علمتم ما جرت عليه الأمور ، ووقف عليه النظر ، ووقع عليه الاجماع
بالحدث الأول .

قال غيره : عندي أنه يعني حديث موسى بن موسى راشد بن النظر ،
ومن الجواب : ثم اعتصمتم بالسكوت عما وراء ذلك في جملتكم .

قال غيره : عندي أنه يعني أنهم اعتصموا بالوقوف عما بعد حدث موسى وراشد من الأحداث التي كانت ، فلم يتكلموا فيها بولاية ولا براءة ، ولا بتخطئة ولا بتصويب ، ورأوا أن السكوت عن الجهر فيها بذلك في ذلك أصوب وأسلم ، والله أعلم •

ثم قال : وذلك الذي نختاره اليوم لكم ، وفيكم ألا يجهر أحد في مختلف فيه بولاية ولا براءة ولا إقامة حجة شيء من ذلك مع وجوب العذر في ترك إقامتها •

ومن الجواب : وسألته عن الذين غارقوا المهنا كيف لم ينصحوا أوليائهم العاملين له ، وهم كانوا حجة عليهم ؟

فقال : لم أرهم فعلوا ذلك ، ثم لما كان من استيلائهم على الأمر لم ينصحوا أوليائهم بعد موته فلم يظهروا براءة منه ، وزجروا • ن أراد ذلك ، وقد قيل : ان ترك النكير حجة ، وفعله كذلك في السلامة والمأمنة ، وقد أرى هذه الأحداث واقعة بين قسمين مالا يكون الحق الا في واحد بين المختلفين ، وبين الاجتهاد الذي الصواب فيه ، وهو ما بين الشكوك واليقين •

وأيضا فصل آخر : وهو ما بين ما يسع جهله ومالا يسع جهله •

وأيضا فصل آخر : وهو الظاهر والخفى •

وأيضا فصل آخر : وهو الخاص والعام • وأيضا فصل آخر : وهو الخاص والمشارك ، وتفسير ذلك وإيضاح دلائله وعمله ما يطول ذكره ، ويتسع الوصف له في معانيه وأقسامه وحدوده وأحكامه ، وهيهات أني لكم بمبلغ حقائقه ، فاتقوا الله في أنفسكم ، واتسعوا بالرخصة ما كان عزركم واقعا بها عند ربكم ، وإياكم ولسان الفرقة ، وتأويل الشبهة ما بخاطر الموحية ، وإلى الاعتقادات الفاسدة •

قال غيره : قد يوجد عن أبى المنذر بشير بن محمد بن محبوب النهي والكراهية ، والاختيار ، أن لا يجهر بالولاية ولا بالبراءة في مختلف فيه .

ويوجد عنه أيضا وأن لا يحدث أحد منهم الجهر بالدينونة في ولاية ولا في براءة في مختلف فيه ، وأن يكون كل منهم على ما هو مخصوص فيه بعلمه — وفي نسخة — وأن يكون كل منهم مخصوص فيه بعلمه ، وأن لا يخرج الى حكم المشهور ، فيبيح ذلك من نفسه مالا يصل له ، ولو كان عنده متى أنه قام بذلك قامت له به حجة .

فانظر كيف منع أبو المنذر عن الجهر بالدينونة في ولاية أو براءة في أحداث قد صحت عندهم ، وعرفوها ، وأنهم اذا شهبوا ذلك أباحوا من أنفسهم ما لا يطل لهم اباحتهم ، وكان ذلك الاشهار عليهم حراما ، ولو كان عندهم متى أنهم قاموا بذلك قامت لهم حجتهم فيما أشهبوه من الولاية والبراءة ، واشهار الولاية والبراءة عندي أشد خطبا من اشهار التخطئة والتصويب .

وكل ذلك شديد اذا كان في غير موضعه ، ولا يفرج عندي قول أبى المنذر بشير هذا . ومن قال كقوله في الأحداث المحتملات للحق والباطل التي لا يفرج أهلها من نحلة الحق التي يكون أهل تلك الأحداث والمتدينون في أهل تلك الأحداث محتملة الحق والباطل ، والصدق والكذب فيما يدعونه لأنفسهم من الدعاوى ، ولا يكون الدين شاهدا على المتدعين بحق ولا بباطل ، ولا بصدق ولا بكذب ، وكل واحد من المختلفين والمتدعين يدعى دعوى هو محق في دين الله ودين المسلمين ، أن كان صادقا فيما يدعيه ، وكلهم أهل نحلة الحق .

ولا يفرج عندي قول أبى المنذر بشير ، ولا من قال كقوله أن يكون نهيه هذا ومنعه ، وعن الجهر بالولاية والبراءة في شيء من الأحداث التي لا تحتل الا الباطل والكذب ، ولا تحتل الحق والصدق في دين الله ،

الخارجة مفرج البدع ، التى يشهد الله على باطلها وباطل راكبها ، والذين يشهدون على باطل راكبها وعلى باطلها ، والعلماء يشهدون على باطلها وعلى باطل راكبها ، ولا يحتمل لها فى دين الله ولا لراكبها الا معنى واحد وهو الباطل •

ولا يجوز لأبى المنذر بشير ولا من قال كتوبه ، ولا لأحد من الثقليين من الانس والجن أن يمنع ويحرم الجهر بالبراءة من أهل هذه الأحداث اذا صح ركوبها لهم ، وقامت الحجة بكفرهم ، ولو اختلف فى ولايتهم والبراءة منهم ، وجائز للعلماء والضعفاء والعوام والجن والانس أن يبرعوا من أهل تلك الأحداث •

هذا ما لا نعلم فيه اختلافا بين أهل عمان ممن يعلم الأحكام وجائز ولازم الجهر والسر والبراءة من أهل تلك الأحداث عند من صحت معه أحداثهم ، فأما العلماء فجائز لهم البراءة من أهل تلك الأحداث عند من صحت معه أحداثهم ، ولو كان يتولاهم قامت الحجة عليهم بكفرهم أو لم تنقسم ، لأن العلماء حجة فى ذلك ، وأما الضعفاء فلا يجوز لهم البراءة عند من يتولاهم الا عند من قامت عليه الحجة بكفرهم ، لأن الضعفاء ليسوا بحجة فى ذلك ، هكذا يفرج عندى فيها عرفت ، والله أعلم •

فافهم الفرق بين الأحداث التى لا تحتمل فى دين الله الا معنى الباطل وحده ، ولا يحتمل لراكبها فى دين الله فى سريرة ولا علانية الا معنى واحد وهو الباطل والكفر ، فهو كافر فى السريرة والعلانية والظاهر والباطن ، وهذه الصفة هى التى يفرج منها أحكام البدع •

وأما الأحداث المحتملات فى دين الله معنيين : معنى الحق ، ومعنى الباطل ، واذا احتمل فى دين الله معنى لحق ، ومعنى الباطل ، احتمل لراكبها فى دين الله معنيين : معنى الحق ، ومعنى الباطل ، فهذه هى الأحداث التى لا يشهد الدين على باطلها ، ولا على باطل راكبها ، ولا على حقه ، ولا يشهد العلماء على باطلها ، ولا على باطل راكبها ، ولا على

حقها ، ولا على حق ركبها ، اذا خفى عليهم أصلها ، لأنهم لو شهدوا على ركبها أنه محق كانوا شاهدين بالغيب ، ومن شهد بالغيب فهو شاهد زور ، لو شهدوا على ركبها أنه مبطل كانوا شاهدين بالغيب ، ومن شهد بالغيب فقد شهد بما لم يعلم ، ومن شهد بما لم يعلم فقد شهد بالزور ، ومن شهد بالزور فقد كفر .

وانما يجوز للعلماء أن يشهدوا على ركبها أنه محق أو مبطل اذا علموا أصل ركوبها لها ، فاذا صح عندهم أصل ركوبها بمشاهدة لراكبها في وقت فعله ، أو ما أشبه ذلك ، جاز لهم أن يشهدوا له بما علموه من فعله من حق أو باطل والله أعلم .

فانظر في جميع ما ذكرته وتأمله تجده كذلك ان شاء الله ، ولاتوفيق الا بالله .

والقول في أحكام الأحداث المحتملات للحق والباطل ، والأحداث التي لا تحتل الا الباطل يتسع القول ويطول ، وقد مضى من ذكر هذا في هذا الكتاب ما أظن أنه يكفي به ان شاء الله .

فأما البدع فان أحكامها قريبة واضحة . وأما الدعاوى المحتملة للحق والباطل ، فان أحكامها دقيقة واسعة خفية . وأما الأحداث المحتملة للحق والباطل فان أحكامها وأحكام أهلها ، والمختلفين في أهلها واسعة دقيقة خفية .

فانظر في الذين فارقوا معنا ، وبرئوا منه على ما وجدناهم ، وهم كانوا الحجة المتأمة أن لو قالموا عليه بالنكير لأنهم كانوا هم العلماء والأعلام ، منهم محمد بن محبوب ، ويشير بن المنذر ، والوضاح بن عتبة ، وسعيد بن محرز وغيرهم من أعلام المسلمين ، فلو أن شاهدين من أعلام المسلمين شهدا عليه بحدث كانت شهادتهم مقبولة ، لأنه لم يكن وقع بين المسلمين في المهنا اختلاف ، ولا فرقة في ولاية ، ولا براءة ، ولا

في تصويب ، ولا في تخطئة ، فينزل الشاهدين منزلة الخصماء ، وتزول حجتهم ، فتركوا إقامة الحجة عليه ، ولا على من يتولاه ، ولا على عماله ، وكانت النحلة جامعة لهم ، والدعوة واحدة .

وان كانوا متفرقين في ولايته ، وفي البراءة منه وفي التدين فيه ، لأن بعضهم كان لا يرى ثبوت امامته ولا نصرته ولا طاعته ، ولا تسليم الزكاة اليه ، ولا غير ذلك مما يلزم الرعية لأئمتها ، وكان بعضهم يرى أن ذلك يلزمه ، لأن امامته ثابتة ولازمة ، وواجب عليه نصرته وطاعته وتسليم الزكاة اليه ، وغير ذلك مما يلزم الرعية لأئمتها ، وانما كانت البراءة ممن برئ منه سريرة ، ولم يكن لهم الجهر بالبراءة منه عند من يتولاه ، ولا عند من لم يعلم كملهم من الضعفاء والعلماء ، فبذلك كانت الدعوة واحدة ، والنحلة واحدة ، وكان المتبرئ من المهنا يتولى من تولاه ، ويتولى من برئ منه من علم كلمه .

وكان المتولى للمهنا يتولى ، ويتولى من برئ منه من لم يعلم أنه يبرأ من المهنا ، لأنه لا يجوز أن يبرأ من المهنا أن يبرأ منه عند من يتولاه ممن لم يعلم من المهنا ، مثل ما علم المتبرئ منه ، وكان محمد بن علي ، وأبو مروان ومن قال بقولهم متمسكين بولاية وبإمامة المهنا حتى مات ، وكان محمد بن علي له قاضيا حتى مات ، وكان أبو مروان له واليا على صحرار ، وكان زياد بن الوضاح معديا لأبي مروان بصحرار ، وكان خالد ابن محمد معديا للمهنا بنزوى ، وكان الصقر بن عزان من قواده وأعوانه ، وكان المنذر بن عبد العزيز من ولاته ، وغيرهم من كبار المسلمين وعلمائهم ، ولا يشمل بعضهم بعضا ، وكان مع الامام المهنا من الأحداث في ذلك الزمان ما تضيق بها الصدور ، وتستوحش منها القلوب .

وقيل : ان رجلا أظهر البراءة من الامام المهنا من بعد موته مع محمد بن محبوب ، وكان لمحمد بن محبوب الطول في ذلك الزمان مع الصلت بن مالك ، فاشتد ذلك على محمد بن محبوب ، وغضب غضبا

شديداً ، وانما تقدم الرجل على اظهار البراءة لما يعرف من محمد بن محبوب من الموافقة على ذلك ، فلم يقبل منه محمد بن محبوب ذلك ونبذه وأبعده ، وكانت العامة على ولاية المهنا .

فانظر في محمد بن محبوب كيف جمع بين البراءة من المهنا ، وبين ولاية من تولى المهنا ، وجمع بين من يبرأ من المهنا ، وبين ولاية من يتولى المهنا ، وجمع بين من يبرأ من المهنا ، وبين من يتولى المهنا في الولاية ، وهم مفترقون في التدين فيه ، فانظر فيهم كيف كانوا كلهم أهل دعوة واحدة ، ودين واحد ، وهم مفترقون في التدين فيه .

وانظر في محمد بن محبوب والذين كانوا يبرعون من المهنا كبراءته منه لو أرادوا هم ، والمتولون للمهنا يتفقون على ولاية المهنا ، أو على البراءة منه ما جاز لهم ذلك ، لأنه لا يجوز للذين يبرعون من المهنا أن يرجعوا الى ولايته بغير حجة ، ولا يجوز للذين يتولونه أن يبرعوا منه بغير حجة في حياته وبعد موته ، فالبراءة منه لا أعلمها تجوز لمن كان يتولاه ، لأنه عنده من الأئمة ، والله أعلم .

وانظر في هؤلاء كيف كان كل مخصوما بعلمه فيه من ولاية أو براءة ، وكيف كانت النحلة والدعوة جامعة لهم ، وهم مفترقون في الولاية والبراءة منه .

وانظر كيف كانت ولايتهم واجبة لهم على بعضهم بمضا ، والنحلة جامعة لهم كلهم أهل نحلة ، ولا يجوز لهم الاتفاق على ولايته ولا على البراءة منه .

وانظر كيف رأوا السكوت عن غير اقامة الحجج في هذا الأمر الواضح خوفاً أن ينكشف حال فيقع فرقة ، واختلاف بينهم ، فإذا كان هذا الأمر الواضح فكيف في الأحداث المشكلة — وفي نسخة — الأمور المشكلة المشبهة التي وقع الاختلاف فيها ، والشهادات المتكافئة والأحداث

— نسخة — والحكايات المتنافية ، وسقطت فيها الشهادات ، وزالت فيها الحجج ، وصار العلماء فيها خصماء لبعضهم بعضا ، واستحالوا عن منازل الحجج والحكام الى منازل التداعى والخصام ، فالأمر بترك الجهر بالولايات والبراءات والتصويب والتخطيات في هذا أولى وألزم وأوجب وأهزم من الأمور بترك الجهر بالولايات والبراءات ، والتصويب والتخطيات في الأحداث نسخة الأمور الواضحات ، وما كل ذلك حسن وصواب ان شاء الله •

ومما يوجد أنه عن أبى سعيد سئل عن رجل كان غائبا من عمان الى بعض الأمصار ، فرجع الى عمان وفيها رجل يشهر أنه امام ، وطلب أن يبايعه على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والجهاد في سبيل الله ، هل عليه ذلك وهل عليه أن يبايعه على ذلك من غير أن يعلم من عقد له من المسلمين ؟

قال : اذا كان في دار الغالب عليها أهل الاستقامة من المسلمين ، ولم يكن في دارهم من يضادهم ، ولا يظاهرهم من أهل الخلاف ممن ينتحل الامامة ، فاذا ظهرت امامة الامام في الدار على هذه الصفة ، وثبتت امامته ، ولزمت نصرته ، وثبتت بيعته ، بايعه أو لم يبايعه • واذا كان في دار غالب عليها أهل الباطل ممن يتدين بالباطل ، ممن ينتحل الامامة بالباطل ، من كل المال ، أو ظهرت في دار يحكم عليها وعلى أهلها بالباطل فهو مبطل •

ومن ظهرت امامته في دار اختلاط من المتدينين ممن ينتحل الحق والباطل ، فأنشأ أمره ولم يعلم منه على ما أخذت بيعته من الحق ، أو من أهل الباطل ، فهو مشكل ، والمشكل موقوف حتى يصح أمره ، ومن أخذت بيعته أو تصح سيرته ، وتظهر دعوته بأحد المفتين بالحق فيوالى ، أو بباطل فيعاطى ذى •

قلت : وإن كانت الدار الخالب عليها دعوة المسلمين ، غير أن أهل المصر مختلفون في أمر مشكل الى أن برئء بعضهم من بعض ، هل تلزمه امامة ذلك الامام أو حتى يعلم أن الذي عقد له المسلمون من أهل الاستقامة ؟

فالمسلمون لا يبرعون من بعضهم بعضا وإذا برعوا من بعضهم بعضا لم يكونوا جميعا في ذلك على الاستقامة إذا علم المتبرء منهم من صاحبه على ما برئ منه ، وأما إذا لم يعلم على ما برئوا من بعضهم بعضا ، وإنما علم منهم البراءة من بعضهم بعضا ، هكذا وقد سبقت لهم ولاية ، فهم على ولايتهم والدار دارهم ، فإذا ظهرت في الدار الامامة من أهل الحق على هذه الصفة ، كان امام عدل ، وأما إذا علم ما اختلفوا فيه كان المحق منهم من وافق الحق ، والمبطل من خالف الحق . وعلى الضعفاء أن يكونوا مع المحقين ، وأن لا يجهلوا أمرهم وهم عليهم حجة فيما قاموا عليهم به من الحق .

وأما إذا اختلفوا في التدين ، كانت الدار دار اختلاط في الأديان .

وأما إذا اختلفوا فيما يكون اختلافهم بأحكام الدعاوى ، فالفريقين المختلفين على جملة أهل العدل حتى يعلم المحق منهم من المبطل ، وأيسر الدعاوى في الدار كأحكام البدع ، فافهم ذلك .

قال غيره ^(١) : يخرج عندي من معاني هذا القول أنهم إذا اختلف أهل الدار في شيء ، وعرف ذلك الشيء نظر في ذلك الشيء ، فإن كان ممالا يحتل الا الباطل في دين الله ، ولا يحتل الحق في دين الله بوجه من الوجوه ، وكان ذلك الشيء مما حرم الله في كتابه ، أو في سنة نبيه صلى الله عليه وسلم ، أو اجماع المحقين من أمته ، فالمحق من الذين

(١) كل ما مضى وما اتقبل من قوله : قال غيره ، ففي نسخة ييسين الفاعل أنه مؤلف الكتاب الشيخ محمد بن إبراهيم ، رضى الله عنه .

اختلفوا في ذلك الشيء ، من وافق حكم الله ، أو سنة الرسول صلى الله عليه وسلم ، أو الاجماع في ذلك الشيء •

والمبطل منهم ، ومن خالف حكم الله ، أو سنة الرسول ، أو الاجماع فيه ، ولا يكون المختلفون كلهم أهل حق ، ولا على دين الحق ، ولا على نحلة الحق ، وانما يكون من أهل الحق ، وأهل دين الحق ، وأهل نحلة الحق ، من حكم بالحق في ذلك ، ووافق الحكم في ذلك ، ومن خالف الحكم في ذلك فهو خارج من الحق ، ومن دين الحق ، ومن نحلة الحق ، وهذا الفصل هو الذي تخرج منه أحكام البدع ، ويكون أحد الفريقين من أهل نحلة الحق ، والفريق الآخر ليس هو من أهل نحلة الحق ، وليس على دين الحق ، ولا هو من جملة أهل العدل •

وأما اذا اختلف أهل الدار في شيء ، نظر في ذلك الشيء ، فان كان مما يثبت الحق والباطل في دين الله ، أو في سنة رسول الله ، أو في اجماع أمته ، وكان كل فريق منهم يدعى دعوى هي جائزة في دين الله ، وهي حق في دين الله ، ان كان صادقا ، ولم يعلم الصادق منهم من الكاذب ، لأنه لو علم الصادق منهم فيما يدعيه لحكم له أنه محق •

ولو علم الكاذب منهم فيما يدعيه لحكم عليه أنه مبطل ، فلما لم يعلم صدق الصادق منهم ، ولا كذب الكاذب منهم ، احتمل حقهم وباطلهم في دين الله ، وكانوا كلهم على دين الحق ، وعلى نحلة الحق ، وعلى جملة العدل ، وهذان الأصلان هما أصلا أحكام البدع التي لا تحتمل في دين الله الا الباطل •

وأحكام الدعاوى المحتملة للحق والباطل في دين الله التي يكون أهلها كلهم من أهل دين الحق ، وأهل نحلة الحق ، كما أن المتلاعنين وان كان لا محالة أن أحدهما مبطل فهما من أهل نحلة الحق ، وعلى دين أهل الحق ، ومن أهل نحلة الحق •

وكما أن المقتولين السافكين لهما بعضهما بعضا من أهل نجلة الحق ، من أهل دين الحق ، وكما أن المتبرئين من بعضهما بعضا هما من أهل نجلة الحق ، ومن أهل دين الحق .

وهكذا أحكام المتداعين كلهم كان اختلافهم وتداعيمهم ، في أحكام دنيا أو أحكام دين .

فإذا كان كل فريق يدعى دعوى يحتل حقها في دين الله ، لم تنم على أحدهم حجة يصح بها باطله ، وينقطع عنده ، ولا قامت لأحدهم حجة يصح بها حقه ، وتزول بها الشبهة من أمره فأحكامهم كلها مشكوكة موقوفة ، ولا يجوز أن يشهد على مدع بباطل فيما يدعيه من غير أن يعلم باطله ، وانما قولنا هذا كله إذا كان المتداعون قبل اختلافهم على نجلة الحق .

ثم اختلفوا فان اختلفوا في شيء مما يفرج من أحكام البدع فالمبطل منهم خارج من نجلة الحق ، ولا يكونوا كلهم من أهل نجلة الحق ، وإن اختلفوا في شيء مما يفرج من أحكام الدعاوى المحتملة للحق والباطل ، فكلهم من أهل نجلة الحق ، وكلهم من أهل دين الحق ، وجائز ولاية جميع المختلفين في بعض القول إذا كان قد تقدمت لهم ولاية مع من تولاهم ، والله أعلم .

قال غيره :

يخرج من مائتي قول أبي سعيد أنه إذا اختلف العالمان في شيء من المحرمات في دين الله ، وكان ذلك المحرم ما يسع جهله ، وهما ممن تقوم بفتياه الحجة ، فالحق منهما هو الحجة على من علم باختلافهما ، وعلى العالم المبطل المخالف له قبول قوله وهو الحجة عليه .

لأن حجة الله تقوم على من علمها ، على من جهلها ، وعلى من وافقها ، وهذا هو أكثر القول أن العالم الواحد حجة فيما يسع جهله ،

كما أن النبي صلى الله عليه وسلم جعله الله وحده حجة في دينه ،
والعلماء فهم ورثة الأنبياء ، ويقوم بهم دين الله كما قام دين الله بنبيه •

وقال من قال : ان العالم الواحد لا يكون حجة فيما يسع جهله
حتى يكونا عالمين •

وقال من قال : لا يكون العالمان حجة ، وانما يكون حجة من تقوم
به الشهرة ، ولا يجوز عليه الغلط من الخمسة الى العشرة فصاعدا •

وقال من قال : لا يكون عليه حجة فيما يسع جهله الا حتى يعلمه
هو ويتبين له عدله ، ويتضح له صوابه ، ويعلم صوابه كما علمته
المعلماء •

فعلى قول من لا يجعل العالم عليه حجة فيما يسع جهله ، ولم
يبين له معرفة ذلك الشيء الذي يسعه جهله فيسعه الوقوف عن قبول
قول العالم في ذلك ، وليس له أن يقف عن ولاية العالم ، ولا يجوز له ترك
ولايته •

لأن الأثر المجتمع عليه أن يسخ الانسان جهل مادان بتحريمه مالم
يركبه ، أو يتول راكمه أو يبرأ من العلماء اذا برثوا من راكمه ، ويوجد
برأى أو بدين ، أو يقف عنهم برأى أو بدين ، أو يبرأ أو يقف عن أحد
من المضعفاء بدين اذا برعوا من راكمه •

ويوجد هذا الأثر يضاف الى جابر بن زيد ، ويوجد أن هذا الأثر
مجتمع عليه ، فلم يرخصوا ولم يجيزوا لمن شك في ذلك للشيء الذي
يسع جهله ، ووقف عنه أن يشك في ولاية العالم فتركها أو يقف عنها ،
ولم يجيزوا له أن يبرأ من العالم من أجل قوله ذلك ، ولا يقف عنه من
أجل قوله ذلك •

وإذا وسعه الوقوف عن العالم من أجل ما قاله من الحق ، فلم يتوله ووسعه الوقوف عن ولاية من تولى العالم ووسعه الوقوف عن ولاية من برىء من العالم حققت أن يكون هذا من وقوف الشك الذى لا يجوز ، وإذا وقف عن اللقاتل ، وعن تولى ، وعن برىء منه فهذا عندي أنه قد قيل انه وقوف الشك فانظر فى ذلك •

قال غـ : :

وإذا كان الاختلاف بين الرجلين فى الدين ، فأحل أحدهما ما هو حرام فى دين الله ، وحرمه الآخر ، وجهل من علم باختلافهما الحق منهما من المبطل ، فإن كان متقدم معه لهما ولاية ، فلا يسعه ولاية المبطل منهما بالدين ، ولا يجوز له أن يبرأ ، ولا يقف عن الحق منهما بالدين •

فإن كان المختلفان من العلماء الذين تقوم بهما الحجة فى الفتيا ، فيها يسع جهله ، وكنا بتلك المنزلة مع من عرف باختلافهما ، فعليه قبول قول الحق منهما ، وعليه تصديقه ، وقد قامت عليه الحجة بما سمعه من قوله فى أكثر القول ، وعليه من حينه أن يتولى الحق منهما ، ويبرأ من المبطل منهما ، ولا يسعه بعد قيام الحجة عليه أن يترك ما لزمه من ولاية الحق منهما والبراءة من المبطل ، وهذا هو أكثر القول •

وقال من قال : انه يسعه ترك قبول قوله ، وجهل ما غيره العالم من الحق ، ولا يهلك شكه فى ذلك ، وأكثر القول أنه لا يسعه ترك قبول قوله ، ولا الشك فيما غيره من الحق ، لأن العالم الحق هو حجة الله فى ذلك على من علم باختلافهما ، وعلى العالم المبطل المخالف له ، ولا يتحول حق الحق ولا حجته لمخالفة من خالفه •

ولو كان خصمه فى ذلك مائة ألف أو يزيدون من نظرائه وأمثاله فى العالم ، أو كان خصمه فى ذلك جميع أهل الأرض ، كان هو الحجة عليهم

في ذلك ، وعلى من سمعه من السامعين له ، ولا يتحول حجة الله لمخالفة من خالفها ، ولا تتحول بجهل من جهلها •

وعلى كل حال فلا يسع من علم باختلافهما أن يقف عن العالم الحق برأى ولا بدين ، فان قال قائل : كيف يقدر الجاهل على علم الحق منهما ، وعلم المبطل منهما ، اذا كانا جميعا فقيهين في الدين ، عالين قد شهر فضلها وعلمها ، فيما مضى مع أهل نطقتها ودينهما ؟

قلنا له : السبيل الى ذلك واضح ، وهو قول العالم الحق في ذلك وتفسيره للحق في ذلك ولا شيء أوضح من ذلك عند من أوضح — نسخة — عرف الحق ، اذ ينطبق بالحق عالم فقيه أمين ، وليس جهل الجاهل بحق العالم تزول حجته ويبطل حقه •

ولا اختلاف فيما نعلم أن حجة الله في جميع الأشياء تقوم على من جهلها ، وعلى من علمها ، فهي تقوم على من علمها ، كما تقوم على من جهلها ، وتقوم على من جهلها كما تقوم على من علمها ، ولا يسع مخالفتها — نسخة — مخالفة حجج الله ولا تركها لمن علمها ، ولا لمن جهلها ممن قامت عليه في شيء من جميع الأشياء كلها في دين الله •

ومن أوجب الحجج وأعظمها عندى قول العلماء المحققين فيما غيره من الدين ، وقاموا به على من خالفهم ، وعلى من لم يخالفهم •

قال أبو سعيد : ان قول الواحد من علماء المسلمين فيما أفتى به من الدين حجة في أكثر القول •

قال فسيره :

وذلك فيما يسع جهله من دين الله ، وأما فيما لا يسع جهله ، فانه حجة في ذلك ، ولا أعلم في ذلك اختلافا •

رجع الى قوله ، وان الواحد من العلماء يقوم في الفتيا في الدين
مقام الاثنين ، واذا قام مقام لاثنتين قام مقام الأربعة ، واذا قام مقام
الأربعة قام مقام الأربعين ، واذا قام مقام الأربعين قام مقام مائة ألف
أو يزيدون •

فاذا قام مقام مائة ألف أو يزيدون قام مقام أهل الأرض كلهم ،
وكان هو الحجة عليهم اذا كان الحق في يده من الدين ، ولم يكن لأحد
عليه حجة في الدين من جميع العالمين ، ولولا أن الحق والدين على هذا
ما كانت الحجة من الله تقوم ، وينقطع بها عذر الشاك فيها بالرسول
الواحد الى أهل الأرض كلهم •

ولو كان لا يقوم ذلك الا بجماعة فكان ذلك أولى به النبيـر
 والمرسلون ، ولو اعتل معتل برسالة هارون مع موسى صلى الله عليهما
ما كان ذلك حجة له ، لأن الحجة على كل أمة ما جاءهم به رسولهم من
الحجة والشريعة •

وقد كان نبينا صلى الله عليه وسلم خاتم النبيين والمرسلين ،
وناسخا لجميع شرائعهم ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم واحدا
أرسله الى الجن والانس كافة ، فقامت الحجة به على جميعهم •

وانما موسى صلى الله عليه وسلم سأل ربه أن يرسل معه أخاه
هارون وزيرا وكان موسى هو الرسول اليهم ، والحجة عليهم ، لأنه
لا تقوم الحجة على فرعون وآله الا باثنين •

قال أبو سعيد : ان العالم الحق حجة الله فيما أفتى به من الحق
من دين الله ، وليس لأحد أن يجهل حجة الله اذا قامت عليه ، فان كان
العالم الواحد حجة الله فيما وسع جهله على من قام به فهو الحجة ، وان
لم يكن الواحد حجة فالاثنتان ليس بحجة ، وكذلك الأربعة ، وكذلك
الجماعة الى ما لا يحصى •

لأن العالمين لو اختلفا في الدين لم يكونا سالمين محقين ، ولم يكن بد لواحد منهما أن يكون هالكا في الدين ، كاذبا على رب العالمين في عقول السامعين لاختلافهما من العالمين والجاهلين ، لأن الحق في الدين لا يكون الا مع واحد من المعبرين ، فلا يجوز أن يطلب معه غيره فيما يصح في العقول أنه لابد من أحد أمرين : إما أن يقول مثل ما قال ، فيكون بلا زيادة ولا نقصان .

قال غيره :

فيكون موافقا له فيما قاله قائلًا بقوله ، وكتوبه فلا يحتاج الى غيره معه في ذلك ، وقد قام بذلك هو من دين الله وكفى .

رجع الى قوله ، وأما أن يقول غيرها قال : فيكون مخالفا في الدين في عقول العالمين ، لأن الدين أبدا لا يكون الا مع واحد من المختلفين ، ولا يحتمل في العقول الا أن يكون أحدهما كاذبا على الله ، وقد يمكن أن يكونا جميعا كاذبين على الله ، وقد يمكن أن يكون أحدهما صادقا والآخر كاذبا ، ولا يمكن أن يكونا جميعا صادقين .

هذا من المحال والدين ما جاء فيه حكم من الكتاب أو من السنة ، أو من الإجماع من على المسلمين .

فاذا كان القول من العالم بأحد هؤلاء أو بما يشبه ذلك ، وما هو مثله ، فلا يجوز لغيره أن يقول بخلافه وهو الصادق على جميع من قال بخلافه ، ولو كان مخالفه جميع أهل الأرض فهم الكاذبون في الدين .

قال غيره :

انظر في هذا فانه هو الأصل الذي تخرج منه أحكام البدع ، لأن كل ما لم يحتمل في دين الله الا معنى واحدا ، فالمخالف لحكم ذلك المعنى المستعمل له مبتدع .

وإذا اختلف الرجلان في الدين ، فأهل أحدهما ما هو حرام في الدين ، وهرمه الآخر ؟

فإن كنا من العلماء ، فعلى من علم باختلافهما ممن قد علم باختلافهما أنهما من العلماء تصديق الحق منهما ، ولا يسمه الشك في قوله ، لأنه هو الحجة في ذلك ، وليس بمخالفة المبتل له تزول حقيقته ، لأن المبتل قد صار كاذبا سفيها جاهلا في دين الله ، وعند العلماء بدينه يعلم ذلك من علمه من العلماء ، وليس لجهل الجاهل بذلك بتغيير دين الله ، وتبطل حجته عنده .

فإن قال قائل : فكيف يعذر الجاهل أن يعلم الحق منهما من المبتل ، وهما جميعا عالمان ؟

قيل له : لم يعذر الله من أوجب عليه قبول شيء من حججه ، أو اتباع شيء من حججه أو ركوب شيء من حدوده ، أو مخالفة شيء من دينه الذي لا تسمه مخالفته ، لجهل من أوجب عليه ذلك ، وكلفه إياه .

ولما كان العالم حجة من حجج الله فيما غيره من دينه ، ونقله من دينه ، يقوم به في ذلك ما يقوم بأنبيائه عند عدمهم ، فأورثهم الله كتابه ، وما جاءت به الأنبياء ، وجعلهم الله خلائفه وأمناء وورثة أنبيائه ، لم يجز مخالفة العالم فيما قام به من دين الله ، لجهل الجاهل بحقيقته ، ولا الشك فيما قاله من الحق لمخالفة المبتل له ، ولا شيء أوضح من حق تفسير العالم أو تبينه ، وإنما خفى ذلك على الجاهل لجهله .

وأما هو فعند العلماء بين واضح جلي ، ولو كان كل من كلفه الله شيئا من دينه من صلاة ، أو زكاة ، أو إقامة حدود ، أو ترك شيء من محرماته ، أو قبول شيء من حججه ، أو اتباع شيء من حججه .

فاختلف العلماء الذين عرفوا بالعلم فيما مضى ، جاز له ترك ذلك الذى تعبد الله به ، اذا لم يعرف حق الحق ، وباطل المبطّل ، واشتبّه عليه ذلك لجبهه ، لبطل دين الله ، وتعطلت حدوده •

ولو أن انسانا بالغ العلم نشأ مع اليهود ، أو النصراني ، أو المجوس ، أو الزنادقة أو غيرهم من ملأ أهل الشرك ، فسمع علماءهم دعواتهم مجمعين ، على أن محمد بن عبد الله نبينا ليس نبيا ، وأنه كاذب أو ساحر أو غير ذلك مما قد افتراه عليه المبطلون ، وأن موسى بن عمران ، أو عيسى بن مريم ، هو النبي ، ولم يسمع غير هذا ولا عرفه أكان يجوز له أن يشك في النبي محمد صلى الله عليه وسلم أنه ليس بنبي اذ خفى عليه كذبهم •

وكذلك لو اختلف بحضرته فقال قائلون : ان محمد بن عبد الله ، وأتى بنسبه الى حيث لا يشابه نسبه غيره أنه نبي •

وقال آخرون : ان محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم وأتى بنسب غيره ، وقصد غيره ، أنه نبي أكان يجوز له أن يشك في نبوة محمد النبي صلى الله عليه وسلم ؟

وهذا عندي أنه ان لم يكن أخفى من اختلاف العالمين في الحلال والحرام ، فليس هو بدون ذلك عندي ، وكذلك المدعون لقتل عيسى صلى الله عليه وسلم ، والمدعون أن سليمان النبي صلى الله عليه وسلم ساحر لا عذر لمن صدق ذلك ممن لم يعرف الا ذلك •

وكذلك غير هذا من دين الله ، مما لا أحصيه •

وقال من قال : لا يكون العالم الواحد حجة فيما يسع جهله حتى يكونا عالمان ، فعلى هذا القول يجوز الشك في قوله ، ويجوز له الوقوف عن قبوله ، حتى تقوم عليه الحجة في ذلك بعالمين •

وقال من قال : لا تقوم عليه الحجة في ذلك الا بأربعة علماء •

وقال من قال : لا تقوم عليه الحجة في ذلك الا بالخمسة من العلماء ، الى العشرة ، لأنه لا يجوز عليهم الخلط ، وتقوم بهم حجة الشبهة •

وقال من قال : لا تقوم عليه الحجة في ذلك الا بعلمه هو حق ذلك الذي يسمه جهله ، وبأن له صوابه ، واتضح له عدله ، فحينئذ تقوم عليه الحجة به ، ولا يسمه جهله •

فانظر في هذا الاختلاف ، فكل من قال : انه تقوم عليه الحجة في قول من هذه الأقاويل فلا يسمه الشك فيما قامت عليه به الحجة بذلك ، فيسمه الشك في ذلك •

وقول من قال : ان بالعالم الواحد تقوم الحجة فيما يسع جهله هو أكثر القول على ما وجدنا ، وقد مضى القول في ذلك •

وعلى كل حال كان يسمه الشك في قبول قول العالم ، أو لا يسمه ، فقد قيل : انه لا يجوز له الوقوف عن العالم المحق من أجل قوله بالحق ، ولا من أجل براءته من المبطل برأى ، ولا بدين ، ولا يجوز له البراءة منه برأى ولا بدين ، ولأنه قد جاء الأثر المجتمع عليه أن يسع الناس جهل ما دانوا بتحريمه ما لم يركبوه ، أو يتولوا ركبته ، أو يبرعوا من العلماء اذا برعوا من ركبته ، أو يقفوا عنهم •

فانظر في هذا الأثر فانه لم يميزوا لمن جهل حرمة ما حرم الله أن أن يبرعوا من العلماء ، اذا برعوا من ركبته ، ولا يقفوا عنهم ، ووسعوا له جهل معرفة حرمة ذلك الشيء ، فكان جهل معرفة حكم — نسخة — حرمة ذلك الشيء ، أوسع في دين الله من البراءة من العلماء ، اذا برعوا من ركبته ومن الوقوف عنهم •

وانما وسعوا له جهل معرفة — نسخة — حرمة حكم ذلك الشيء ،
على شرط ترك البراءة من العلماء ، أو الوقوف عنهم اذا برعوا من رأكبه .

لأنهم اذا برعوا من العلماء ، أو وقفوا عنهم من أجل براعتهم من
المبطل ، أو من أجل قولهم بالحق ، لم يكونوا مسلمين لهم ، ولا متبعين
لهم ، ولا كان قولهم في ذلك قولهم ، ولا دينهم في ذلك دينهم ، وكانوا
خصماء للعلماء في ذلك بترك ولايتهم ، والوقوف عنهم من أجل براعتهم
من المبطل ، أو من أجل قولهم بالحق ، وهذا كله على قول من يقول :
انه يسهم جهل معرفة ذلك ، وأن الحجة لم تقم عليهم بذلك .

وأما على قول من يقول : ان الحجة تقوم عليه بالعالم ، أو بالعالمين ،
أو بمن تقوم بهم حجة الشهرة ، ولا يجوز عليهم الخلط ، فاذا قامت
عليه الحجة بأحد هؤلاء ، فلا يسهه الشك في قبول ما قامت عليه به الحجة ،
وقد انقطع غره ، وعليه تصديق قولهم وقبوله .

وأما مالا يسهه جهله مما لا تقوم به الحجة عليه من عقله ، فقد
قيل ان الحجة تقوم عليه في ذلك بكل من غيره من صبي ، أو مشرك ، أو
كافر ، أو منافق ، أو غير ذلك من وجوه العلم كلها ، فحيث ما يؤدي اليه
علمه فقد قامت عليه الحجة بذلك .

ولعل هذا أكثر القول ، وقد يوجد في الأثر عن محبوب أنه لو أن
قوما وصلوا ذات عرق ، فأتاهم أعرابي جاف يبول على عقبيه ، فقال
لهم : ان هذه ذات عرق ، لكان عليهم أن يحرموا .

فجعل محبوب هذا الأعرابي الجاف ، الذي يبول على عقبيه ، حجة
على أولئك الذين قد تعبدتهم الله أن يحرموا من ذات عرق ، ولو كانوا
مائة ألف أو يزيدون .

وكذلك لو أنهم أرادوا الصلاة ، وخفيت عليهم القبلة ، فدلهم فاسق
عليها ، لكان عليهم قبول قوله .

وكذلك قد قيل : لو خفيت عليهم القبلة ، وكانت الأدلة عليها ظاهرة لهم ، من شمس ، أو نجوم ، أو رياح ، لكان عليهم معرفتها ، ولم يجز لهم أن يتحروا القبلة وقد قامت الأدلة عليها ، ولو جهلوا معرفة القبلة بتلك الأدلة ، لأن تلك الأدلة حجة عليهم ، فليس لهم أن يتركوها اذ جهلوا ، وحجة الله قائمة على من جهلها أو علمها ، لا يعذر أحد بمخالفة الحجة •

فانظر فيها فهذا الشيء الخفى من هذه الأدلة على القبلة التى عندى أنها تخفى على أكثر الناس ، الا من شاء الله ، فكيف قامت به الحجة ، ولم يعذر بالتحري للقبلة ، وكان عليه التوجه اليها ، والاستقبال لها ، ومعرفة الحق هاهنا عندى ان لم يكن أخفى من معرفة الحق عند اختلاف العلماء ، وتفسير العلماء المحققين للحق الذى اختلفوا فيه •

فليس هو بدونه الا من شاء الله ، فإذا كانت الحجة تقوم بهذه الأشياء الخفيات من دلائل القبلة ، فبالعلماء المحققين ، ولو خلفهم غيرهم من العلماء المبطلين أخرى وأولى أن تقوم بهم ، والله أعلم •

وقال من قال : لا تقوم الحجة الا بأهل الأمانة ، ولو لم يكونوا من العلماء ، ولو كانوا من ضعفاء المسلمين ، ولا تقوم الحجة بأهل الخيانة ، وإن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا •

فانظر في هذا ان شاء الله •

وأما ما كانت تقوم به الحجة من المفضل مثل توحيد الله ، وصفاته ، ووعده ، ووعيده ، فقد قيل : ان الحجة تقوم عليه به من عقله ، وينقطع غره ، وعليه معرفة الحق في ذلك ، وهذا الفصل بحر تحرق فيه العقول ، ولا يكاد يعرفه الا من هداه الله لمعرفته ، وهو شيء خفى تحار فيه الأفكار •

فانظر كيف جعلوا عقله عليه حجة في ذلك عند حضوره بعقله ،

ولو لم يسمعه من أحد ، فإذا خطر بباله شيء من ذلك ، أو سمع بذكره ، أو نظره من أثر أو تأدى إليه عليه بوجه من الوجوه ، فعليه معرفة الحق من ذلك ، ولا يسمعه الشك في ذلك ، ولا الوقوف فيه ، ولا يعذر بالدينونة بالسؤال عنه ، ولا باعتقاد السؤال عنه بغير دينونة .

وانما ينفعه العلم وحده ، فما لم يعلم فهو هالك منقطع العذر ، لأن الحجة قد قامت عليه بذلك من عقله ، فليس له أن يترك الحجة في ذلك ، وعقله عليه حجة .

وسواء اختلف العلماء في ذلك ، أو لم يختلفوا ، فليس ينفعه الا العلم وحده ، وعليه معرفته ، وقبول قول من غيره وتصديقه ، كان عالما أو مشركا ، كان وليا لله أو عدوا له ، وحجة الله تقوم بأعدائه فيما جعلهم الله حجة فيه ، كما تقوم بأوليائه .

فانظر في هذا الشيء الخفى ، كيف يهلك الخاطر بفعله ذلك ، وكيف ينقطع عذره بذلك من عقله ، ويكون محجوبا عند الله ، وهكذا دين الله ، وكله دقيق خفى على من جهله ، وكله واضح بين عند من علمه ، والدين يسر ، ولكن في الجهل أبواب عسر ، وحجة الله قائمة على من جهلها ، كقيامها على من علمها ، لا عذر في تركها ولا في مخالفتها بعد قيامها ، خالفها غيرها أو لم يخالفها ، فالمحق وحده حجة فيما هو حجة فيه ، ولو خالفه جميع العلماء ، فافهم هذا .

فإذا اختلفت العلماء في شيء مما تقوم به الحجة من العقل ، فعليه معرفة الحق في ذلك الشيء ، وعليه معرفة الحق من أولئك العلماء المختلفين فيه ، وعليه معرفة البطل من العلماء من أولئك المختلفين فيه ، وعليه أن يشهد للعلماء المحقين أنهم محقون ، ويشهد على العلماء المبطلين أنهم مبطلون ، ولا عذر له في الشك في شيء من ذلك .

هكذا عندى أنه قد قيل : ان الحجة تقوم عليه في ذلك من عقله ،

ولا يسهل جهل معرفة الحق في ذلك ، ولا جهل المحققين في ذلك ، ولا جهل
المبطلين في ذلك •

فانظر في هذه الأشياء كيف يقدر العوام على معرفتها ، ومعرفة
أحكامها ، الا من هداه الله •

وقد اختلف في المستحل فقال من قال : انه لا يسهل جهل معرفة
ضلال المستحل ، ولا الشك في ضلال من صوبه ، ولا يسهل الشك في
صواب من ضلله ، ولا في صواب من ضل من صوبه ، وعليه أن يشهد
على نفسه أنه سلامة له من سخط الله وعقابه وعداوته ، الا بالشهادة
للمحققين في ذلك أنهم محقون ، وعليه أن يعلم ويشهد لنفسه أنه اذا
شهد للمحققين أنهم محقون أنه مطيع لله بذلك ، وأنه سالم من غضب
الله ، وسخطه ، ومعصيته ، وعقابه •

وعليه أن يشهد على نفسه أنه لا سلامة له من غضب الله ،
وسخطه ، وعقابه ، الا بالشهادة على المبطلين أنهم مبطلون ، مستحقون
لغضب الله ، وعقابه ، ومعصيته •

وعليه أنه يشهد لنفسه أنه اذا شهد على المبطلين بباطلهم أنه سالم
من معصية الله ، وعقابه ، وسخطه ، وعليه أن يشهد على غيره في ذلك
من المتعبدين به ، كما شهد على نفسه •

وعليه أن يشهد لغيره في ذلك من المتعبدين به ، كما يشهد لنفسه ،
وأن الحجة تقوم عليه بما ذكرناه من عقله ، والأصل في ذلك أنه انما كلف
في هذا العلم ، فعليه العلم ولا عذر له الا بالعلم ، وأن الحجة تقوم
عليه في ذلك من عقله •

وانما هذا اذا خطر بباله ، أو سمع — نسخة — أو تأدى اليه
علم ذلك من أى وجه علمه •

وهذا بحر عظيم لا أحيط بوصفه ، وكل هذا القول الذى وصفناه
انما هو على قول من يقول : ان الحجة تقوم بضلال المستحل من العقول ،
وهو أكثر القول فيما عندى •

فانظر فى هذه الأشياء الخفية التى تقوم بها الحجة على العاصى
الجاهل من عقله ، ولا يعذر بجهله ، فانما تؤيد قول من قال : انه اذا
اختلف العاملان فى شئ من دين الله ، فأحلله أحدهما ، وحرمه أحدهما ،
أن الحجة تقوم على من علم باختلافهما ، وعليه تصديق العالم
الحق ، وقبول قوله ، ويكون حجة عليه ، ولو جهل ذلك •

وقد قيل : انه يسع جهل ضلال المستحل ، ويسع الشك فى ذلك ،
والوقوف فيه ، والله أعلم •

وعلى هذا القول فانه يسع الشك فى المستحل والشك ، فيمن صوبه ،
وأنه لا تقوم عليه الحجة فى ذلك من عقله ، وأنه يسمعه جهل علم الشهادة
على نفسه وعلى غيره ، والشهادة لنفسه ولغيره ، بما وصفناه فى القول
الذى نقول انه تقوم عليه الحجة بضلال المستحل من عقله ، والقول
الذى قيل : انه لا يسع جهل علم ضلال المستحل ، انما هو بحد أن
يعلم أن حرمة ذلك الشئ الذى استحله المستحل هى من كتاب الله ،
أو من سنة رسوله ، أو من اجماع المحققين من الأمة •

وأما اذا علم ذلك الشئ حرام ، ولم يعلم أنه محرم من كتاب الله ،
أو من سنة رسوله ، أو من الاجماع ، ولا أنه محرم من غير ذلك ،
فقد قيل : انه يسمعه جهل علم ضلال المستحل ، ويسعه الشك فيه ،
فانهم هذا وتعبه ، وهكذا عندى أنه قيل •

وأما اذا كان المخطئان فى الدين فى شئ مما يسع جهله ، وهما من
ضعفاء المسلمين ، فأحل أحدهما ما هو حرام فى الدين ، وحرمه الآخر ،
وهما وليان للعالم باختلافهما ، فان الولاية فيهما بالرأى ، والوقوف

عنهما بالرأى على اعتقاد ولاية الحق منهما ، والبراءة من المبطل منهما ،
فى الشريعة تجوز ، ولا يجوز الوقوف عنهما بالدين •

وانما يجوز الوقوف عنهما بالرأى ، والولاية لهما بالرأى ،
أو ولايتهما على اعتقاد البراءة من المبطل منهما فى الشريعة ، وولاية
الحق منهما فى الشريعة •

وأما ما لزوم السؤال عنهما فقال من قال : يلزم اعتقاد السؤال
عما يلزمه فى أمرهما ، حتى يخرج من ولاية المبطل منهما الى البراءة
بالدين ، ويتولى الحق منهما بالدين ، ولا يقف على ولاية الرأى ، ووقوف
الرأى •

وقال من قال : لا يلزمه فى هذا سؤال ، لأنه واسع له الوقوف عنهما
جميعين بالرأى ، فيخرج بذلك ولاية المبطل ، ويتولى بذلك الحق ،
ولا يكون بذلك مضيعا للآزم ، ولا راكبا لمحرّم •

وهذا القول انه لا سؤال عليه أصح ، والقول الأول جائز على
الاحتياط •

وإذا لزمه السؤال على هذا القول فى الوليين الضعيفين ، أو الولي
إذا ركب ما يجهله من الباطل ، أو فى غير الولي إذا كان لا يبرأ منه فى
الأصل ، وعلم منه باطلا يسمه جهله ، فلزم السؤال على الاختلاف ،
فهذا الموضع يكون الوقوف فيه وقوف رأى ، أو وقوف سؤال ، ويسمى
وقوف رأى ، يسمى وقوف سؤال ، إذا لزمه السؤال فيه على بعض
القول ، لحقه اسم وقوف السؤال ، وإذا لم يلزمه السؤال لحقه اسم
وقوف الرأى •

ووقوف السؤال لا يكون الا برأى ، ولا يكون بدين ، ولا يجوز أن
يقف وقوف الدين فى موضع وقوف الرأى والسؤال ، وقد يجزئ وقوف

الرأى فى هذا الموضع عن وقوف السؤال ، ويجزیه وقوف السؤال على قول من يلزمه ذلك عن وقوف الرأى •

واذا كان الاختلاف فى الدين بین ضعيف وعالم ، وهما وليان ، وكان الحق هو الضعيف ، والمبطل هو العالم ، فلا يكون العالم هاهنا حجة ، وهو خصم ، ولا تجوز ولايته بالدين ، ويجوز فيه الوقوف بالرأى ، والوقوف بالسؤال ، والعالم فى هذا الموضع خصم يجوز فيه وعليه ما يجوز فى الضعيف ، وما يجوز على الضعيف ، وترك ولاية الضعيف الحق من أجل ما قال — نسخة — من بالحق والدين ، نقض منهم للدين وهما لا يسعهم جهله ولا ركوبه •

فان برئء الضعيف الحق من العالم المبطل ، وبرئء العالم من الضعيف على ما قال من الحق ، ولم يعلم السامع ذلك منهما ، من الحق منهما ، ومن المبطل ، فان كان العالم منهما بدأ بالبراءة من الضعيف ، فللجاهل بحقها أن يبرأ من المبتدئء منهما بالبراءة من صاحبه ، مما برئء من وليه براءة رأى ، لا براءة دين •

وانما كان له أن يبرأ براءة رأى من أجل أنه برئء من وليه ، وقذفه وهو يتولاه برأى حين أحدث ذلك •

وأما اذا كان يتولى وليه برأى ، ثم برئء منه متبرئء من أوليائه ، أو من غيرهم ، فانه يبرأ ممن قذف وليه برأى ، وانما يكون اعتقاده أن يبرأ منه برأى بغير حق •

وان كان وليه هذا المتبرئء منه على ولايته ، فهو يبرأ من هذا الذى قذفه عنده ، وبدأ بالبراءة منه ، وصار قاذفا لأنه لم تقم عليه بقوله الحجة فى الفتيا ، ولم يكن له اذا لم تكن حجة أن يبرأ من ولى هذا الذى يتولاه حتى يكون حجة عليه ، فلما قذف وليه هو لم يصح معه ما تزول به ولايته ، كان فى حكم الظاهر ، قد قذف وليا له ، وبرئء من ولى له ،

وكان له أن يبرأ بالرأى ممن برىء من وليه الذى يتولاه برأى ،
ولا تجوز براءة الرأى الا فى هذا الموضع .

وكذلك لو برىء المتبرىء منه ، عن برىء منه ، فإنه فى ظاهر الأمر
يبرأ ممن بدأ بالبراءة ، لأنه قاذف فى حكم الظاهر لوليه ، ولا يبرأ بالرأى
من الآخر الا فى الاعتقاد .

وأما المبتدىء منهما بالبراءة اذا لم يكونا حجة ، فيما اختلفا فيه فإنه
يبرأ بالرأى من المبتدىء بالبراءة .

وكذلك الضعيفان اذا اختلفا فى الدين ، فبرىء أحدهما من صاحبه ،
ولم يعلم الحق منهما من المبطل ، فإنه يبرأ بالرأى من المبتدىء بالبراءة ،
لأنه قاذف فى ظاهر الأمر لوليه ، ولأنه لا تقوم به الحجة فى الفتيا ،
ولأنه يتولى وليه المقضوف بالرأى لا بالدين ، ولا يجوز أن يبرأ من
الحق بالدين ، ولا يعصر العدل فيبرأ من المبطل بالدين ، ولا يجوز أن
يتولى وليه برأى ، ويبرأ ممن قذفه بدين .

وانما يتولى وليه برأى ، ولا يكون القاذف أشد جرماً من الولي ،
لأنه لو كانت الولاية بالدين كانت البراءة له من القاذف بالدين .

قال أبو سعيد : لو كان إرجيل ولى ضعيف من ضعفاء المسلمين ،
لم يعلم منه حدثاً يجب عليه به وقوف برأى ، أو تجب به البراءة منه ،
ثم سمع مائة ألف عالم أو يزيدون يبرعون منه ، كانوا بذلك عنده
مخلوعين محجوجين ، ولو كانوا قد برعوا منه بالحق ، فيما غاب عنه
من أمرهم .

ولا يجوز له أن يحسن فيهم الظن فى هذا الوجه ، فإن أحسن بهم
للظن اذ معه أنهم لا يبرعون من وليه الا بالحق ، كان هالكا وذلك ، اذا
علم أنهم يعلمون أنه يتولاه ، أو أعلمهم أنه يتولاه اذا كان وليه

ذلك الذى يبرحوا منه ، قد لزمنا ولايته أهل الدار فى وقته ذلك وعصره •

فإذا كان على أحد هذه المنازل ، فلا يجوز له أن يحسن فيهم الظن على هذا ، لأنهم قاذفون لوليه ، مظلوعون محجوجون ، لا حجة لهم على غيرهم ، وهم وغيرهم فى ذلك بالسواء من الحكومة ، ولا يجوز له أن يضيع فيهم ما قد لزمه من الحق فيهم فى دين الله بحسن ظنه فيهم ، لأنه لا يجوز الحكم بحسن الظن ، ولا بسوء الظن ، وكما لا يجوز أن يحكم بسوء الظن ، فكذلك لا يجوز الحكم بحسن الظن ، وإنما يجوز ويلزم الحكم بالحق على مخالفة أحكام الظن •

والعلماء وغيرهم فى الأحكام بالحق سواء ، ولا يكون للعلماء حجة يخالفون بها منازل غيرهم فى وجه من الوجوه كلها من أحكام ، ولا من منازل الاسلام ، الا فى موضع قولهم بالحق ، اذا لم يخالفوا الحق فى قولهم فى الفتيا وغيره من القول بالحق فى الدين ، الذى هو من الشريعة ، ولا يخرج مخرج الحكم بين الناس •

وكذلك فى برائتهم من المبطل على الباطل الذى جهله الجاهل ، فلا تجوز البراءة من العلماء ، ولا الوقوف عنهم برأى ، ولا بدين فى هذين الموضعين فى موضع ما قالوا من الحق والعدل الذى جهله غيرهم من الجاهل ، ولا فى برائتهم من المبطل الذى قد علم الجاهل بحدته ، وجهل معرفة حرمة حدته ، فهذان هما الموضعان اللذان للعالم فيهما ما ليس للجاهل ، ولا للضعيف من المسلمين •

وسائر ذلك من الأحكام والخصومات بين أهل الاسلام ، فالحكم فيهما بين الجاهل والضعيف والعالم سواء الاختلاف بينهم فى ذلك •

وكذلك لو برى هؤلاء العلماء وأضعافهم من ولى له قد علم منه حدثا قد لزمه الوقوف عنه بالرأى ، أو بالسؤال ، ولم يعلم أن العلماء

علموا منه بذلك الحدث ، ولا يحدث غيره فبرئوا منه على هذا معه ، وقد علموا أنه يتولاه ، أو كانت ولايته ذلك الذى يتولاه لازمة أهل الدار وأهل الموضع .

قال فيه :

وهو أن يكون اماما من أئمة أهل الدار المعقود لهم الامامة ، أو من علماء أهل الدار الشاهد فى الدار علمه كان عليه أن يبرأ منهم كلهم بالرأى ، وكانوا كغيرهم من الفصماء ، وزالت عنهم حجة العلماء والفقهاء ، ولو كانوا فى أصل براعتهم محقين من هذا الذى يبرعوا منه ، ولا نعلم فى هذا اختلافا بين أهل العلم بأحكام الولاية والبراءة أحسب أنه ، رجع لى قول أبى سعيد .

كذلك لو رأى هؤلاء العلماء كلهم وأضعافهم قد اجتمعوا على القول بحرف من حروف الباطل ، مما يخالف ذلك الحرف ، كتاب الله ، أو سنة نبيه ، أو اجماع المحققين من الأئمة فقالوا بذلك الحرف : انه باطل ، وهو حق ، أو أنه حق وهو باطل ، وقالت أمة مملوكة بخلافهم فى ذلك ، بما وافق الحق ، أو لم يقل أحد بخلافهم ، فلا يصل لهذا الجاهل أن يتولى هؤلاء العلماء الذين هم عنده أمناء علماء حكماء .

فإن تولى هؤلاء العلماء بدين ، أو تولى أحدا منهم بدين على ذلك بغير شريطة البراءة منهم فى الجملة ، أو لغير عذر يجوز له فى الاسلام الا لموضع أمانته لهم ، وحسن ظنه فيهم ، أنهم علماء ، وأنهم حجة ، كان بذلك من الهالكين الضالين عن سواء السبيل .

وإذا كانوا أولياءه فيما مضى ، لزمه فيهم أن يبرأ منهم بدين من حين ما سمع منهم ذلك ، ان وفقه الله لعلم ذلك من أى الوجوه علم ، فان قصر نظره عن ذلك كان عليه أن يقف عنهم وقوف رأى ، أو وقوف سؤال ، ولا يجوز له أن يقف فى هذا الموضع وقوف دين ، وهم كغيرهم

من الناس في هذا الموضع ، كانوا بذلك مفتتين لغيرهم أو متقولين بغير فتيا
كان لهم في ذلك خصم ، أو لم يكن لهم في ذلك خصم ، ولا فرق في ذلك
بين العلماء وغيرهم •

وإذا كانوا مختصمين بالاختلاف في أصل الدين ، ولو كان خصم
هؤلاء العلماء كلهم أمة مملوكة ، وقد قالت بالحق ، فإن كانت هذه الأمة
قد نزلت بمنزلة العلماء الذين يكونون حجة في الفتيا ، كانت حجة على
الجاهل ، وكان عليه أن يقبل منها الحق بالبراءة من العلماء في وقته
وحينه ، أو يقف عن العلماء كلهم برأى ، أو بالسؤال ، ويتولى الأمة
المملوكة أقل من ذلك على الاختلاف •

قال فسيه :

يخرج عندي معنى قوله أنها إذا كانت هذه الأمة من العلماء لما فتت
في ذلك بالبراءة من العلماء كانت حجة في ذلك ، وعلى من أفتته أن يبرأ
من العلماء ، وعلى قول من لا يجعل العالم الواحد حجة فيما يسع
جهله ، فلا يلزمه قبول قولها ، ويجوز له إذا لم يجعلها عليه حجة أن
يقف عن العلماء برأى ، أو بسؤال ، لأنهم مبطلون ، ولا يجوز له
ولا يثبتهم بالدين الا على شريطة البراءة ، أو برأى •

وعلى كل حال ، فلا يجوز له الوقوف عن الأمة برأى ، ولا بدين
من أجل قولها بالحق ، ولا البراءة منها برأى ولا بدين ، لأن الأثر
المجتمع عليه أنه يسع الناس جهل ما دانوا بتحريمه ، ما لم يركبوه
أو يتولوا راكمه ، أو يبرعوا من العلماء إذا برئوا من راكمه ، فليس لهم
على كل حال كانت حجة أو كانت غير حجة ، أن يقفوا عنها أو يبرعوا منها ،
من أجل قولها بالحق ، ومن أجل براعتها بالحق •

رجع الى قول أبي سعيد : وقولنا : ان عليه قبول قول الأمة
بالحق ، والبراءة من العلماء كلهم من حينه وساعته ، والا كان محجوجا

شاكاً في حجة الله ، وهذه الأمة في هذا الموضع حجة الله على هذا الجاهل ،
وعلى جميع أهل الأرض في بيان أمر هؤلاء العلماء ، الذين قامت عليهم
بالحق في ذلك .

قال غيره :

انظر في قول أبي سعيد ، فإنه جعلها حجة ، وأخذ بقول من قال :
ان العالم الواحد حجة .

رجع الى قول أبي سعيد : ولا ينفك جميع أهل الأرض من هذه
الأمة ، وهؤلاء العلماء من أحد أمرين : اما أن يتولوا هذه الأمة ،
ولا يقفوا عنها برأى ولا بدّين ، أو يقبلوا منها قولها في هؤلاء العلماء ،
ويبرعون منهم من حينهم وساعتهم ، مع كلمح البصر ، والا هلكوا
جميعاً ، ولو كانوا جميع أهل الأرض من أهل المشارق والمغارب .

قال غيره :

وانظر في قول أبي سعيد : انه لم يجعل لهم مخرجاً من حالتين :
اما أن يكون حجة فعليهم قبولها مع كلمح البصر ، أو لا تكون حجة عليهم
على قول من قال به فعليهم ولايتها ، ولا يقفوا عنها بدّين ولا برأى .

رجع الى قول أبي سعيد : وكذلك لو رأى عالماً من العلماء ، أو جماعة
من العلماء عملاً قد أجمعوا عليه من الباطل الذي مخالف الحق في دين
الله ، ولا يختلف فيه دين الله ، ولا مخرج لذلك الذي رأى منهم
من الباطل ، ولا يحتمل مخرجاً من مخارج الحق ، فهم كغيرهم من
الناس ، ولا يحل له أن يتولاهم ولاية دينونة بغير شريطة .

فان تولاهم على ذلك ، أو أحداً منهم بغير شريطة البراءة ، كان
بذلك هالكا محدثاً ، فان أبصر حديثهم وهواه الله الى ذلك بأى وجه
من الوجوه ، ولو من طريق ما ألهمه الله من صواب ذلك وزينه في قلبه ،

كان عليه البراءة منهم مما ، ولم يجز له الشك فيهم بعد العلم ، فان لم يصر حدثهم ولا ضلالهم ، فلا يجوز له أن يتولاهم بدين ، ولكن له أن يقف عنهم برأى ، ويتولاهم برأى على اعتقاد السؤال على قول من يقول بذلك ، وليس بالمجتمع عليه •

وقد بينا ذلك وهم في هذا الموضع كثيرهم من الناس في الأحكام •

قال غصيه :

انظر في هذا الفصل فانه منه تصح البدع ، وانظر في هذا الفصل الذى قبله ، فانه أيضا تخرج منه أحكام البدع ، لأنه كلما لم يجز فيه قبول فتيا العالم مما قد خالف فيه دين الله ، فذلك هو أصل البدع ، ومنه تخرج أحكام البدع ، ولأنه لا يحتمل في دين الله الا معنى واحدا •

رجع الى قول أبى سعيد : وقد بينا الموضع الذى يكون العلماء فيه حجة ، وهو الحق بالحق ، وفي البراءة بالحق ، من أهل الباطل فقط لا غير ذلك •

وقد بينا ما الحجة لهم في ذلك ، وما يلزم لهم ، وفيهم ، وهو أن يقبل منهم الحق الذى قالوه ، وأقل ذلك أن لا يبرأ منهم عليه برأى ، ولا بدين ، ولا يقف عنهم برأى ولا بدين •

قال غصيه :

يخرج في معانى قول أبى سعيد ، وسواء خالفهم أحد أو لم يخالفهم في ذلك ، كان المخالف لهم من العلماء ، أو من الضعفاء ، أو من السفهاء ، فكله سواء ، وقد صار العلماء المخالفون لهم في ذلك سفهاء ضللا كفارا ، فلا يجوز أن يبرأ منهم ، ولا يقف عنهم برأى ، ولا بدين ، من أجل قولهم بالحق ، أو من أجل براعتهم بالحق ممن خالفهم •

ويخرج في معانى قوله : ان هؤلاء العلماء المحققين هم بين حالتين : اما أن يكونوا حجة فلازم قبول قولهم ، وتصديق قولهم ، ولا يسمعه الشك

فيما قالوا من الحق وأتوا به من الحق • وأما أن يكونوا حجة ، فأقل ما يكون أن تثبت ولايتهم ، ولا يقف عنهم برأى ولا بدين ، ولا يبرأ منهم برأى ولا بدين •

فالحجة في ذلك الأثر المجتمع عليه أنه يسع الناس جهل ما دانوا بتحريمه ، ما لم يركبوه ، أو يتولوا ركبته ، أو يبرعوا من العلماء إذا برئوا من ركبته ، ولم يجيزوا الوقوف عن العالم المحق برأى ولا بدين ، ولا البراءة منه برأى ولا بدين من أجل قوله بالحق •

رجع إلى قول أبي سعيد : وأقل ذلك أن لا يبرأ منهم عليه برأى ، ولا بدين ، ولا يقف عنهم عليه برأى ، ولا بدين ، من أجل قولهم بالحق ، ومن أجل براعتهم من المبطل بالحق الذي قد عرف من المبطل ، وجهل الجاهل حكم الحدث الذي علمه من المبطل ، وقصر بصره عن علمه ، وضاق عن قبول قول العالم في ذلك ، فأقل ذلك أن لا يبرأ من العالم في ذلك ، من العالم في ذلك برأى ولا بدين ، ولا يقف عنه برأى ولا بدين •

وأما سائر الأحكام كلها في الولاية والبراءة في جميع فنون أحكامها ، فهم كغيرهم من الناس في جميع الأحكام ، وجميع حقوق الإسلام فيما يكونون مدعين ، فهم مدعون ، وفي موضع ما يكونون قاذفين ، فهم قاذفون كغيرهم •

وفي موضع : ما يكونن حكاما ، فهم حكام كغيرهم •

وفي موضع : ما يكونون خصماء ، فهم خصماء كغيرهم •

وفي موضع : ما يكونون شهداء فهم شهداء كغيرهم • لا فرق بينهم وبين الناس في ذلك لاختلاف منازلهم في العلم ، ولا نعلم في ذلك اختلافنا بين المسلمين أهل العلم منهم ، وسواء عصى الله العالم بما يكن فيه مفتيا ، أو عصاه بما يكون فيه متعصيا ، أو عصاه بما يكون فيه مدعيا ، أو بما يكون فيه قاذفا •

فاذا بلغ الى حال ما يكون فيه عاصيا لله في حكم دين الله ، فهو كغيره من الناس ، وأعظم حدث العالم ، وأشد فتنة على الناس العالم اذا عصى الله ، وخالف الحق من طريق القول بما يزعم أنه حق ، وبما يزعم أنه دين ، وبما يرى الجاهل أنه فيه عالم ، أو بما يجهل الجاهل منزلة العالم في ذلك ، من غير العالم •

وهذا موضع عظيم من عظيمات المهالك ، وجاء الأثر مجملا أنه لا يجوز الوقوف عن العلماء برأى ، ولا بدين ، وانما هو خاص فبيما وصفنا مما يكون فيه الحجة ، وفيما يكون فيه عالما بالحق ، ولو تأول ذلك متأول أن ذلك لا يجوز الوقوف عن العالم برأى ، ولا بدين في جميع الأمور ، كان ذلك ضلالا وبدعة عظيمة وفتنة جسيمة •

ولو كان ذلك ، لكان أهل الأديان يجوز لهم ولاية أئمتهم في الدين اذ لا يحل لهم القوف عنهم ما كانوا معهم في منازل أهل العلم في جهلهم بالعلماء ، وأسماء العلماء ، اذ ظنوا أنهم علماء ، وظهر عليهم اسم العلم أنهم علماء بذلك أبدا ، وذلك ضلال ومغال ، ولا يكون العاصي لله أبدا من العلماء في هذا الاسم وانما خص خاص هذا الاسم للعلماء المحققين المستقيمين على سبيل الحق فيما قالوا من الحق ، أو قاموا به من العدل ، على ما وصفنا لا غير ذلك •

وذلك هو الأصل الذى قال به المسلمون ، وأجمعوا عليه أنه يسع الناس جهل ما دانوا بتحريمه ما لم يركبوه ، أو يتولوا راكمه ، أو يبرعوا من العلماء اذا برئوا من راكمه ، فاذا تولوا العلماء على ركوب الباطل ، لحقهم في ذلك حكم لولاية لأهل الباطل ، وسواء علموا أن ذلك لهم ، أو جهلوا ، لأنهم قد ركبوا بولايتهم للمبطل ، وهذا ما لا يختلف فيه ، ولا يشك فيه مع أهل العلم •

قال غيره :

عندى أن المعنى يخرج في قوله : وسواء علموا أن ذلك لهم أو جهلوا ، لأنهم قد ركبوا الجهل بولايتهم للمبطل ، أى وسواء علموا أن ولايتهم للمبطل حلال لهم ، وجائز لهم أو جهلوا ذلك فلم يعلموا أنه حرام ، فلا عذر لهم في ذلك ، وهم مبطلون بولايتهم للمبطلين ، لأنهم قد ركبوا الباطل بولايتهم للمبطل ، أو للمبطلين ، وسواء تولوا واحدا أو ألف واحد ، فهم مبطلون بولايتهم لهم .

رجع الى قول أبى سعيد : وفي نفس القول كفاية عن تفسير أم أهل الضلال بأعيانهم وأسمائهم ، وولاية من اتبعهم على ذلك من الاتباع على ما يظنون أن ذلك منهم حق وعدل ، ويتقربون الى الله بذلك ، ويدينون به ، وكم من أهل هذه الصفة من الهالكين بولاية علمائهم بتقليدهم لهم بالباطل ، وقبوله منهم ، وولايتهم عليه ، فبولايتهم عليه كانوا له قابلين ، وبولايتهم عليه يسموا له فاعلين ، وكفى بقول الله تبارك وتعالى : (ومن يتولهم منكم فإنه منهم) فقد حكم عليهم بأنهم منهم بالولاية لهم ، فأدخلهم في الجملة بالولاية .

قال غيره :

حسن ما احتج به في خطأ العلماء ، وخطأ من اتبعهم وهاكهم ، لأنك أنظر في جميع هذه المذاهب الضالة ، وأنهم انما ضلوا الضمفاء باتباع العلماء الضالين ، ولم يكن للضمفاء والجهالة عذر في اتباع العلماء في ذلك ، وكانوا كلهم ضلالا .

رجع الى قول أبى سعيد : وقد قال النبى صلى الله عليه وسلم : « من أحب قوما فهو منهم » المعنى أنه من أحبهم على الحق فهو منهم ، ومن أحبهم على الباطل فهو منهم ، ولا يجوز في تأويل الحق أن يكون اليهودى اذا أحب ولده المسلم لحبة القرابة كان منه من المسلمين ، ولا أن المسلم اذا أحب رحمه أو والده محبة القرابة والرقعة كان منهم في دينه ، هذا من المحال والضملال .

وقد قال الله تبارك وتعالى لنبيه في أهل الكتاب ليخاطبهم : وقد قالوا : (ان الله عهد الينا ألا نؤمن لرسول حتى يأتينا بقرآن تأكله النار) فقال الله تبارك وتعالى : (قد جاءكم رسل من قبلى بالبينات وبالأذى قلتم فلم تقتلتموهم ان كنتم صادقين) : وقد صح معنا في المقول أن هؤلاء المخاطبين بأعيانهم لم يقتلوا نبيا ولا رسولا ، وانما قتلهم أسلافهم من الذين يدعون دينهم ، ويسلكون سبيلهم ، ويتولونهم على ذلك ، فسامهم الله قاتلين للرسل ، اذ تولوا قتلة الرسل صلوات الله على نبيينا محمد وعلى جميع النبيين والمرسلين •

فمن يدعى ويقول : ان هؤلاء المخاطبين يقتلون الرسل منذ خمسمائة سنة أو أكثر أو أقل من ذلك ، فهذا مالا يكون ، ولا تعقله المقول ، ومن يقول انهم لم يقتلوا ، وقد سامهم الله قتلة قاتلين ، وانما قال أهل العلم : انهم بولايتهم للقتلة ، وتصوبيهم لهم في دينهم ، كانوا قاتلين وان لم يقتلوا بأيديهم ، ولم يأمرؤا بالسنتهم ، ولم يرضوا بالقتل ، الا أنهم تولوا القتلة في دينهم ، فهم بذلك قاتلون لا محال في دين الله تبارك وتعالى في التسمية ، لقوله عز وجل : (ومن يتولهم منكم فإنه منهم) في دينهم ومن كان منهم في دينهم لحقه ما لحقهم من السخط من الله والعقوبة ، وان لم يلحق المتولى ما لحق القاتل من القود والدية والعقوبة في الدنيا •

فافهموا رحمكم الله تأويل الآثار ، والأخبار ، والكتاب ، والسنة ، ولا تحملوا الخاص من ذلك على العام ، ولا العام على الخاص فان في ذلك الهلاك في الدين ، والخلاف الشديد لادين المسلمين •

قال غيره :

انما أكتب هذه الآثار لأنها مما يستعان بها على أمر الاختلاف بين أهل عمان ، وليحذر الهلكة عند مخالفة الحق ، ويجتنب التقليد الذي قد جاء عن جميع الفريقين المختلفين ، أنه لا يجوز التقليد في الدين في براءة ولا تضليل ، ولا شيء من أمر الدين الذي ليس هو من الرأي •

وقال هاشم بن غيلان : كان أسيافنا يعلمونا اذا اختلف الناس في شيء مما يحل بعض ، ويحرم بعض ، أو في ولاية ، أو في براءة ، فيتولى بعض ، ويبريء من بعض ، فقف عند الشبهات حتى تعرف من الحرام والحلال ، ويتبين لك الولاية والفراق .

وقل عند ذلك قولي في هذا الأمر قول المسلمين ، وديني دين المسلمين ، فما اجتمع عليه رأى المسلمين فأنا منهم ، ولا تعجل — عجلة خرق حتى يتبين لك الحق فتتول على بصر ، وتبرأ على بصر ، وتخل بعلم ، وتحرم بعلم ، وقل : أنا واقف حتى أسأل المسلمين أهل العلم والثقاة ، فإن اختلف الناس فكُن عند أهل الصدق ، أفاضل المسلمين من أهل العلم بالله ، وبكتابه ، وسنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم ، فانك موفق ان شاء الله .

وعلى ذلك مضى أوائل المسلمين ، وكان هذا قولهم ، نسأل الله التوفيق لما يشاء ويحب ويرضى .

قال غيره :

انظر في هذا الأثر فانه أثر مجمل ، لأنه قال : اذا اختلف الناس ، ولم يقل : اذا اختلف الضعفاء ولا العلماء ، لأن الناس اسم جامع يدخل فيه أهل الشرك وأهل الاقرار ، ويدخل فيه أهل الدعوة وغير أهل الدعوة ويدخل فيه العلماء من أهل الدعوة والضعفاء .

فانظر فيه فانه لم يبين أنهم اذا اختلفوا في شيء ما تقوم به الحجة من العقل أو في شيء مما تقوم به الحجة من السماع .

وانظر فيه فانه لم يبين فيه اذا اختلفوا في شيء مما يسع جهله أو في شيء مما لا يسع جهله ، مما تقوم به الحجة من السماع .

وانظر في آخر هذا الأثر فانه قال : فإن اختلف الناس فكُن عند أهل الصدق أفاضل المسلمين من أهل العلم بالله ، وبكتابه ، وسنة نبيه فغرم هاهنا على الكون اذا اختلف الناس عند أهل الصدق .

ولربما سأل السائل فاختلف عليه الجواب ممن يسألهم فتقول طائفة
بقول أحد المختلفين ، ويقول غيرهم بقول الفرقة الأخرى من المختلفين ،
فلا يبين لى الحق فى ذلك ، ويزول عنه الريب فى معرفته مع اختلافهم ،
وليس كل سائل موفق الا من شاء الله .

وان كان قد يوجد عن أبى محمد بن بركة أن عليه أن يستدل ويجتهد
فى طلب الحق من المبطال ، وفى حكم ما اختلفوا فيه ، فإذا اجتهد فيه ،
وناصح نفسه فى الطلب ، والاستدلال ، فلا بد أن يهجم على بغيته
وحاجته .

وقد بلغناكم عن مجتهد ضل وهو يحصب أنه على الحق ، وقد
شك كثير فى نبوة بعض أنبياء الله فلم يعلموا نبوته علما يزول معه الريب
والشك فى نبوتهم ، وقد بين الله لهم الحق فى ذلك ، وبين لهم الحق فيه ،
فأقام عليهم الحجة بذلك ، وقطع غرهم فيه ، فلم ينفعهم ما بين الله
لهم من الحق فى ذلك ، ولا ما بين لهم من الحق ، ولم يعذرهم الله
بالشك فى ذلك اذ لم يعلموا علما يزول به الشك عنهم فيه ، ولا كان
الوقوف لهم فى ذلك جائزا ، ولا السؤال فيه بعد قيام الحجة عليهم .

والذى عندنا وعرفنا أن كل شئ قامت به الحجة عليهم من دين الله
فلا عذر لمن خالفها اذا لم يبين له جقها تبينا يزول به الريب عنه ، وقد
قال الله تعالى : (وأما ثمود فهديناهم) فقد يوجد فى ذلك أنه هدى
بيان ، فلم ينفعهم ذلك البيان ، ولعل بعضهم يكون مكابرا على مخالفة
الأنبياء بعد العلم بنبوتهم ، ولعل بعضا يكون شاكاً فى نبوتهم ، وكلهم
فى الحكم مشركون .

وقد قيل : ان سليمان النبى صلى الله عليه وسلم كان كثيرا من
يتهمه بالسحر ، وان لم يبرأ من التهمة والادعاء عليه حتى برأه الله على
لسان نبيه محمد صلى الله عليه وسلم بما أنزل الله عليه فى كتابه ، فلم
يكن لمن شك فى نبوة سليمان صلى الله عليه وسلم عذر ، ولا محالة عندى

أن الله قد بين له بنبوة سليمان ، وأقام عليهم الحجة بنبوته ، وقطع
عزهم فيهم ، فمن من الله عليه بقبول الحق في ذلك اهتدى ، ومن خذله
ولم يقبل الحق وشك ووقف عن الاقرار بنبوته ممن ألزمه الله ، وأقام
عليه الحجة في ذلك ممن شاهده أو غاب عنه فلم يعذره بشكه ووقوفه ،
ولا باعتقاد السؤال عن ذلك •

وكل حجة لله قامت على أحد في شيء من دينه ، فلا عذر له في
تركها ، ولا في مخالفتها كأننا ما كانت من نبوة نبي أو من ترك شيء من
مصرماته ، أو في أداء شيء من فرائضه ، أو في معرفة شيء من توحيده ،
أو في معرفة الحق من اختلاف أحد المختلفين ، لا فرق بين ذلك بعد
اقامة الحجة به ، وعلى من قامت عليه الحجة به القيام بما تعبد به
الله به منه •

وليس التوفيق من الله ، والتسديد لجميع عبادہ بالسواء ، بل
واحد موفق وآخر مخذول ، وهكذا عندى والله أعلم •

وقد قيل : ان عمران امام مسجد الباب الذى صلى فيه ضمام ،
ابن السائب وهو مريض ، فقال عمران : يا ضمام انى لأضيقي أن أزع
أن الله تعالى بحكمه وعظه دعا العباد الى شيء لم يجعل لهم السبيل
اليه •

فقال له الربيع : أفترى أن المن من الله ، والتوفيق والتسديد منه ،
لأبى بكر وعمر ، كتسديده وتوفيقه لأبى جهل ؟ فقال عمران : لا لعمري
ما هما سواء •

فقال ضمام للربيع : شدد عليه •

وأعجبه ما قال الربيع •

وقيل : ان عمران لم يزل امام المسجد ، ولم يضره ذلك القول عند

ضمام ولا غيره ، لأنه انما ضاف في شيء ، ولم يخالف فيه ، ولم يدن به ،
هكذا وجدت .

وقد عرفت أنه اذا اختلف العلماء في حادثة ، فأحلها بعضهم ،
وحرّمها بعضهم ، أو تولى رآكبها بعض ، ويرى من رآكبها بعض ،
وكانت تلك الحادثة مما الحق فيها في واحد ، ولا يحتمل في دين الله
الا صواب أحد الفريقين ، وباطل أحد الفريقين .

فإذا كان العلماء المحقون في ذلك مما تقوم بهم الحجة في ذلك ،
فعلى من علم باختلافهم مع العلماء المحقّين ، وعليه قبول قولهم ،
والتصديق لهم ، وهم الحجة على من علم باختلافهم ، وعلى من خالفهم
من العلماء ، وسواء كانت الحادثة مما يسع جهلها ، أو مما لا يسع
جهلها .

فلا عذر لمن يشك في قول العلماء المحقّين في ذلك ، وقد قامت بهم
الحجة على من علم باختلافهم في ذلك ، وعلى من خالفهم فهم حجة الله
في ذلك ، ولا تزول حجة الله لمخالف من خالفها ، ولا لفراق من فارقتها .

وهذا على قول من يقول : ان العلماء حجة فيما يسع جهله ، وقد
اختلف في ذلك فقال من قال : ان العالم في ذلك حجة ، وقد تقدم ذكر
ذلك ، والاحتجاج على أن بالعالم الواحد تقوم حجة الله فيما يسع جهله ،
وفيما لا يسع جهله .

وقد قال أبو الحواري : ان العالم الواحد حجة .

وقال من قال : ان العالمين حجة فيما يسع جهله .

وقال من قال : حتى يكون العلماء في الكثرة ممن لا يجوز عليه الغلط ،
وتقوم به حجة الشهرة ، ثم حينئذ يكونون حجة فيما يسع جهله .

وأما فيما لا يسع جهله فالعالم حجة في ذلك ، ولا أعلم فيه
اختلافاً .

وعلى كل حال فقد قيل : انه لا يسمعه الوقوف عن العالم الحق ، ولا الترك لولايته من أجل ما قاله من الحق من دين الله ، ولو وسعه الشك فيما غيره من دين الله وقاله ، اذا كان ذلك مما يسمعه جهله ، فعلى قول من يجعل العلماء حجة فيما يسع جهله ، فهم حجة الله في ذلك ، ولا عذر لمن جهل حقها ، ولا لمن شك في قولها ، وهم حجة الله على من علم باختلافهم ، وعلى من خالفهم من العلماء المبطلين •

ولا يجوز الوقوف عن ولايتهم ، ولا البراءة منهم ، من أجل ما قاموا به من دين الله ، وهم حجة الله على من جهل حقهم ، أو علم حقهم ، وقد قال الله : (أمن كان على بينة من ربه) فقد قيل انه هو العالم ، (ويتلوه شاهد منه) فقد قيل انه هو قوله بالحق ، وعبادته لدين الله ، فلسانه هو الشاهد •

وأما اذا كان المختلفون في ذلك من ضعفاء المسلمين ، الذين لا تقوم بهم الحجة في ذلك ، فقد قيل : انه يجوز لمن علم باختلافهم ، وجهل حق الحق منهم ، وباطل المبطل منهم ، أن يقف عن جميعهم وقوف سؤال ، وسواء كثر المختلفون أو قلوا ، فحائز الوقوف عنهم ، لأنه ليس أحد منهم حجة في ذلك ، فيسع الوقوف عنهم ، والشك في قولهم ، وترك الاتباع لهم حتى يسأل عن ما اختلفوا فيه ، ويتبين له الحق منهم والمبطل منهم ، فيكون مع الحقين منهم ، ويفارق المبطلين منهم ، ولم يجعلهم الله حجة له في ذلك •

وأما اذا كان المختلفون فيما لا يسع جهله ، مما تقوم به الحجة من العقل ، فعلى من علم باختلاف المختلفين فيه تصديق الحق منهم ، والكون معه ، مفارقة المبطل منهم ، تخطئته ، وسواء كان المختلفون في ذلك علماء أو ضعفاء ، أو ضعفاء وعلماء •

فعلى من علم باختلافهم ، الكون مع الحقين منهم ، والمفارقة للمبطلين ، وسواء كان الحق من العلماء ، أو من الضعفاء ، وسواء كان

المبطل من العلماء ، أو من الضعفاء ، فلا يسع الشك في ضلال المبطل ، ولا في حق الحق منهم .

وذلك مثل أن يختلف المختلفون فيقول بعضهم : ان الله يحيى الموتى ، ويقول بعض : ان الله لا يحييهم ، أو يقول بعض : ان الساعة آتية ، ويقول بعض : ان الساعة غير آتية ، أو يقول بعض : ان الله يبعث من في القبور ، ويقول بعض : ان الله لا يبعث من في القبور ، أو غير هذا من جميع توحيد الله ، ووعده ، ووعيده ، مما تقوم به الحجة من العقل .

فعلى من علم باختلافهم ، وعرف معنى كلامهم ، أن يعلم الحق منهم ، ويكون معه ، وأن يفارق المبطل منهم ويضله ، لأنه لو خطر بعقله هذا كان عليه أن يعلم أن الساعة آتية ، وأن الله يحيى الموتى ، وأن الله يبعث من في القبور .

ولو لم يسمع بذكر ذلك من ذاكر ، ومن أثر ، ولا من اختلاف المختلفين ، فالحجة قائمة عليه من عقله في ذلك ، ولا يجوز له الشك في ذلك ، ولا الوقوف .

فانظر في هذا ، فانه كما لا يجوز له الشك في حجة الله التي تقوم من العقول ومخالفاتها ومفارقتها ، كذلك لا يجوز له الشك في حجة الله التي تقوم بها الحجة من السماع ، ولا مخالفاتها ، ولا مفارقتها ، فبمد أن يجعل الله شيئاً حجة في دينه ، فلا يجوز مخالفتها ولا مفارقتها .

والأثر الشاهد السائر أنه لا يسع الشك في كفر المستحلين لما حرم الله ، ولا الشك في كفر المحرمين لما أحل الله ، فكل من علم حلالاً من دين الله من كتابه ، أو سنة رسوله ، أو إجماع أمته ، أو حرماً من دينه ، فيسمع من يستحل ذلك الحرام ، أو يحرم ذلك الحلال ،

فقد قيل : انه لا يسع الشك في ضلاله ، ولا في باطله ، وان الحجة تقوم على من علم ذلك من عقله ، وسواء اختلف المختلفون في ذلك ، أو لم يختلفوا ، وسواء كان المختلفون ضعفاء أو علماء ، فانه لا يسع الشك في ضلال المبطل من المختلفين ، ولا في حق المحقين .

فان كان المختلفون من العلماء ، لم يجز الوقوف عنهم ، ولا عن بعضهم ، وعليه الكون مع المحقين ، والمفارقة للمبطلين .

وانظر الفرق بين هذه الاختلافات ، لئلا يحتمل ذلك كله على معنى واحد ، ويجعل الحكم في المختلفين فيما يسع جهله ، وفيما لا يسع جهله وفي من تقوم به الحجة ، وفي من لا تقوم به الحجة سواء ، ويسوى بين الأحكام في ذلك .

وهذا الإثر عند الذين يبرعون من موسى بن موسى ، وراشد بن النظر شعبة المجتمع عليه ، لأنه يوجد أن موسى وراشد بن النظر كانا مستحلين لما حرم الله عليهما ، وأنه لا يسع جهل كفرهما ، ولا الشك في ضلالهما ، وان كان قد قال : انه يسهه الشك في ضلال المستحلين ، فان القول الأول هو الأكثر ، ولا يخطأ من قال بهذا .

فانظر في جميع ما كتبت ، وتعبه ولا تأخذ منه الا بما وافق الحق والصواب .

وكذلك يوجد عن أبي محمد في كتاب المبتدأ مختصر منه .

فان قال : أفكل المقرين حجة ؟

قيل له : بل يلزمه أن لا يأخذ تفسير ما تعبد الله به من المتهمين في دين الله ، وأن لا يأخذ ذلك الا من أهل السر والعفاف ، والعلم بما تعبد الله به ، لأن الله يقول : (وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس) .

والشهداء الذين هم الحجة لله عليهم في الدنيا والآخرة ، ولا يكونون الا عدولا مرضيين •

فان قال : فاذا وجد أهل العدالة المنسوب اليهم العلم مختلفين في تفسير شيء مما جاء من عند الله ، لحادث وقع عندهم في تفسير شيء مما جاء من عند الله ، وكل فرقة تخطيء الأخرى ؟

قيل له : عليه أن يستدل ويجتهد في طلب الحق من المبطل ، وفي حكم ما اختلفوا فيه فاذا اجتهد لله فيه ، وناصح نفسه في الطلب ، والاستدلال على الحق ، فلا بد له أن يهجم على بغيته وحاجته •

فان قال : أفكل حادث يكون — نسخة — كان بينهم أو حدث فيهم هذا حكمه ؟

قيل له : الحوادث على ضربين ، فحضر منها يكفر به فاعله ، ويجمع المسلمون على البراءة منه به ، ويلزمه البراءة من أهل العلم بحكمه ، وتكون العامة تبعاً للعلماء ، مصوبة لهم ، دائنة لله تبارك وتعالى بالولاية لهم على ما دانوا به فيه •

وفي كل حادث لم يبلغ علمهم المعرفة بحكمه ، وقصرت أبصارهم عن ذلك ، والضرب الآخر الحادث ، هو كلما اختلف فيه أهل الحق ، وتنازعوا في حكمه حتى يؤدي ذلك الى تخطئة بعضهم بعض ، ولا يجوز أن يكونوا مع هذا الاختلاف والتخطئة منهم لبعضهم بعضا ، مصيين ، وان اسم العدالة تجمعهم ، والولاية ثابتة لجميعهم ، فهذا فرق بين الحوادث التي لا تكون ، — وفي نسخة — التي يكون الحق فيها واحدا •

فان قال : فما الواجب على الضعيف الذي لم يعلم حكم ما اختلفوا فيه ، ولم يعلم المصيب منهم من المخطيء ، وقد شاهد هذا الحال منهم ؟

قيل له : الواجب عليه أن يقف عنهم لجهله بالمخطيء من المصيب منهم ، وعليه السؤال عنهم ، والبحث عن حكم ما اختلفوا فيه الى أن تقوم الحجة لله بصحة الحكم عنده ، فيدين فيهم لله بعلم .

قال غيره :

عندى أن معنى قول أبى محمد هذا أن الحادثة التي يكفر بهسا راكبها ان وجد المسلمين مجتمعين على البراءة من فاعلها ، فالعامة تبع للعلماء ، ولا يكون في هذا وقوف ولا سؤال .

وان وجدوا مختلفين في حكمها ، يخطيء بعضهم بعضا فالواجب على الضعيف الذي لم يعلم حكم ما اختلفوا فيه ، ولم يعلم المصيب من المخطيء ، أن يقف عنهم ، وعليه السؤال عن ذلك الى أن تقوم الحجة له بصحة الحكم عنده ، فيدين لله فيهم بعلم .

فانظر كيف جعلهم أبو محمد حجة الله في دينه ما لم يختلفوا ، واذا اختلفوا لم يكونوا حجة ، وجاز الوقوف عن الحق منهم وعن المبطل وسأوى بين الحق المبطل في الوقوف ، وفي ترك ولايتهم .

وكذلك سألوا بينهم في ترك قبول قول الحق منهم ، وفي ترك قبول قول المبطل منهم ، ثم لم يجعل لذلك غاية ، وأجاز له الاقامة على شكه الى أن تقوم الحجة له بصحة الحكم عنده ، فيدين لله فيهم بعلم ، وما لم يعلم ذلك ، وتقوم له الحجة بصحة الحكم عنده ، فهو سالم مسلم ، مؤمن ولى لله ، والله أعلم .

هكذا يبين لى أنه يخرج من معانى قوله : وكذلك يوجد فالله أعلم أنه عن أبى الحسن البيساوى أو غيره ، وأحسب أنه عنه والله أعلم .

وأما ما اختلف فيه المسلمون من الدين ، وما لا يكون الحق الا في واحد منه بين المختلفين ، وتظاهروا بالبراءة من بعضهم بعضا ، فعلى

كل من علم حكم ما اختلفوا فيه ، أن يبرأ من المبطل ، ولا يحصل له أن يقف عن المبطل بعد قيام الحجة عليه ، ولا يجوز له ترك ولاية الحق من أولياته إذا علم استحقاقهم ، وعدل ما قالوا •

وأما من لم يعرف عدل ما قالوا ، ولا حكم ما اختلفوا فيه ، وهم يبرأ بعضهم من بعض ، ويلعن بعضهم بعضاً ، ولم تقم عليه حجة من كتاب الله ، ولا سنة ولا إجماع ، أو كان ضعيفاً لا يعلم ذلك ، فإن له أن يقف ، وعليه السؤال عنهم ، والبحث عن حكم الاختلاف ، وطلب الحجة منهم ومن غيرهم من العلماء ، بدليل الكتاب ، والسنة ، والاجماع من الأمة ، حتى يعلم الحق فيتولاه ، والمبطل فيبرأ منه ، ولا عذر له إلا بالسؤال والطلب •

لأن الذي حفظناه عن زوى الألباب أن كل ما اختلف الناس فيه من شيء مما لا يكون الحق إلا في واحد بين المختلفين ، أن السؤال فرض واجب ، ولا يسمح الشك فيه •

فإن قال قائل : لم أجزت له أن يقف عن المحقين وإن لم يعلمهم أنهم محقون ، ولا يسمعه الوقوف عنهم ؟

قيل له : يقف عنهم وقوف تبين وسؤال ، وطلب معرفة الحق بالدلالة التي وصفناها ، والدليل على ذلك قول الله تعالى : (إن جاعكم فاسق نبأ فتبينوا) وأحدهما فاسق ، ولم يعلم من هو منهم •

قال فسرّه :

يوجد أن هذه الآية نزلت في الوليد بن عقبة بن أبي معيط ، بعثه النبي صلى الله عليه وسلم إلى بنى المصطلق ليجيبى صدقاتهم ، فرجع من الطريق بخبر قبيح وقال : إنهم أرادوا قتلى ، فأراد النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه أن يغزوهم ، فنهاهم الله عن ذلك ، وأنزل الله :

(يا أيها الذين آمنوا أن جاعكم فاسق بنبا فتبينوا) أى بخبر من بنى المصطلق (فتبينوا) أى فتبثوا حتى يتبين لكم ما جاء به اصدق هو أم كذب ، (أن تصيبوا قوما) ، أى تقتلوا قوما (بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم) أى يقتلهم (نادمين) هكذا يوجد فى بعض الكتب ، والله أعلم •

وكذلك يخرج من عندى أن ليس كل فاسق يترك قوله . فمن ذلك لو أن فاسقا أتى قوما وهم عند بعض مواقيت الحج ، فقال لهم : ان هذه ذات عرق ، أو للمم ، أو بعض المواقيت ، وعرفهم بذلك الموضع ، فقد قال بعض المسلمين : ان عليهم تصديقه والاحرام من ذلك ، وليس لهم أن يحاورن الا وهم محرمون •

ويوجد معنى هذا القول عن محبوب بن الرحيل ، فاذا ثبت هذا فى المواقيت ، ثبت ذلك فى جميع ما تعبد الله به من الفرائض من قبله ، أو وقت صلاة أو تفسيرها ، أو زكاة ، أو غسل جنابة أو غير ذلك من الفرائض ، وقد قال بذلك من قال من المسلمين •

وكذلك لو أن فاسقة غير متهمة فيما أخبرت به ، أخبرت برضاع بين رجل وامرأة قبل تزويجه بها ، فقد قيل : لا يجوز له تزويجها ولو كانت هذه المخبرة من أهل الشرك •

وكذلك فى كثير من الأحكام يكثر تعديده •

وانظر أيضا ، فهب أيضا أنه كذلك ، فلما أمر الله بالتبين عند خبر الفاسق ، فلم لا يكون ذلك خاصا فى الفاسق المبطل فيما أخبر به من دين الله ، دون المحق فيما أحدثه مما لا يسع المخبر به جهله ، ولا تصدى بهذا معارضة ، ولكن ليعلم المعانى فى ذلك فانظر فيه رجع الى قوله •

وقال : (فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون) فأمرنا بالسؤال لأهل الذكر ، اذا كنا لا نعلم ، فعلينا أن نسأل أهل الذكر فيما أشكل علينا •

وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « المؤمن وقاف » فعلينا الوقوف فيما لا نعلم ، حتى نعلم ونسال ، ونتبين الحق من الميطل ، ونطلب من أمرنا الله باتباعه لقوله : (وممن خلقنا أمة يهدون بالحق وبه يعدلون) فعلينا طلب الأمة ، الذين يهدون بالحق وبه يعدلون •

وقال : (وذروا الذين يلحدون في أسمائه) ولا تكون معرفة ذلك الا بالطلب والسؤال والتبين ، كما قال الله تعالى : (وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه الى الله) أى كتاب الله • (وما تنازعتم فيه من شيء فردوه الى الله والرسول) يعنى الى كتاب الله وسنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم •

فعلينا أن نتبين من جميع ذلك من كتاب الله ، وسنة نبيه ، حتى نعلم أهل الحق من أهل الباطل ، فننتبج أهل الحق ونذر الملعدين ، ونطلب الأئمة الذين يهدون بالحق وبه يعدلون •

وقال : (ولا تتولوا قوما غضب الله عليهم) ولم يعلمهم من جملة المختلفين •

قال فسرّه :

يخرج في معانى قول من جعل العلماء المحققين حجة الله على من علم بأصل اختلافهم ، ومن العلماء الميطلين أن العلماء المحققين هم حجة الله على من خالفهم من العلماء الميطلين ، وهم حجة الله على من علم بأصل اختلافهم من الضعفاء والعوام ، وأنه لا تبطل حجج الله بمخالفة الميطلين لهم ، ولا لجهل الجاهلين بحقهم ، وهم أهل الذكر الذين أمر الله بسؤالهم ، وهم الأمة الذين يهدون بالحق وبه يعدلون •

وهم الذين أمر الله بالرجوع اليهم عند التنازع والاختلاف ، وهم أولوا العلم ، وهم الذين أمر الله بولايتهم ، والمبطون هم الذين أمر

الله بترك ولايتهم ، وهم الذين غضب الله عليهم ، وهم الذين أمر الله بتركهم وبمخالفتهم وبمعاداتهم •

فانظر في هذا فانه هكذا يخرج في قول من جعل العلماء حجة الله في دينه وهم أولياء الله وحزبه ، وهم الصادقون الذين تلحقهم جميع الأسماء الحسنة الجامعة لأولياء الله الا ما خص به أحد من أولياء ، الله أو من أحد صنوفهم •

فانظر في ذلك ، ولا تأخذ منه الا بما وافق الحق والصواب •

ومن الجواب : وأما قول أبى سميد في العدلين اللذين اختلفا : انه ان برىء من الحق منهما برأى أو بدين هلك بذلك ، ولا تلزمه الدينونة بالسؤال يلزمه فيما يلي به حتى يعلم الحق من المبطل •

قال غيره :

انظر في قوله هذا : فان الذى يرى من الحق قد ابتلى ، وقد حل محل الهلاك ، وكفر وضل ، فهذا من أشد البلوى ، وقد عرفت أن الدينونة بالسؤال تلزمه في كل شيء كان حالا فيه محل الهلاك فيما كان تقوم به الحجة من السماع ، وفيما كان من الفرائض التى لها وقت يفوت وينقضى ، وما أشبه هذا •

واذا برىء من العالم برأى أو بدين ، فعندى أنه هالك ، وقد حل محل الهلاك ، وهذا ما لا يشك فيه عندى أنه اذا برىء من العالم المحق بدين من أجل قوله بالحق أنه هالك ، واذا كان هالكا فعندى أن عليه الدينونة بالسؤال ، لأنه كافر ضال ، فعليه الدينونة بالسؤال ، ليخرج من كفره ذلك وضلاله •

وهكذا القول في جميع ما كفر الانسان من أجله مما تقوم به الحجة ،

من السماع ، وهذا فصل واسع يدخل فيه جميع المحرمات التي تقوم بها الحجة من السماع •

وكذلك كل فريضة كان لها وقت يفوت وينقضى ، كصلاة المهاجرة والعصر والمغرب ، وفرائض الصلوات ، وكالغسل من الجنابة ، والوضوء للصلوات ، وما أشبه هذا ، فإن عليه إذا تعبد الله بشيء من ذلك فعليه القيام به ، فإن جهل شيئاً من ذلك ، وكان بحضرتة أحد من المعبرين ، فعليه سؤاله ، فإن لم يكن بحضرتة أحد فعليه الدينونة بالسؤال عما لزمه من ذلك ، وتعبد الله به ، والخروج في طلب علم ذلك ، وإذا قدر على الخروج ، ليقوم بما تعبد الله به من ذلك •

وكذلك إذا ارتكب شيئاً من المحرمات في دين الله ، من جميع وجوه المحرمات كلها ، من ولاية ، أو براءة ، أو وقسوف ، أو مأكّل ، أو مشرب ، أو نكاح ، أو غير ذلك من جميع ما حرمه الله ، فعليه السؤال عن علم ذلك أن كان بحضرتة أحد من المعبرين ، وإن لم يكن بحضرتة أحد من المعبرين فعليه الخروج في طلب علم ذلك إذا قدر ، وإن لم يقدر على الخروج فعليه الدينونة بالسؤال عن علم ذلك ، ليقوم بما تعبد الله به من ذلك فيه •

فانظر في هذين الفصلين اللذين يلزم فيهما الدينونة بالسؤال ، والخروج في طلب علم ذلك ، وهو كل فريضة تعبد الله بها من فرائض الله التي لها وقت يفوت وينقضى به •

وكل محرم في دين الله ركبه ، وأقام عليه ، ولم يتحول عنه بتوبة فيه بعينه ، أو في شريطة ، أو ما أشبه ذلك ، فهذان الفصلان واسمان ، يطول ذكرهما ، ولا أحصى عددها غافهم ذلك •

وقد اختلف في المستحل لما حرم الله في كتابه ، أو في سنة نبيه ،

أو في إجماع أمته ، أو المحرم لما أحل الله في كتابه ، أو في سنة نبيه
أو في إجماع أمته :

فقال من قال : ان كل من علم أن ذلك الشيء محرم من كتاب الله ،
أو من سنة نبيه ، أو إجماع أمته ، فعلم من يستحل ذلك بمشاهدة أو بغير
ذلك ، مما تقوم به عليه حجة العلم ، فعليه أن يعلم كفره وضلاله ،
أو مفارقتة لدين الله ، أو ما أشبه هذا ، وأنه لا يسمعه جهل علم
كفره ، وأن الحجة تقوم عليه في ذلك من عقله ، ولا عذر له في جهل
ذلك ، ولو خرج في طلب علم ذلك ، ودان بالسؤال عن علم ذلك •

وليس في هذا الموضع سؤال ، وإنما فيه العلم ، فان علم سلم
بالعلم ، وان جهل هلك بالجهل ، ومن حيث علم بسؤال أو بخاطر ،
أو بما يؤدي إليه علم ذلك نفعه العلم ، وسلم به ، وما لم يعلم ولو دان
بالسؤال ، وخرج في طلب علم ذلك ليله ونهاره ، ولو عثر في ذلك مائة
ألف سنة فما فوق ذلك ، ولا غاية له ، فما لم يعلم فهو هالك •

وعلى معنى هذا القول يفرج معنى القول الذي يضاف الى
أبي المنذر بشير بن محمد بن محبوب ، والجماعة الحاضرين معه ،
الموصوفين في تلك السيرة ، التي أولها الحمد لله ، التي تضاف اليه ،
فيوجد فيها أنه لا يسع جهل علم كفر حدث موسى بن موسى ،
وراشد بن النضر ، ولا يسع الشك في ضلالهما من علم أصل حرمة
فعلهما ، أو ما أشبه هذا مما هو موجود فيها • رجع •

وقال من قال : انه يسع جهل علم كفر المستحل لما حرم الله في
كتابيه ، أو سنة نبيه ، أو إجماع أمته ، ولو علم حرمة من أحد
هذه الوجوه حتى يعلم كفره ، أو ضلاله ، أو باطله ، أو مفارقتة لدين
الله ، وما لم يعلم هذا ، أو أحده ، أو ما أشبهه فهو معذور عن علم
ذلك وتواسخ له جهله •

وقد يوجد عن بشير أنه يسع جهل كفر المستحل ما لم يعلم كفره ، حتى تقوم عليه الحجة ، ونحو هذا ، يوجد عنه وعلى هذا القول ، فلا يلزم هاهنا سؤال وهو معذور بترك السؤال ، إذ ذلك مما يسمعه جهله ، وكل شيء وسمعه جهله من دين الله ، فلا سؤال فيه •

وقال من قال : واستحب اعتقاد السؤال في هذا بغير دينونة ولا خروج ، لأن الخروج يشتغل به عما هو أفضل منه من الفضائل — نسخة — الأعمال ، وتتعطل به اللوازم •

وقولنا ومحبتنا أن نعتقد السؤال في هذا بغير دينونة ، لئلا يقيم على شك ، قد قال أكثر الفقهاء : انه يهلك بشكه فيه ، وأن لا يعتقد الدينونة بالسؤال عن ذلك ، فيكون قد دان بشيء مختلف فيه •

فانظر في هذا القول في المستحل لما حرم الله ، أو ما أشبه ذلك من المحرمات ، والمحرم لما أحل الله ، أو ما أشبه ذلك من المحلات واحد ، وقد مضى ما يستدل به عليه ، وأما إذا علم حرمة شيء ولم يعلم حرمة ، أي من كتاب الله ، أو من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو من اجماع أمته المحقين ، أو من غير ذلك مما قد اختلف المسلمون فيه بالرأى ، وكان حرمة ذلك الشيء من كتاب الله ، أو من سنة رسول الله ، أو من اجماع أمته ، فرأى من يستحل ذلك :

فقال من قال : انه يسمعه جهل علم ذلك ، ولا يلزم في هذا الموضع سؤال بدينونة ولا بنيرها ، وهو أكثر القول ، والشاهد في الآثار ، وهو في هذا كالراكب لتلك الأشياء ، وهو محرم لها أو غير مدع في ذلك تحليلاً ولا تحريماً ، وأكثر القول في هذا الموضع أنه يسع جهل علم كفره •

وقال من قال : لا يسع جهل المحرمين كما لا يسع جهل المستحلين •

قال أبو سعيد : معنى أنه قيل لا يسمع جهل المحرمين ، كما لا يسمع جهل المستطين ، لأنهم يخالفون أصل الدين ، والمحرمون كالمستطين ، والمستطون كالمحرمين ، وعليه في المحرمين ، كما عليه في المستطين ، ولكل هذا تأويل معنى يخرج في الحق .

ومن الحجة في قول من قال : انه لا يسمع جهل المحرمين ، كما لا يسمع جهل المستطين من ذلك ، ان يتولاهم أن يتولى من تولاهم بدين ، أو يبرأ من العلماء اذا برئوا منهم ، أو ممن تولاهم برأى أو بدين ، أو يقف عنهم برأى أو بدين ، أو يبرأ من ضعفاء المسلمين ، أو يقف عنهم بدين من أجل براعتهم منهم ، أو ممن يتولاهم بدين .

كذلك القول في الاختلاف في المستطين ، الذين يقول : انه قد يسمع جهلهم ، انما هو على شريطة هذا ، والذي يوجب علم ضالهم ، فليقتض بما في يده من دينه بالادعاء على الله من استحلال حرامه ، أو تحريم حلاله ، وإذا ثبت هذا مع صاحبه في المستطين اذا خالفوا الدين ، فلعله يثبت في المحرمين والراكبين بغير ادعاء في الدين ، اذا انتهكوا حرمة الدين ، وركبوا محرماته ، وتركوا لوازمه .

فالمحرم عنده كالمستط ولا يسمع جهله في الأصل ، كما لا يسمع جهل المستط في الأصل

انقضى قوله .

وأما اذا علم حرمة شيء من كتاب الله ، أو من سنة رسوله ، أو من اجماع أمته المحققين ، فرأى من ترتكب ذلك وهو محرم لذلك ، أو غير مدع على الله في ذلك تحريماً ولا تحليلاً ، فقد قيل : انه يسمعه جهل علم كفره ما لم يتولاه بدين ، أو يتولى من تولاه بدين ، أو يبرأ من العلماء اذا برئوا من رأكبه ، أو يقف عنهم برأى أو بدين ، أو يقف عن

أحد من ضعفاء المسلمين بدين ، أو يبرأ منهم بدين ، وهذا هو أكثر القول .

وكذلك القول في المستطلين اذا علم بحرمة ما استحلوه من كتاب الله أو جهل أنها من كتاب الله ، فعلى قول من قال : يسعه جهل علم كفره ، انها هو ما لم يتولاه بدين ، أو يبرأ من العلماء على نصو ما ذكرنا ، أما اذا علم حرمة شيء ، لم يعلم حرمة ذلك الشيء أنها من كتاب الله ، ولا من سنة رسول الله ، ولا من اجماع الأمة ، ولا مما اختلف العلماء فيه بالرأى ، غير انه قد علم حرامه ، ولم فيه غير ذلك ، وكان حرمة ذلك من الرأى .

فراى من يستحل ذلك من العلماء فقد قيل : انه لا يسعه أن يبرأ منه ، ولا يضلله ، ولا يقف عنه برأى ولا بدين ، فان فعل شيئاً من ذلك هلك ، ولو لم يعلم الا حرام ذلك الشيء ، ولم يسمع قط بتحليله ، حتى رأى العالم يحل ذلك فلا يجوز له ، ولا يسعه البراءة ، ولا الوقوف عنه ، ولا التضييل له .

وكذلك لو ركه ضعيف لم يجز له أن يبرأ منه بدين ، ولا يضلله ولا يكفره ، وانظر في الجاهل لهذه الأحكام ، لو أنه رأى العلماء ولو أكثر عددهم مختلفين في شيء ، فبعضهم يقول : انه حلال ، وبعضهم يقول : انه حرام ، وهو لم يعلم أن ذلك الشيء محرم قط ، ولا يسمع بذلك ، وان كان ذلك الشيء محرماً في كتاب الله لم يجز لهذا العالم أن يجمع بينهم في ولاية ، ولا في براءة ، فيكون يبرأ منهم جميعاً بدين ويتولاهم جميعاً بدين .

ولا أعلم في ذلك بين أبى سعيد ، ولا أبى محمد اختلافا في هذا .

وأما ان وقف عنهم جميعاً ، فلم يتول أحد الفريقين ، ولا برىء منهم ، فيخرج في معانى قول أبى محمد بن بركة ، أن ذلك جائز له ،

ولازم له ، حتى يعلم الحق من المبطل ، ولم يجز له أن يجمع بين الفريقين في ولاية ، ولا في براءة ، اذا كانوا يخطئون بعضهم بعضا •

وكذلك قول أبي الحسن البسياني ، كنحو قول أبي محمد : وأنكر على أبي سعيد قوله في ذلك ، وقد تقدم ذكر ذلك في كتابي هذا •

وأما أبو سعيد فيقول : انه لا يسهه الوقوف عن الفرقة المحقة من العلماء ، ولا ترك ولايتهم لأنهم هم الحجة في ذلك على من خالفهم • وعلى من جهل حقهم ، وهم حجة الله القائمون بدينه ، الذين جعلهم الله شهوده وحكامه في ذلك الشيء ، وأنه لا تزول حجة الله لمخالفة من خالفها ، وأن المخالفين لهم كفار ضالال سفهاء ، يعلم ذلك الله ، وأولوا العلم بذلك الشيء من غير المختلفين فيه ، وقد تقدم القول في ذلك •

ومما يؤيد قول أبي سعيد أنه لو أن هذا الجاهل رأى العلماء مختلفين في شيء ، فبعضهم يقول : انه حلال ، وبعضهم يقول : انه حرام ، وهو لم يعلم أن ذلك الشيء حلال ولا حرام ، أو علم أن ذلك الشيء محرم ، ولم يعلم بتحليله قط حتى سمع العلماء يختلفون في تحليله وتحريمه ، وكان ذلك الشيء مما قد سبق فيه الاختلاف بين العلماء بالرأى :

فبعضهم يقول : انه حلال ، وبعضهم يقول : انه حرام ، فقد قيل : انه ليس لهذا الجاهل العالم باختلافهم أن يقف عن هؤلاء العلماء المختلفين ، ولا يترك ولايتهم ، ولا يضلهم ، ولا يخطئهم ، وعليه أن يجمع بينهم في الولاية والتصويب •

وانظر الفرق بين هذين الحكمين ما أدقه وأخفاه عند جهل الحكم فيه ، وانظر الفرق البعيد بين حكمهما ، لأن قول أبي محمد وأبي الحسن أن الجاهل لا يقدر أن يعرف المبطل من هؤلاء المختلفين ولا الحق منهم ، اذا كانوا كلهم علماء ، فرأينا الجاهل لا يعرف كثيرا من أحكام الله لأجل جهله ، ولم نرهم عذروه بتضييع شيء من دين الله

يلزمه القيام به ، ما لم يعلمه ، بل ألزموه القيام بكل شيء من دين الله يلزمه القيام به ، علمه أو جهله ، وليس لهذا الجاهل أن يجمع بين حكم هذين الأصلين المفترقين ، فيحكم في هذا الأصل بما حكم به في الأصل الآخر مما هما فيه مفترقان •

قال أبو سعيد : معى أنه قد قيل في الفتيا : أن كل من قام بشيء من دين الله من عالم أو ضعيف ، أو مؤمن أو كافر ، أو بار أو فاجر ، فهو حجة ، كما أن المسلم العالم حجة ، لأنه إنما كان حجة بقيامه بالحق نفسه الذي لا يختلف فيه الرأي الذي لو اختلف فيه المختلفون من جميع الثقليين ، كل يدعى فيه لنفسه قولا ، ما كان الحق فيه الا في واحد ، وهو الشيء الذي قام به من قام من القائمين ، وقال به من قال من القائمين ، وإنما كان حجة بنفسه ، ولا تجوز مخالفته ، ولا الاختلاف فيه •

فكل قائم فيه في الفتيا فهو حجة ، كان مما يسع جهله أو مما لا يسع جهله في موضع لازم ، أو في غير موضع لازم ، فالقائم بالحق حجة ، والقائل حجة إذا كان الحق حجة بنفسه ، فافهم هذا الفصل ، وهو فصل ثابت صحيح ، وله تأويل ، ومن صحة تأويله أنه من حجة القائمين بالحق ، أنه إذا ثبت في شيء من دين الله لم يتصر ، ولم ينكر أن يثبت في جميع دين الله ، وكما ثبت في الجملة •

وفي تعبير الجملة فيما لا يختلف فيه ، ويثبت في شيء من تفسير الجملة ، عند لزوم العمل ، والانتفاء ، وكذلك لا يتصرى ولا ينكر أن يثبت ، ويلزم في جميع تفسير الجملة من اللزوم في الدين ، لأن كل لازم في الدين فهو لاحق في موضعه فيما لا يسع مخالفته ، وفيما تقوم حجته بمنزلة الجملة في موضعها ، ولا يسلم من خالف الحق في شيء من وظائفها ، كما لا يسلم من خالف الحق في الجملة ، فافهم معاني الحق كيف لم يخرج من بعضه بعضا ، ولا يخالف بعضه بعضا وبعضه من بعض ، وبعضه داخل في بعض ، ولا يختلف في معانيه بتأويل الحق •

ومن أعظم حجج الله من في دينه من جميع من قام به أنه إذا قام به قائم كائن من كان ، فأقل ما يكون من حجة الله أنه لا يسهه الرد ، ولا التكذيب له ، وقد كان قبل ذلك زائلا عن من لم يبلغ علمه الى ذلك كلفه علم ذلك بعينه ، وكلفه التعبد فيه ، فان لم يكن القائم بالحق حجة فيما يسع جهله ، لم يسع ولم يجوز أن يكون حجة فيما لا يسع جهله ، ولكن القائل بالحق حجة إذا قام به من طريق الفتيا فيما يسع جهله ، وفيما لا يسع جهله •

ومن حجة الحق إذا قام بالدين ، فيما يسع جهله ، ألا يرد عليه ما جاء به ، ولا ينكر عليه الصق الذي جاء به ، ولو كان في غير ذلك مبطلا ، وأن لا يخطئ فيما جاء به ، ولو كان في غير ذلك مخطئا ، وأن يقبل منه عدل ما جاء به إذا بان علمه في الاجماع ، وفي الاختلاف ، فهو حجة فيما يسع جهله ، كما كان حجة فيما لا يسع جهله لثبوت حجة الحق في جميع ذلك ، من وجه واحد لا تختلف معانيها في أصل المعدل •

ومن كتاب المعتبر : وإذا كان في ولايته مع المسلمين رجل ، ثم دخل في شيء أخرجه من ذلك ، فزعم رجل من المسلمين ثقة من بعد موته ، أنه تاب من ذلك ، قبل المسلمون قوله وشهادته بذلك ، وتولى المسلمون الهالك بولاية وليهم هذا الحي •

قال غيره :

معى أنه قد قيل في هذا باختلاف :

قال من قال : فيما أحسب يجوز فيه شهادة الواحد بالتوبة في كل شيء من المعاصي ، كان ركبه الراكب مستحلا أو محرما ، أو جاهلا أو عالما ، أو شاهرا أو مستبورا ، كان من حقوق الله أو من حقوق العباد ، فالشاهد الواحد من المسلمين له بالتوبة من ذلك مقبولة له من حقوق الله ، ويرجع الى الولاية بشهادته •

وقال من قال : فيما أحسب لا تجوز شهادته وحده ، في وجهه من الوجوه من ذلك ، ولا يقبل الا شهادة اثنين ، وأحسب أنه قيل : تجوز شهادته وحده له بالتوبة اذا كان الحق في ذلك الذنب الذي أذنبه لله تبارك وتعالى وحده •

وأما ان كان من حقوق العباد ، لم يقبل شهادته وحده ، وأحسب أنه قيل لا تجوز شهادته وحده بالتوبة ، اذا كان الحق في ذلك الذنب الذي أذنبه لله تبارك وتعالى وحده ، وأما اذا كان من حقوق العباد لم تقبل شهادته وحده ، وأحسب أنه قيل : ولا تجوز شهادته وحده اذا كان في حقوق الله فيما كان ذنبه فيه شاهرا •

وأما اذا كان من المعاصي التي ليست شاهرة جازت الشهادة فيه من الواحد ، وأحسب أنه قيل يجوز في حقوق الله ، وحقوق العباد ، اذا كان المحدث مستحلا ، لأنه لا تبعه عليه اذا تاب بعد التوبة من ما أظله من مال الناس ، ولا ما ضيع من حقوق الله ، فالتوبة تجزيه اذا تاب عن ضمان ذلك كله ، وعن القيام بما قد ضيع من حقوق الله على الدينونة •

ومعنى أنه اذا اختلف القول فيه ، اذا لم يقبل الشهادة له ، فعيل : هو على البراءة • وقيل : هو على الوقوف لا يتولى ولا يبرأ منه لسبب شهادة الواحد ، وأما اذا علم منه أحد من المسلمين ذنبه ذلك ، ثم علم منه الولاية بعد ذلك الذنب الذي قد علمه منه ، فأحسب أنه قيل : انه يتولى بولايته أيضا ، ويحسن فيهما الظن جميعا أن المتولى له لم يتوله الا بعد التوبة •

وأحسب أنه قيل يبرأ من الأول ، ويتولى المتولى له ، لأن المحدث الأول لم تصح توبته بشهادة ، فهو على حكم الصحيح فيه ، والمتولى له على ولايته التي كانت له ، لأنه لم يعلم أنه تولاه بباطل ، ويمكن فيسه هذا ، فهو على ولايته •

وأحسب أنه قيل : يوقف عن المحدث الأول لمعنى ولاية المسلم له ،
ويتولى المتولى له على معنى الذى وصفت لك •

وأحسب أنه قيل : يبرأ من الأول ، ويوقف عن المتولى له ، لدخول
الاشكال عليه ، اذا صح حدث الأول ، وصح ولاية المتولى له على غير
صحة توبته ، وأمكن فيه الحق والباطل على الأصل الذى قد صح ، ولم
يصح زواله ، فيوقف عنه للاشكال فيه •

وأحسب أنه قيل يوقف عنهما جميعا ، فيوقف عن البراءة من الأول ،
لوضع ولاية الثانى له ، فدخل فى البراءة منه بالشبهة ، والبراءة تدراً
بالشبهة •

وأحسب أنه قيل : يبرأ منهما جميعا ، من الأول بصحة المحدث
فيه ، ومن الآخر بولايته إن قد صح حدثه ، ولم يعلم أنه علم بتوبته ،
وكان فى الحكم محجوراً عليه ولاية الظالم ، كما كان محجوراً عليه
البراءة من المسلم فى الظاهر ، فالمتولى للظالم كالمتبرئ من المسلم ، مع
من يتولى هذا ، ويبرأ من هذا ، لأن ذلك كله محجور من ولاية الظالم ،
والبراءة من المسلم •

ويمعبنى فى هذا كله فى الشهادة ، وفى الولاية له ممن يعلم علمه
بحدثه ، أنه اذا تولاها وهو يبصر الولاية والبراءة أن يتولى بولايته ،
أعنى المحدث ، وكذلك اذا شهد له بالتوبة من حدثه الذى أحدثه المعروف
منه ، وهو يبصر أحكام الولاية والبراءة ، وأحكام التويات مأمون فى
ذلك ، بصير بأحكامه ووجوبه ، ووجوب حقوقه من مستجله وحراره ،
وحقوق الله فيه ، وحقوق العباد ، وأن يقبل منه ذلك ، ويتولى بولايته ،
كائن ما كان المحق فى الحق من حقوق الله ، أو من حقوق العباد ،
مستحلاً أو محرماً ، سريرة أو شاهراً ، أن يتوليا جميعا •

وان لم يكن المتولى للمحدث بعد علم منه بحدثه مأمونا على مثل هذا الذى وصفته لك ، بصيرا به ، ثم تولاه وهو ضعيف لا يؤمن على معرفة الأحكام ، ليخاف أن يحفل عليه الاشكال ، ويلحقه الاختلاف فى الولاية والوقوف .

وأما البراءة منه ، فلا تعجبني على كل حال ، ومعنى أن الشاهد له بالتوبة ، اذا لم يتوله حتى يشهد له بالتوبة من ذلك الحدث الذى به برئ منه ، فلا أعلم أن أحدا قال فيه بوقوف ولا براءة ، أعنى الشاهد بالتوبة للمحدث من أى وجه كان الحدث .

ومعنى أنه اذا كان يبصر أحكام ذلك أو لا يبصر ، فانما هو شاهد بالتوبة ، والتوبة معروفة من ذلك الحدث ، فاذا شهد له بالتوبة من ذلك الحدث فقد شهد له بالتوبة ، وكان مأمونا على قوله فى ذلك ، ولا يلحقه فيما أعلم مع أحد منهم براءة ولا وقوف .

ومعنى أنه لو كان المتولى لهذا المحدث ممن يبصر الولاية والبراءة ، ولم يعلم بحدثه ، ثم تولاه ولم يشهد له بالتوبة من الحدث ، وهو ممن لا يعلم أنه يعلم بحدثه ، فانه لا يبين لى أن يتولى بولايته على حال ، لأنه يهتمل أن يكون تولاه قبل أن يحدث الحدث ، فتكون ولايته له جائزة ، ولا يوجب ذلك خروج المحدث من حدثه ، الا أن يكون المحدث شاهرا بشهرة تجب على أهل الدار معرفة كفره .

فان كان على هذا ، ثم تولاه هذا المتولى الذى يبصر الولاية والبراءة ، تثبت ولايته معنى فى قول من يثبت الولاية بقول الواحد كائنا ما كان المحدث معنا من المستطين ، أو المحرمين من الأئمة ، أو من العامة ، أو من العلماء ما لم يقع هنالك تنازع تتكافأ فيها أقاويل العلماء فى صاحب الحدث الشاهد من الأئمة أو من العامة .

فان أهل الأحداث الشاهرة التي تجب على أهل الدار والآفاق والأحمار شهرة حدثه ولا يختلف فيها من شهرة حدثه المكثف ، ولو اختلف المختلفون في ولايته والبراءة منه بالبطل والحق ، فليس اختلاف المبطلين مما يوقع الاختلاف فيما تجب به البراءة من أحداث المحدثين ، اذا خرجت الشهرة للأحداث مخرج أحكام الأحداث التي ليس فيها محتمل الحق ، أو خرجت الأحداث مصتلة للحق والبطل ، الا أن الحكم قاض عليها من حكم الاجماع من الشاهدين له من الحكام عليه وله من المسلمين ببطل الحدث •

فانه اذا خرج الحدث في حكم الاجماع فيه أنه مجتمع على باطله ، لم ينفع الاحتمال فيه أنه مجتمع على باطله ، لم ينفع الاحتمال فيه للحق والبطل لمن غاب عنه صحة الحدث في سريرته •

وكذلك اذا خرج الاجماع في الحدث المحتمل للحق والبطل بالصواب ، لم يضر الاحتمال ولا جاز الاختلاف في الحدث الثابت عليه حكم الاجماع بازالة حكم الاجماع بالمخالفة لحكم الاجماع من ولاية أو براءة لاثبات الحكم بذلك وبالدينونة على مخالفة الاجماع •

وكذلك اذا ثبت الاجماع على حكم الحدث المحتمل للحق والبطل ، بغير صحة حكم باطله ، ولا صحة حكم صوابه ، وحقه لم يجز لمن غاب عنه صحة الحدث بحقيقته في سريرته أن يحكم فيه بالدينونة بحقه ولا بباطله ، وخرج فيه حكم الاحتمال عند كل من غاب عنه صحته في سريرته كيف كانت ، وكيف جرت ، لمن شاهد عصره ومصره ، أو لمن غاب عن مصره ووقت عصره ، أو جاء بعد عصره من أهل مصره ، أو من غير أهل مصره ، وليس لأحد غاب عنه صحة الحدث أن ينقض الحكم المجتمع فيه بمخالفته بالدينونة من عالم أو ضعيف من شاهد أو غائب من مشاهد لعصره ، أو حادث بعد عصره ، فلا يجوز له نقض حكم

مجتمع عليه بحكم الاختلاف بالعينونة الى الاجماع ، ولا بالرأى الى اجماع .

وكذلك ليس له أن ينقض حكم مجتمع عليه بحكم الاجماع ، الى حكم الاختلاف بالدين ولا بالرأى بالقول من ضعف عن بصر الأحكام المجتمع عليه اجماعها من مختلفاتها ، فتولى أحدا من أهلها برأى ما لم يخالف أحدا من المحققين من يتولى بحق ، أو يبرأ بحق في أصل الاجماع الذى جهل صحة حكمه ، وضعف عنه بوقوف من عالم محقق برأى أو بدين ، أو عن ضعيف بدين أو براءة من أحدهما برأى أو بدين فلا يضيق عليه ذلك معنا .

وكذلك أن وقف عن الولاية والبراءة لأهل الأحداث الثابتة في الأحكام المجتمع عليها ، على غير مخالفة المحققين بولاية أو ببراءة بوقوف عن عالم برأى أو بدين ، أو عن ضعيف من المحققين بدين ، أو براءة من أحدهما برأى أو بدين فهو سالم ولا نعلم في ذلك اختلافا من أحد من المسلمين .

ذكر اختلاف أحكام الدعوى

من أحكام البدع

وكل اختلاف خرج على أحكام الدعوى من جميع الأحداث ، على غير تصريح من أحكام البدع من استحلال المحرمات ، وتصريم المحلات الشاهرات الظاهرات من جحود بابتكار أو بضلال تأويل مع الاقرار ، فهو خارج على حكم المحتملات للحق والباطل الجلتز فيه ، الثابت له حكم الاجماع بحقه وباطله ومحتمله على حاله التى جرت عليه اذا ثبت الحكم فى الاجماع بأحد ذلك ثبت فى حكم الظاهر ما يثبت فى الحكم المجتمع عليه ، ولو كان الاجتماع ممن أجمع عليه كان فى سريرتهم مخالفين لعدل الله وصوابه فى ذلك الحكم وكانوا مبطلين •

فان حكمهم فى هذا الوجه بأى وجه ثبت منه الحكم بتحقيق الحدث أو بابطاله ، أو باثباته على حاله ، فهو حجة لجميع من غاب عنه صحة باطلهم ، وعلى جميع من غاب عنه صحة باطلهم ممن شهدهم ، أو غاب عنهم •

فافهم هذا الأصل ، وكل حدث خرج على حكم البدع ، وشهر ذلك ، وظهر خارجا على صحيمات أحكام البدع ، فليس فى ذلك احتمال ، ولا يكون الحكم فيه لمن شاهده مزيلا لما شهر منه من حق أو باطل بخلاف ما شهر من أحكام البدع ، ولو أجمعوا على باطل حقه ، ولن يجمعوا ، ولو أجمعوا على تحقيق باطله ولن يجمعوا ، فليس للمالك فى ازالة حكم البدع عن سبيل ما صحت عليه حجة ، ولا منهم حجة ، ولا بهم حجة •

وعلى كل من ورد عليه الحكم من غائب أو شاهد أو محاضر أو حادث أن يكون حاكما لنفسه ، وعليها فى صحة أحكام أحداث البدع عنده ،

وفي صحة أحكام البدع ، وعلى الحاكمين بمخالفة الحكم في البدع ،
وللحاكمين بموافقة الحق للموافقين للحكم في أحكام البدع ، وبين أحكام
البدع وأحكام الدعاوى الخارجة على سبيل أحكام احتمال الحق والباطل
من الأفعال المحتملة للحق — نسخة — للهدى والضلال في حكم الشريعة
فرق بعيد بعيد •

واختلاف الحكم في ذلك ، وتفاوته مع أهل العلم المحققين ذلك شديد
شديد ، فلا يحصل ذلك كله على معنى واحد ، فان ذلك فاسد فاسد •

وعلى كل حال معنا فإذا شهد الشاهد مع علماء المسلمين لأحد من
أهل الأحداث ، كانت الأحداث خارجة على أحكام البدع ، أو على أحكام
الدعاوى بالتوبة من حدثه الذي كان منه على أحد الوجهين ، وهو
ممن يبصر أحكام الولاية والبراءة والتوبات ، فتولاه على ذلك بعد
شهادته له بالتوبة ، وهو ممن لم يصح منه مخالفة للمسلمين بوجه من
الوجوه للدين ، فهو جائز الشهادة لذلك المحدث ، وجائز قبول قوله
بذلك ممن علم الحدث ممن شاهده ، أو غاب عنه من حاضر أو حادث ،
ما لم يعلم كذب العالم الشاهد بذلك ، ولم يصح معنا كذبه الا أن يكون
المحدث قضت الشهرة عليه بالموت على الاصرار على حدثه ، أو حكمت
عليه بذلك الجماعة بالاصرار •

وصحة الاصرار غير صحة الحدث ، فانه اذا صح الحكم عليه
بالاصرار ، أو بالشهرة ، أو بأنه مات مصرا بشهرة أو اجماع — نسخة —
أو حكم اجماع ، ثبت حكمهم عليه بذلك ، فانه لا تقبل من أحد بعد
ذلك شهادته بتوبته ، ولو شهد له جميع الثقلين بالتوبة ، ولن يشهدوا
جميعا بذلك ما قبل منهم ، كما أنه لو شهد له جميع الثقلين ولن يشهدوا
بأنه لم يكن منه ذلك الحدث الذي قد صح في الشهرة بطله فيه ،
أو في الاجماع على بطله منه ما قبل منهم ذلك ، وما كنوا فيه
حجة ، وكنوا كلهم في ذلك مدعين في حكم الحق ما به يشهدون •

ولن تقبل شهادة مدعى على الأبد في حكم ما يكون فيه مدعىا في حكم الدين ، ولا في حكم الدنيا ، فافهم ذلك ان شاء الله •

ومن تولى هذا المحدث الذى قد صح حديثه لأحد هذين الوجهين جميعا في حكم اجماع أو حكم شهرة بباطله من احداث البدع ، أو من احداث الدعاوى مع من صح معه ذلك من المحدث من غير شهادة منه له بتوبة ، وهو من علماء المسلمين الذى لم يصح منه مخالفة لهم في أصل الدين ، وصح له موافقتهم في ظاهر حكم الدين ، والمحدث من الائمة أو من العامة الا أنه خارج بهذه المنزلة •

فمعى أن هذا الذى يختلف فيه ، وأما الأول فلا أعلم فيه اختلافا أنه في الولاية اذا شهد له بتوبة محتملة ، كما وصفت لك •

وأما اذا تولى على غير شهادة بتوبة تقدمها ، فعندى أنه يلحقه حكم الاختلاف في الولاية والوقوف والبراءة منه ومن المحدث ، وفيه وفي المحدث ، ويمجبني اذا كان عالما بصيرا كما وصفت لك ، وكان عالما بالمحدث ، أو كان المحدث شاهرا يقضى أنه قد علمه أنه يتولى هو والمحدث جميعا ، وان لم يكن عالما بالمحدث ، أو احتصل أن لا يعلمه أن يتولى هو ، ولا يقف عنه برأى ولا بدين ما لم يعلم باطله ، ولا يتولى المحدث ، ويكون على حالته ، وما صح عليه من باطله ، ومن حكم البراءة ما لم يشكل ذلك من علم العالم فيه ، أعالم بحديثه أم غير عالم بحديثه ، وأشكل ذلك •

فيمجبني الوقوف عن المحدث في هذا الفصل والولاية للعالم ، وان كان هذا المتولى ضعيفا من ضعفاء المسلمين ، والشاهد الذى وصفته لك من ضعفاء المسلمين أعجبني أن لا تقبل شهادته في هذا الموضع للمحدث ، ويكون المحدث على حالته ، ويتولى الشاهد اذا احتصل صدق شهادته على ما وصفت لك ، ولا أعلم أن أحدا قال في الشاهد اذا احتصل صدق شهادته بوقوف ولا براءة ، ولا ترك ولاية بأى حالة كان عالما أو ضعيفا •

ولا أعلم أنه قال أحد بولاية المحدث اذا تولاه من لا يعلم
بحدثه بأى حال كان المتولى ، عالماً أو ضائعاً ، فافهم هذين الفصلين
الذين لا أعلم فيهما اختلافاً •

قال غيره :

انظر فيما ذكره هاهنا من أحكام البدع ، وأحكام الدعاوى ، والفرق
بين ذلك ، وأردت أنا أن أقرب الفرق بينهما ليفهمه من أراد النظر
فيه ، والذي عرفت أن البدع هو كل من استحل ما حرمه الله في
كتابه ، أو في سنة رسوله ، أو أجمع المسلمون على تحريمه ، أو حرم
ما أحله الله في كتابه أو في سنة نبيه ، أو أجمع المسلمون على تحليله ،
فكل من صح عليه أنه استحل حراماً ، أو حرم حلالاً ، فهو مبتدع •

وعلى كل من صح معه حديثه ممن شاهده ، أو من غاب عنه ممن كان
في عصره ، أو كان في غير عصره ، أن يبرأ منه ، وأن يحكم عليه
بالباطل اذا علم الحكم في ذلك ، فإن اختلف العلماء في حقه وباطله ،
فحكم له بعضهم أنه محق ، وحكم عليه بعضهم أنه مبطل ، فالحاكم
عليه بالباطل هو الحق ، وهو الحجة على كل من خالفه ، ولا يجوز
لأحد تضليل الحق ولا تخطئته ، ولو كانت أمة واحدة فلا يجوز لأحد
تخطئتها ولا تضليلها ولو فارقها وخالفها جميع الثقلين من الجن والانس ،
من العلماء والضعفاء ، والعوام وسائر الخلق كلهم •

ولا يجوز لأحد تصويب المبطل كائناً من كان ، ولو أن جميع أهل
الأرض كلهم صوبوا المحدث المبطل ، وأجمعوا على صوابه ، وأجمعوا
على صواب من صوبه ، ما جاز لأحد أن يمينهم على باطل ، ولا يقبل
اجماعهم ولا تصويبهم ، ولا يكون الحق في ذلك الا مع أحد الفريقين
المختلفين ، ولا يكون الحق في ذلك الا في واحد اختلف فيه أحد ،
ولم يختلف فيه أحد •

فالمحق في ذلك من وافق الحق فيه ، والمبطل منهم من وافق الباطل ، ولا يستحيل المحق منهم أبداً عن حقه ، ولو أجمع على باطله جميع أهل الأرض من الثقلين ، وجميع العلماء من الجن والانس ، ولا يستحيل المبطل منهم أبداً عن باطله الا بترك باطله ، وخروجه منه ، ولو أجمع على حقه جميع الثقلين من الجن والانس وجميع العلماء كلهم •

ولا يكون الاجماع من العلماء ، ولا الشهادة للمبطل ولا عليه زائداً في أحكامه ، ولا ناقلاً لها عن حكمها ، فافهم هذا •

وأما الدعاوى المحتملة للحق والباطل ، فهو كل شيء كان يحتمل في دين الله حلاله وحرامه ، وحقه وباطله ، كالإكل للميتة والدم المسفوح ، أو لحم الخنزير ، أو ما أشبه هذا ، فإن كان الإكل مضطراً كان حلالاً له ، وكان محققاً ، وإن كان غير مضطر كان حراماً عليه ، وكان مبطلاً . وكذلك المتزوج لأمه ، أو ابنته ، أو أخته ، أو غير هؤلاء من جميع ما حرم الله عليه ، فإن كان المتزوج جاهلاً بنسبهن فحلال له تزويجهن ، وإن كان عالماً بنسبهن فحرام عليه تزويجهن ، وكذلك ما أشبه هذا •

وكذلك المتارك لصوم شيء من شهر رمضان ، والمتارك لصلوات الفرائض وما أشبه هذا من حقوق الله ، فإن كان من عذر فهو محق ، وكان ذلك حلالاً له ، وإن كان من غير عذر كان مبطلاً ، وكان ذلك حراماً عليه •

وكذلك الغافل لوليه ، أو لغير وليه ، من أهل القبلة ، وجميع من حرم الله عليه قتله مما أشبه هذا ، وكذلك وطء الفروج والأحداث في الأبدان ، مما يجب فيه القصاص ، وغير ذلك من حقوق العباد مما يشبه هذا ، مما يحتمل الحق والباطل ، والحلال والحرام ، فالفاعل لهذا محتمل حقه وباطله ، وحلاله وحرامه ، ولا يحكم على الفاعل لشيء من هذه الأشياء أنه مبتدع حتى يصح أنه مبتدع •

فأما الإكل للبعثة ، والدم المسفوح ، ولحم الخنزير ، وما أشبه ذلك ، فإذا صح أكله لذلك أو لشيء منه ، فإن كان وليا كان على ولايته ، وإن كان موقوفا عنه كان في حال الوقوف عنه ، وإن كان ييرا منه كان في حال البراءة منه ، ولا ييرا منه بأكله هذا ، لأن هذا يحتمل حلاله لهم ، وأنهم مأمونون على دينهم ، ولا تجوز البراءة منهم بذلك حتى يعلم أنهم أكلوا ذلك حراما ، فإذا علم أنهم أكلوا ذلك حراما برىء منهم ، ففى بعض القول بعد استتابتهم ، وفى بعض القول قبل استتابتهم ، ولا يكونون مبتدعين ، ولو أكلوا ذلك حراما حتى يستحلوا ذلك ، ثم يكونون مبتدعين •

فانظر في هذا الفصل ، فإنه تجتمع فيه ثلاثة أحكام ، لأنه إذا صح أنه أكله ولم يعلم أنه أكله حراما أو حلالا كان على حاله من الولاية ، أو الوقوف ، أو البراءة ، وإذا صح أنه أكله حراما كان منتكها لما يدين بتحريمه ، وكان من أهل الدعوة ، ومن أهل نحلة الحق ما لم يصح أنه مستحل لذلك ، أو يدعى على الله في ذلك تحليلا ، فإذا صح أنه مستحل لذلك كان مبتدعا ، وكان خارجا من دين الله ، ومن أهل دعوة الحق ، ومن أهل نحلة الحق ، فانظر في هذا ، فإنه لا يكون مبتدعا الا حتى يصح أنه أكله ، وأنه أكله حراما ، وأنه أكله مستحلا لأكله •

فإذا اجتمعت فيه هذه الثلاثة المعانى ، كان مبتدعا ، وما لم تجتمع فيه هذه الثلاثة المعانى وما أشبهها ، كان من أهل نحلة الحق ، ومن أهل دعوة المسلمين •

وكذلك المتروج لأمه أو ابنته ، أو غيرها مما حرم الله عليه تزويجهن ، فإذا صح أنه تزوج أمه أو ابنته أو غيرها مما حرم الله عليه تزويجهن ، كان على حاله من الولاية ، ولا يجوز أن ييرا منه ، ولو شهد عليه شاهد عدل أنها أمه مثل محمد بن مصبوب ، أو أبى بكر الصديق ، أو عمر بن الخطاب ، فلم يترك زواجها لم تجز البراءة ،

وكان على ولايته اذا لم تقبل شهادته ، لأنه لا تقوم عليه الحجة في ذلك بشهادة واحد حتى يعلم بنسبه ، أو تقوم عليه الحجة بشهادة عدل ينسبه أو ما أشبه ذلك ، ولا يكون هذا مبتدعا الا باجتماع ثلاثة معان : حتى يصح أنه تزوج أمه ، وأنه عالم بنسبها ، وأنه مستحل لذلك ، أو دائن به •

لأنه اذا صح أنه تزوج بها كان على حاله الذي كان عليه قبل ترويجه بها من الولاية ، أو الوقوف ، أو البراءة ، فاذا صح أنه تزوجها ، وأنه عالم بنسبها ، كان مرتكبا لكبيرة ، ولما حرم الله عليه ، وكان من أهل دعوة الحق ، ومن أهل دين الحق ، وكان منتها لا حرم الله عليه ، ولما يدين بتحريمه ، حتى يصح أنه مستحل لذلك ، ثم يكون حينئذ مبتدعا مفارقا لدين الله ، لأن المبتدع مفارق لدين الله ، ولنحلة الحق ، ولدعوة المسلمين •

والمنتك لا يدين بتحريمه من أهل دعوة الحق ، ومن أهل دعواه المسلمين ، وكذلك ما أشبه هذا من ترك الصلوات والصيام ، وما أشبه هذا من حقوق الله الا باجتماع ثلاثة معان : حتى يصح ترويجه بها ، وحتى يصح أنه عالم بنسبها ، وحتى يصح أنه مستحل لذلك ، ثم يكون حينئذ مبتدعا •

وكذلك جميع ما أشبه هذا من المحرمات التي من حقوق الله ، فان اختلف العلماء من المسلمين في من تزوج أمه : فقال بعضهم : انه تزوج أمه وهو عالم أنها أمه ، وأن ترويجه لها حرام وبرعوا منه •

وقال آخرون : ان تزوج بها وهو لا يعلم أنها أمه ، وتولوه على ذلك ، كان المختلفون كلهم في الولاية عند من يتولاها قبل ذلك ما لم يظهر تخطئة لبعضهم بعضا أو براءة من بعضهم بعض عند من يتولاها : أو قذف لمن لا يجوز لهم فيه قذفه ، وما أشبه ذلك ، ثم حينئذ يكون الابتدء منهم بالتخطئة ، أو بالبراءة ، أو بالقذف مبطلا ، ويبرأ منهم

بذلك ، لأن هؤلاء المخطئين كلهم على دين المسلمين ، ومن أهل دعوة الحق ، ونفلة الحق ، لأن كل فريق منهم يدعى دعوى ان كان صادقا فيما يدعيه فهو محق ، وهو موافق لدين الله ، لأن الفريقين قالوا انه تزوج أمه ، وهو عالم بنسبها أنها أمه ، وان تزويجه بها حرام وبرئوا منه بذلك فقد وافقوا دين الله ، ان كانوا صادقين ، ولأن الذين قالوا : انه تزوجها وهو جاهل بنسبها أنها أمه ، وأن تزويجه بها حلال له وتولوه على ذلك ، فقد وافقوا دين الله ان كانوا صادقين .

فكلا الفريقين يدعى دعوى ان كان صادقا فيما يدعيه فهو محق عند من علم باختلافهم ، وخفى عليه سرائرهم ، أو تغطت لهم ، وأما من علم المبطل منهم من الحق ، ووقف على سرائرهم ، فعليه أن يبرأ من المبطل منهم ، ويتولى الحق منهم ، ولا يجوز لن على سرائرهم ، أن يبرأ من المبطل منهم عند من يتولاهم ، ممن خفى عليه سرائرهم ، أو تغطت لهم ، أو يظفهم ، وعلى الحق من الفريقين أو يبرأ من الفريق المبطل ، ولا تجوز لهم ولايتهم ، ولا موافقتهم ، ولا اظهار البراءة منهم ، ولا التغطية ، ولا القذف عند من يتولاهم ممن خفى عليه سرائرهم ، ويجوز لهم اظهار البراءة منهم عند من علم باطلهم .

ويجوز لن علم باختلاف هؤلاء العلماء ، أن يتولى المتزوج لأمه ، ويتولى العلماء المختلفين ، ما لم يصح منهم تغطية أو قذف أو براءة عند من يصرم عليهم فعل ذلك معه ، لأنهم لما اختلف العلماء في المتزوج ، تكافأت شهادتهم ودعاويهم ، وبطلت حجتهم ، وصاروا كلهم خصماء لبعضهم بعضا ، والخصم مدع ، والمدعى لا تقبل شهادته ، ولا حكمه ، ولا حجته على خصمه فيما يدعيه .

فان أجمع العلماء من المسلمين على حق المتزوج حلال تزويجه بها ، أو على حرام تزويجه بها وباطله ، كان اجماعهم حجة ، ولم يجز

لأحد ممن لا يعلم كذبهم فيما أجمعوا عليه مفارقتهم . ولا تخطئتهم فيما أجمعوا عليه ، والبراءة منهم ، ولا ولاية المتزوج ، إذا اجمعوا على حرام تزويجه بها وباطله ، وعلى من علم بكذبهم فيما أجمعوا عليه أن يبرأ منهم سريرة ، ولا يجوز له اظهار البراءة منهم عند من لم يعلم بكذبهم ، ويجوز له اظهار ذلك عند من علم بكذبهم ممن لم يعلم الحكم في ذلك ، فافهم هذا .

وأما ان خالف العلماء المحققين فيما أجمع عليه الضعفاء من المسلمين ، أو العلماء من المبتدعين لم يكن مخالفة الضعفاء ، ولا العلماء المبتدعين مزيلة لاجماع العلماء المحققين ، ولا مكافئة لاجماعهم ، ولأنهم خصماء مدعون والعلماء من أهل دعوة الحق هم الحجة على الضعفاء من أهل دعوة الحق ، وعلى العلماء من المبتدعين وأئمة الضلال ، وكان اجماع العلماء هو الحجة ، فانما يبطل اجماع العلماء من أهل دعوة الحق اذا اختلفوا هم بينهم ، ولا يصح منهم اجماع على الشيء عند اختلافهم فيه .

وأما غيرهم من الضعفاء والمبتدعين ، فلا يزيل اجماع العلماء من أهل دعوة الحق ، هكذا قيل ، والله أعلم .

وانما قلنا : ان المنتهك الراكب لما يدين بتحريمه أنه من أهل دعوة الحق ، لأن دينه أن ذلك الذي ركبه حرام ، ودين المسلمين أن ذلك الذي ركبه حرام ، فدين الراكب لذلك الحرام ، ودين المسلمين في ذلك الحرام دين واحد ، ولا فرق بينه وبينهم ، فهو من أهل دعوة الحق ، وأهل نحلة الحق ، ودينه دين المسلمين .

وأما المستحل لذلك الحرام ، فدينه غير دين المسلمين ، لأن دينه أن ذلك الشيء حلال ، ودين المسلمين أن ذلك الشيء حرام ، فاختلف دينه ودين المسلمين ، فليس هو من أهل دين المسلمين ، ولا من أهل

دعوة الحق ، ولا من أهل نحلة الحق ، وقد قال الفقيه في مثل هذا شعرا :

✽ دين هذا خلق هذا وهما مفترقان ✽

انظر في جميع ذلك ، ولا تأخذ من قولي الا بما وافق الحق والصواب ..

ومن كتب المعتبر :

وعن رجلين برئاً من رجل فسألا على ما برئاً منه قالاً : لا نفسر .

قال أبو عبد الله : ان كانا من العلماء الذين تقوم بهم الحجة ، لم يسألا ، وقبل قولهما ، وبرئ من الرجل ببرائتهما ، وان كانا ممن لا تقوم بهما الحجة ، لم يقبل قولهما حتى يفسرا ، فان قالاً : انا استتبناه فلم يتب قبل قولهما عليه ، وان لم يسألا حتى ماتا ، وكان للرجل ولاية ، ثبتت ولايته وولايتهما ان شاء الله .

قال غيره :

وهذا من مجملات الأكثر التي لا يصح معنا الا في حكم المعتبر ، وذلك أن البراءة في الاطلاق تفرج على وجهين ، وجه منهما الخلع والبراءة بغير تسمية من أسماء الكفر والضلال ، والنفاق والفسق ، وأشبه هذه الأسماء ، فهي أسماء دالة على من يستحق البراءة من المتسمين بها ، وهي براءة في التسمية اذا سمي بها ، والبراءة بغير تسمية هي اللعن .

وقوله : قد برئت من فلان ، أو فلان برئ من الاسلام ، أو برئ من الله ، أو خلع عن الاسلام ، أو أنا أبرأ من فلان أو أشبه هذا ، فهذا خلق وليس بتسمية ، ولا يكون معنا في هذه الأغفاظ كلها صحة شهادة على المتخوف بها من جميع من قذفه بها ، كان ذلك من المسمى له بها على وجه الشهادة ، أو على وجه القذف ، ولا يخرج شيء منها

معنا شهادة الا قوله فلان برىء من الاسلام ، أو خليع من الاسلام ونحوه على وجه الشهادة ، فانه يشبه معنى الأسماء الدالة على البراءة ، وأما سائرهما فمخفف خارج معنا كله ومصرح من البراءة والقاذ من جميع عباد الله ، ومن جميع خلقه من المتبعدين من التقلين من الجن والانس ، من عالم أو ضعيف ، خارجة مفرج الدعوى من جميع المتبرئين ، ومن جميع المقاذفين ، ولا يقبل منهم ذلك ، ولا يجوز اتباعهم عليه ، ولا تقليدهم فيه ، بأن يخلع كخلعهم ، ويبرأ كبراعتهم ، ولا يكون في ذلك حجة لمن اتبهم ، ولا حجة على من سمعهم ، ولو كانوا علماء كثير ، وبشر كثير الا الأنبياء صلوات الله عليهم جميعا وسلم تسليما فانهم مقبول قولهم في جميع ما قالوا من الشهادة لازم أن يشهد كشهادتهم ، ويبرأ كبراعتهم •

ويقال كقولهم ، ويصدقوا في جميع ما أخبروا به من جميع ما خرج على سبيل الدعوى من غيرهم ، والشهادة من غيرهم ، فالتقليد من غيرهم لهم في ذلك غيما قليل واجب جائز •

وأما سائر الخلق ، فمعنا أنه قليل لا يجوز التقليد لهم في جميع ما خرج مفرج الدعوى ، ولا يجوز أن يشهد في ذلك كشهادتهم ، ولا في شيء منه ، ولا يقال كقولهم ، ولا يبرأ كبراعتهم على القطع والتصديق لهم فيه ، ومن قلدهم في ذلك كانوا قليلا أو كثيرا ، عالما أو ضعيفا ، مسلمين أو كافرين ، مقرين أو منكرين ، فهو مخطئ ضال عن حكم الدين •

وكذلك ما كان من أسماء الكفر الموجبة للبراءة على صاحبها المسمى بها البراءة والخلع من الأسماء المكفرات ، فإذا كان تسمية بها من المسمى بها للمسمى بها ، أو بشيء منها الأصل في ذلك ، والمراد به القذف والخلع والبراءة ، لا يراد بها الشهادة على المحدث على أنها واجبة عليه ، محدثة على معنى الشهادة ، وانما هى على معنى القذف ، فهى من جميع المتسمين بها بجميع من سمى بها ممن لا يستحقها فيها مضى عند

من سمي بذلك معي بمنزلة القاذف ، لا بمنزلة الشاهد ، والقاذف في
الاجماع معنا يفرج مخرج المدعى اذا لم يكن المقذوف الذى قذف وليسا
للذى سمعه يقذفه من جميع الخلق الا مع من يعرف منه ما قد عرفه
من الأسماء ، فانه موافق له على ذلك ، والقاذف مع هذا مدع ومبتريء
بالقذف ، والدعوى فيما قيل أنه لا تجوز شهادته •

وكذلك في الاجماع أن المدعى لا تجوز شهادته في جميع ما كان
مدعيا فيه وبه ، ولا نعلم في ذلك اختلافا أنه يرجع مقبل شهادته
فيما كان فيه مدعيا ، وثبت فيه حكمه مدعيا ، أو يكون قاذفا خالما لمن
يتولاه الذى سمعه من المتعبدين ، فيكون القاذف لوليه معه مخلوعا
ومدعيا ، مبيحا من نفسه البراءة ، لا تجوز شهادته فيما يدعيه أبدا ،
وسواء كانوا علماء كما وصفت لك ، أو ضعفاء قليلا أو كثيرا ، فلا فرق
في ذلك ، والقول كله سواء ، والحكم فيه سواء •

ولا يجوز قول مدع ، ولا شهادة خلیع ، والفقهاء والعلماء في أحكام
الدعوى والقذف ، وجميع الأحكام والاختصاصات ، سائر الناس من
الضعفاء ، سواء من المقرين والمنكرين ، والمسلمين والكافرين ، ولا فرق
بين علماء المسلمين ، ولا بين غيرهم في الأحكام ، ولا الدعوى ، والاختصاصات
فرق ، ولا نعلم في ذلك اختلافا ، وذلك معنا في حكم الاجماع ،
ولا فضل على العلماء المسلمين على سائر العالمين الا فيما جعل لهم من
الحجة في الفتيا في أمر الدين ، أو فيما جعل لهم من التسليط فيما
جعلهم حكاما فيه على العالمين لشرائع أصول الدين •

وأما سائر الحكومات ، فهم وغيرهم سواء ، كانوا علماء في دين
الله أو أئمة منصوبين للمسلمين ، فكلهم سواء في الأحكام في الدين ،
الذى يكونون فيها خصماء أو مدعين أو مدعى عليهم في أحكام الدين •

وأما الأسماء الموجبة للبراءة مما وصفت لك ، وما أشبه ذلك فاذا
كان تسميه بها مسمى من المسمى على وجه الشهادة بالاسم الموجب

عليه البراءة ، فمعى أنه قيل : ان ذلك خارج على وجه الشهادة ، وقيل : انه كذف على حال ، لأن الشهادة لا تكون الا على الحدث ، ولا تكون بالاسم ، وانما سمي الله تبارك وتعالى بهذه الأسماء في كتابه ، وشهد عليهم بذلك تبارك وتعالى ، بعد أن قص عنهم أفعالهم وأخبر بها ، وشهد عليهم بها ، ثم سماهم بالأسماء الخبيثة عليها .

ومعى أنه قيل : انها تكون شهادة من شهد بها من العلماء ، البصراء بأحكام الولاية والبراءة والتويات ، واختلاف ذلك ، وثبوت معانيه ، لأنه مأمون على أنه لا يسمى بهذه الأسماء الا من استحقها معة في علمه وأمانته .

ولا تكون شهادة من الضعفاء الذين لا يعبرون ذلك ، ولا يؤمنون على معرفة الأحكام الموجبة للأسماء على الأحداث ، وعلى قبول من يقول : انها تكون شهادة ، على أنها تكون شهادة على الاطلاق ، يدخل عليه العلة في الضعيف ، اذ لا يؤمن على الأحكام في ذلك ومعرفتها ، ولا يثبت ذلك له الا على التفسير فيمن يفرج ذلك منه ، واذا لم يكن ذلك يخرج على وجه الشهادة الثابتة ، لم يتعر من أن يكون الشاهد بذلك اذا لم تجز شهادته أن يكون قاذفا مدعيا .

ويعجبني على الاختلاف في ذلك ، أنه اذا كان في العلماء خارجا مخرج الشهادة فيمن تجوز عليه الشهادة منهم أن لا يحتاج منهم الى تفسير ، وأن يقبل قولهم في شهادتهم على المشهد عليه بلا اسم الموجب للبراءة ، ولو لم يسموا بها يستحق ذلك الاسم من الأحداث ، وأن لا يقبل من الضعيف الشهادة بذلك الا حتى يسمى ما كان حدثه فبراه المسلمون أنه مكرر ، ويكونون هم الحكم فيه بالاسم والبراءة .

ومعى أنه قد قيل لا يقبل من الضعيف ذلك ، ولو سمي مفسرا حتى يشهد الشاهد أن منهم على تفسير الحدث ، وأنهما استتاباه من ذلك فلم يقب ، ثم هنالك يقبل منهما ، ويحكم بشهادتهما .

ومعى أنه قد قيل : انه لا يقبل من الضعيفين الشهادة على الأحداث ، ولو فسرا وشهدا على أنه لم يقب بعد أن استتاباه فلم يتب ، وانما يقبل في أحكام البراءة شهادة من يبصر الولاية والبراءة ، كما لا يقبل في الولاية الا قول من يبصر الولاية والبراءة ، والبراءة أعظم جرما وأشد حكما ، وأحسب أنه قيل : ان الضعيفين اذا شهدا بالاسم ، وقالوا : انهما استتاباه من حدثه فلم يتب ، أنه يقبل منهما ، ولو لم يفسر ، لأن الاصرار على جميع الأحداث الصغار منها والكبار موجب للكفر والفسق ، والأسماء الخبيثة التى يسمى بها المحدثون فيهما مأمونان على هذا ب خروج صحة حكمه في قولهما ، بشهادتهما على الصحت .

وأحسب أنه قيل : لا يؤمنان على ذلك ، لأن الضعيف لا يدرك الفرق بين الأحداث حقها من باطلها ، أو بدعها من دعاويها المحتمل فيها الصواب والخطأ ، ولا مستحلاتها من محرقاتها ، وهو غير مأمون في قبول المحتمل على حال الا بالتفسير .

ويعجبني في الضعيفين أنهما اذا شهدا باسم الكفر على وجه الشهادة ، ولم يفسرا الحدث ألا يقبل منهما على من شهدا عليه ، كان المشهود عليه له ولاية أو لم تكن له ولاية حتى يبيننا الحدث ، فاذا بينا الحدث ، وشهدا به على القطع على المعاينة والسمع ، وهما وليان من المسلمين ، أعجبني قبول ذلك من شهادتهما اذا كان الحدث مكفرا لمن ركبته ، ولو لم يقولوا : انهما استتاباه ولم يتب ، لأنهما قد وصفا وفسرا ما يكفر به المحدث ان كان كفرا ، أو ما يستتاب منه المحدث ان كان صغيرا ، وعلى المشهود عليه ، وله ما يجب عليه في الحكم في المشهود عليه من الصغير والكبير ، الذى يصح بشهادة الشاهدين الا على العلماء في الدين من المسلمين ، والأئمة المنصويين .

فانه لا يعجبني أن يقبل عليهم الا بشهادة العلماء ، الا أنه يعجبني

ففيهما اذا شهدا على عالم أو امام وشرحا وفسرا ماذا أتى العالم أو الامام ، فلم أقبل شهادتهما عليه ، وقد قاما في الشهادة ، ولا أبرأ منهما ، ولا أقف عن ولايتهما ، ولكنني لا أجعلهما حجة على من فوقهما من المسلمين ، ولا أترك ولايتهما اذا شهدا بما يجب عليهما في أحكام الاسلام ، وكذلك اذا شهدا بالاسم على الضعيف ، أو على من لا ولاية له ، ولو لم يفسرا أن لا تقبل شهادتهما في ذلك للملة التي وصفت لك ، ولا تترك ولايتهما اذا ثبت ذلك شهادة منهما ، وأدرا عنهما البراءة والوقوف لواجب حق الاسلام الذي لهما ، ولا يجبرني أن يقبل منهما اذا قالوا انهما استتاباه فلم يثبت ، اذا لم يفسرا الحدث للملة التي وصفت لك ، ولا أترك ولايتهما ، وليس كل منزلة يشهد فيها الشاهد ، فلم يقيم بشهادته لملة عرضت في ذات نفسه استحق بذلك ترك الولاية ولا البراءة معنى اذا ثبت له حكم الشهادة ، الا أنه لا تقبل شهادته لأجل أنه ليس بمأمون ولا عدل في ذلك •

كما أنه لو شهد أربعة غير عدول على مقر بالزنى ، وجأوا على وجه الشهادة ، لم يكونوا قاذفين في الحكم ، ولا وجب عليهم معنى الحد ولا التفسيق ، لأن الشاهد غير القاذف ، وليس على أهل التباعد ، ولا لهم أن يكتموا علم ما تعبدهم الله بالشهادة به ، وعليه اذا جاز لهم ذلك حتى يملوا أنهم حجة ، وأنهم يقبل منهم ذلك ، وليس عليهم علم ذلك معنا ، وعليهم القيام بالعدل بالشهادة التي وجبت عليه ، فان قبلت فقد أداها ، وان لم تقبل فقد أداها •

وكذلك لو كان الشهود على ذلك عبيدا مسلمين ، أو من قد شهد بالزور ثم تاب ، فجاء على وجه الشهادة ، فتشهد بحدث من المكفرات ، أو بزنى على أحد ممن لم تجز شهادتهم عليه للملة التي عرضت له في الاسلام أن لا تقبل شهادته من أجلها ، لم يكن بذلك معنا قاذفا ولا خالما ، وانما هو شاهد لم تقبل شهادته لا عرض له ، ليس

لتعديه وجه الحق والصواب في ذلك ، فافهم ذلك ان شاء الله ،
والله أعلم بالصواب .

ومن غير كتب المعتبر أحصيه من كتب الاستقامة :

وأجمع أهل العلم أنه لا تجوز شهادة العدول من قومنا الذين
يدينون بخلاف ديننا على أحد من المسلمين في الحدود ، ولا فيما يوجب
عليهم الكفر ، أو الخروج من ولاية المسلمين الى عداوة ، أو وقوف
أو براءة ، لأنهم خصماء للمسلمين في ذلك ، ولا يجوز قبول قول
مدع ، ولا شهادة خصم ، بذلك جاء الاجماع من أهل العلم من المسلمين .
واختلفوا فيما بعد ذلك :

فقال من قال : لا تجوز شهادتهم عليهم في شيء من الأحكام ،
لأنهم غير مرضيين ، لأن الله تعالى قال : (ممن ترضون من الشهداء)
فهم غير مرضيين ، لأنهم خائنون لحين الله .

وقال من قال : تجوز شهادتهم في الحقوق ما كان ذلك متعلقا في
الأموال الخاصة ، مثل الديون والاقارات ، والوصايا والموارث ،
ولا تجوز في الأبشار ، ولا الفروج ، مثل الطلاق والعتق ، والمسد
وما يشبه هذا مما يدخل فيه أحكام الفروج .

وقال من قال : تجوز شهادتهم في كل ما وافقوا فيه المسلمين
بالدينونة فيه ، ماعدا ما يكفر به المسلمون والحدود .

وقال من قال : تجوز شهادتهم في كل ما وافقوا فيه هم
المسلمين ، ولا يدينوا بخلافهم ، حتى انه قد قيل : انه تجوز شهادتهم
عليهم في القود والقصاص ، ويقاد بشهادتهم المسلم ، ويقتص منه وهو
على ولايته ، لأن ذلك يخرج مخرج الحقوق ، ولا يخرج مخرج
الحدود .

وقال من قال : لا تجوز شهادتهم عليهم ، لا في ذلك ولا فيما يتعلق به الحدود من الحقوق ، مثل السرقة والمحاربة التي يجب بها القطع والغرم •

وقال من قال : تجوز شهادتهم في ذلك في الحقوق ، ويغرمون المال المتعلق به الحد ، ولا تقام عليهم الحدود بشهادتهم ، لأن الحدود من المكفرات ، وأجمع المسلمون أنه تجوز الشهادة من العدول من قومنا على بعضهم بعضا في جميع الحدود والحقوق ، والقصاص وجميع الأحكام الجارية بين أهل القبلة ، وكل فرقة منهم تجوز شهادتهم على بعضهم بعضا ، وعلى سائر الفرق من الروافض والشيعة والقدرية والمرجئة والخوارج ، وجميع من دان بخلاف دين المسلمين ، لأنهم أهل ملة واحدة ، وكفر ونفاق ، يجمعهم اسم الملة ، واسم الكفر والنفاق •

وأجمعوا أن الشهادة العدول من قومنا جائزة على جميع ملأ أهل الشرك من عبدة الأثان والنيران ، من أهل العهد ، وأهل الكتاب في جميع الحقوق ، وما يثبت عليهم من الحدود ، اذا كان في ذلك ثبوت حق الله ، أو للعباد من حق أو حد •

وأما شهادة أهل نحلة الحق ، والدعوة ، فعلى ضروب :

فأما العلماء فشهادتهم جائزة على بعضهم بعضا في كل شيء ، وعلى ضعفائهم من المسلمين ، وعلى سائر أهل الدعوة ، وعلى جميع قومنا ، وعلى جميع المشركين في جميع ما قاموا به من الشهادة ما لم ينزلوا منزلة دعوى ، أو قذف ، أو خصومة في وجهه من الوجوه ، ولا نعلم في هذا اختلافا •

أما شهادة الضعفاء من المسلمين ، ممن تثبت ولايته فجائزة على جميع أهل نحلة الحق من العلماء والضعفاء وغيرهم من أهل نحلة الحق

في جميع الأحكام ، الا فيما يجب به الكفر على أهل الولاية ، فقد قيل فيه باختلاف .

وأما أهل الثقة والمعدل من المقرين بالنحلة ، ما لم تثبت لهم ولاية ، فقد قيل : ان شهادتهم جائزة على نحو ما تجوز شهادة الضعفاء ، من تثبت ولايته في الأحكام ما سوى المكفرات ، وما ينتقل به المشهود عليه عن الايمان الى الكفر ، أو عن حال الوقوف الى البراءة .

وقال من قال : لا تجوز شهادة أحد منهم الا من تثبت ولايته ، وانما المعدل هو الولي .

وقال من قال : ان أهل المعدل والثقة من أهل نحلة الحق ، هو كل من كان معروفا بالأمانات في ظاهر أمره ، من أداء الفرائض ، والانتفاء عن المصارم ، ولا يعلم أنه واقع لكبيرة ، ولا مصر على صغيرة ، ولا تتظاهر عليه تهمة فيما يدين بتحريمه من دين المسلمين ، وظهرت أخلاقه وسيرته ، وأعماله موافقة لقول أهل النحلة ، غير أنه لم يستحق الولاية بصحة الخبرة بما يقع به حكم المولفقة .

فأهل هذه الصفة تجوز شهادتهم على العلماء من المسلمين ، والضعفاء وغيرهم من أهل نحلة الحق ، في جميع ما يخرج مخرج الأحكام ، دون الحدود والمكفرات ، لأنهم وان لم يستحقوا الولاية فليسوا بأدنى منزلة من الثقات في دينهم من قومنا .

وقد قال من قال من أهل العلم : ان شهادة المحول من أهل النحلة تجوز على المسلمين في جميع الأحكام من الحقوق والحدود والمكفرات ، ولا يخرج ذلك من جملة أحكام المعدل لثبوت حكمهم في جملة أهل الاستقامة في الدين ، ونصب أن تجوز شهادتهم على أمثالهم من أهل النحلة ، وعلى فساق أهل النحلة ، وعلى جميع قومنا من علمائهم

وثقاتهم وغيرهم ، وجميع أهل الملل في جميع الأحكام من الحدود والحقوق ، وجميع أهل الاسلام في الأحداث وغير ذلك .

ونحب أن تجوز شهادتهم على جميع أهل الاستقامة في جميع الحقوق ، وما يفرج مفرج الحكم في الأموال ، وجميع الحقوق دون الحدود والمكفرات من الأحداث من ضعفاء المسلمين وغيرهم ، ما دون الحدود والمكفرات ، وأن لا تجوز شهادتهم على أحد ممن تثبت له ولاية من علماء المسلمين ، ولا من ضعفائهم في شيء من الحدود ، ولا في شيء من المكفرات ، فيكون اسم أحد قد ثبت له الايمان والولاية ، ينتقل عن حكم الولاية والايمان الى الوقوف ، أو براءة بشهادة من لم يثبت له اسم الايمان ، ولا حكم الولاية لثبوت قول النبي صلى الله عليه وسلم : « المسلمون يد على من سواهم » ولقول الله تبارك وتعالى : (ما على المحسنين من سبيل) (وما جعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا) .

فمن لم يصح له الايمان فلا يكون له معنا سبيل على أهل الايمان فيما يزول به عنه الايمان ، وتثبت عليهم بشهادته حد في الدنيا ، أو وعيد في الآخرة ، ومعنا أن أهل العدل والثقة من أهل نحلة المسلمين ، ولو لم تجب لهم ولاية أعظم منزلة وأعلى درجة في وجوب الشهادة من علماء قومنا وأفاضلهم ، لأن أحكامهم أحكام أهل الاستقامة ، الا ما اختلفهم من جهل العالم بهم بمنزلة ما تجب به الموافقة من القول ، وثبتت له به عقد الولاية ، ونحب له أن تجوز شهادة العدول من قمنا ، الثقات في دينهم في جميع ما وافقوا فيه أصول دين المسلمين في جميع الحقوق ، وما يتعلق حكمه في الأموال خاصة ، ولا تجوز شهادتهم في المكفرات والحدود ، والفروج والعق الذي تتولد منه أحكام الفروج .

وأما شهادة الضعفاء من المسلمين على الأحداث المكفرات فقد قال

من قال من أهل العلم : انه لا تجوز شهادتهم في ذلك ، وانما تجوز في ذلك شهادة العلماء ، كما أنه لا تجوز شهادة الضعفاء في الولاية ، وفي رفع الولاية ، ولا يجوز في ذلك الا قبول العلماء البصراء بأحكام الولاية والبراءة .

فكذلك لا تجوز شهادتهم فيما يوجب البراءة ، والبراءة أعظم خطرا ، وأشد حذرا ، أن لا يقلد أمرها الا العلماء البصراء .

وقال من قال : تجوز شهادتهم على المسلمين في كل شيء من جميع الأحكام ، وجميع الحدود ، والحقوق والمكفرات ، ، ولا تجوز شهادتهم بالمجمل من الكفر والنفاق والفسق ، مثل أن يشهدوا أنه كافر ، أو منافق ، أو فاسق ، أو زال ، أو ما أشبه هذا من الأسماء المجملة ، ولا تجوز شهادتهم بذلك حتى يبين الشاهدان شيئا يكفر به المشهود عليه ، وأنهما استتاباه منه فلم يثبت ، فهنا لك تجوز شهادتهما عليه .

وقال من قال : تجوز شهادتهم في الأحداث المكفرات على الضعفاء الأولياء وغيرهم من أهل النحلة ، ولا تجوز شهادتهم على العلماء ، ولا على الأئمة المنصوبين ، ولو وصفوا أحداثهم ، وأنهم استتابوه فلم يثبت .

وقال من قال : اذا بينوا حديثهم ، ووصفوه على ما ذكرنا ، جازت شهادتهم على جميع من شهدوا عليه ممن تثبت الشهادة عليه ، اذا كانوا من أهل الولاية ، ونحب أن تثبت شهادة الضعفاء من أهل الولاية ، على الضعفاء من أهل الولاية ، ومن هو دونهم من أهل نخلة الحق ، وعلى جميع أهل القبلة ، وأهل الملل في جميع الأحكام والحدود ، وجميع الأحداث ، اذا بين الشاهدان الحدث ، وأنهما استتابا من ذلك فلم يثبت .

وأما على الأئمة في الدين ، وعلماء المسلمين ، فلا نحب أن تجوز الشهادة عليهم الا من العلماء فيما يكفرهم ، أو ينتقلون به عن ولاية

الى براءة أو وقوف ، وانما يكون عليهم حجة في ذلك العلماء الذين ييصرون الولاية والبراءة ، ويكونون حجة في رفع الولاية فانهم هذا •

ومن الكتب :

وأما العلماء الذين ييصرون الولاية والبراءة ، ويكونون حجة في رفع الولاية ، فشهادتهم جائزة في الأحداث المكفرات ، وفي الحدود ، وفي جميع ما تجوز فيه الشهادة على العلماء ، وعلى الأئمة ، وعلى الضعفاء وغيرهم من أهل نحلة الحق ، وعلى جميع أهل القبلة ، وعلى جميع أهل الملل في جميع الأحكام ، ممن تكون فيه الشهادة جائزة •

وأما الأئمة في الدين فاذا كان الامام من العلماء جازت شهادته فيما يجوز فيه شهادة العلماء ، وان كان من الضعفاء جازت شهادته فيما تجوز فيه شهادة الضعفاء ، وضعفت فيما ضعفت فيه شهادة الضعفاء •

وأما الشهادة عليه فلاحقة معنا بالشهادة على العلماء ، ولو كان من الضعفاء ، لأنه قد عظمت منزلته في الاسلام ، ولحققت بدرجات الأئمة في السحين •

وأما شهادة النساء مع الرجال فيما تجب به أحكام البراءة في الأحداث ، جائزة في أكثر القول من أهل العلم من المسلمين الا في الزنى فلا تجوز شهادتهن فيه •

وقال من قال : لا تجوز شهادتهن مع الرجال في شيء من الحدود ، وتجاوز في الحقوق ، والأكثر من قول أهل العلم أنه تجوز شهادتهن في جميع الأحكام مع الرجال الا في الزنى ، ولا نعلم أن أحدا قال من أهل العلم ان شهادة النساء وحدهن تجوز في شيء من الأحكام الا فيما

لا يمكن اطلاع الرجال عليه ، مثل الشهادة في العذرة والرتق ، والعقل في فروج النساء ، وقد قيل ذلك في الرضاع •

وشهادة القابلة ، وكل ذلك لمعنى ما لا يطلع عليه من الرجال الا الرضاع فانه جاء فيه الأثر : أنه تجوز شهادة المرضعة وحدها على الرضاع ، وعلى فعلها من ذلك خاص ذلك من شهادة النساء والرجال الا ما شاء الله من ذلك ، مما هو يشبه ذلك ، فلما أن جازت شهادتهن في ذلك الموضع ، ما لا يطلع عليه غيرهن من الرجال ، لم تجر شهادتهن في الزنى خاصة لموضع ما لا يطلعن عليه من ذلك ، والله أعلم •

ولأنه قال عز وجل : (فان لم يأتوا بالشهداء) • والشهداء مذكرون ، وهم الرجال أربعة ، ولم يستثن الله في ذلك النساء ، فكان هذا خاص في الزنى مستثنى من سائر الأحكام ، ولما يأت في الحدود من السرقة والخمر والمسكر وغير ذلك من الحدود ما أتى في الزنى ، فكان سائر الحدود داخلة في سائر الأحكام ، جائزة فيه شهادة الرجلين ، فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ، كما قال الله عز وجل •

وقال من قال : ان شهادة المرأة وحدها جائزة في رفع الولاية على قول من يقول : انه يجوز رفع الرجل الولاية ، ولو كان واحدا ، وفي ذلك اختلاف ، ولا نعلم أن أحدا قال : انه لا يجوز رفع الولاية من المرأة ، وتجوز من الرجل ، وتجوز شهادة النساء في الأحداث المكفرات مع الرجال ، فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان •

ولا تجوز شهادة النساء وحدهن في الأحداث ولا في شيء منها •

وأما شهادة العبيد فجائزة في الولاية خاصة في رفع الولاية ، ولا تجوز في أكثر قول أهل العلم في شيء غير الولاية •

وقد أجازوا من العبد رفع الولاية ، ومن الأئمة وحدها ان كافا

ممن يبصر الولاية ، ولا نعلم في ذلك اختلافا على القول الذي نجيز فيه رفع الولاية من الواحد من الرجال الأحرار •

وقد اختلف في ذلك فقال من قال : يجوز رفع الواحد الولاية •

وقال من قال : لا يجوز حتى يكونا اثنين •

وأما الأعمى فقد اختلف في رفعه للولاية : فقال من قال : لا يجوز منه رفع الولاية •

وقال من قال : : يجوز رفعه للولاية ، ويجوز قوله في الولاية •

وأما في سائر الأحكام فلا يجوز الا فيما اختلف فيه من الشهادة على النسب بالصفة ، لا على العين وما أشبه ذلك ، ولا تجوز شهادته في شيء من الحدود ، ولا الطلاق ولا العتاق ، ولا شيء من الأفعال ، وكذلك لا تجوز معنا شهادة العميان على شيء من الأحداث ، ولا شيء من الحدود ، ولا في شيء من الأفعال مثل الشراء والبيع وغير ذلك من الأفعال ، لأن شهادتهم تخرج معنا مفرج الظنون ، ولا يجوز معنا ذلك على وجه من الوجوه فيما علمنا من قول أهل العلم ، ولو عظمت منزلتهم •

وأما شهادة العبيد والاماء من الأصحاء الأبصار ، فيخرج معنا ذلك مفرج الاختلاف ، فالذي يجيز شهادة العبيد في الأحكام يجيز شهادتهم في الأحداث من الزنى وغيره ، والاماء في ذلك مثل النساء الحرائر •

ومن أجاز شهادة العبيد والاماء فلا نعلم دليلا يبطل قوله ، لأنهم داخلون في جملة المتباعدين ، وفي جملة المسلمين •

وأما شهادة العلماء البصراء بالولاية والبراءة على من يجوز عليه الشهادة ، فقد قيل : انها تجوز على ايقاع الاسم عليه من الكفر

والنفاق والفسق ، وأشباه ذلك من الأسماء الموصوفة ، المستحق بها المسمى البراءة ، ويكونون حجة ، ويجوز قبول قولهم في شهادتهم ، والبراءة ممن شهدوا عليه بذلك ، اذا شهدا عليه بذلك عالمان فصاعدا •

وقال من قال : ان الشهادة على الاسم تقع موقع الكذب ، ولا تكون شهادة لأنهم يسمونه بالفسق والكفر والنفاق ، وذلك انما هو اسم لمعنى ما أتى ، وليس هو شهادة على ما أتى ، مما يكفر به ويفسق به ، وانما تكون شهادة اذا شهدوا على الحدث الذى يكفر به ، ويفسق به ، فاذا شهدوا عليه بذلك ، وقالوا : ان ذلك مما يكفر به أو أنهم يبرعون منه بذلك الفعل ، أو أن المسلمين يبرعون منه على ذلك الذى أتاه كانوا بذلك حجة في الشهادة والفتيا •

وهذا القول هو أقوى ، والقول الأول ليس بوهن في الحق ، لأن العالم لا يلحقه أن يشهد بالكفر الا على أهله المستحقين له ، وليس ذلك براءة منه ، وانما هو شهادة على اسم سمي به المشهود عليه ، وهو حجة في ذلك لموضع علمه بمواضع الأسماء بماذا يقع من الأحداث ، وأما الضعفاء من المسلمين ، فلا تجوز شهادتهم على الأسماء ، كما جازت شهادة العلماء على الأسماء ، وانما تجوز شهادتهم على الأحداث •

فاذا شهدوا على ما أتى من الأحداث ، وانهما قد استتاباه من ذلك الذى أتى فلم يتب ، جازت شهادتهما •

واذا شهد الضعيفان على الاسم ، فان كانا شهدا عند من يتولى المشهود عليه كانا قاذفين له ، وخصمين لمن يتولاه ، وان كانا شهدا عند من لم يتول المشهود عليه ، كانا مدعين ، ولا تجوز شهادة قاذف ، ولا خصم ، ولا مدعى ، لأنه من لم يكن حجة في شيء ، كان مدعيا فيه أو خصما ، فاذا لم تقم الحجة على المشهود عليه في الاجماع بتلك الشهادة كان ذلك خارجا مخرج الكذب لمن شهدا عليه عند من يتولاه وعند من لا يتولاه بمنزلة الدعوى •

وأما إذا شهد العلماء على الحدث ، وإنما ذلك من يكفره أو يوجب البراءة منه ، أو أن المسلمين يبرعون منه على ذلك ، أو بذلك أو ما أشبه هذا من الشهادة والفتيا جميعا ، فذلك حجة ، ولا نعلم في ذلك اختلافا أنهم لا يقومون في ذلك مقام القاذف ، بل هم في ذلك مقام الشهداء فيما علمنا بالاجماع من أهل العلم .

وأما الضعفاء من المسلمين إذا شهدوا على الحدث المكفر . ولم يبرعوا ممن أتاه على ذلك ، ولم يفسقوه ويكفروه ، فهم حجة على المشهود عنده ، فإن علم كفر المشهود عليه برىء منه ، وإن جهل الحكم ثم علم بعد ذلك برىء منه .

وأما إذا برئوا من المشهود عليه أو فسقوه أو كفروا عند من يتولاه ، وهم يعلمون أنه يتولاه ، فإن علم الحكم برىء منه ، وإن جهل الحكم فهم قذفة عنده ، لأنهم ليس هم بحجة في تفسيقه ، ولا تكفيره ، وله أن يبرأ ممن قذف وليه على هذا برىء منهم برأى كان ذلك الحدث لا يوجب على وليه البراءة أو الكفر ، أو الفسق ، وله أن يتولى وليه هذا بالرأى لأنه إذا شهد الضعفاء على الكفر والفسق والنفاق وما أشبه هذا من الأسماء من غير تفسير لما أحدث المحدث ، كانوا بذلك في حد القذف ، وأحكام القذف في الأولياء ، وفي حد الدعوى في غير الأولياء .

ولا تجوز شهادة قاذف ، ولا قول مدع ، ولا حجة منهم في ذلك بوجه من الوجوه لأن الضعفاء لا تقوم بهم الحجة في تفسير الأسماء فافهموا ذلك إن شاء الله .

واختلف في ثبوت الشهادة على المشهود عليه : فقال من قال : لا تجوز الشهادة على الأحداث إلا بحضرة المشهود عليه ، كائنا من كان الشاهدان ، وتفسير من الشاهدين أنهما عينا ذلك الحدث من المحدث بأعينهما ، أو سمعا ذلك منه بأذانهما ، ويفسران ذلك على ما لا يرتب فيه ، كمثله ما قد ثبت في الحد في الزنى أنه لا تجوز الشهادة فيه

حتى يشهد الشهود بأنهم رأوا ذلك من الزانى عيانا يقينا كالميل في
الكحلة فان لم يفسر ذلك الشهود كائنا ما كانوا ، وكائنا من كان الزانى ،
لم يكونوا في ذلك حجة عليه ، ولا جازت شهادتهم في وجوب الحد عليه •

وكذلك في الخمر حتى يفسر الشهود •

وكذلك في القذف أن القاذف قذف هذا بالزنى ، وأنه سمع ذلك من
القاذف يقذف هذا بالزنى بلفظ يصفه الشاهد بحضرة من المشهود عليه ،
ثم يقام عليه الحد بحضرة الشهود ، فلعلهم يرجعون عن شهادتهم قبل
أن يقام عليهم الحد ، ولعل المشهود عليه يأتي بحجة يدرأ عن نفسه
ما شهد عليه به الشهود ، أو يوجب هنالك شبهة فيدرأ عنه الحد
بالشبهة •

وقال من قال : تجوز شهادتهم على المحدث بحضرته اذا علم أنهما
أدركا الوقوف الذى يشهد أن عليه فيه أنه أحدث ذلك الحدث فيه ،
وان لم يفسر الوقت جازت شهادتهما عليه اذا شهدا قطعا عليه بالحدث ،
ولم يوصفا ذلك الى شهرة ، ولا تقبل شهادة عن شهادة ، وكان المشهود
عليه حاضرا لا يدرأ عن نفسه بسبب يبطل شهادتهما أو يضعفا بقول ،
أو يوقفهما عن شهادتهما ، لأن الشهود اذا شهدوا بالقطع أحسن بهم
الظن ، ولم يتهموا في شهادتهم ، وقتلوا ذلك •

واختلف في الشهادة على المشهود عليه في غير حضرته : فقال من
قال : لا تجوز الشهادة عليه الا في حضرته ، حيا كان أو ميتا ، عالما
أو ضعيفا ، اماما أو عاميا من الرعية •

وقال من قال : لا تجوز على الحى الغائب ، ولا تجوز على الميت
كائنا من كان الحى والميت •

وقال من قال : يجوز على الضعيف من المسلمين الحى ، ولا يجوز
على العلماء ولا الأئمة الا بحضرتهم ، كان الشهود علماء أو ضعفاء •

وقال من قال : اذا كان الشهود علماء ، والمشهود عليه ضعيفا ،
أو من لا تثبت له ولاية أو عداوة ، جازت شهادتهم على الحي ،
ولم تجز شهادتهم على الأموات •

وقال من قال : تجوز الشهادة على الحي الغائب ، ولا يبرأ منه
حتى يلقي ويسمع حجة ، فاذا سمعت حجة فلم يدرأها بشيء برئ
منه هنالك ، كان عالما أو ضعيفا ، اماما أو عاميا •

وقال من قال : انما يجوز ذلك في الضعفاء ومن لا تثبت له ولاية ،
وأما العلماء والأئمة فلا يجوز ذلك عليه حتى يكون ذلك بحضرته •

والذى نختاره من هذا كله ، أنه لا تقبل الشهادة على العلماء ،
من صحت له حجة العلماء ، ولا على الأئمة المنصوين كانوا علماء
أو ضعفاء الا بحضرتهم ، وتفسير حديثهم على عيان ما أتوا ، أو سماع
ما أتوا ان أفصحوا عن ذلك أو لم يفصحوا ، وشهدوا قطعا ولم يدرأ
عن نفسه في ذلك الحجة يقبل منه برئ منه على ذلك ، ولا يقبل على
الأئمة والعلماء الا شهادة العلماء بحضرتهم ، ولا يقبل عليهم في
منبيهم •

وأما الضعفاء ، ومن يثبت له ولاية ، فنختار فيه أن تقبل عليه
الشهادة من العلماء على ما وصفنا وفسرنا ، ومن الضعفاء اذا فسروا
ما أحدث ، وأنهم استتابوه من ذلك فلم يثبت ، ولا نحب أن يبرأ منه
ما أحدث ، وأنهم استتابوه من ذلك فلم يثبت ، ولا نحب أن يبرأ منه
حتى تسمع حجة ، فاذا سمعت ولم يدرأ عن نفسه برئ ، ولو لم يكن
الشهود بالحضرة حين ذلك •

وأما الشهادة على الميت بالأحداث ، فقد اختلف في ذلك الا على
العلماء من المسلمين والأئمة في الدين الذى قضت لهم الشهرة بثبوت
الولاية ، وصحة العقدة ، حتى ماتوا على ذلك ، ولم ينتقل أمرهم عن

ذلك بكفر ولا وقوف ، ولا أمر يدخل عليهم فيه ريب ، ولا شبهة عند من عرف منهم ذلك ، فإن الاجماع • من قول أهل العلم أنه لا تجوز الشهادة على هؤلاء في الأحداث التي توجب البراءة ، ولا فيما تنتقل أحكامهم فيه الى براءة أو وقوف ، ولا نعلم في ذلك اختلافا •

واختلفوا فيما سوى هؤلاء : فقال من قال : لا تجوز الشهادة على الأموات في الأحداث فيما ينتقل أمرهم عن حال ما هم عليه الى براءة أو وقوف عن ولاية ، وكل من مات فقد ماتت حجته ، والحجة عليه غير قائمة في الأحكام المتعلقة عليه في نفسه ، والبراءة حكم خاص في النفس ، وسواء ذلك كائنا من كان الميت •

فمن لم يصح معه كفره وحديثه بعيان أو بسماع ، أو بشبهة لا تدفع ولا شك فيها فقد ثبت أمره معه على كل حال على ما هو عليه ، ويتولى المسلمين على براحتهم ممن برئوا منه ، أو شهدوا عليه بحدث مكفر ، ولو كان المشهود عليه من الأئمة الضلال ، الذين صح ضلالهم مع غيره بعيان أو سماع أو شهرة ، ممن سلف ومات ولم يجب عليه حكم كفره بالبينية في حياته ، وهذا القول معنا هو أصح ما علمنا أنه قيل في أمر الشهادة على الأحداث على الأموات ، وسواء ذلك معنا كان الميت ممن شهد عليه بفساد الدين مما يدين به ، أو بانتهاك ما يدين بتحريمه ، أو كان من الأئمة المبتدعين ، أو من الأئمة العاصين فيما يدينون بتحريمه فالقول فيه كما وصفنا •

وأما بصحة شهرة حدثه قبل موته ، أو بعد موته سواء ، ولا فرق في صحة الشهرة عليه بحدثه في حياته ولا بعد موته •

وقال من قال : انما يجوز ذلك في الأئمة الضلال من جميع الأئمة في الدين الفاسق ، الذين فسقوا في دينهم ، وهم أئمة ، أو كانوا أئمة دعاة الى دين الضلال ، ولا يجوز في غير هؤلاء •

وقال من قال : يجوز ذلك في جميع من لم تثبت له ولاية مع المشهود عليه بذلك الحدث ، ممن تجوز شهادته عليه •

وقال من قال : تجوز ذلك في الجميع الا في الأئمة في الدين وعلماء المسلمين ، فانه لا يجوز ذلك في هؤلاء ، ولا نعلم في ذلك اختلافا ، فلما أن صح الاجماع أنه لا تجوز الشهادة على الأئمة في الدين ، وفي علماء المسلمين ، والأموات السالفين ، أشكلت الشهادة في الجميع الا من المشهود عنده — نسخة — عليه أنه ليس من علماء المسلمين ، ولا من الأئمة في الدين ، فإذا لم يعلم أحوالهم أو ليس منهم حجر عليه قبول الشهادة عليه في الاجماع •

ولو قال الشاهدان : انه ليس من العلماء ، ولا من الأئمة في الدين ، لم يقبل قولهما لأنهما مدعيان أنهما تجوز شهادتهما عليه بالحدث ، ولأنهما خصمان له حتى قالوا عليه بالكفر والصدث ، ومما يؤيد هذا أنهما لو شهدا على أبي بكر الصديق ، وعمر بن الخطاب رضى الله عنهما عند من لا يعرفهما ، وقالوا انهما ليسا بامامين ، لم يجز له أن يقبل قولهما ، ولأن شهادتهما على أبي بكر وعمر ، لأنهما امامان عند من علمهما أو جهلهما ، ولأن الشاهدين ولو كانا من أفضل العلماء لم يجز له أن يحسن ظنه بهما ، وأمانته لهما ، أن يقلدهما ، وقد كفر أو يشهد لهما بالعصمة فيما غاب عنه أنهما أن يكذبا ، ولن يشهدا أبدا زورا ، وإنما يشهدا بالعصمة لمن صحت رسالته أو نبوته ، أو حقيقة إيمانهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا يجوز أن يشهد لهم بالعصمة على كل حال لا يعصون أبدا ، وإنما يشهد لهما بالعصمة أنهم لم يموتوا على معصية ، ولا يجوز له تقليد الشاهدين فيما لا يجوز أن يكونا فيه حجة ولو جهل ذلك •

وليس له الحسن ظنه بهما أن يبطل ما قد أجمع عليه المسلمون عليه ، أنه لا تجوز الشهادة عليهما •

وكذلك القول في العلماء والأئمة في الدين ، من لدن أبى بكر وعمر وجابر بن زيد ، وأبى معاوية عزان بن الصقر ، ومن هو مثلهم أو دونهم ، الى الامام سعيد بن عبد الله العماني ، وكذلك الأئمة والعلماء المهتدون ، من حضرموت ، وجبال نفوسا وخراسان وغير ذلك من الأمصار ، كالقول في أبى بكر وعمر ، ولأنه قد تقوم الحجة من بعض العلماء ، ولو كانوا أقل منزلة من أبى بكر وعمر بدرجات كثيرة على من صح عنده علمهما ، ولا تقوم عليه الحجة بأبى بكر وعمر اذا جهلها ، كما تقوم عليه الحجة بمن علمه من العلماء ، ولأن ليس على الناس كلهم معرفة أبى بكر وعمر ، ويسع جهلها من لم يعرفها ، ولأن ليس كل من لم يعرف من الناس أنه من العلماء ، أو من غير العلماء ، حكم عليه أنه ليس من العلماء ، لأن الناس منهم علماء ومنهم غير علماء ، فليس له أن يتعاطى علم الغيب ، ويحكم بغير علم .

كما أن الناس منهم الولى ومنهم العدو ، فليس له أن يحكم على أحد أنه عدو أو ولى بغير علم ، فيكون حاكما بالزور ، وعليه الوقوف حتى يعلم أنه ولى أو عدو ، فيحكم بعلم فلاجل هذه العلل ، وأكثر منها أشكلت الشهادة في جميع الأموات عند من جهلهم ، ولم يجز قبولها لمن جهل أمر المشهود عليه ، ولأن العلماء بالولاية والبراءة لا يتوصل الى علم ذلك من الشخص بنفس الشخص ، فيكون الشخص نفسه دليلا على إيمانه أو كفره ، أو على علمه أو جهله ، عند من جهل ذلك الشخص ، ويجوز أن يتحرى الجاهل لذلك الشخص أنه ولى فيتولاه ، أو عدو فيبغضه منه ، أو أنه جاهل فيقبل الشهادة عليه ، أو عالم فلا يقبل الشهادة عليه ، ويكون سالما بتحريه هذا اذا وافق بتحريه ذلك الولى ، أو للعدو ، أو الجاهل العالم في بعض القول .

كما قد قيل : ان الجاهل للأشياء المباحة والمحجورة من المأكولات ، الدالة على نفسها كالخنزير والقرد ، والميتة والمز والضأن والبقر والأبل ، وغير ذلك أنه اذا تحرى الحلال فوافق الحلال كان سالما في

بعض القول ، لأنه ليس الدال على نفسه ، وتترك معرفته بشخصه ،
كمن لا تترك معرفته بشخصه من إيمانه وكفره وعلمه وجهله إلا بدليل
من غيره ، وهو الإيمان والكفر ، والعلم والجهل ، وبين ذلك فرق عند
من علمه والله أعلم •

هكذا عندى أنه يخرج في معانى ما وجدت والله أعلم •

ولكل زمان رجال ، ولكل قوم هاد ، يهديهم الى سبيل الرشاد ،
ويمنعهم عن سبيل الخي والفساد •

ومن نزل بمنزلة يكون حجة لله فيها قام به لله على أهل زمانه ، من
نقل الشريعة ، وتظاهرت له شواهد الأمانة والعلم ، كان على من عرفه ،
وقامت عليه حجته ، بمنزلة أبى بكر وعمر فيما قاما به من الحق ، ولكل
درجات مما عملوا ، وعلى الكافة أن يسيروا بالعدل فيمن عرفوا أو جهلوا •

وأما الشهادة على الشهرة فى الأحداث ، على الأحياء والأموات ،
فقد قال من قال : انه لا تجوز الشهادة على الشهرة فى شيء من
الأحداث ، فى شيء من المكفرات ، ولا تكون الشهادة الا على العيان
أو السماع أو القطع •

وقال من قال : يجوز ذلك على سبيل ما تجوز الشهادة على العيان ،
والسماع فى جميع من تجوز الشهادة عليه •

وقال من قال : لا تجوز الشهادة على الشهرة فى جميع الأحداث ،
الا على أئمة الضلال ، وأما على العامة فلا يجوز ذلك •

ومعنا أن القول الأول هو أصح أن الشهادة على الشهرة لا تجوز
فى جميع الأحداث ، والحدود والقصاص ، والقود ، ولا جميع الحقوق
الا ما قد خص ذلك من اجازة الشهادة على الشهرة فى النكاح والأنساب ،
والموت ، ولا نعلم وجها رابعا قيل فيه انه تجوز الشهادة على الشهرة

فيه ، الا ما يتولد من أسباب الموت ، مثل الغرق والحرق ، والهيدم
والفقد ، وما يخرج مخرج الموت ، فانه لاحق بأحكام الموت ، فقد
قيل : ان الشهادة على الشهرة فيه جائزة •

وكذلك ما يضرخ مخرج النكاح من شهرة الاصهار ، والرضاع ،
وما أشبهه •

وكذلك الشهادة على الولاء الشاهر ، فانه لاحق ملحق الأنساب ،
وأشبهه هذا مما هو لاحق بما يشبه الموت ، والنكاح والأنساب ،
فالمت وما أشبهه ، والنكاح وما أشبهه ، والأنساب وما أشبهه ، فقد
قيل : انه تجوز فيه الشهادة على الشهرة ، وأما الشهادة على ما يوجب
الحدود والقود والقصاص فلا نعلم في ذلك اختلافا أنه لا تجوز
الشهادة على الشهرة في شيء من ذلك ، وكذلك ما أشبه هذا فهو لاحق
به ومثله •

وكذلك الشهادة على الشهرة في القتل والضرب ، وما يتعلق حكمه
حكم الأنساب ، فلا يثبت بذلك قود ولا قصاص ، ولا دية ، ولا نعلم
في ذلك اختلافا •

وكذلك الشهادة على الحقوق في جميع الأحكام من الطلاق والعناق ،
والاقرار والوصايا ، والبيع والشراء ، وما يتولد من جميع الحقوق ،
فلا نعلم أن أحدا أجاز الشهادة على الشهرة فيه الا ما خص هذه الثلاثة
الوجوه التي ذكرناها وما أشبهها وما يتولد منها •

والبراءة معنا بالحدود أشبهه من النكاح ، والموت والنسب ،
لأنه قد أجمع أهل العلم أنه لا تجوز شهادة قومنا على أحد من المسلمين في
الأحداث الموجبات للكفر ، ولا في شيء من الحدود ، واختلفوا في
شهادتهم عليهم في الموت والنسب والنكاح ، فأجاز أكثر أهل العلم شهادة

المحول منهم على المسلمين في ذلك ، فكانت الحدود والبراءات بمنزلة واحدة فيما أجمعوا عليه من القول في ذلك .

وجاء الأثر المجتمع عليه : أنه اذا وقع شيء ليس فيه حكم منصوص ثابت من كتاب الله ، أو سنة الرسول ، أو أجماع المسلمين ، اختلف في ذلك أنه ينظر أشبه الأشياء بذلك ، فيلحق به حكمه ، ولا نعلم شيئاً يشبه البراءة مثل الحدود ، لأنها خارجة من الحقوق كلها ، ولا يشبهها شيء من الأشياء ، وإنما تخرج في جميع أمورها مخرج الحدود .

والاجماع من قول أهل العلم أنه لا تجوز الشهادة على الشهرة في شيء من الحدود ، ولا شيء من الحقوق الا في النكاح والموت والنسب وما أشبه ذلك ، فقد بطلت الشهادة على الشهرة في جميع الحدود والقصاص ، وعامة الحقوق ، ولا نعلم شيئاً من أحكام الاسلام يعدوا معنيين : أما حد ، وأما حق .

فالبراءة بالحدود لاحقه ، وعلى شبهها خارجة ، ولا ينكر أحد ذلك فيما علمنا ، الا أن يكون على المكابرة ، فشهادة الشهرة معنا على الأخبار في البراءة ضعيفة من أجل هذه الملة وغيرها ، ولا تقدر على اجازتها ، ولا الأخذ بها ، غير أننا لا نخطئ أحداً من المسلمين ، ولا نرد عليه ذلك ، فافهم هذا .

فان شهد الشاهدان على أحد بحدث ممن تجوز شهادتهما عليه ، وبيننا أن ذلك من طريق ما صح معهما من الشهرة لحدثه ، فلا يجوز ذلك معنا على ما قد بيناه وأخبرناه ، وإن لم بينا أنه من طريق الشهرة ، وشهدا عليه قطعا فإن كان حيا جازت شهادتهما عليه ، وإن كان ميتا لم تجز شهادتهما عليه ، وقد مضى القول في جواز الشهادة على الأحياء والأموات وحجرتها ، وكيف تجوز ممن تجوز ما فيه كفاية ، وحيث لم تجز الشهادة الا على الأحياء ،

ولا على الأموات ، فالشهادة على الشهرة في ذلك أضعف عندي ،
والله أعلم •

وأما الشهادة عن الشهادة على الأحداث في البراءات ، فقد عرفنا
أن ذلك لا يجوز عن أخذنا عنه ، ولا نعلم أن أحدا قال : إن ذلك
يجوز نصا إلا ما يدل على إجازة ذلك من معاني قولهم في بعض القول ،
لأن الشهادة عن الشهادة معنا في هذا أشبه من الشهادة على الشهرة ،
لأنه قد قيل إن الشهادة عن الشهادة جائزة في جميع الحقوق ، والنكاح ،
والطلاق ، والعتاق ، والموت ، والأنساب ، والاقراءات ، وجميع
الحقوق ، ولا نعلم أن أحدا من أهل العلم ، قال في ذلك بخلاف هذا ،
فأجمعوا فيما نعلم أنه لا تجوز الشهادة عن الشهادة في الحدود كلها ،
ولا نعلم في ذلك اختلافا •

واختلفوا في الشهادة عن الشهادة في القتل الموجب للقتل ،
والجروح الموجبة للقصاص : فقال من قال : لا يجوز ذلك •

وقال من قال : إن ذلك جائز لأنه يفرج مخرج الحقوق ، ولأنه
قد أجاز ذلك بعض من أجازته من شهادة قومنا على المسلمين ، ولا نعلم
أن أحدا من أهل العلم قال إن ذلك تجوز فيه الشهادة على الشهرة ،
فلما أن قيل في الشهادة على الشهرة بالاختلاف ، دل ذلك معنا أن
الاختلاف فيه أقرب ، والشهادة فيه عن الشهادة أوجب ، وإن كنا لا نعرف
ذلك نصا وحفظا ، كما عرفنا الاختلاف في شهادة الشهرة نصا وحفظا ،
مع أن اختيارنا وما نحبه أنه لا تجوز الشهادة في الأحداث عن الشهادة
في الأحداث في الأحياء وفي الأموات ، ولا في أئمة الضلال ، ولا في
حال من الحال •

لأن البراءة معنا حد من الحدود ، وضرب منها ، وليس معنا لها
شبه إلا الحدود فما جاز في الحدود من الشهادة ، جاز فيها مع أنه
قد جاء فيها من التشديد ما لم يأت في الحدود ، لأنه قد قيل : إن
لا تجوز الشهادة في الأحداث إلا من العلماء على الجميع من العلماء

وغيرهم ، ولم يقل ذلك أحد فيما علمنا في الشهادة على الحدود من الزنى والسرقة والخمر وغير ذلك من الحدود ، فلما أن وجدنا الشهادة على البراءة في جميع الأشياء ، يلحق ملحق الحدود ، بل يعلموا عليها وتزيد ، ووجدناها لا تتعلق الا متعلق الحدود ، بل هي أشد من الحدود ، لم نحسب أن نترك فضل ما عرفنا ، وعدل ما أبصرنا فيها. لزمنا ، أو لزم من التمس ذلك منا ، ويتعلق بالأقوال التي لا يبصر لها أصولا ، كما أبصرنا لهذا ، ولا يجب أن تقبل الشهادة عن الشهادة ، ولا الشهادة عن الشهادة في أمر البراءة في أحد من الناس كائننا من كان الشاهد ، وكائننا من كان المشهود عليه من الأحياء والأموات ، والحاضرين والأغيب ، والشهادة عن الشهادة لما قد بيناه من أمرهما في هذا الكتاب .

قال غيره :

فيما قيل في الشهادة في هذا الكتاب ، فإن فيه قوة عظيمة ، واتساعا للضعفاء في أمر وجوب البراءات عليهم ، وزوالهم عنهم ، وأن لا يتكلف الضعفاء لزوم ما لا يلزمهم منها : أو يضيقوا على أنفسهم .
هــ قد وسع المسلمون لهم .

ومن الكتاب :

وأما الشهادة على اقرار المحدث بحدته ، ممن تجوز شهادته عليه في مواضع ما وصفنا ، فشهادة الشهود عليه باقراره أنه أحدث ذلك الحدث ، فذلك جائز عليه ما لم يرجع عن اقراره ، فإذا رجع عن اقراره ، وتاب من كذبه ، رجع عن البراءة منه ، ولا نعلم في ذلك اختلافا .

ولا تجوز الشهادة عليه باقراره الا في مواضع ما تجوز الشهادة عليه بالبيان والسماع ، والقطع على ما وصفنا وبيننا ، وأما الحدود إذا رجع عن اقراره بما يوجبها عليه ، ففيه اختلاف ما لم يقع عليه أول

الحـد ، ففى بعض القول أنه لا يـدرا عنه الحد بعد اقراره ، ولا ينفعه انكاره بعد اقراره ، أقر بذلك عند الحاكم ، أو شهد عليه بذلك الشهود ، وإذا وقع عليه أول الحد من رجم أو جلد ، ثم رجع عن اقراره بحدته كان اقراره عند الحاكم ، أو شهدت عليه البيعة ، فلا تنفعه الرجعة بعد ذلك ، ويثبت عليه الحد ، وإن تاب هذا الذى وجب عليه الحد قبل أن يقام عليه الحد ، رجع الى ولايته ، وإلى حالته الأولى إن لم يكن يتولى قبل ذلك •

فإن قال قائل : فلم لا تقبلون الشهادة عن الشهادة ، ولا الشهادة على الشهادة فى الأئمة السالفين ، الذين قد أجمع المسلمون على تضليلهم ، وتتابع على ذلك قولهم ، وسيرهم وأخذوه عن بعضهم بعض ، لأنه لا تدرك أبدا فى عصرنا ، ولا يبلغ الى معرفته إلا من الشهادة على الشهادة ، أو الشهادة على الشهادة ؟

قلنا له : لا يقبل ذلك لما قد بيناه وأوضحناه من الملل التى تصنف الشهادة على الشهادة ، والشهادة على الشهادة ، فيما تقدم ذكره فى كتابنا ، ولا يخطئ من قبل ذلك ، ولما قد بيناه أيضا ، وأوضحناه من الشهادات على الأحداث كيف تجوز فى الأحياء وفى الأموات ، وكيف لا تجوز ، وأوضحنا الملل الداخلة فى ذلك ، وبيناه ، ولما قد بيناه من أمر البراءة ، واحتجنا له ، وأوضحناه أنها مشبهة للحدود ، بل تعلموا عليها وتريد •

ولما قد أجمع العلماء من المسلمين ، أنه لا تجوز شهادة قومنا على أحد من علماء المسلمين ، ولا أحد من ضعفائهم ، ولا من أهل دعوتهم من عوامهم ، فيما يوجب البراءة منهم ، ولا فيما يوجب الحدود عليهم ، فاستوت البراءة والحدود هاهنا ، واختلفوا فى شهادتهم عليهم فى غير هذا •

ولما قد قال بعض علماء المسلمين : أنه لا تجوز الشهادة فيما توجب

البراءة الا من علماء المسلمين ، ولا تجوز من ضعفائهم ولا غيرهم ، وأجازوا الشهادة في الحدود من غير علماء المسلمين ، فزادت البراءة هاهنا على الحدود ، ولأن الحدود والبراءة هما حقان لله لا تخير لأحد ، ولا حجة لمخلوق في ازالة ما وجب منهما ولزم ، ولا ترك الحكم بهما ، فان تركه كفر اذا لم يكن له عذر في تركه ، واذا كان له عذر لم يلزمه القيام بهما ، فلجل هذه العلل اخترنا لأنفسنا ، واحتطنا في ديننا بترك قبول الشهادة منهما •

ولكننا نجامع المسلمين ونقولاهم على براعتهم من الأئمة السالفين الصالحين ، ومن جميع العاملين ما لم يصح معنا أن أحدا منهم برىء ممن لا تجوز له البراءة منه ، أو برىء من أحد ممن قد وجبت عينا ولايته بوجه من وجوه الحق ، فاذا توليناهم على براعتهم من برعوا ، فقد جامعناهم ووافقناهم في أصل الدين ، وان لم نوافقهم في لفظ البراءة نفسها فنبهنا من برئوا منه كبرائهم أو نشهد عليهم قطعا ، كما شهدوا كشهادتهم عليهم ، لأن الأثر المجتمع عليه أنه من وقف عن أحد من المحدثين ، وتولى ممن برىء منه من المسلمين ، فقد برىء من ذلك المحدث في أصل الدين ، وأنه ممن وقف عن أحد ممن تولاه المسلمون ، وجبت ولايته في أصل الدين وتولى من تولاه من المسلمين ، فقد تولى ذلك المسلم في أصل الدين ، ولا نعلم في ذلك اختلافا بين أحد من أهل العلم من المسلمين •

ولا يجوز لنا أن نبهنا كبراء المسلمين من أحد ، ولا نشهد عليه قطعا كشهادتهم من غير أن يصح معنا منه ما صح معهم منه ، ونعلم منه كما علموا منه ، لأن المتبرئين أن كانوا برئوا من أحد عند من يتولاه ، وقد علموا أنه يتولاه ، فقد قيل انهم قحفة ، ولا يجوز لهم قبول قولهم ، وهم خصماء له أيضا ، ولا تقبل شهادة خصم ، وقد قيل : انه اذا برىء العالم من ولى لأحد عند من يتولاه ، فان كان العالم يعلم أنه ولى له جواز لوليه أن يبرأ من العالم الذي برىء من وليه ،

وان لم يعلم أنه ولى له فاعلمه أنه يتولاه واستتاب العالم فلم يثبت
جاز له البراءة منه •

وقد قيل : ان العلماء اذا برئوا من أحد عند من يتولاه ، كانوا
مدعين ، ولا تجوز شهادة مدع ، وقد اختلف العلماء اذا سموا أحدا
بالفسق أو الكفر أو غير ذلك من أسماء الضلال ، وقصدوا بذلك
الشهادة ، ولم يقصدوا البراءة منه بذلك ، فقال من قال : انهم
شهود •

وقال من قال : انهم قذفة •

وان كان المسلمون بذلك من الضعفاء لم يكونوا شهودا ، ولا
أعلم في ذلك اختلافا •

وقد تقدم ذكر هذا في هذا الكتاب ، فينظر فيه من موضعه من أراد
ذلك •

والتسمية بالفسق والنفاق ، والكفر والفسق ، أهون من البراءة
قطعا ، وكان أبو معاوية فيما وجدت عنه يذهب الى أن ذلك قذفا ،
فعلى قول من يقول : انه قذف فلا يجوز قبول ذلك من القاذفين ، واذا
لم يجوز قبول قول هؤلاء لم يجوز قبول قول المتبرئين ، لأن المتبرئين
مدعون ، وليس في ذلك اختلاف ، وأما المسمى لانسان أنه كافر
أو منافق ، فقد قيل : انه شاهد عليه ، وقيل : انه قاذف له ، ليس
بشاهد •

وقد عرفت أنه من برئ من أحد من أئمة الضلال السالفين من
أجل اذ برئ المسلمون منه ، من غير أن يعلم مثل ما علم المسلمون
منه ، أو اذا شعر معه أن المسلمين يبرعون منه ، أو اذا قد شهدت
معه البينة أن المسلمين يبرعون منه ، أو أجمعوا على البراءة منه أنه
لا يجوز له ذلك ولا يسمه •

ومن الكتاب :

مختصر منه ، أو ما يخرج من معناه ، فإن قال : فما تتولون فيمن برئ ، وقبل هذه الشهادة على الأئمة السالفين ، الذين أجمع المسلمون على البراءة منهم ؟

قلنا له : أما أن قبل الشهادة على الشهرة ، أو الشهادة على الشهادة ، على قول من يجيز ذلك فلا يضيق ذلك عليه معنا ، وإن كانت له ولاية معنا لم تترك ولايته ، وهو معنا على حال أن شاء الله ، ولا نأمره بذلك أن استرشدنا ، على سبيل العدل في ذلك .

وأما أن برئ من الأئمة السالفين ، ولم يعلم الحدث الذي برئ المسلمون منه به ، وإنما برئ منهم إذ قد صح معه ، أو شهر معه ، أو شهدت البيئة معه أن المسلمين يبرعون منهم ، أو قد أجمعوا على البراءة منهم ، فقد قيل : الباطل معنا ، ولا يسمه معنا البراءة على هذه الصفة ، ولا نتولاه على هذه الصفة ، وأقل ما تفعل فيه نترك ولايته ، وأنه لحاقق بالبراءة منه ، وقد قيل أنه يبرأ منه .

فإن قال : فقد تركتم إجماع المسلمين إذ أجمعوا على البراءة منهم ؟

قلنا له : ما أحسن النظر لولا ذلك ما قلت : إنا تركنا إجماع المسلمين ، ونحن على الإجماع من قول المسلمين ، لأننا لو وافقناهم على البراءة ممن أجمعوا على البراءة منه من غير أن يصح معنا الحدث الذي أجمعوا على البراءة من المحدث من أجله ، لكننا لهم مخالفين ، وغير موافقين لهم ، ولكننا يجمعون على البراءة منا ، لأنهم مدعون خصماء ، ولا يجوز قبول قول مدع ، ولا شهادة خصم ولا مدع ، وهذا ما لم نعلم فيه اختلافاً أنه لا يجوز قبول قول مدع ولا شهادة ، ولا خصم .

ولا فرق بين العلماء والموام وسائر الخلق إلا فيما أفتوا به من الدين ، وقللوا بالحق فيه ، وما قاموا بالحق فيه ، مما جعلهم الله حجة فيه من جميع الدين ، ولو في براءة من محدث عند من علم حخته ،

وجهل الحكم فيه ، فإذا برىء العلماء من محدث من أجل حدته عند من علم حدته ، فهم حجة فيه عليه .

وأما عند من لم يعلم بحدته فهم مدعون ، لأنهم لو برئوا منه عند ولى له ، لم يعلم بحدته وقد علموا أنه يتولاه ، فهم قذفة ، وجاز لوليه أن يبرأ منهم ، لأنهم لو كانوا شهداء أو حجة في براءتهم منه ، ما جاز له أن يبرأ منهم ، وإذا برئوا منه عند من لم يعلم بحدته ، كانوا مدعين خصماء ، لأنه لو اتاهم وليه فقال : أصحوا عندي بما برئتم من ولى ، لكان عليهم أن يصحوا ذلك من شهادة غيرهم ، ولا تجوز شهادتهم ولا قولهم في الشيء الذى برئوا منه من أجله ، ولكان عليهم التوبة من براءتهم من وليه ، إذا احتمل له ولايته بوجه حق ، ولو صح فسقه عند غيره من المسلمين ، أو من العوام ، فإن لم يتوبوا من براءتهم منه ، جاز لوليه أن يبرأ منهم ، ومن كان بهذه المنزلة لم يكن حجة ، وكان خصما مدعيا ، ولا فرق بين العلماء وسائر الأنام في جميع الأحكام كلها الا فيما قالوا به من الحق ، وقاموا به من المدل ، مما جعلهم الله حجة في دينه ، وفي غير ذلك ، فهم وغيرهم سواء .

ففى موضع ما يكونون شهودا فهم شهود حيث كانوا مدعين ، فهم مدعون ، وحيث كانوا خصماء فهم خصماء ، كانت خصومتهم في دين أو دنيا ، وحيث كانوا قذفة فهم قذفة ، ولو قذفوا منافقة حرة بالفسقة بالزنى لكان عليهم الحد ، فإن ترك الحاكم الحد عنهم كفر ، فالعلماء وغيرهم سواء في جميع الأحكام الا فيما قد وصفنا ، فافهم هذا . وكذلك لو أن العلماء أجمعوا على دعوى درهم أو أقل أو أكثر ، ولو كانوا بمنزلة أبى بكر الصديق ، وعمر بن الخطاب ، ولو كان المدعى عليه مثل أبى جهل ، وأبى لهب أو غيرهما من المنافقين والمشركين ، لما جاز قبول دعواهم ، ولو كانوا مائة ألف من العلماء ، أو أقل أو أكثر لما جاز قبول دعواهم ، ولا شهادتهم لأنفسهم في ذلك ولا غيره ، من حيث لا تجوز شهادتهم ، فإن قبل أحد دعواهم أو شهادتهم لحسن ظنه

بهم أنهم لا يدعون عليه الا الحق ، ولا يقولون عليه الباطل في هذا
القدر القريب ، لكان مبطلا .

ولو أن حاكما حكم لهم بدعواهم ، أو بشهادتهم لأنفسهم كان مبطلا
كافرا ، أو هذا ما لا أعلم فيه اختلافا .

فلما كن لا يجوز هذا في الدعاوى في أحكام الدنيا ، لم يجز فيه
أيضا قبول دعواهم ولا شهادتهم على دعواهم في أحكام الدين ،
والدعاوى في أحكام الدين عندى أشد من الدعاوى في أحكام الدنيا ، وكل
ذلك لا يجوز قبوله ، فافهم هذا .

فلما كان لا يجوز قبول دعوى العلماء في أحكام الدنيا ، لم يجز
الحكم لهم بذلك ، ولو أن حاكما من خيار أهل عصره حكم لألف عالم ،
أو أقل أو أكثر بدعواهم ، وهم خيار أهل عصرهم ، لكان على العلماء
أن ينكروا عليه ذلك ، فان لم يقبل كان عليهم عندى أن يبرءوا منه
بذلك ، ولكان عليهم أن يضلوه ، وكذلك لو أجمعنا على البراءة ممن أجمع
المسلمون على البراءة منه في موضع ما يكونون مدعين ، أو قذفة ، لكان
عليهم أن ينكروا علينا البراءة بمن قد وافقناهم في البراءة ممن قد
أجمعوا على البراءة منه ، ولكننا لهم مخالفين ، ولم نكن لهم موافقين
في الدين ، ولو برئنا كبراءهم ، فافهم هذا والله أعلم .

فشهرة البراءة والخلق ، أو المفارقة ، وكل ذلك يخرج مخرج
الدعوى ، وعلى من علم ذلك من العلماء أن يتولاهم على براعتهم
أو فراقتهم ، أو خلعتهم لذلك الذى برئوا منه ، أو خلعوه أو فارقوه
في دينهم ، ولا يسمى ذلك اجماعا ، لأنه دعوى ، والدعوى لا تكون
اجماعا ، وسواء قل العلماء أو كثروا ، سمع ذلك منهم أو شبر عنهم ،
فلا يجوز قبول قول ذلك منهم ، لأنه دعوى ، والدعوى كلها في
أحكام الدنيا أو في أحكام الدين لا يجوز قبولها ، ولا التقليد لمن
ادعاه ، ولا الحكم بها له ، ولا الشهادة معه بها على أهلها ، ولا نعلم

في ذلك اختلافا من قول أهل العلم ، وإنما الذي يسمى اجماع في بعض القول إذا كان حدثا مما يحتمل الحق والباطل ، فأجمعت العلماء على كفر المحدث ، أو على ضلاله أو ما يشبه هذا من أسماء الكفر ، وخالفهم في ذلك من ليس هو بحجة من ضعفاء المسلمين ، أو من علماء أهل الضلال ، فلا يجوز قبول قول من خالفهم ، واجماع العلماء هو الحجة عليهم .

ولو كانوا قد أجمعوا في سريرتهم بالباطل ، وحكموا في سريرتهم بالباطل ، وحاشاهم من ذلك ، لأن العلماء لو شهدوا على انسان بالكفر ، أو بالضلال ، أو بالفسق ، أو ما أشبه هذا من أسماء الكفر ، كانت هذه شهادة جائزة منهم ، وكانوا حجة على المشهود عليه في بعض القول ، لأنهم يعرفون ما يوجب الكفر والضلال والفسق ، وهم مأمونون على معرفة ذلك ، ولا يخاف أنهم يجهلون معرفة ذلك ، والضعفاء لا يؤمنون على معرفة ذلك ، وعلماء أهل الضلال ، ولو علموا أحكام ذلك فلا تجوز قبول شهادتهم على أهل الدعوة ، بما يوجب الكفر .

ولو شهدوا على الحدث مفسرا فكيف إذا شهدوا على الأسماء الموجبة للكفر بغير تفسير حدث ، فلما كانت شهادة علماء المسلمين في ذلك جائزة في أكثر القول ، عند من سمع منهم ذلك ، ولم تكن دعوى ، ولا قذفا ، فكذا إذا شهِر ذلك عنهم ، لم يكن ذلك دعوى ولا قذفا ، وجاز قبول تلك الشهرة في الشهادة عنهم ، ولم يكن ذلك دعوى ولا قذفا ، وجاز قبول تلك الشهرة منهم بها حجة على قول من يجيز شهادتهم بذلك .

وقد مضى ذكر الاختلاف بجواز الشهادة بالأسماء الموجبة للكفر ، فإن اختلف علماء المسلمين في حق هذا المحدث وباطله ، أو إيمانه وكفره ، وهده أو ضلاله ، بطل حكم الاجماع ، وكان الحدث بحاله ، ولا يصح فيه اجماع إذا اختلف حكمهم فيه ، وتكافأت شهادتهم فيه ، ولا بصحة حكم البعض منهم ، ولا شهادة البعض منهم ، وكانت العلماء كلهم من أهل دعوة الحق ، وأهل نحلة الحق ، ولا يجوز

تخطئتهم ، ولا تخطئة بعضهم ، ولا البراءة منهم ، ولا البراءة من بعضهم ، وجائز ولايتهم كلهم إن كان قد ثبت عليه ولايتهم : ولا ينتقل حالهم ، ولا يتغير اسمهم ، ولا يتبدل حكمهم ، وهم مسلمون مؤمنون في أحكام الظاهر في دين الله •

ولو تظاهروا بالبراءة من المحدث والولاية له ، والتخطئة للمحدث والتصويب له ، وحق المحدث وباطله ما لم يخطئ بعضهم بعضا على ذلك ، أو يقيم بعض على الآخر حجة يبطل بها حجته ، وينخلع عن الاسلام ، فإن برئوا من بعضهم بعض على ذلك ، فإن علم المبتدئ بالبراءة من صاحبه كان هو المبطل المخلوع القاذف في حكم الظاهر ، ويبرأ منه ، والمتبرئ منه بعد ذلك إذا أظهر البراءة منه في الولاية ، لأن له في الحكم أن يبرأ ممن برئ منه ، وهو ببراءته منه محق عند من غاب عنه أمرهما ، والمبتدئ بالبراءة من صاحبه منهما هو المبطل في حكم الظاهر •

وان لم يعرف المبتدئ منهم بالبراءة من صاحبه على ذلك ، الا أنهم تظاهروا بالبراءة من بعضهم لبعض ، وقد كانوا مختلفين في المحدث الذي يحتل صواب كل واحد منهم . لموضع ما غاب من أمره ، أو لاحتماله ، أو لا نعلم منهم اختلافا في شيء حتى تظاهروا بالبراءة من بعضهم لبعض ، فإن علم المبتدئ فهو المبطل ، وان لم يعلم المبتدئ فالحال بحال واحد •

وقد قيل فيه : انهم جميعا في الولاية حتى يعلم المحق منهم من المبطل ، بمنزلة المتلاعنين •

وقد قيل : انهم في الوقوف حتى يعلم المحق منهم من المبطل •

وقد قيل في البراءة ، وهو قول ضعيف شاذ من الأقاليل ، وأصح الأقاليل في الحكم ولاية الجميع ، ثم الوقوف عنهم •

وأما البراءة منهم جميعا فشاذا عندنا من أصول قول أهل العلم من المسلمين •

ومن الكتاب :

وان كان اختلاف العالم والضعيف فيما يجوز فيه الاختلاف ، أو قد تقدم فيه الاختلاف ، أو هو مما يجوز فيه الاختلاف ، فالقول فيه واحد بين العالم والضعيف ، والمالين وكلاهما محققان ، فان برئء العالم من الضعيف على ذلك ، كان مبطلا ، وكانت البراءة منه بدين •

وكذلك ان برئء الضعيف من العالم على ذلك ، فالمتدئء منهما بالبراءة من صاحبه هو المبطل ، ولا حجة من أحدهما دون الآخر ، والمخلوع من ابتداء بالبراءة من صاحبه على الرأي •

فان جهل ذلك السامع لهما ، ولم يعلم الحكم فيهما ، وسمعه أن يتولى الحق منهما بالدين اذا عرف ذلك ، وان لم يعرف ذلك ، وكان الحق هو الضعيف ، وسمعه أن يتولاهما برأى ، ويقف عنهما برأى ، وان تولى العالم بالرأى اذ هو مبطل ، أو برئء منه برأى ، اذ قذف وليه وسمعه ذلك •

وكذلك ان برئء منه بدين وسمعه ذلك ، اذ هو مبطل في الأصل ، ولا حجة لمبطل •

وأما ان كان المبطل منهما هو الضعيف ، والمصدق هو العالم ، والمتدئء بالبراءة منهما هو الضعيف ، فلا يسع الوقوف عن العالم برأى ولا بدين على هذا ، وهو على الولاية ، ولا تسع الولاية للضعيف على هذا بدين ، ويسع بدين ، ويسع الولاية له على هذا بالرأى ، والبراءة منه بالرأى لموضع الخلع لوليه •

وحكم القذف مما يسع جهله ، ما لم يتول القاذف بدين ، وتجوز

ولاية القاذف بالرأى ، والبراءة منه بالرأى ، اذا كانت له ولاية متقدمة ، وان لم تكن له ولاية متقدمة ، جازت البراءة منه بالرأى ، وهو على حال الوقوف بالدين .

وان اختلف الضعيفان في الحدث الذى يحتل الحق والباطل ، أو في مجهول لا يعلم على ما اختلفا فيه ، أو في الرأى فيما يجوز فيه الاختلاف ، فبرئ أحدهما من الآخر على ذلك ، فالبراءة من القاذف منهما بالرأى ، والولاية لهما جميعا بالرأى ، والوقوف عنهما بالرأى واسع ، فان تولى المقذوف الحق منهما بدين وسمه .

وان تولى المبطّل منهما برأى وسمه ، وان تولاه بدين على غير عقد براءة الشريطة لم يسمه ذلك .

فان لم يعلم على ما اختلفوا ، ولا كيف كانوا عليه حتى تذف أحدهم الآخر ، وبرئ منه ، فبرئ المقذوف من القاذف ، وجهل العالم منهم ذلك وحكمه ، فالبراءة من القاذف بالرأى ، والوقوف عنه بالرأى ، ولا تجوز الولاية له بالدين الا على عقد البراءة في الشريطة .

ولا يجوز الوقوف عن الحق بالدين ، ولا تجوز البراءة منه بالرأى ، ولكن تجوز البراءة منه بالشريطة ، والولاية له بالدين ، والوقوف عنه بالرأى .

وان لم يعرف حكم الاختلاف ، ولا على ما اختلفوا ، ولا المبتدى . منهم بالبراءة من صاحبه ، ألا أنه برئ الضعفاء بعضهم من بعض ، ولا يعرف أصل ذلك ، فهم في ذلك بمنزلة العلماء ، والاختلاف فيهم واحد ، والولاية لهم في بعض القول ، الوقوف في بعض القول ، والبراءة على ما وصفنا ، والولاية لهم أحسب الينا ، ثم الوقوف ، ولا نقول بالبراءة منهم ، ولا يصح معنا ذلك على مذاهب المسلمين ، وهذا كله اذا كان قد وجب عليه الحكم بولاية العلماء من المسلمين والضعفاء ، وثبت عليه ذلك بنحكم الحق ، فالحقول فيه على هذا .

وأما إذا لم تقم عليه شواهد الحجة للعلماء بعلمهم ، ولا بولايتهم ، وكان لا يمسرف منهم ما تقوم به شواهد الحجة في العلم ، وقد ثبت عليه ولايتهم في الحكم ، فحكم العلماء عند هذا العالم باختلافهم حكم الضعفاء من المسلمين الذين قد ثبتت ولايتهم ، وقد بينا الحكم في ذلك ، ولو كان العلماء قد صحت منزلة علمهم عند الله ، وعند عامة الناس ، ألا هذا الإنسان .

وإذا قامت عليه شواهد الحجة بعلم العالم وفضله وأمانته ، وموافقته للحق ، فليس له أن يجهل ما لزمه من حجته ، وعليه أن يسير فيه بسيرته عند شواهد الحجة عليه في ولايته ، وقيام الحجة عليه في الفتيا منه ، وما لم تقم عليه شواهد الحجة فليس عليه في ذلك ضيق ، وإذا قامت عليه شواهد الحجة لزمته الحجة ، ولو جهلها فلا عذر له في جهله بها ، والأفوه معذور والحكم عليه بعلمه .

ومن الكتاب :

وإذا صح حدث من إنسان يحتمل ذلك الحدث الحق والباطل ، فاختلف علماء المسلمين في حق ذلك الإنسان وباطله ، أو لم يصح منه حديث ، إلا أنهم اختلفوا في حقه وباطله ، أو كفره وإيمانه ، أو في ولايته ، أو البراءة منه ، فالعلماء المختلفون كلهم في الولاية ، وكلهم من أهل دعوة الحق ، ومن أهل نحلة الحق ، وكلهم في حكم الظاهر مسلمون حتى يعلم باطل أحد الفريقين ، وما لم يعلم باطل أحد الفريقين فكلهم مسلمون ، ثابتة ولايتهم على من لزمته ولايتهم ، ولو تظاهروا بالبراءة من ذلك الإنسان وولايته وباطله وحقه ، ما لم يخطئ بعضهم بعضا على ذلك ، أو يقيم بعضهم على بعض حجة تبطل بها حجتهم ، وينخلعون عن الإسلام .

فإن برئ بعضهم من بعض ، وعلم على المبتدئ منهم بالبراءة من صاحبه ، كان هو المبطل المخلوع القاذف في حكم الظاهر ، ويبرأ منه ،

والمتبرئ منه بعد ذلك اذا أظهر البراءة منه في الولاية ، لأن له أن يبرأ ممن برئ منه في حكم الظاهر ، وأن لم يعرف المبتدئ منهم بالبراءة من صاحبه ، فقد قيل : انهم كلهم في الولاية •

وقيل : انهم كلهم في الوقوف •

وقيل : انه يبرأ منهم كلهم •

ومن الكتاب :

واذا صح الحدث الذي لا يحتل الحق والباطل ، وكان الحدث باطلا لا مفرج لحدثه من الباطل ، فاختلف العلماء في حقه وباطله ، فالوافق منهم للحق والصواب هو الحجة ، وقوله هو الاجماع ، ولو كان واحدا ، والمخالف له هو المدعى والقاذف ، ولا يقبل قول مدع ، ولا يصدق قاذف ، وليس لبطل حجة على محق ، ولا يتكافأ الحق والباطل ، ولا حجة لبطل على محق •

وعلى من امتحن بعلم ذلك من المحدث ، والمختلفين أن يتولى منهم المحق منهما ، ولا يجوز له أن يقف عن العلماء المحققين من أجل قولهم بالحق ، ولا من أجل حكمهم بالحق ، ولا من أجل قيامهم بالحق ، ولو خالفهم في ذلك من يظن هو أنه يظهر لهم ، وحجة عليهم ممن هو مثله في العلم والفضل ، فالمحق هاهنا هو المحق ، والمبطل هو المبطل •

فأما المحق فلا يجوز ترك ولايته ، ولا الوقوف عنه ، ولا البراءة منه برأى ولا بدين ، فان فعل ذلك فهو هالك ، ولا عذر له في ذلك •

وأما المبطل منهم ، ففي أكثر القول أن قول المحق المخالف للمبطل من العلماء اذا قام بالفتيا على الجاهل للحكم ، العالم باختلاف المختلفين (م ٢٠ — بيان الشرع ج ٤)

من العلماء ، حجة على الجاهل ، وعليه أن يعلم من حينه ضلال الضال ، وباطل المبطل بحجة الفتيا من العالم المحق ، لأن المحق حجة في ذلك •

وقد قيل : انه لا يضيف عليه اذا أشكل عليه أمر الاختلاف ، وإنه أن يقف عن المبطل ولا يتولاه بدين ، وإن تولاه برأى وسمعه ذلك ، وكذلك ان كان الحدث لا يحتمل باطلا ، وإنما هو خارج مخرج الحق ، فاختلف العلماء فيه ، وفي حكمه ، فالحق منهم من وافق الحق وهو الحجة على من خالفه ، وعلى من علم باختلافهما ، وقول العالم حجة عليهما في الفتيا في ذلك ، وعلى من عرف منه ذلك أن يقبل منه الحق ، ولا يلوى عنقه عن ذلك ، وأقل ما يلزمه أن يتولى المحق والعالم ، أو لا يجوز له الوقوف عنه ، ولا البراءة منه برأى ولا بدين ، فإن فعل ذلك هلك •

وأقل ما يلزمه في المبطل ، ولو كان عالما ممن كان تقوم به الحجة أن يتولاه برأى لا بدين ، فإن تولاه بدين بغير شريطة براءة في الجملة هلك بذلك •

وإن كان المبطل ضعيفا ، والعالم محققا ، والحدث مما الحق فيه في واحد ، فهو أضيّق على الجاهل العالم باختلافهما ، ويسمه ذلك في بعض القول على ما وصفنا من الاختلاف •

وإن كان المبطل هو العالم والمحق هو الضعيف من المسلمين ، والحق في واحد ، والحدث لا يحتمل إلا معنى واحدا ، فلا حجة لمبطل على محق ، ولكن إن لم يبرأ الضعيف من العالم إلا أنهم اختلغا في ذلك ، فلا تبعة على الضعيف ، ولا تجوز ولاية العالم المبطل بدين إلا على اعتقاد براءة الشريطة منه في بعض القول ، فإن تولاه برأى وسمعه ذلك ، والضعيف على ولايته ، فإن وقف عنه بدين ، أو برئ منه برأى أو بدين هلك •

لكن ان وقف عنه برأى وسعه ذلك ، فان برئء الضعيف من العالم المبطل من أجل باطله ، ولم يعلم الجاهل صواب ذلك بصواب ذلك من خطئه ، جاز له أن يبرأ من الضعيف هاهنا برأى لموضع اذا قذف وليه ، ولم تقم عليه به حجة بقتياه ، ولو برئء العالم المبطل من الولي الضعيف المحق ، وقد اختلفا في ذلك الذي الحق فيه في واحد ، والمحق منهما هو الضعيف ، والمبتدئ منهما بالبراءة هو العالم المبطل ، ثم تخالفا على ذلك ، كان المبطل منهما على حال ، وهو العالم ، وهو القاذف ، وعليه البراءة لازمة من أجل القذف ، وتكون البراءة منه بدين ان علم وجه صواب ذلك ، وان برئء منه برأى وسعه ذلك ، وان ضاق عن ولاية الضعيف على هذا فتولاه برأى ، أو برئء منه برأى من أجل براءته من العالم ، لم يضق عليه ذلك ، وان برئء منه بدين هلك ، وان برئء من العالم بدين في الحال الذي يكون فيه مبطلا في جميع الحال فهو سالم .

وان اختلف الضعيفان جميعا في الحدث الذي لا يحتمل مفرجا من الباطل ، أو فيما يكون الحق فيه واحدا ، وليس المختلفون من العلماء ، ولا أحدهما ، فالمحق منهما هو الموافق للحق والمبطل منهما هو الموافق للباطل ، وتجوز الولاية فيهما جميعا بالرأى ، والوقوف عنهما بالرأى ، وتجوز البراءة من المبطل بالدين ان عرف ذلك ، وان عمى عليه فالولاية فيهما بالرأى ، والوقوف عنهما بالرأى ان برئء المحق منهما من المبطل على باطله ، كانت البراءة في المحق لموضع القذف ، اذ هو ضعيف بالرأى ، ولا يجوز بالدين ، والوقوف عنه بالرأى ، والولاية له بالرأى ، والولاية للمبطل من الضعيفين بالرأى ، ولا يجوز فيه بالدين ، ولا تستقيم فيه البراءة للضعيف قطعا بالرأى الا على الشريطة ان كان مبطلا .

وأما القاذف فيبرئء منه بالرأى ، اذا كان قاذفا من لم يتم بكنفه على ولايته في الحجة به ، ولا بغيره من العلماء ، ولأن الضعيف فيما يسع جهله ليس حجة في الفتيا ، والعالم حجة فيما يسع جهله في الفتيا ،

واذا كان الاختلاف في الدين ، وفيما الحق فيه في واحد فيها لا يسع جهل علمه ، فكل من عبر له ذلك من المعبرين ، فوافق الحق كان عالما أو ضعيفا من أهل الولاية ، أو ممن لا ولاية له ، أو من المنافقين ، أو من الجاحدين ، أو كان صبيا أو معتوها ، فكل من عبر له ما لا يسمعه جهل علمه في حين ما لزمه فيه علمه ، أو مما تعبد به الله بعلمه ، فالمعبر لذلك حجة على من سمعه ، وعليه قبول ذلك ، فان شك في ذلك هلك ، وان كان الاختلاف فيما لا يسع جهل علمه من الدين الذي الحق فيه في واحد بين من له ولاية ، أو لا ولاية له ، وبين من بين من وجبت عداوته من أهل الخلاف ، أو من فساق أهل الدعوة ، فكل ذلك مما يسمعه جهل علمه ، وغير متعبد فيه بعينه بشيء ما لم يتول على ذلك مبطلا بدين ، أو يحدث لحق في ذلك بعينه ، ممن لم يلزمه له ولاية أو براءة ، أو وقوفا عنه بدين من أجله غير وقوفه عنه في الجملة ، أو بحكم فيه على محق فيه بباطل من أجله .

ولو كان في غيره مبطلا ، فلا يجوز له ، وان جهل ذلك أن يخطئه في صواب ما قال من أجل صواب ما قال ، ولا يحدث له بخطئه غير ما كان قد لزمه من أجله ، وهو في هذا كله ما لم يقبل باطلا أو يرد حقا ، أو يخطئ محقا ، أو يصوب مبطلا ، أو يتسوله بدين على ذلك في حال جهله بالأشياء كلها التي يسع جهلها ، وجهل علمها فهو في جميع الأشياء من ذلك ما لم يرد حقا ، أو يقبل باطلا ، أو يتول مبطلا بدين ، أو يقف عن محق ضعيف بدين ، أو عن عالم محق قد وجب عليه معرفة علمه وفضله برأى ، أو بدين بباطل لجهله أو يصوب مبطلا على باطله ، أو يخطئ مصيبا على صوابه .

ولو كان قد تقدم خطأ المصيب في ذلك بغيره ، أو تقدم صواب المخطئ قبل ذلك ، فهو سالم أبدا على هذا الى أن تقوم الحاجة عليه بعلمه من أي الوجوه بلغ الى علم ذلك ، وأبصره ، فاذا أبصره

وعرف عدله وخطأ ذلك من صوابه ، لم يجز له أن يرجع بعد العلم الى الجهل ، ولا بعد اليقين الى الشك ، وهو يرجعوه عن ذلك وشكه غير معذور بل مقطوع عذره وحجته في ذلك .

ولو تقدم اليه علم ذلك الذى مما يسع جهل علمه من لسان معتوه ، أو صبي أو مشرك ، أو من حيث لا يعلم من أين علم ذلك ولا من أين اكتسب علمه ، أو من الهام ، فمن أى الوجوه بلغ اليه علم ما يسع جهله من دين الله الذى تعبد به عباده ، ثم لزمه حكم في ذلك ، كان ذلك العلم دالا على ذلك الحكم ، فعليه الاستدلال بعلمه ذلك ، وعليه العمل بعلمه ذلك والولاية بعلمه ذلك ، والبراعة بعلمه ذلك ، والمحاربة والمسالمة ، والأمر والنهى وجميع ما تعبد الله به في حين ما لزمه التعبد به ، وليس له مع ذلك ، وان لم يلزمه تعبد يكون ذلك العلم ، والا عليه أن يرجع الى الشك في نفس العلم ، فان فعل ذلك فضيع ما يلزمه العمل به ما يكون علمه ذلك حجة عليه أن لو علمه من كتاب الله ، أو من سنة نبيه صلى الله عليه وسلم ، أو عن لسان نبيه صلى الله عليه وسلم ، أو عن أفاضل العلماء فسواء ذلك ، وعلمه هذا وهو حجة عليه ، كما هذا حجة عليه ، وحجة له كما هذا حجة له في جميع ما يكون العلم حجة له وعليه ، ولا نعلم في هذا الفصل من أهل العلم اختلافا بين أحد من أهل العلم من المسلمين ، ولا يستقيم الاختلاف في هذا ، لأن الحكم على هذا العالم بعد خطئه وتضليله برجوعه عن هذا العالم من حجج العقول ، لأنه متى وسع ترك العلم في شيء من دين الله بعد علمه ، وقيام الحجة بعلمه ، وسع ذلك في جميع دين الله ، وبطل العلم في دين الله ، ويدين الله .

واذا لم يسع ترك العلم في شيء من دين الله كائنا ما كان ، لم يسع في جميع دين الله ، وإذا علم جميع دين الله ، أو في شيء من دين الله ، وهذا ما لا ينبغي على ذى لب أن شاء الله .

قال غير المؤلف للكتاب والمضيف :

انقضى ما وجدته من هذه السيرة بخط مؤلف الكتاب ، ووجدت في بعض كتب المسلمين هذه السيرة بنفسها ، ويذكر أنها عن الشيخ أبى عبد الله محمد بن ابراهيم المؤلف لهذا الكتاب ، وترجمها بسيرة الدعاوى والبدع ، فلما بلغ الى منتهى ما بلغناه من هذه السيرة ، كتب :

تمت سيرة البدع والدعاوى ، تأليف الشيخ أبى عبد الله محمد بن ابراهيم ، ومكتوب أيضا : عرضت على نسختها ، والله أعلم بصحتها ، وهكذا وجدت بنفسها في نسختين ، احدها من كتاب الكفاية ، الا أنها غير مترجمة بسيرة الدعاوى والبدع •

قال الناسخ لهذا الكتاب :

وهو هاشم بن راشد المسكرى الأبروى : وجدت مكتوبا هذا في الحاشية •

وهو : تمت معارضة السيرة في مجالس آخرها يوم السبت ، تسع ليال خلون من شهر المحرم ، سنة اثنتى عشرة ، وستمائة سنة ، بحارة الحرمة من نزوى •

والمعارض الشيخ الأجل الثقة الورع العالم النبيه شيخ المسلمين وقوة الكافة من عمان في الدين أبى محمد عثمان بن محمد بن أحمد •

ولقد أصلح كثيرا من فاسدها ، وأقام الأود من مقاصدها الا ما شاء الله ، وأبقاه ، وكتب سعيد بن أحمد بن محمد بيده :

بسم الله الرحمن الرحيم

جواب للقاضى أبى بكر أحمد بن عمر بن أبى جابر المنعى وفيه :
رد الشيخ أبى عبد الله محمد بن ابراهيم السمدى النزوى رحمه
الله ، وكذلك السؤال سؤاله ، أعنى أبى عبد الله محمد بن ابراهيم ، وهو
مبين كل شيء من ذلك فى موضعه ان شاء الله •

قال : ما تقول رحمك الله : هل يجوز بالعالمين عزل الامام كما
جاز بهما عقده ، ويكونان حجة عليه فى المنزل ، كما كان حجة فى المقد
اذا لم يستقر فى ذلك برأيهما دون من حضرهما ، كما كان بالعالمين
تنعقد الحقوق التى تتعلق للعباد من الديون ، والضمان ، وغير ذلك
من الأحكام والفروج ، والحدود غير الزنى ، حقوق الله من صيام
شهر رمضان وافتطاره ، والصح ، وفى دين الله ، مما يسع جهله ، ومما
لا يسع جهله ، وكما تقوم بهما الحجة على الامام الحى : والعالم
الحى ، اذا شهدا عليهما بما يوجب كفرهما ، وغير ذلك مما لم تذكره ،
أم لا يجوز ذلك ، وهو خطأ وضلال فبكم أقل ما يثبت به عزل
الامام ؟

وكذلك يكون للمائبين من العلماء حجة على الحاضرين من العلماء ،
اذا عقدوا للامام أو عزلوه حيث يجوز فعلهم ؟

الجواب :

الذى عرفت أنه لا يجوز عزل الامام بالعالمين ، ولا بأكثر من ذلك
الاكثر شهر منه فى مملكته ، أو يصير فى حال يضعف فيه عن انفاذ
الأحكام ، وإقامة الحدود ، ونكاية العدو ، ويشهر منه أيضا ذلك فى
مملكته •

قال أبو عبد الله محمد بن ابراهيم حفظه الله : يحتمل أن يكون

معنى هذا القول ، هو أن يشهر ذلك في جميع مملكته ، حتى لا يبقى منها موضع من مسافئها ، ولاقراها ، ولا بدوها ، ولا حضرها ، الا وقد شهر فيه ذلك ، فهذا يحسن عندى عند الأمن من وقوع باطل ، لأن فيه السلامة من وقوع التنازع ، وقطع مواد مطامع الشيطان من وجود التلبس والفرقة .

كما يوجد أن شبيبا تابع موسى لما اختلفا في أمر القاتل خوف الفرقة ، وان لم يكن ذلك موضع فرقة ، لأن العلماء لا يضل بعضهم بعضا في موضع الصواب ، ولا تفترق في موضع الاجتماع ، ولكن لا يؤمن من كيد الشيطان ، واذا خيف فوت شيء من العدل .

ووقوع شيء من الباطل لم يحسن عندى أن يترك ما أمر الله به من القيام بالقسط عند من أمره الله به ، وجمله حجة فيه عند فسوق هذا الفاسق ، حتى يشهر فسقه في جميع مملكته ، ولا أن يكون هذا القول اجماعا ودينا لا تجوز مخالفته ، ويحتمل أن يكون معناه أن يشهر ذلك في الموضع الذى هو فيه من مملكته ، ولو لم يشهر ذلك في جميعها كما يقول القاتل ، دخلت عمان واليمن ومصر ، وهو انما دخل موضعا منها ، فأطلق اسم الدخول على الكل بدخوله البعض .

وقد يوجد أن عثمان لما شهرت أهدائه سار اليه المسلمون من أطراف الأرض ، وعرفوه بمعاصيه ، وتاب منها ، وقبلوا منه ، وجامعوه ، فلما تفرق الناس عنه ، وجدوا كتابا الى عامله بمصر يقتل بعض المسلمين ، وعقوبة بعض ، فاتهموه أنها منه ، فرجع اليه الواجدون للكتاب ، فسألوه عنها فلم يقر لهم أنها منه ، ولا أقر لهم رسوله أنها منه ، فأمروه بالاحتزال من امامته ، وحوصروا ومن معه في الدار ، وكان آخر أمره أن قتلوه ، لم يكن جميع ما كان بينهم وبينه مذ رجعوا اليه ، وحاصروه وقتلوه بحضرة جميع أهل مملكته ، وقد كانوا يطالبونه بشيء بعد شيء ، ويتركون شيئا طلبوه بعد أن طلبوه ، ويطلبونه بحكم ما يحدث منه ، ولم يبلغنا عنهم ، ولا وجدنا في سير المتقدمين أنهم لم يكونوا

يرون أخذه بما يجب عليه إلا بعد شهرة ذلك في جميع مملكته ، حتى لا يبقى أحد من رعيته يسمعه ولايته •

رجع الى الكتاب :

فأما الكفر فينقسم قسمين : فقسم لا يسمع جهله ، وقسم يسمع جهله ، فالقسم الذى لا يسمع جهله ، فالفارح عليه حجة من الواحد فصاعدا كائنا ما كان •

وأما الكفر الذى يسمع جهله فقال قوم : العالم حجة •

وقال قوم : حتى يكونا عالمين •

وقال أبو عبد الله محمد بن ابراهيم : هكذا قيل ان الكفر ينقسم قسمين : فقسم يسمع جهله ، وقسم لا يسمع جهله ، وكذلك في جميع دين الله ، فكل ما لم يمتحن المتعبد بلزومه من دين الله ، ولم تنزل به كلفة التعبد به فهو مما يسمعه جهله ، كان مما تقوم به الحجة من العقل من تفسير التوحيد ، وإثبات الوعد والوعيد ، وما أشبه ذلك ، أو ما تقوم به الحجة من السماع من الأمر والنهى ، وما أشبه ذلك ، وما نزل به كلفة التعبد به كان مما تقوم به الحجة من العقل أو السماع ، فهو مما لا يسمع جهله ، فكل من لزمه التعبد بشيء من دين الله لم يسمعه جهله ، ووسع غيره جهل ذلك الشيء الذى تعبد بهذا به إذا لم يتعبد هو به ، ولا يسمع أحدا أن يلزم أحدا ما لم يلزمه للزوم ذلك غيره ، ولا أن يحط عنه ما لزمه إذا لم يلزم غيره ، إلا أن ينزلوا بمنزلة غيره ، بمنزلة واحدة ، فكل متعبد فهو مخصوص بحكم ما لزمه من دين الله ، ومعذور عما لم يلزمه ، وجميع كفر الامام كان مما يسمع جهله ، أو مما لا يسمع جهله ، كان مما تقوم به الحجة من العقل ، أو السماع ، فلا يسمع من علم من رعيته كفر جهله إلا أن عليهم طاعته ونصرته ، والخروج اليه مما يجب له عليهم إذا أطاع الله ، وعليهم

بمعصيته اذا عصى الله ، وطاعتهم له في حال طاعته الله طاعة لله ، وطاعتهم له في حال معصيته لله معصية لله ، فاذا دانوا بطاعته في حال معصيته ، فقد دانوا بمعصية الله ، وليس لهم أن يدينوا بمعصية الله بجهل ولا علم ، وهذا مما نزل به كلفة للتعبد به .

وقد يوجد عن أبي المؤثر : وانما كانت الطاعة للائمة على طاعة الله ، وعلى ذلك كانت بيعتهم ، فكيف تكون لهم الطاعة على نقض ما عليه بويعوا ، وانما يسع الرعية من جهل كفر الامام ما لم يعلموا به ، والذي لا يعلمونه لا يمزولونه به ، وانما يعزلونه بكفره الذي يعلمونه .

وقد يوجد في كتاب عبد الله بن اباض الى عبد الملك بن مروان في أمر عثمان بعد أن عدد عليه أحداثه ، فعلم المؤمنون أن طاعة عثمان على ذلك طاعة ابليس ، ولا تكون طاعة ابليس طاعة لله . رجع الى الجواب .

وأما الضعيف فليس بالمجتمع عليه على اجازة عزله ، ولو شهر في مملكته ولعله قد علمت الاختلاف فيه .

وقال أبو عبد الله : اختلف في ذلك ، واختيارنا أن يجوز عزله اذا عجز عن القيام بالدولة ، وانفاذ الأحكام في الرعية ، والمنع لهم ممن ظلمهم وتقديم غيره ممن يربح فيه للقيام بالأمر ، لأن جميع الفرائض التي أوجب الله فعلها ، فقد عذر عن فعلها عند العجز عن ذلك ، ولا يحسن عندي أن يضيع أمر الله ، ويعطل حدوده ، وتبطل حقوقه وحقوق خلقه ، لعهد عبد قد عذره الله عن الوفاء به .

فأحببنا اذا أعدم منه القيام بالحق لم يكن عليهم التمسك له بذلك العهد ، لأن العهد انما هو ملحق بالقيام بالحق ، فاذا أعدم القيام بالحق حسن عندي زوال لزوم ذلك العهد ، لأنه لو ترك القيام بالحق عذر قدرته عليه ، لم يكن عليهم التمسك له بذلك العهد ، فأحببنا أن يكون كذلك العجز ، لأن العلماء المتقدمين كانوا هم القائمين بالحق عند

عجز الامام ، ولم يكن أمر الله ضائعاً بينهم ، فإذا قدر غيرهم على القيام بالحق عند عجز الامام أعجبني لهم التمسك بامامته ، كما تمسك المتقدمون بامامة امامهم عند عجزه وقدرتهم ، وإذا ضاع أمر الله عند عجزه ، وظهر الجور في رعيته ، أعجبني عزله ، والقيام بأمر الله ، رجع الى الجواب •

وليس ذلك كغيره مما ذكرته من الحقوق التي تتعلق بالعبادات بها من الديون والضمانات ، وغير ذلك من الأحكام والحدود ، وحقوق الله تعالى ، من الصيام وغيره ، مما ذكرته ، فإن هذه أصول مختلف أحكامها قد يكون الواحد حجة في حال وغير حجة •

وكذلك الاثنان والثلاثة والأربعة ، ولكل أصل من هذا شرح يضيئ به عن هذه الدفعة ، فلا يجوز حمل بعضها على بعض ، وإنما يجوز حمل المفروق على الأصول بعلّة جامعة بينهما ، ولا تنكسر في شيء منها •

قال أبو عبد الله : الذي عرفت هو ما نطق به كتاب الله ، أو السنة ، أو الاجماع بحكم ، فلا يجوز لأحد مخالفة ذلك برأي ، ولا بدّين ، ولا بجهل ، ولا بعلم ، فلا يجوز أن تحمل هذه الأصول بعضها على بعض ، ولا يقاس بعضها ببعض ، فيحكم في واحدتها بحكم جميعها ، أو في جميعها بحكم واحدتها ، أو في بعضها بحكم بعضها ، ولا يجوز تحويل ذلك عن موضعه ، ولا ازالته عن حكمه ، وذلك عندي مثل يمين الظهار ، ولم يجعل الله في كفارتها تخفيرا ، وجعل في كفارة الأيمان المرسلّة التخفير ، فلا يجوز لأحد أن يجيز في الظهار ، والتخفير كما جاز في المرسلّة أو لا يجيز في المرسلّة التخفير ، كما لم يجز في الظهار ، إذ كل ذلك إيمان •

وكذلك في ميراث الأم من الثلث والسدس ، فيجيز الثلث في موضع السدس ، أو السدس في موضع الثلث ، وكذلك ميراث الزوج والزوجة

وما أشبه هذا مما قد حكم فيه الكتاب ، أو السنة ، أو الاجماع ، فلا يجوز مخالفة ذلك الحكم الذى قد ثبت فيها ، ولا يجوز أن تقاس هذه الأصول بعضها ببعض ، ولا يحمل بعضها على بعض .

وأما إذا أتى بشيء من فروع هذه الأصول ، ما لم ينطق فيه كتاب ، ولا سنة ، ولا اجماع ، فإن وجد لذلك الشيء شبه فى ذلك الأصل حكم فيه بحكمه ، وما أشبه الشيء فهو مثله ، وهكذا عرفت فيما قيل .

وان لم يجد له فيه شبها خرج الى غيره من الأصول ، وقيس عليها ، كما يوجد فى جامع أبى محمد أنهم قاسوا حرمة الحائض اذا وطئها زوجها متعمدا فى الحيض ، على ميراث القاتل المتعمد ، فلما كان القاتل ممنوعا ميراثه بارتكابه ما نهاه الله عنه من قتله ، كان الواطئ فى الحيض متعمدا ممنوعا عن زوجته بارتكابه ما نهاه الله عنه ، من وطئها فى حيضها ، فبارتكاب النهى فى هذين الأصلين استوى الحكم فيهما فى هذا المعنى ، وان كان حكمهما فى كثير من أمورهما مختلفا ، كذلك يوجد فى جامعة أيضا أن الواطئ فى الدبر يفرق بينه وبين زوجته ، كما يفرق بين الزانى وزوجته ، لأن أهل اللغة يسمون الدخول فى المضيق زنى ، والواطئ فى الدبر داخل فى المضيق ، فبدخوله فى المضيق استحق اسم الزنى ، واستوى الحكم فيهما فى الفرقة .

ويحتج بقول الشاعر :

ولست بزان فى مضيق لأئننى أحب وساع العيش والخلق الرحبا
هانظر كيف قاسوا الشريعة بعضها ببعض ، ثم لم يقتنوا بذلك حتى تعلقوا باللغة .

وكذلك يوجد عن أبى المؤثر فى كتاب البيان والبرهان ، وانما مثلهم فى عزلهم للإمام ، وخرجهم وتقديهم عليه اماما ، ثم قالوا : تبين حدثه ، كتوم قتلوا رجلا ، فلما قتلوه قالوا : نحن نشهد عليه أنه ارتد

عن الاسلام ، فلا قود علينا ، أو قالوا : قتل أخانا فانا لا نقبل شهادتهم عليه ، ولو جاز لهم ما ادعوه على الامام لجاز للقاتلين دعواهم على المقتول ، فانظر كيف قاس الامامة على غيرها ، وانظر أيضا في القاتلين وان لم يقبل دعواهم أنه قتل أخاهم هل تجوز ولايتهم في بعض قول المسلمين ، ويحتمل صوابهم •

وكذلك يوجد منه أيضا في كتاب الأحداث والصفات : أنكم لا توليتم الأمر ، وعزلتم صلنا رجعتم ترسلون عليه أن يبرأ من الامامة ، فهذا منكم جهل وعنف ، كرجل تزوج امرأة رجل ، ثم أرسل عليه — نسخة — أن ليطلقها ، فلا جبر له في تزويجها ان طلقها أو لم يطلقها ، فانظر كيف قاس الامامة على غيرها ، وانظر كيف الحكم في ولاية هذا المتزوج عند من علم أنه تزوجها قبل أن يطلقها زوجها ، ثم أرسل عليه — نسخة — أن ليطلقها ، وعند من لم يعلم أنه طلقها ، أو لم يطلقها ، وعند من علم أنه طلقها •

وقد يوجد عن بعض المسلمين ، وهو عن أبي المنذر بشير بن محمد ابن محبوب في أمر الصلوة ، وبعد فما في اعتزاله في منزله دليل على براعته من امامته ، رأيتم لو أن رجلا جمعه وزوجته منزل ، ثم ظهر اعتزاله بجميع آلته عنها الى منزل غيره ، وقطع جميع ما يلزمه لها ، هل كان هذا الفعل منه يدل على فراقها ، فانظر كيف قاس الامامة على غيرها ، وقد قاس أيضا غيره الامامة بالتزويج ، فقال : لا كانت المرأة لا تجوز الا لرجل واحد ، ولا يجوز تزويجها لرجلين في وقت واحد ، فكانت الامامة لا تجوز الا لواحد ، ولا تجوز لرجلين في وقت واحد في موضع واحد •

وكذلك المتزوج بامرأة لها زوج قبل أن يطلقها زوجها ، محرم على المتزوج والمزوج ، والأولياء ، وجائز لهم ذلك بعد طلاقها ، وانقضاء عدتها ، وكان المعتقد له الامامة على امام ثابت الامامة محرم على المعتقد له ، والعاقدين ، وجائز لهم ذلك بعد زوال امامة هذا الاسام

ومرافقه لها ، فلما كان هذا المتزوج لهذه المرأة التي معلوم أن لها زوجا محتمل صوابه عند من لم يعلم أنه عقد له بعد زوال امامة الامام ، أو قبل زوالها حتى يصح باطلهم بنكير أو غيره ، ولم يقصد السائل في سؤاله قياس أصل بأصل ، مما قد وصفنا من كتاب بكتاب ، أو سنة بسنة ، أو اجماع باجماع ، فيقيس أصلا بأصل ، وتحمل الأصول بعضها على بعض ، فيخالف الحق في ذلك ، لأن الأصول هي الدين ، والدين هو الأصول ، والدين حكمه ماعدا الرأي ، والرأي حكمه ماعدا الدين .

ولا يجوز أن يحكم بالرأي في موضع الدين ، ولا بالدين في موضع الرأي ، ولما لم يأت حكم من الكتاب ، ولا السنة ، ولا الاجماع في العزل بتصديق عدد خرج من حكم الدين الى حكم الرأي ، وكان من الفروع ، وجاز أن يقاس بغيره كما قد تقدم ذكره من القياس ، ولم يجز لأحد عندي أن يمنع القياس في هذا الموضع ، ولا يمنع القول فيه بالرأي ويجمله من الأصول التي لا يجوز أن يقاس بعضها ببعض ، لأنه لم يأت في العزل حكم من الكتاب ولا السنة ولا الاجماع ، بتحديد عدد فيكون ذلك ديناً وأصلاً ، لا يجوز لأحد أن يخالفه ، ولا أن يقيسه بغيره ، فيميز فيه غير ما قد ثبت فيه من حكم الكتاب ، أو السنة ، أو الاجماع .

وقد وجدت أن بالعلمين يجوز عزل الأئمة ، ويجوز اذا لم تقم عليهما حجة في وقت فعلهما بقطع عنهما ، أو تنكأا الدعاوى فيهما ، فيشكل أمرهما وما أشبه ذلك ، ويكونان حجة عليه في العزل كما كانا حجة عليه في العقد ، وانما وجب له السمع والطاعة على الرعية بالعلمين ، فهو حجة من حجتهما ، وعمل من عملهما ، وهما مقدما ، وهما مؤخران ، وهما مزيفاء ، وهما معدلاه ، حيث يجوز ذلك منهما ، واذا شبه العزل بالعلمين ، فبالأكثر أثبت فالعلماء ورثة الأنبياء وكتابه ، وهم

حجة الله على عباده وغيوثة في أرضه وبلاده ، وهم خلفاؤه وشهوده ،
ويقومون مقام أنبيائه عند عدمهم ، وهم حجة على الأئمة والرعية .

وبالعالمين تقوم الحجة في جميع دين الله ، مما يسع جهله ، ومما
لا يسع جهله ، وينفذ أن جميع الأحكام التي تنفذ بالأئمة ، ويكونان
في ذلك حجة ، ويقيمان الحدود في بعض القول عند عدم الأئمة والحجة
في ذلك فيما قيل ان الخطاب ورد في الأحكام والحدود عاما من الله
قوله في الأحكام : (وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل) وفي
الحدود : (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) فان ثبت
أن العلماء ينفذون الأحكام عند عدم الأئمة ، وكذلك الحدود ، وان
بطل في الحدود بطل في الأحكام هكذا قيل .

وقد يقع اللفظ ب خطاب الجماعة ويقوم الاثنان في ذلك مقام
الجماعة .

وقد يوجد في كتاب عبد الله بن أباض الى عبد الملك بن مروان في
أمر عثمان بن عفان ، والمؤمنون شهداء الله ، ناظرون في أعمال الناس ،
وكذلك قال الله : (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)
وكذلك يوجد في سيرة هلال بن عطية الخرساني ، فلما رأى المسلمون
ما نزل به عثمان من المعاصي والمسلمون ناظرون لله في كل زمان ،
شهد الله في الأرض ، يعرضون أعمال الناس على كتاب الله .

وكذلك في سيرة خلف بن زياد البحراني ، فانهم كانوا خيرة الله
يومئذ من أهل الله ، وشهداء عليهم ، وولاة أمره وعيونه فيهم ، ويأنهم
كانوا هم أول من أبصر الفتنة حيث وقعت ، فالعلماء هم حجة الله على
الأئمة وغيرهم الى الجواب وعزلها كشهادتها ، اعلم أن شهادة
الشهود اعلام منهم بفعل غيرهم ، وكذلك جازت شهادتهم ، والعزل منهم
ادعاء منهم على غيرهم ، والمدعى شهادته ساقطة فيما يدعيه باجماع
الأئمة .

قال أبو عبد الله حفظه الله : ليس كل معلم بفعل غيره مقبول قوله ، اذ هو معلم بفعل غيره ، لأنه لو شهد لابنه أو عبده أو شريكه على فعل غيره ، لم يقبل قوله في ذلك ، ولو كان معلما بفعل غيره ، وكذلك اذا كان وحده ، وقد يقبل قوله ، ولو أعلم بفعل نفسه كالحاكم وما أشبهه ، وانما يقبل قوله فيما أعلم به من فعل غيره في موضع ما يقبل قوله في ذلك . ولو كان انما العلة في جواز شهادته ، وقبول قوله ، اذ هو معلم بفعل غيره لوجب قبول كل من أعلم بفعل غيره ، كان من أهل الشرك ، أو الاقرار أو الايمان ، أو النفاق ، اذ هم معلمون بفعل غيرهم ، ولو كان كل عازل مدعى لم يقبل من أحد ، ولو كان من جميع أهل الأرض الا رجل واحد لم يجوز له قبول ذلك منهم ، لأنه لا يجوز قبول قول المدعين ، ولا شهادتهم فيما ادعوه كائنا ما كانوا الا الانبياء صلوات الله عليهم ، فانه لا يرد قولهم ، وليسوا بخيرهم في ذلك فيما قيل ، والله أعلم .

ولكن العازلين منهم ، المدعون ومنهم الحاكمون ، فالمدعون مردود فعلهم حيث يردوا ، والحاكمون مصدق قولهم مطرق فعلهم .

رجع الى الجواب .

وأما ما ذكرته من حجة الغائبين من الطمأنينة على الحاضرين ، أعلم أن الامام اذا ثبتت امامته ، فقد تعلق على جميع رعيته حقوق له من طاعته ونصرته ، وولايته ، وانفاذ أحكامه على أنفسهم وولاية من والى ، وعداوة من عادى ، وأداء المفروضات التي أوجب الله عليهم أداءها ، ولا سلامة لهم عند خالفهم الا بها ، والخارجون مدعون على امامهم بدعوى لم تصح عند الغائبين الا بهم ، فعند ذلك كان عليهم في دين الله أن يثبتوا على أمر دينهم ، ولا يقطعوا المفترض عليهم بدعوى يمكن صدقها وكذبها ، فلذلك لزم الغائبين البراءة من الحاضرين ، لأن دعوى الحاضرين تلزم الغائبين الانتقاد لهم ، والدخول فيما دخلوا فيه ، فلما كان ذلك كذلك كان حكمه ما ذكرت لك ، والله أعلم .

قال ابو عبد الله حفظه الله : أما الرعية اذا ثبت عليها بتلك الحقوق للامام بثبوت امامته من الطاعة والنصرة ، وغير ذلك ، فذلك تزول عنهم تلك الحقوق بزوالها الا ما استحقه الامام عليهم ، أو على بعضهم بتبوية بعد زوال امامته ، فلا عذر لهم في ازالة ما قد ثبت له عليهم بغير الحق ، وكما جاز ثبوتها له بالحق ، فذلك يجوز زوالها عنه بالحق ، وكما لم يجز ثبوتها له بالباطل ، فذلك لا يجوز زوالها عنه بالباطل •

وأما الخارجون فقد قيل ان منهم المبتدعين وهم المضادون لدين الله بجمود ، أو نفاق باستحلال ما حرم الله ، أو بتصريم ما أحل الله ، لأن الله يقول : ان هذا الشيء حلال ، فيقول هذا انه حرام فهو مضاد لقول الله بقوله ، مفارق لدين الله — نسخة — بفعله ، لا يمتثل صوابه في دين الله بوجه من الوجوه ، يشهد على باطله في ذلك الله ، ودينه ، وملائكته وأنبيأؤه ، والعلماء ، وقوله ذلك يشهد على نفسه أنه باطل ، وعلى قائله أنه مبطل ، فهو بنفسه حجة على نفسه ، وعلى قائله ، وقابله •

فلو أجمع جميع الخلق ، ولن يجمعوا أن ذلك حق ، ويشهدوا على صوابه وصواب قائله وقابله ما كان اجماعهم ذلك ، ولا شهادتهم مزيلين لباطله ، ولا قابلين لحكمه ، ولا قامه بهم حجة على أحد ، ولا لأحد ، ولا كانت منهم في ذلك حجة ، ولا يستحيل ذلك الباطل حقا بوجه من الوجوه ، وعلى كل من ورد اليه ذلك أن يكون حاكما لنفسه ، وعليها فيه ، ولا عذر له فيه الا بموافقة الحق فيه ، وفيمن شهد له بالحق ، وعليه بالباطل ، أو التسليم للمسلمين ، أو السؤال على ما يجب من ذلك وتفسيره يطول •

ومنهم المحرمون وهم الخارجون مع تحريمهم لذلك ، ومنهم المدعون وهم الذين يدعون موافقة دين الله ، ولا يضادون الدين بادعائهم ، وانما يدعون صفة هي جائزة في دين الله ، فان كانوا صادقين فهم (م ٢١ — بيان الشرع ج ٤)

محقون موافقون لدين الله ، ولا تقوم لهم حجة من أنفسهم اذا وقع التنازع فيهم •

ومنهم الحاكمون ، وهم الذين ليس لمن غاب عنهم أن يخالفهم ، فهم بأنفسهم حجة على الأئمة وعلى الرعية ، فهم هكذا قليل ، وليس حكم الخارجين واحدا فيما قيل •

وقد يوجد أن معاوية كاتب علنا وسرا في الحكومة ، فرضى على بذلك ، فلما علم المسلمون خرجوا مفارقين له ، فنزلوا أرضاً بالكوفة يقال لها حروراء ، فخرج اليهم فأظهر لهم التوبة فقبلوا منه ، ثم عاود معاوية بالكتاب سرا ، فلما بلغ ذلك المسلمين خرجوا مفارقين له ، فنزلوا النهروان ، فأرسل اليهم ابن عباس فناظروه وحجوه ، وعقدوا لعبد الله ابن وهب اماما ، ولا يعقدون اماما عليه الا وقد خلعوا طاعته ، وأوجبوا على أنفسهم تركها ، وصار عندهم على من الرعية ، كان عليه وعلى من معه الحشول في طاعتهم •

وقد يلحقهم عندي اسم الخروج عليه ، فلم يكن الذين خرجوا على على مدعين عند رعيته ، ولا جاز لمن لم يعلم كيف خرجوا عليه البراءة منهم ، ولو كان يجب عليهم في دين الله البراءة منهم عند من لم يعلم كلمهم من الرعية ، لكانوا مبطلين في خروجهم ، لأن من أوجب عليه الدين البراءة فهو مبطل ، ولما جاز لهم الخروج عليه الا بعد أن يعلموا أن رعيته قد علموا كلمهم لئلا يبيحوا البراءة من أنفسهم ، لأن الأحكام لا تنفذ بالظنون ، وكانت المكتوبة بينهم سرا ، فكما علم المسلمون ذلك ، وشهر معهم أنكروا عليه ، وقاموا لله بما يجب عليهم ، لأنهم هم الحجة عليه •

ولم نجد في السير أنهم كانوا اذا علموا منه ذلك لا يفارقونه عليه الا حتى يعلموا أن جميع رعيته قد علموا منه ذلك كلمهم ، وقد خرج عليهم على مقتلهم فلم يكن حكم خروجه كحكم خروجهم •

وقد خرج عليّ على عثمان بعد ما تاب من أهدائه الشاهرة منه ،
وحاربوه وقتلوه ، وكانوا يطالبونه بشيء بعد شيء ، ويتركون شيئاً طلبوه
بعد أن طلبوه ، ويأخذونه بما يجب عليه ، فيما كان يحدث بينهم •

ولم نجد أنهم كانوا لا يأخذونه بما يجب عليه الا حتى يعلموا أن
جميع رعيته قد علموا كلمهم ، وقد برىء المسلمون من عثمان ، وتولوا
قتلته ، فانظر في حكم الخروج على عثمان ، والخروج على عبد الله
ابن وهب ، فان حكم ذلك مختلف وكله خروج •

ومن الجواب :

وما تقول في جماعة منهم العلماء والضعفاء والفسقة خرجوا
قاصدين اماما حتى انتهوا اليه ، ولم يحدثوا حدثا أيحكم عليهم بالبغي
أم لا يحكم عليهم بذلك ؟ كما قد قيل في الجماعة التي قصدت بلدا وخاف
أهله منهم ، وهم معروفون بانتهاك المصارم والسلب ، أيحكم عليهم
بالبغي ، وتجاوز محاربتهم أم لا يحكم عليهم بذلك الا بحدث
يستحقون به ذلك ؟

الجواب :

الذي عرفته أنه لا يحكم عليهم باسم البغي الا بحدث يستحقون
به اسمه ، والله أعلم •

رجع الى الجواب •

أرأيت ان عزل العلماء من هذه الجماعة هذا الامام ، وعقدوا اماما
غيره ممن يجوز عقده ، وأجمع أهل الدار على تصويبيهم ، أيكون
واسما لأهل الدار ذلك في حكم الظاهر ، ويحتل صوابهم وصواب
العاقدين والمالزين ، والمعقود أم لا ؟

الجواب :

الذى عرفت أن عزل الامام لا يجوز الا بما وصفت لك في المسألة الأولى ، وأما اجماعهم على صواب العازلين ، فإن كان اجماعهم على كفر الامام المعزول أو ضعفه عن إقامة الحق ، ونكاية العدو ، وعزلوه على ذلك كان اجماعهم هذا صوابا ، وكان حجة على من غاب أو حضر ، ومن شاهد ومن تأخر ، وإن كان اجماعهم وتصويبيهم بغير علم منهم بتصويب من لا يجوز لهم تصويبه بجهل منهم بحكمه ، كان هذا اجماعا غير جائز من أهل هذه الدار ، وكان ، وكان الرجوع من الواجب عليهم ، والله أعلم .

قال أبو عبد الله ، حفظه الله : إنما أراد السائل إذا علم الاجماع ، ولم يعلم على أى وجه وقع الاجماع منهم ، أيحتمل صوابهم عند من خفى عليه جماعهم ، كيف وقع اجماعهم أم لا ؟ أرايت ان اختلف أهل الدار بعد اجماعهم ، فادعى بعضهم صواب العازلين والماعدين والمعقود له ، ادعى بعض خطئهم كيف الحكم عند من لم يعلم اجماعهم الا أنه علم اختلافهم ، فلم يعلم أنه بعد اجماع أو قبل اجماع وكيف الحكم عند من نشأ من بعدهم ؟

الجواب :

الذى عرفت أنه ان كان اختلافهم بعد اجماعهم الذى هو حجة ، وهو وجه الحق الذى بينته لك في المسألة التى قبلها ، فمن خالفهم فهو مخطئ ، وعلى كل من علم بالرجوع منه أن يخطئه بمخالفته إذا علم حكم ذلك .

وان كان اختلافهم بعد اجماعهم الذى لا يجوز ، كان الراجع عن اجماعهم مصيبا ، لأن الرجوع الى الحق خير من التماضى فى الباطل .

وأما ان كان اختلافهم فى حدث أهله بعضهم ، وصره بعضهم

كان على من جهل حكم اختلافهم ، السؤال عن حكمه كان ناشئاً أو مشاهداً
بعد علمه باختلافهم ، والله أعلم •

قال أبو عبد الله : انما أراد السائل اذا لم يعلم كيف أصل
اجماعهم ، ولا على أى وجه وقع اجماعهم •

رجع الى السؤال : وما تقول فى امام كان مجتمعا على امامته ،
ثم ان جماعة خرجوا حتى انتهوا اليه ، أو فى قرية وفى هؤلاء
الجماعة ناس من العلماء ، ظهر من العلماء عقد لامام غير هذا الامام ،
ولم يظهر من الامام الأول نكير على الامام الأخير ، ولا على العاقدين
له ، ولا ظهر من اعلام أهل الدار الذين لم يدخلوا فى عزل هذا الامام ،
وعقد الامام الآخر انكار على الامام الأول باعتزاله ، وترك امامته ،
ولا على الامام الآخر بتقديمه ، ولا على العاقدين والعازلين ، أيجوز
لأولياء هذا الامام الآخر والعاقدين له تحسين الظن بهم ، واثبات ولايتهم
على حالهم الأول ، كما جاز للأولياء أكل لحم الفنزير والدماء
المسفوحات ، ونكح الأمهات والبنات وغيرهم من ذوات المحارم •

والمتقاتلين والمتضادين حتى قتل كل واحد منهما صاحبه ،
والمتلاعنين والمتبرئين من بعضهم بعضا اذا لم يعلم المحق منهما من
المبطل بحسن الظن بهم ، واثبات ولايتهم لهم ، لأن الله قد حرم أكل
الفنزير والميتة والدم المسفوح ، وجعله من الكبائر ، وبارتكاب الكبيرة
الواحدة يستحق رايها البراءة والكفر والمقاب ، وكذلك القتل من كبائر
الذنوب ، وقد قال الله تعالى : ﴿ ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم
خالدا فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذابا عظيما ﴾ • ولا يكون
الولى إلا مؤمنا ، وقد يكون الولى من العلماء الذين تقوم بهم الحجة فى
دين الله فيما يسع جهله ، وفيما لا يسع جهله ، واذا جاز ولاية القاتل
لواحد ، جاز ولاية القاتل لاثنتين والعشرة ، اذا احتمل فى الجميع ما احتمل
فى الواحد ، وتتبدل هذه الجماعة اذا كانوا من العلماء تروى أحكام كثيرة
من شهاداتهم وأماناتهم ، والديون التى لهم ، وعليهم ، وفتواهم فيما

يسع جهله ، وفيما لا يسع جهله ، وغير ذلك مما لم نذكره ، والقائل مأخوذ بجميع ما وجب عليه من قود ودية وغير ذلك ، وان امتنع جازت محاربته ، وفي الاجماع أن المقتول ولد من بطن أمه ، وليس متعلق عليه لهذا القاتل ما يوجب له قتله ، فلما كان يأتي على الفاعل بجميع ما ذكرناه حالة يكون صوابه فيها ، حسن به الظن ، وأثبتت ولايته •

فكذلك الامام لما كانت تأتي عليه حالة يجوز عزله فيها ، فهل لا جاز لأولياء العازلين والمباغدين تحسين الظن بهم ، واثبات ولايتهم ، أم لا يجوز ذلك ، وبين لنا الفرق بين القتل والعزل عند احتمال صواب ذلك ، أنت مأجور ان شاء الله ؟

الجواب :

الذي عرفت أن كل امام ثبتت امامته باجماع ، فلا تزول الا باجماع ، فاذا كانت لا تزول الا باجماع ، فالمعترض على الاجماع مخطيء ، وكل من قدم عليه فقد حل دمه ، ووجب خلع ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « اذا ظهر امامان في مصر فاضربوا عنق أحدهما » ، والمعلوم عند أهل العلم أنه لا يجوز ضرب عنق الحق منهما ، لأن الأول على امامته ما لم يجمع على زوالها بوجه من الوجوه متفق عليه أو مختلف فيه •

قال أبو عبد الله : أما قوله كل امام ثبتت امامته باجماع فلا تزول الا باجماع ، فاذا كانت لا تزول الا باجماع فالمعترض على الاجماع مخطيء ، فان نفس هذا اللفظ لا يحل على أنه اجماع ، لأنه لو قال قائل : ان كل امام ثبتت ولايته باجماع فلا تزول ، ووقف عن تمام الكلام ، كان هذا خطابا تاما معروف معناه ، وليس فيه دليل على أنه اجماع •

وان قال : لا ، ووقف عن تمام الكلام لم يكن هذا خطابا تاما ،

وعلم أن معنى قائله أنها لا تزول الا باجماع كما يقول القائل :
انها لا تزول الا بحد يصيبه أو بمكفرة يستتاب منها ، فيصر عليها ،
وليس فيه دليل على أنه اجماع ، وانما معنى قائل هذا أنها لا تزول
الا باجماع .

فان صح وثبت أن هذا القول اجماع لم يجز لأحد أن يزيلها
الا باجماع ، ولم يجز لأحد أن يجيز زوالها الا في موضع الاجماع ،
لأن الاجماع دين ولا تجوز مخالفة الدين بدين ، ولا برأى جهل
ولا بعلم ، وكلما لم يجز فعله لم يجز لأحد أن يجيز فعله ، لأن كلما
حرمه الله في كتابه ، أو سنة رسوله ، أو اجماع الأمة ، لم يجز لأحد
أن يحل ذلك ، فيقول : ان ذلك حلال فيكون مضادا للدين ، وضد الدين
هو غيره .

واذا كان غيره كان باطلا ، لأن الله قد حرم أكل الميتة والخنزير
والدم وجميع ما ذكره في الآية على الإطلاق ، فقال جل ذكره : (حرمت
عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير) ، فلا يجوز لأحد أن يقول : ان
لحم الخنزير والميتة حلال مطلق بتحليل ذلك ، كما أطلق الله تحريمه
فيكون مضادا لقول الله بقوله ، لأن الله تعالى يقول انه حرم هذا ،
فيقول هذا انه حلال فهو مضاد لقول الله بقوله الا أن يستثنى القائل أن
ذلك حلال للمضطر ، كما استثنى الله ، فلا يجوز ، ويكون حينئذ مضادا
لقول الله .

فكذلك اذا حرم الاجماع زوال الامامة الا باجماع ، لم يجز
لأحد أن يحل زوالها في غير موضع الاجماع ، فيكون مضادا للاجماع ،
مفارقا للدين ، لأن الاجماع هو دين ، وقد جاء الأثر عن بعض العلماء
باجازة زوال الامامة بشيء خالفه غيره من العلماء ، فلم يجوزوا لها
بذلك ، واذا وقع الاختلاف بينهم في شيء لم يكن ذلك منهم اجماعا
فيه ، واذا لم يكن اجماعا كان المجيز زوالها فيها قد خالفه غيره فيه
يجيز زوالها في غير موضع الاجماع .

فإن صح أن ذلك القول اجماع لم يجز لهذا القائل أن يجيز زوالها في غير موضع الاجماع ، وإذا جاز لقائل هذا القول قوله لم يكن هذا اجماعا هكذا عندى والله أعلم •

وقد أزيلت امامة عثمان بن عفان ، وعلى بن أبى طالب من غير اجماع من جميع أهل مملكتهما على زوال امامتهما ، وكانت امامتهما ثابتة بـالجماع •

وقد حارب عثمان وعلى بمن معه من أهل مملكتهما حتى قتلا المفارقين لهما فلم يكن الذين حاربوا معهما من أهل مملكتهما مجمعين على زوال امامتهما في حكم الظاهر •

وقد يوجد في سيرة خلف بن زياد البصراني ، فطلبوا الى نعتل وأشباعه أن يعطوا من أنفسهم حقا مما يقدرون به ، وأن يرجعوا عن حرمة ما يدينون بتحريمه ، ويعطوا حد ما وجب عليهم ، فامتنعوا وأبوا فلم يفعلوا ، فلما عاودوا في حرمة ما نهوا عنه من ذلك فيه ، فلما تعادوا في حرمة ما نهوا عنه من ذلك قتلوا في على أهواء أنفسهم ، واتباع شعواتها ، فقد كان عثمان وأتباعه محاربين لمن أراد إزالة امامته •

وقد يوجد في سيرة هلال بن عطية أن أهل الشام ، معاوية ومن معه ، خرجوا لحرب على ، طالبين بدم عثمان ، متولين لعثمان ، راضين بالأمر الذى كان عليه ، وقد كان معاوية من ولاية عثمان ، ومن كتبة الوحي ، وكان معه عمرو بن العاص من أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم على الجيش ، وليس يضار من استعمالهما وهما في حال أمانتهما ما حدث بعد ذلك من فسقهما ، وهما في حال أمانتهما بمنزلة غيرهما من الأمناء ، وفي حال فسقهما من الفساق •

وقد حارب على ومن معه من أهل مملكته الامام عبد الله بن وهب الراسبي ومن معه من أهل النهروان وقتلهم ، فإن كان كل امام ثبتت

امامته باجماع فلا تزول الا بلجماع ، وأن هذا اجماع وكل من قدم عليه فقد حل خلعته ، لأن الامام الأول على امامته ما لم يجمع على زوالها بوجه من الوجوه ، متفق عليه أو مختلف فيه ، كما ذكرنا في الجواب ، فقد وجب خلع الامام عبد الله ابن وهب الراسبي ، وحل دمه ومن معه من أنصاره ، لأن امامة على كانت ثابتة باجماع ، وقد تقدم عبد الله عليه قبل أن يجمع على زوال امامته جميع أهل مملكته •

وكان عبد الله بن العباس فقيه الأمة أرسله على الى عبد الله يدعوهم الى طاعته ، وأما قوله لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « اذا ظهر امامان في مصر واحد فاضربوا عنق أحدهما » ، والمعلوم عند أهل العلم أنه لا يجوز ضرب عنق الحق منهما ، وكذلك عندى اذا عرف الحق منهما ، لأنه ليس كل امامين ظهرا عرف الحق منهما •

لأنه اذا ظهر امامان كل منهما يدعى لنفسه صفة دعوى ثبتت بها امامته في دين الله ان كان صادقا ، وهما مستقيمان في جميع دينهما ، لا يخالفان دين الله في شيء ، ولم يعلم السامع لاختلافهما صحة صدقهما ، ولا كذبهما ، فيما ادعياه ، ولا كيف أصل امامتهما ، ولا قامت على السامع لاختلافهما صحة يعرف بها حق الحق منهما ، ولا باطل المبطل ، ولا بلغ علمه الى ذلك بوجه من الوجوه ، لم يجب عليه ضرب عنق أحدهما ، والله أعلم •

وانظر كيف الحكم في هذين الامامين عند من تقدمت ، ولايتهما معه ، ولم يبلغ الى معرفة الحق منهما من المبطل بوجه من الوجوه بسؤال ولا غيره ، اذا لم يقف على أصل ما اختلفا فيه ، ولا قامت عليه حجة بعلم ذلك •

وانظر كيف الحكم في المختلفين اذا ادعت كل فرقة صواب أحدهما وخطأ الآخر عند من تقدمت ولايتهم معه •

رجع الى الجواب :

وليس ترك النكير من الامام على العاقدین له ، والمفقود له موجب صواب العاقدین والمفقود له ، لأنه ان كان تركه في حال مقدرته فقد هلك وهلكوا ، وان كان تركه للنكير في حال ضعفه ، فقد اختلف في ذلك ، فقال قوم : يسهه ، وقال قوم : لا يسهه فعل من عرف منه ترك النكير في حال مقدرته البراءة منه ، كما أن عليه البراءة من الخارجين عليه ، ولا يجوز له اظهار البراءة من الامام الأول ، مع من لم يعلم كعلمه ، وعلى من لم يعلم بمقدرته في ترك النكير أن يحسن به الظن ، ولا يجوز أن يسهه بامام المسلمين الظن في حال الاحتمال له .

قال أبو عبد الله : قد قيل ان اساءة الظن بالمؤمنين من الكبائر كان اماما أو غير امام ، وأنه لا يجوز أن يسهه بهم الظن فيما احتمل فيه صوابهم ، وقد قيل : ان كل ما احتمل فيه صواب المؤمن بوجه من الوجوه ، فهو على ولايته .

وقد قيل : ان الولي اذا ظهر منه ما يثقل القلوب بلا تهمة ، ولا استرابية ، ولا ركوب كبيرة ، ولا اقامة على صغيرة ، وانما يثقل القلوب منه لما يرى من سوء اخلاقه وما لا يستحسن في الأولياء أنه يسهه ترك ولايته ، لأن الولاية انما هي اصطفاء والاصطفاء لا يكون مشسوبا بالكدر .

وقال من قال : هو على ولايته ما لم يتهم أو يشكل أمره ، أو يركب محرما ، وقد قيل : ان الامام اذا صار متهما جاز عزله .

وقد أمروا عثمان بالاعتزال من امامته لما صار معهم تهيم ، ولم يحسنوا به الظن .

وقد كان بعض يقف عن الامام الصلابة بن مالك عندما كان من عقد موسى لراشد عليه ، ولا يتولى من تولاه الا أن يكون لعز عرقه منه ،

أو توبة قبلها عنه ، فلو حسن به الظن لم يقف عنه ، ولم يكن يشترط أنه لا يتولى من تولاه إذ أن يكون لعذر أو توبة • رجع الى الجواب •

فيحال الاحتمال له القول قوله مع من لم يعلم بمقدرته ، وليس لترك النكير من الأعلام حجة لهم أيضا ، لأن ترك النكير من الأعلام انما هو حجة فيما يسع جهله دون ما لا يسع جهله ، فكل امام ثبتت امامته باجماع فلا يسع جهله ، و لاجهل الخارجين عليه ، ولو كان ترك النكير حجة لهم فيما لا يسع جهله لجاز ولاية المستحلين والمحرمين بركوبهم ، مع ترك النكير ، فلما كان هذا لا يجوز كان هذا حكمه •

قال أبو عبد الله محمد بن ابراهيم : قد تقدم القول في الجواب أن الكثر ينقسم على قسمين : فقسم يسع جهله ، وقسم لا يسع جهله ، وقد مضى ذكر ذلك ، وقد قيل : انه يسع جهل المستحلين من لم يعلم أصل حرمة ما ارتكبه ، ما لم يركبه ، أو يتولوا راكمه ، أو يبرعوا من العلماء اذا برعوا من راكمه أو ما أشبه ذلك •

وإذا علموا أن الله حرم ذلك قرعوا من يستحل ذلك لم يسعهم جهل علم كفره في أكثر القول ، وكذلك يسع جهل المحرمين ، ويسع جهل ما حرمه الله ما لم يركبه ، أو يكون منه في ذلك ما يهلك من ولاية راكمه بدين أو ما أشبه ذلك ، فجميع الكافرين كان مما يسع جهله ، أو مما لا يسع جهله ، مما لا يحتمل صواب راكمه في وجهه من الوجوه ، فلا يكون ترك النكير من العلماء على راكمه حجة له ، فيستحيل باطله ذلك حقا ، وكفره ذلك إيمانا ، وضلاله هدى •

كذلك اذا أتى العبد شيئا من الايمان مما يسع جهله ، أو مما لا يسع جهله ، مما لا يحتل ذلك الشيء الا الايمان ، ولا يحتل كفرا ببينة بوجهه من الوجوه ، فلا يكون اظهار النكير من العلماء على فاعل ذلك الشيء حجة عليه ، فيستحيل ايمانه ذلك كفرا ، وهداه ذلك ضلالا ، وانما يكون اظهار النكير ، وتركه ممن له النكير من العلماء حجة فيما كان

من الأشياء المحتملة للكفر والايمان ، أو للهدى والضلال ، أو الحق والباطل ، وأما كان لا يحتمل الا معنى واحدا من ايمان أو كفر ، فلا يكون ترك النكير من العلماء في ذلك حجة فيستحيل الايمان كفرا ، أو الكفر ايمانا كان ذلك الكفر والايمان مما يسع جهله ، أو مما لا يسع جهله ، لأن جميع دين الله راجع الى أصلين : أصل يسع جهله ، وأصل لا يسع جهله هكذا قيل ، والله أعلم •

وقد يوجد عن أبي المنذر بشير أن ترك النكير حجة ، وفعله هكذا كذلك ، ومعنى ذلك ، والله أعلم ، أن ترك النكير ممن له النكير ، فلم ينكر فهو حجة لمن لم ينكر عليه ، ان أنكر عليه فهو حجة للمنكر على من أنكر عليه •

وقد وجدت في بعض الآثار هذا الأثر ، وقد كان ينبغى للمهاجرين والأنصار اذ قتل أمير المؤمنين بين أظهرهم ، أن يغضبوا لله ، ويقتلوا من قتله ، وقد كان ينبغى لمولى أن يكون أولى الناس بدم عثمان ، لأن الامام العدل أولى الناس بدم امام العدل يقتل من قتله ويطلب دمه ، وهذا دليل على أن عثمان قتل ظلما اذ قتل بين أظهر المسلمين فلم ينكروا قتله ، بل تولوا قتله واتخذوه أئمة ، وقيل شعرا :

عجبا للمهاجرين والأنصار

في قتل قائد الأحرار

في ثلاثين راكبا أقبل القوم

اليه من مصر فوق الركاب

يتعاطونه ثلاثة أيام

قتلا معرضا للكلاب

وهم تسعة وعشرين ألفا

أو يزيحون من رواة الكتاب

فلئن لم يوقفوا قاتلوه
للذى كان منهم للصواب
ان للخاذلين منهم لخطا
علم الله من أليم العذاب

وهذا من أوثق حجج المسلمين على من تولى عثمان •

قال أبو عبد الله : فانظر كيف جعل ترك النكير ممن له النكير دليل
أن عثمان قتل ظلما ، وإذا كان ظلما كان الذى قتله مصيبا ، فانظر كيف
كان ترك النكير على الفاعل دليل على صوابه ، وحجة له ، لأنه قد قيل :
إن ازالة الامامة ليست من الأشياء التى لا يحتل الا الايمان أو الكفر ،
فيكون ترك النكير واظهاره ليس بحجة كما وصفنا ، وأنه قد قيل : إن ازالة
الامامة من الأشياء المحتملة للايمان والكفر ، لأنه يحتل أن يكون الامام
مستحقا لزوال امامته بكفر ، أو حد ، أو عجز ، أو بعض الآفات
المجيزة زوالها •

ويحتمل أن يكون غير مستحق لزوال امامته ، ويكون المزيل لها
متعديا عليه مبطلا ، فلأجل هذه المعانى احتل أن يكون المزيل لامامة
الامام محقا ، والامام مبطلا كافرا اذا أزالها ببعض ما يكفر الامام ،
والدليل على هذا ازالة امامة عثمان ، وعلى بن أبى طالب على قول من
يقول بذلك ، وقد كانا امامين ثابتة امامتهما باجماع •

ويحتمل أن يكون المزيل لها كافرا ، والامام محق ، والدليل على
هذا ازالة امامة عبد الله بن وهب الراسبي •

ويحتمل أن يكون المزيل للامامة والامام كافرين جميعا ، وهو أن
يبعد المزيل الامامة في ازلتها ، ويترك الامام النكير عليه •

ويحتمل أن يكونا جميعا مؤمنين وهو أن يزيلها من له ازلتها من

العلماء ببعض الآفات من عجز أو صمم أو خرس أو ما أشبه ذلك ، وسلم
الامام الامامة اليهم ، فلما كانت ازالة الامامة من الأشياء المحتملة للحق
والباطل ، والكفر والايمان ، كان ترك النكير واظهاره ممن له النكير في
ذلك حجة ، ولو كانت من الأشياء التي لا تحتل الا الكفر والايمان ،
لم يكن ترك النكير ولا اظهاره حجة ، فيستحيل الكفر ايماننا ، والايمان
كفرا .

وقد يوجد في سيرة هلال بن عطية الخراساني ، فان زعم أهل
الشك أنهم لم يشهدوا قتل عثمان ، ولم يرضوا ، وأن محمد بن أبي بكر
في عصبه من أصحابه . وعامة المسلمين كارهون ، أو كان يسمع المسلمين
أن يقتل خليفة الله بين أظهرهم ، ولا يمتنعونه ولا يؤازرونه ، ولا ينصرونه
لعمري لقد اجتمع رأى المسلمين على قتله ، فانظر كيف جعل ترك النكير
حجة للفاعل .

وقد وجدت أن من حضر قتل عثمان ، فترك النكير على من قتله
مع قدرته على النكير أنه قاتل ، وأنه محارب بتركه النكير ، وأنه كقاتله
ومحاربه ، وأنه لهم منصور وحاكم لهم عليه بما فعلوه فيه ، وقابل
لشهادتهم عليه ، وسامع لدعواهم عليه بترك النكير ، وأن الفاذل
كالقاتل كالفاذل . رجع الى الجواب .

وأما ما ذكرته في التوسع لولاية أكل الخنازير والدماء المسفوحة ،
ونكاح الأمهات وغير ذلك من فوات المحارم والمقتولين المتضادين حتى
قتل كل واحد منهما صاحبه ، والمتلاعنين والمتبرئين .

اعلم أن هذه الأصول وإن كان موسعا في حال الولاية لراكبها يخرج
الاحتمال له ، فإن أحكامها مختلفة ، أما الخنازير والميتة والدم المسفوح ،
وإن كان الله قد حرمه في حال فقد أحله في حال الاضطراب ، ولم يجعل
الله علم الاضطراب الي أحد غير المضطر ، وعلمه حجة له مع غيره ،
فلما كان علمه حجة له مع غيره لفعله ، كان حكمه هذا غير حكم غيره ،

وكذلك نكاح ذوات المحارم مما قد ذكرته ، فإن جهل المرتكب لنسبه حجة له مع غيره ، فلما كان ذلك كذلك كان الفرق بينه وبين غيره من عدل الأئمة .

وأما المقتتلان والمتلاعنان والمتبرئان ، فإنما جازت ولايتهما لموضع الشبهة ، وعدم صحة صدقهما من كذبهما مع احتمال الخطأ لهما ، ولا يحتمل لصواب لهما حقا ، لأن هذا موضع الاحتمال .

قال أبو عبد الله رحمه الله : ليس الشبهة والخطأ الذي هو كفر مما ثبتت به الولاية ، لأن بالشبهة يجب الشك ، كل مشكوك موقوف ، لأن كل متعبد اما مؤمن واما كافر لا شك في ذلك ، وقد أوجب الله ولاية أوليائه وعداوة أعدائه ، فلما اشتبه أمر هذا فلم يعلم أنه مؤمن ولا كافر ، وهو في الحقيقة اما مؤمن واما كافر ، وقف عنه ، فبالشبهة وجب الوقوف لا غير ذلك فمعين لم يتقدم له ولاية ولا براءة ، وبالخطأ الذي هو كفر يجب البغض والعداوة والبراءة ، لا شك في ذلك ، وبالإيمان تجب الولاية والمحبة ، فإذا كان الحدث لا يحتمل الا الكفر ، فليس في البراءة من المحدث شك ولا ريب ، وإذا لم يحتمل الا الإيمان لم تجز الا ولايته ، ولا شك في ولايته ، ولا ريب إذا كان مستحقا للولاية في المتقدم ، وليس تترك ولايته أو يبرأ منه من قبل إيمانه هذا .

وإذا لم يحتمل في المتعاطين والمتلاعنين والمتبرئين الا للشبهة والكفر ، فقد ثبت أنه لا مخرج لهم من الكفر ، وسواء اجتمع الشبهة والكفر فيهم ، أو كان الكفر وحده ، فإن كان لا مخرج لهم من الكفر ولا احتمال لصوابهم ، وليس موضع احتمال ، فليس في البراءة منهم شك ولا ريب .

والذي عرفت أنه انما جازت الولاية لهم لاحتمال الصواب لهم ، لأنه وإن لم يحتمل صوابهما مما على الاشتراك ، فمحتمل صواب كل واحد منهما على الانفراد ، فلما كان يحتمل صواب كل واحد منهما على

الانفراد حكم فيه بحكم الانفراد ، فإذا ثبتت ولايته إذا كانت متقدمة له ، وكانت هي اليقين فيه لم تترك ولايته للشبهة فيه ، أو الشك أنه كثر فيكون الشك فيه مزيلا لليقين فيه ، لأنه لو علم خطأه وصوابه حكم له وعليه بذلك ، وزالت للشبهة والاحتمال فيه ، فلما لم يعلم أنه محق ولا مبطل ، احتمل حقه وباطله لم يحكم فيه بالظن ، ورجع الى الأصل فيه ، فكان الأصل فيه هي الولاية له ، فلما كان اليقين معه أنه ولي لم تزل ولايته التي هي الأصل فيه التي متيقن أنها ثابتة له بالشبهة فيه والشك ، ولم يثبت له من أثبه ولايته أنه محق معه من غير أن يصح معه حقه ، ولا يبرأ منه من برئ منه أنه مبطل من غير أن يصح معه باطله ، فيكون حاكمها بالظن ، شاهداً بالزور ، إذ كل ذلك مغيب عنه ، وكل شاهد يغيب فهو شاهد زور هكذا قيل .

ولو كان هذا لا يحتمل إلا الباطل لا غير ذلك لم تجز ولايته ، والله أعلم .

وقد ذكر في الجواب بعد ما عدد من التفتيز والحمداء المسفوحة ، ونكاح الأمهات ، والمقتولين والمتلاعنين ، والمتبرئين فقال : أعلم أن هذه أصول ، وإن كان موسماً في حال الولاية راكمها بفروج الاحتمال له ، فاثبت هاهنا الاحتمال لهم .

وقال بعد ذلك : وأما المتبرئان والمقتلان والمتلاعنان ، فإنما جازت ولايتهما لموضع الشبهة ، وعدم لصحة صدقهما من كذبهما ، مع احتمال الخطأ لهما ، ولا يحتمل الصواب لهما معاً ، لأن هذا موضع الاحتمال ، فبقى الاحتمال فيهما هاهنا فالله أعلم بالصواب . رجع الى الجواب .

لأنك إذا أحسنت الظن بهما ، فقد أسأت الظن بالآخر ، وإنما الاحتمال أن يفرج الصواب بجميعهما ، فذلك موضع الاحتمال ، ألا ترى إذا برئ وليك ، لكن عليك في دين الله أن تبرأ منه ، ولو كان يحتمل

صدقه ، اذا كان في حسن الظن به اساءة الظن بالآخر ، واساءة الظن لا تجوز في الأولياء •

قال أبو عبد الله محمد بن ابراهيم رحمه الله : الذي عرفت أنه انما برئ منه لأنه محرم عليه أن يظهر البراءة من ولى عند من يتولاه ، واذا علم أنه يتولاه كان المتبرئ صادقا ، أو كاذبا ، كما أن القاذف محرم عليه أن يقذف غيره بالزنى عند من لم يعلم كمله ، كان صادقا أو كاذبا ، فبارتكابه المحرم عليه من القذف استحق البراءة ، كذلك اذا برئ من ولى عند وليه كان محرما عليه ذلك ، واستحق البراءة بارتكابه المحرم عليه من اظهاره منه •

رجع الى الجواب :

وللاحتمال وجوه يعرف بها ، ومجار يستدل عليه بها ، وانما ثبتت ولاية القاتلين والمتلاعنين والمتبرئين عند عدم الصحة بخطأ المخطيء ، وصواب المصيب ، وانما عدمت الصحة عندي بخطئهما وصوابهما لاحتمال ذلك لهما ، لأنه لو كان الفعل شاهدا مع من بلغه على ولايتهم قبل فعلهم •

قال أبو عبد الله حفظه الله : أرجو أن في هذا دليلا على بيان ما ذكرته من الاحتمال ، لأنه لم يكن الفعل شاهدا مع من بلغه على — نسخة — أحد بخطأ ، ولا لأحد بصواب عدمت الصحة بخطأ المخطيء ، وصواب المصيب ، وانما عدمت الصحة عندي بخطئهما وصوابهما لاحتمال ذلك لهما ، لأنه لو كان الفعل شاهدا مع من بلغه على أحدهما ، أو عليهما أو لأحدهما أولهما بخطأ أو صواب المصيب فيه •

وكان ذلك موجودا ، ولم يكن فيه احتمال ، وقد عرفت أن كل فعل احتل في دين الله معنيين : حجر واباحة ، أو حلال وحرام ، أو حق وباطل ، أو نحو هذا كالأكل للميتة والخنزير ، والنكاح لذوات المحارم ، والافطار في شهر رمضان في وطنه ، والقتل وما أشبه ذلك ، فهو موضع (م ٢٢ — بيان الشرع ج ٤)

الاحتمال للحق والباطل ، لأن السامع بذلك لا يحكم على الفاعل بحق ولا باطل الا بصحة ، لأن ذلك محتمل له في دين الله معنيين ، وان كانت الأحكام في ولاية الفاعل لما عدناه مختلفة ، فمنه ما لا يجوز الا اثبات ولاية الفاعل ما لم يصح باطله اذا كانت متقدمة له •

وان كان بعض يقول بالوقوف عنه اذا استريب ، فليس بالمجتمع عليه ، ولا تجوز البراءة منه •

ومنه وقد جاء الاختلاف فيه بالولاية والبراءة ، وليس ذلك بمزيل للاحتمال ، لأن الأصل فيه ان كان فعل محتمل في دين الله الحق والباطل ، فهو موضع الاحتمال الا أن تقوم فيه حجة تزيل الاحتمال فيه ، وكل فعل لم يحتمل في دين الله الا الحق أو الباطل ، فليس فيه احتمال لغير الحق أو الباطل •

فهذا الفعل بنفسه اما حقا لا غير ذلك ، ولما باطلا لا غير ذلك ، ويعرف ذلك من صح معه الفعل ، وأبصر الحكم فيه فلا يحتاج الى صحة من غير نفس الفعل والفعل الآخر ، لا نعلم حقه ولا باطله من نفس الفعل الا بصحة من غير الفعل ، لأنه محتمل لمعنيين في دين الله حقا وباطلا ، والفعل الآخر لا يحتمل الا معنى واحدا اما حق واما باطل لا غير ذلك • رجع الى الجواب •

وأما القتل فان كان الله قد حرمه فان له أحكاما تتسع معانيها وشرحها ، تنفرع محرمه وهي على ثلاثة أقسام : عمد أو خطأ وشبه العمد •

ثم ينقسم العمد على قسمين : قسم هو المحرم ، والقسم الآخر هو المباح والمأمور به •

وينقسم المباح أيضا على قسمين : قسم يكون للقاتل والمقتول فيه

مصيبين ، وقسم يكون المقتول مخطئا ، والقاتل مصيبا ، والخطأ وان كان غير مباح فغير آثم فاعله الا بعد الاصرار عليه ، والامتناع من أداء الصق فيه •

قال أبو عبد الله : الذى عرفت أن قتل الخطأ غير محرم ، ولا يائمه قاتل الخطأ الا أن يضيع ما يلزمه مما يجب في ذلك ، وليس أن الله أمر بقتل الخطأ ، ولكن حجر الاعتماد على القتل وعفا عن الاثم في الخطأ ، هكذا عرفت ، فإذا كان غير محرم ولا آثم فاعله فلا يبين لى أن في ذلك اصرارا ، ولا تجب منه توبه ، والله أعلم • رجع الى الجواب •

وهو فعل واحد ، باختلاف أحكامه تجرى باختلاف مقاصده ، فان كان في الفعل شيء بخلاف الأخير ، غير أن اختلاف الأحكام معلقة بالقصد لا بالفعل ، ولها شرح يتسع ويشغل به عن غيره ، فلما كان فيه معان يخرج بالاحتمال للجميع القاتل والمقتول ، مثل قاتل الخطأ بعذر عليه اعلامه في وقت فعله ان فعله ، ذلك كان على وجه معذور فيه ، وكان عند نفسه أنه سالم عند الله خالقه ، وعند من علم كلمه جاز الاختلاف فيه بالرأى ، وكان حكمه غير حكم المتقدم من الميتة والخنزير • الرد :

قال أبو عبد الله : ان كانت العلة في جواز اختلاف بالرأى في القاتل والمقتول ، هو أن يحتمل لهما الصواب ، ولا يحتمل لهما الخطأ ، فليس بالصواب تجب البراءة ، وانما تجب البراءة بالخطأ لا بالصواب ، وان كانت العلة هو أن الفعل محتمل للخطأ والصواب القتل اذا لم يعرف كيف أصله ، فكيف يكون فيه معانى تخرج بالاحتمال للجميع القاتل والمقتول ، فكذلك الخنزير والميتة فيهما معان تخرج بالاحتمال للجميع ، لأنك لو رأيت رجلا يطعم رجلا لحم ميتة أو خنزير ، احتمل في ذلك صواب المطعم والأكل ، وخرج من الاحتمال لهما جميعا ، أو احتمل أن يكونا جميعا مخطئين ، واحتمل أن يكون أحدهما مخطئا فان كانت العلة في جواز اختلاف للرأى في القاتل ، وان كان في القتل معان تخرج في الاحتمال للجميع للقاتل والمقتول ، وكان عند نفسه أنه

سالم عند خالقه ، وعند من علم كلمه ، فكذلك الخنزير والميته فيهما معان تخرج بالاحتمال للجميع ، لأنك لو رأيت رجلا يطعم رجلا لحم ميتة أو لحم خنزير احتمل في ذلك صواب المطعم والآكل وهما عند أنفسهما أنهما سالمان عند خالقهما ، وعند من علم كلمهما ، فينبئني أن يكون الحكم في القتل والخنزير والميته سواء في هذا المعنى لاستواء العملة فيهم .

فان كانت العملة في القتل غير ما ذكره فينبئني أن لا يجعل غير العملة ، والذي عرفت أن الحكم في ذلك مختلف لاختلاف علمهم ، والذي عرفت أنه انما جاز الاختلاف بالرأى في القتل ، لأن الصق فيه لله وللعباد ، والقاتل محجوج في ظاهر الحكم ، ولا تقبل له دعوى ولا حجة من نفسه على المقتول ، الا أن يقيم على ذلك بينة من غيره ، وقول المقتول وحجته مقبولة على القاتل من نفسه ، الا أن يقيم القاتل بينة على بطلان ذلك ، فلما لم يكن من القاتل حجة على المقتول في حين القتل ينقطع بها عنده ، ولم يكن من القاتل حجة تصح صوابه ، وتكافت عند ذلك جحتمهم بترك النكير في ذلك ، وكان الفعل محتملا للحق والباطل :

فقال من قال : بولايته ، لأن فعله ذلك محتمل للحق والباطل : فلا تترك ولايته ، ويحكم عليه بالكفر من غير أن يصح عليه حجة ينقطع بها عنده ، لأن ترك ولايته هاهنا انما هو بالشك أن فعله ذلك باطل ، والولاية له كانت على اليقين ، ولا يزول اليقين الا بيقين مثله .

وقال من قال : بالوقوف عنه لما اشكل عليه من أمره ، اذا احتمل حقه وباطله في فعله ، وكل مشكوك موقوف .

وقال من قال : بالبراءة منه بما ظهر من فعله الذي هو محجور عليه الا بطله ، لأنه لا تقبل له حجة من قوله على خصمه الا ببينة يقيمها من غيره ، وحجة خصمه مقبولة عليه من قوله ، فهو محجوج مظهر على نفسه

ما هو به مخلوع ، ولم يبرأ منه من برئء على أنه مبطل في فعله ذلك ، ولم يبرأ منه من برئء على أنه مبطل في فعله ذلك ، ولم يتوله من تولاه على أنه محق في فعله ذلك •

ولكنه لما كان فعله محتملا للحق والباطل ، لم يحكم عليه بأحد ذلك من غير صحة ، فيكون حاكما وشاهدا عليه بالغيب والزور •

ورجع المتولى الى الأصل فيه ، وهو الولاية ، ولم يزل عن اليقين فيه بالشك فيه ، وبرئء منه بما قد تقدم ذكره ، وقد قيل : ان الأصل في هذا أن كل من دخل في أمر يكون عليه أحد من الناس حجة أن لو قام عليه في ذلك الحجة ، ويكون الداخل في ذلك محجرجا ، ويكون لا يصح قول ولا دعوى من نفسه الا ببينة يقيهما من غيره على دعواه ، ويكون قول خصمه عليه حجة فهو في هذا محجوج ، والمحجوج لا عذر له أن يبيح من نفسه البراءة فيما لا يكون له فيه سلامة الا بحجة يقيهما من غيره • رجع الى الجواب •

لأنه في هذا مدع ، فلما كان سالما عند ربه بصحة دعواه عند نفسه ، جاز ذلك ، وعلى من علم كظمه أن يتولاه ، ولا يجوز له منه البراءة في قول أحد من المسلمين فيما علمت ، ولا يشبه هذه الأصول التي ذكرتها ولا بشيء منها عزل الأئمة ، الرد :

قال أبو عبد الله : انما أراد السائل مع علمه باختلاف تلك الأصول ، وعلمها أنه لما كان الولي مثبتة ولايته عند ارتكابه كل محرم ، ولا مخرج له من الكفر والهلاك في ظاهر دين الله ، الا بفروج الاحتمال له في جميع المحرمات والكبائر التي يأتى عليها حالة يجوز له ركوبها فيه ، كان ذلك من الفرائض التي العباد مؤتمنون عليها كالصلاة والصيام وما أشبه ذلك ، اذا كان من المحرمات التي المصق فيها لله وحده ، كالبيتة والخنزير وما أشبه ذلك ، أو كان ذلك من المحرمات التي الحق فيها لله وللعباد كالقتل والفروج وأكل أموال اليتامى ،

والبلغ وما أشبه ذلك ، فلما كان الراكب لتلك المحرمات التي لا مفرج له من الكفر والهلاك الا بخروج الاحتمال له أنه ركبها في حال ما يجوز له ركبها فيه ، ثبتت ولايته وتجوز وكان الامام تأتي عليه حالة يجوز عزله فيها لمعجز أو صمم أو غير ذلك ، هل لا تثبت ولاية عازلة اذا كان ممن يجوز عزله للاتمة كما ثبتت ولاية راكب جميع تلك الأحداث المحرمات التي أوجب الله في ركوب واحدة منهن عقابه وسخطه والبراءة منه .
رجع الى الجواب :

لأن الامامة اذا ثبتت باجماع فلا تزول الا باجماع .
الرد :

قال أبو عبد الله : وجدت هذا الأثر عن غير واحد ، ولعل كل واحد يذهب في ذلك الى مذهب والذي يحسن عندي في تأويله أنه اذا ثبتت امامة الامام باجماع ، فأراد بعض العلماء عزله بشيء قد اختلف في جواز عزله به ، وامتنع غيرهم عن عزله به ، وتمسكوا بامامته أو كانوا من أهل الرأي ، فاختلفوا برأيهم في عزله وادعى عليه بعضهم دعوى يجوز عزله بها ، وأنكر غيرهم ذلك ، أو نحو هذا فلا تزول امامة الامام بهذا الا باجماع منهم ، وقد وجدت أن الامام اذا صم أو عمى أو عجز ببعض الآفات ما صح عقله ، ولم يحدث حدثا مخطف في زوال امامته بذلك ، وقد قيل : اذا لم يجمع علماء أهل الدار على عزله ، وتمسك هو بقول بعض لم يكثر بذلك ، ولم تكن لهم محاربته بما تمسك بقول من أقاويل أهل العدل . رجع الى الجواب :

وبثبوتها تجرى الدينونات على أهل مملكته بها صغيرهم وكبيرهم ، وأبيضهم وأسودهم ، وعالمهم وجاهلهم من أداء الزكاة وصلاة الجماعات ، وإنفاذ الحكومات والولايات ، والبراءات والنصرة والمحاربات ، وهم فيها مشتركون لا ينفرد أحد بها دون صاحبه .

الرد :

قال أبو عبد الله : لا أعلم معنى هذا القول ، فإن كان أراد أن الامامة ثابتة على جميع أهل المملكة ولازمة لهم لا ينفرد أحد منهم بثبوتها ولا لزومها دون صاحبه ثبت على الجميع بثبوتها على الواحد ، وثبتت على الواحد بثبوتها على الجميع ، وهم فيها شركاء لا ينفرد أحد دون صاحبه فيها ، فقد عرفت أن الامام إذا ركب كبيرة ، وأصر عليها بعد استتابة لها منها ، فقد انخلع من امامته عند من علم ذلك من رعيته ، وزالت امامته معهم بذلك ، ومن لم يعلم بذلك من الرعية فهو ثابت الامامة معهم ، وواجب له حق الامامة عليهم ، وسواء عندى بذلك — نسخة — علم بذلك جميع أهل المملكة الا واحدا أو لم يعلم بذلك الا واحدا من جميع أهل المملكة ، وكل مخصوص بما تعبد الله من ذلك فليس ان زالت عنه في حكم سرا أو جهرا يثبتها على نفسه لثبوت ذلك على غيره في موضع ما ليس له اثباتها ، وليس ان ثبت عليه أن يزيلها عنه لزوالها عن غيره الا بما يجوز زوالها به •

وكذلك طاعة الامام كل متعبد بما يلزمه من ذلك ، فجميع أهل المملكة مشتركون في الامامة ، حيث يجب عليهم في دين الله الاشتراك ، وينفردون حيث يجب عليهم الانفراد فيها •

وقد عرفت أن الامامة غير مشتركة ، ولذلك تأويل يخرج عدله عندنا من تأويله موافق الحق فيه •

رجع الى الجواب :

وكل من قام على الامام فهو مدع عليه من جميع أهل المملكة ، لأنه إذا ثبتت الامامة فلا يسعهم جهله ، ولا جهل الخارجين عليه ويسعهم جهل بعضهم لبعض •

الرد :

قال أبو عبد الله : اذا كان الخارجون على الامام مستحلون لما حرم الله عليهم من ذلك ، فلا يسع جهل علم كفرهم من علم أصل حرمة ذلك ، وان كانوا محرمين أو مدعين في ذلك تطليلا ، ولم يضيغ هذا العالم بخروج هذا الخارج الجاهل بباطله حقا ، يجب عليه في دين الله لهذا الامام من نصرة عند قدرته ، أو التزام لطاعته ، أو غير ذلك ، أو عصي الله بخروج من طاعة هذا الامام ، أو براءة منه ، أو تصويب الخارج عليه ، أو ما أشبه هذا من الأفعال التي يهلك بها ، فلا يضيق عليه عندى جهل علم كفر هذا الخارج عليه ، لأن الانسان دائن بحرمة جميع ما حرمه الله عليه من زنى أو ربا أو غير ذلك من جملته التي هي أصل دينه .

ولو كان جاهلا بحرمة ذلك ، فاذا رأى من يركب ما هو دائن بتحريمه شيئا تعبد الله به من أحكام جملته ، غير أنه جاهل بحرمة ذلك بعينه فواسع له جهل علم كفره كذلك اذا رأى من يركب ما هو دائن بحرمة في جملته ، الا أنه جاهل حرمة ذلك من خروج على الامام بالباطل ، أو عصيان ، له فواسع له جهل علم كفره ما لم يكن منه فهو فعل يهلك به من تضيق شيء قد تعبد به ، ولا فرق عندى فيما دان بحرمة من زنى ، أو ربا ، أو خروج على الامام أو غيره ، فرأى من يركبه فجهل كفره .

وأیضا فان الله قد أمره بالصلاة كما أمره بطاعة الامام وهو دائن بطاعته فيما أمره به من الصلاة ، كما حرم عليه تضییع طاعة الامام فیسمعه عندى جهل كفر من يراه يضيغ طاعة الامام بخروج عليه كما یسمه جهل من يراه دائن بطاعته فيما أمره به من طاعة الامام بخروج عليه ، كما یسمه جهل من يراه دائن بطاعته فيما أمره به من طاعة الامام .

وقد حرم عليه تضييع الصلاة اذا جهل حرمة ذلك ، ولم يكن منه هو
فعل يهلك به من تضييع شيء يجب عليه في ذلك ، والله أعلم •

وأما اذا كان الخارجون على الامام بالحق ، وكانوا هم الحجة عليه
وعلى رعيته فيه ، فلا يسمه تخطئة الخارجين عليه ولا تضليلهم ،
ولا تصويب الامام ولا نصرته ، ولا يسمه أن يعصى الله في امام ،
ولا خارج ، وليس له عذر في مخالفة الحق فيهم •

وقد خرج عبد الله بن وهب الراسبي على عليّ وفارقه ، فلا يجوز
تضليل عبد الله ، ولا البراءة منه بخروجه على عليّ ، ولا تصويبه في
قتل عبد الله في قول أهل عمان ممن شاء الله منهم ، فلو أن نائثاً أو
غائباً شعر معه أن عبد الله بن وهب الراسبي خرج على عليّ بالباطل
وأنه غاصب لامامته ، متعمد عليه في خروجه ، وأن علياً كان ثابت الامامة
باجماع ، وأنها لا تزول عنه الا باجماع ، وأن علياً محق في قتله عبد الله ،
ولم يسمع هذا النائث والغائب غير هذا الخبر قط ، ولا اختلف فيه
عنده ووجد عليه اجماع الكلمة من أهل الدنيا الا من شاء الله منهم لم
يجز لهذا النائث والغائب قبول هذه الشهرة ولا تصديقها وتصويبهما ،
لأنها شهرة دعوى وشهرة زور وكذب ، وقد شعر ما ادعته الشياطين
على سليمان بن داود صلى الله عليه وسلم من السحر ، وما ادعته
اليهود والنصارى على المسيح بن مريم من القتل ، فكذب الله تلك
الشهرة ، وكان غير جائز قبولها اذ هي كذب ، ولا يجوز لأحد أن يحقق
الكذب فيقول : لا لم يكن أنه كان كاذباً ، كذلك لو صحت الشهرة من
أهل الدعوى لم يجز قبولها ، ولو كانت في الأصل حقاً ، لأن المدعى
لو سمعته بأنفسه يدعى دعوى لم يجز لك قبولها ، ولو كان صادقا اذا
لم يعلم صدقه فكيف يجوز قبول ذلك اذا شعر عنه •

كذلك لو شعر وصح مع هذا النائث والغائب أن عبد الله محق في
خروجه على عليّ بصفة قد كانت في الأصل صحيحة من خبرهم لم

يسعه ترك قبولها ، ولم يجز له تكذيبها ، لأنها شهرة بحق وصدق ، والشهرة يختلف أحكامها ، وقد وجدت أنه لو نشأ ناشئ فسمع بفضائل علي بن أبي طالب التي هي في الأصل صحيحة ، فشهرت معه وصحت ، وارتفع الريب من قلبه ، كان عليه قبولها ، ولم يجز له تكذيبها ، وإذا شهر معه أنه محق في قتل عبد الله لم يجز قبول تلك الشهرة والله أعلم .
رجع الى الجواب •

فان قال قائل : كذلك الأعلام لا يسمع جهلها ، قيل له : فان كان لا يسمع جهله فانه يستغنى ببعضهم عن بعض ، ولا يجوز أن يستغنى بالأعلام عن الامام ، ويجوز أن يستغنى به عنهم الا من قامت عليه حجة بولاية أحدهم ، فذلك لازم له حكمه وهو مخصوص فيه بعلمه الرد :

قال أبو عبد الله : قد يستغنى بعض عن الامام والأعلام جميعا ، ولا يستغنى بعض عنهم جميعا ، وقد يحتاج الى الأعلام ، ولا يحتاج الى الامام ، ويحتاج الى الأعلام ، وذلك مبصر غير محتاج الى تفسيره •
رجع الى الجواب :

فاذا كان ذلك كذلك من يطلق الديانات التي وصفناها ، لم يجز لمن يعلم من الامام كعلم العازلين التسليم اليهم ، والانقياد معهم ، الا يعلم كعلمهم كان عليه في دين الله البراءة منهم ، وعلى من علم كعلمهم النصيحة والاستتابة عن فعلهم من ابحاثهم لأعراضهم وتطليل دمائهم ، وذلك على من ثبتت ولايتهم معه ، فان قبلوا منهم والا لزمهم البراءة منهم • الرد :

قال أبو عبد الله : الذي عرفت أنه لا يجوز التسليم ولا الانقياد لأحد في شيء يجب عليه النصيحة والاستتابة له من ذلك الفعل ، فبان قبل منه والا لزمته البراءة منه ، لأنه لا يبرأ منه الا بالكفر ، ولا يجب عليه وتلزمه التوبة الا من محصية الله ، ولا يجوز لأحد أن ينقاد لأحد ، ويسلم لأحد من فعل يكفر به ويلزمه أن يستتبيه منه ، فان تاب منه

وخرج والا برىء منه ، فيكون واجبا عليه الدخول معه فيما يجب عليه
اخراجهم منه ، وإذا ثبت وصح أن عليه الانقياد لهم إذا علم كعلمهم فعليه
ولايتهم في حال ما يكون عليه الانقياد لهما هكذا عندى ، والله أعلم •

وأما ما ان كان انما حجر قبول عزل الامام ، ولزمت البراءة من
عزله بسقوط الديانات الواجبة للامام عن القاتل لمزله ، فكذلك أيضا
يجب حجر كل فعل تسقط به الديانة عن أحد ، ويلزمه البراءة من المزيل
لذلك الديانة عنه ، وقد تتعلق الديانات على الغير بغير الامام مثل الملوك
لسيده ، والمرأة لزوجها ، فإذا كانت العلة انما هي زوال تعلق الديانات ،
فحيث وجدت هذه العلة في شيء ، ولو تفاوتت الأشياء ، فعظم خطر
بعضها ، وكبر وتضاؤل الآخر عنها وصغر ، كان حكمها في ذلك المعنى
واحدا لوجود العلة فيها ، وهكذا يوجد أنه إذا وجدت العلة في شيئين
ولو تفاوتتا في الكبير الصغير أن حكمها في ذلك المعنى واحد والله أعلم •
رجع الى الجواب :

لأن على من لم يعلم كعلمهم المحاربة لهم ، وسفك دمائهم وهو عند
أنفسهم في دين الله حلال لهم ، ولو كان الامام كافرا في علمهم أعنى
الخارجين ، ولو بقى من أهل الدار ممن تسعه ولاية الامام من واحد
فصاعدا ، فعليه نصرته وتخطئة من خالفه إذا أمكن نصرته ، فهذا الفرق
بين هذا الفصل والأصول المتقدمة ، وهو الذى حضر في ذكره وتيسر لى
تبيينه وشرحه ، فما كان من خطأ فإنا أستغفر الله منه ، وما كان من
صواب فهو من الله •

ولا حول ولا قوة الا بالله ، عليه توكلت وهو رب العرش العظيم •
وصلى الله على رسوله محمد النبي وآله وسلم •

انقضى جواب الشيخ أحمد بن عمر بن أبى جابر المنحى •

الرد : قال أبو عبد الله : كل من أهل دين الله دمه في حال خروجه

أو محاربته ، فهو مبطل محارب لله عدو له ، وإذا كان لا يجوز الخروج على هذا الإمام بكفره وإزالة ظلمه وجوره ، لا تقوم لله عليه حجة في ذلك ما بقي واحد من أهل الدار ان لم يعلم بكفره ، لأن من علم بكفره لم يسمعه ولايته لم يجز لأحد الخروج عليه ، حتى يعلم أنه لم يتق أحد من رعيته تسعه ولايته ، ويصح ذلك معه في كل واحد من رعيته بعينه ، لأنه قد صح معه كفر الإمام ، لأن الأحكام لا تنفذ بالظنون ، فان فعل قبل ذلك كان قد أباح من نفسه ما هو محرم عليه إباحته من البراءة منه والقتل ، فلا يجوز أيضا الخروج عليه ، ولو شهر كفره في جميع مملكته حتى يعلم أن كل واحد من رعيته قد شهر معه كفره ، ويصح ذلك مع الخارجين عليه ، لأن الشهرة لا يحكم على أحد ببلوغها إليه ، وصحتها عنده الا حتى يعلم أنها قد بلغت ، وصحت معه ، وقامت عليه الحجة بصحتها ، وهو ارتقاء الريب عنه فيها •

وكل من ادعى أنه لم تبلغه الشهرة ، لم يصح معه فقوله مقبول ، لأن هذه الشهرة في الأصل كانت غير مشهورة ، فكل من ادعى أنها لم تنشر معه فقوله مقبول •

وقد يوجد في سيرة أبي المنذر بشير قلنا : قد ثبت عندنا وعندكم أن المشهور لم يكن مشهورا في أول أوقاته مع من لم يماينه ، وفي ذلك الادعاء منكم لشهرته على مخالفتكم ، فان قالوا لا يجوز الا أن يكون قد علمه ، ولو بعد أوقات كثيرة ؟

قلنا : أنتم في ذلك مدعون لمغيب عنكم ، وإذا صح وثبت أنه لا يجوز الخروج على هذا الإمام الكافر ما بقي واحد من أهل الدار تسعه ولايته ، فكذا إذا ملك الدنيا كلها لم يجز الخروج عليه بكفره ما بقي واحد من أهل مملكته يسمعه ولايته ، وترك هذا الخيار في جوره وفسقه وظلمه ، فلم تقم لله حجة عليه في إزالة جوره ما بقي من رعيته واحد

تسعه ولايته ، فان كان هذا القول اجماعا لم يجز مخالفته ، وان كان غير اجماع لم يجز تخطئة من قال بخيره من أهل الدار •

وقد يوجد في سيرة هلال بن عطية الخرساني ، فلما رأى المسلمون رأى المسلمون ما نزل به عثمان من المعاصي والمسلمون نصارون في كل زمان شهود لله في الأرض ، يمرضون أعمال الناس الى — نسخة — على كتاب الله ، فما وافقه أخذوا به ، وجامعوه عليه ، وما خالفه فارقوا عليه وساروا اليه من أطراف الأرض ، وعرفوه بما ركب من المعاصي ، فذكر أنه يتوب ، فرضى المسلمون بما أنفاهم به من الاعتراف بالذنوب ، والتوبة الى الله سبحانه ، فجامعوه عليه وقبلوا منه •

فلما تفرق الناس عنهم ، نكث عما عاهدتهم عليه ، وكتب في آثارهم الى عماله ان قدموا عليكم ليلا فلا يصبحون ، وان قدموا عليكم نهارا فلا يمسون ، فأظهر الله المسلمين على رسوله ومعه كتابه ، فرجعوا اليه فقالوا : انا كننا ننتهك في دين الله ودمائنا ، فاعتزل أمرنا فزعم أنه لا يخلع سريالا سريله الله اياه ، يعنى الملك ، واستجاش بخيله ورجله وأهل بيته ، فلم يكن من المسلمين اليه عجلة ، وكرهوا أن ييدعوه بالقتال حتى بدأهم به هو وأصحابه ، فرموا رجلا من المسلمين يقال له دينار بن عياض ، فطلبوا اليه أن يقيد لهم بصاحبهم ، فأبى وامتنع ببغيه ، فلما رأى المسلمون أنه قد بغى عليه ، وامتنع ببغيه حملوا عليه ، فهزم الله أولياء عثمان فقتلوه حتى خلصوا اليه فقتلوه وكان لذلك أهلا •

قال أبو عبد الله حفظه الله : انظر في قول هلال ، كيف جعل منزلة المسلمين ، وجعل الأمر في الإكثمة والناس اليهم ، لا يشترط في ذلك شرطا لأنهم هم حجة الله ، وأمناءه ، وعيونه ، وخلفاؤه ، وحكامه ، وشهوده ، وورثة كتابه ، وأنبيائه ، وانظر كيف كان الحاضرون لعثمان ينفذون عليه حكم ما يحدث منه ، ويطالبونه بما يجب عليه في حال محاضرتهم له ، اذا علموا ذلك منه •

ولا يشترط هلال في ذلك الشهرة في جميع مملكته حتى لا يبقى أحد منها تسعه ولاية عثمان ، وقد سار المسلمون الى عثمان وعرفوه بأحداثه الشاهرة منه في مملكته ، وقبلوا منه ما اتفاهم به من الاعتراف بالذنب والتوبة الى الله ، وجامعوه وقبلوا منه ، ولا يجوز لهم أن يقبلوا منه الباطل ، ولا يجامعوه الا على الحق ، ثم نكت بعد ذلك ، فخرجوا عليه بما حدث منه لا على ما جامعوه عليه ، لأنهم لو خرجوا عليه بما جامعوه عليه كانوا بين حالتين : اما أن يكونوا جامعوه على الباطل ، أو يكونوا جامعوه على الحق •

فان كانوا جامعوه على الحق ، ثم خرجوا عليه وهاربوه بما جامعوه عليه بعينه لا غير ذلك فهم مبطلون • رجع الى السيرة ، وعن مشورة جميع من شهد من المسلمين كان قتله •

قال أبو عبد الله ، أبقاه الله : انظر كيف ذكرها هلال من حضر من المسلمين ، ولم يذكر من غاب من أهل مملكته حتى لا يبقى منهم أحد تسعه ولايته • رجع الى السيرة :

فجعل معاوية يكتب عليا سرا دون المسلمين ، فكتب الى معاوية من على أمير المؤمنين • فكتب اليه معاوية — كما بلغنا — أني لو علمت أنك أمير المؤمنين لم أقاتلك فامح اسم أمير المؤمنين ففعل ، فبلغ ذلك المسلمين فقالوا له : ما حملك يا علي على أن تخلع نفسك من اسم سمك الله — نسخة — به المسلمون ، فكتب مما صنعت ، فقتاب من ذلك ، ثم ان معاوية جعل يكتبه سرا في أن يحكما الحكيم فما حكما من شيء رضى به كلا الفريقين ، فرضى بذلك على ، فلما أن بلغ ذلك المسلمين فارقوا عليا ، وعابوا عليه أمره ، فنزلوا أرضا من الكوفة يقال لها حروراء لم يبق أحد من أهل الشرف في الدين والفقهاء كما بلغنا الا فارقه ، ويعيب عليه أمره ، فخرج عليهم على " فأظهر لهم التوبة فقبلوا منه ، ثم عاود معاوية بالمكتب سرا ، وأخذ أمر الحكيم وعادوا الى الذي تاب منه ، فلما رأى ذلك

المسلمون خرجوا مفارقين لعلى يعميرون عليه أمره ، فبعث إليهم عبد الله ابن عباس ، فأتاهم يطلب إليهم أن يراجعوا عليا ويدخلوا تحت طاعته •

قال أبو عبد الله حفظه الله : انظر في قول هلال ، انما كانت المكتبة بين معاوية وعلى سرا ، فلما علم المسلمون ذلك قاموا لله عليه بما يجب عليه ، لا يشترط في ذلك أن المسلمين لا يرون القيام عليه لله بما يجب عليه الا بعد شهرة ما كانوا يفارقونه عليه في جميع مملكة على حتى لا يبقى أحد من أهل مملكته تسمه ولايته •

ومن سيرة سالم في أمر عثمان : فساروا اليه من كل أرض ليقاقلوه ، فلما نزل به أولهم وأيقن أنهم موافقوه ، أرسل الى المؤمنين من المهاجرين والأَنْصار : انى أتوب الى الله فقبلوا منه ذلك ، فرجع الجيش عنه وكتب بروع المسلمين حين رجعوا عنه الى عامل مصر ، فمنهم من أمر بقتله ، ومنهم من أمر بقطع يده ورجله من خلاف ، وكتب الى معاوية : أن ابعث الى أهل الشام على الصب والذلول ، فان أهل المدينة قد كفروا ، وخلصوا الطاعة ، فظهر المسلمون على كتابه الى عامل مصر ، فرجعوا الى عثمان بالكتاب فقالوا : ألم ترعم أنك ستتوب ؟ قال : بلى ، قالوا : فما هذا الكتاب ؟ قال : لا أدري • قالوا : أن كنت صادقا بريئا فسل كاتبك لن كتب ، فقد عرفنا خطه ، وانظر من أعطيت خاتمك يختم به على هذا الكتاب ، فان كنت تقول انه استنقش على خاتمي ، وشبه بكتاب كاتبى ، فسل هذا البريد من بعثه ، وسل صاحب ظهره من أمره ، فلما ضاق عليه المأذير الا أن ينوء على نفسه ، قال : لا أعلم بهذا كله •

ومن غير السيرة • وقد قال القائل : في عدد الواصلين اليه من مصر
شمرأ :

في ثلاثين راكبا أقبل أقبل القوم
اليه من مصر فوق الركاب

رجع الى السيرة : فلما تبين للمؤمنين أنه صاحبه وأبى أن يقر به ، قالوا : ستعرض عن هذا ان أقمت الحدود ، ورددت المظالم ، وأمرت علينا من لا يتهم ولا نخاف على دماءنا فأبى عليهم ، فقالوا : فاردد علينا أمرنا فإنه ليس بميراث ورثته من أحد من أهلك .

وأنه قد تولى الرجل الشيء من أموال اليتامى ، فإذا هو لم يوفر عليهم أموالهم واتهموه ، نزعته منه ، وأنتك قد وليت أمر أمة محمد وهو أكبر من أموال اليتامى عليهم ، فبينما هم يراجمونهم رعى رجل من آل كبير الصلت ، رجلا من المسلمين من أسلم يقال له ديفار بن عياض فقتله ، فأرسلوا اليه أن يقيده لهم فقال : لا علم لى بقاتله ، قالوا : نحن نقيم على قاتله البينة فأبى عليهم ذلك ، فلما أعذر المؤمنون فى طلبهم الحق فممنهم آياه فقاتلوه فقتله المسلمون .

قال أبو عبد الله ، أسعده الله : انظر فى قول سالم ، كيف جعل الحكم فى امامة عثمان الى من حضره من المؤمنين دون جميع أهل مملكته الغائبين عنه ، لأنهم كانوا يطلبون منه شيئا بعد شيء ، ويتركون شيئا طلبوه بعد أن طلبوه ، وآخر أمرهم أن قتلوه ولم يذكر أن جميع أهل مملكته لم يبق منهم أحد الا كان حاضرا يعرف ما كان يجرى منه ، ولا أنهم كانوا لا يفتلون فعلا ، ولا يطلبون منه شيئا الا بعد علم جميع أهل مملكته .

ومن كتاب عبد الله بن أباض : فساروا الى عثمان من أطراف الأرض ، واجتمعوا فى ملا المهاجرين والأنصار وعامة أزواج النبى صلى الله عليه وسلم ، فأتوه فذكروه وأخبروه الذى أتى من معاصى الله ، فزعم أنه يعرف الذى يقولون ، وأنه يتوب الى الله منه ، ويراجع الحق ، فقبلوا الذى التقاهم به من اعتراف الذنب والتسوية ، والرجوع الى أمر الله ، فجامعوه وقبلوا منه ، وكان حقا على أهل الاسلام اذا أتوا بالحق أن يقبلوه ويجامعوه ما استقام على الحق ، فلما تفرق الناس على

الذى انتقامهم به من الحق ، نكث على الذى عاهدهم عليه ، وعاد فيما تاب منه ، وكتب فى ادبارهم أن تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ، فلما ظهر المؤمنون على كتابه ونكثه على المهد الذى عاهدهم عليه ، رجعوا فقتلوه بحكم الله .

قال أبو عبد الله ، أبقاء الله : انظر فى قول عبد الله بن أباض كيف جعل الأمر والحكم فى الامام الى المؤمنين ، وأنهم ساروا اليه من أطراف الأرض ، وأخبروه بمعاصيه الشاهرة منه فى مملكته ، فاتقاهم بالحق ، فجامعوه وقبلوا منه ، وكان حقا عليهم اذا اتقوا بالحق أن يقبلوه ويجامعوه ما استقام على الحق ، ولا يقبلوا منه ، ويجامعوه ، ولا يكون مستقيما على الحق ويثبتونه على امامته الا بعد التوبة من معاصيه ، وليس لهم عزله بعد التوبة بما قد تاب منه ، ثم نكث بعد أن تفرق الناس على ما انتقامهم به من الحق ، وعاد فيما تاب منه ، فرجعوا فقتلوه بحكم الله .

وكان قتلهم له ، ومحاربتهم له ، على ما حدث منه بعد التوبة من معاصيه الشاهرة منه ، التى قبلوها منه ، وجامعوه عليها الا على ما قد تاب منه ، لأن الأئمة لا تقتل ولا تحارب ولا تعزل بذنوب قد تاب منها ، وقبيلت توبتهم فيها .

وقد يوجد عن أبى المؤثر فى أمر الأئمة ، فان أبوا الا تماديا على غيهم ، ومضيا على كفرهم ، وشهر ذلك فى مصرهم ، وقامت الحجة على الرعية بكفر امامها ، وصارت الدار عندهم دار كفر ، ولا يتولى فيها أحد لم يتقدم مع المسلمين ولايته الا من أظهر للمسلمين تكفيره ، ولا يكون من تولاه هالكا بولايته ، فان كان المسلمون هم الأكثرين ، وهو وأوليأؤه الاثقلون ، سألهم المسلمون الاعتزال عن أمرهم ، والترك لامامتهم ، فان فعل قبلوا أمرهم وولوا على أنفسهم من يقوم بأمر الله ، ويأمنونه على

أمر الله ، وإن أبى أن ينخلع عن الامامة ، وحارب المسلمين حاربوه
وقاتلوه كافرين ، هلال الدم •

وقد مضت بذلك سنة المسلمين في عثمان ، فهذا عن أبى المؤثر فيما
وجدت عن غيره ، ولم أجد عن هلال ولا سالم ، ولا عبد الله بن أباض
فيما ذكروه من أمر عثمان وعلى والقائمين عليهما ، المزيلين لامامتهما ،
أن امامتهما مشتركة بين جميع رعيتهما في ذلك المعنى الذى ذكروه ،
لا ينفرد واحد بها دون صاحبه ، وإنما جعلوا العلماء في ذلك هم الحجة ،
وجعلوا الأمر في الأئمة اليهم ، والله أعلم •

قال أبو عبد الله محمد بن إبراهيم ، رحمه الله : فمن قرأ كتابنا
هذا ، أو قرأ عليه ، أو بلغه علم جميعه ، أو بعض ما فيه فليتدبره حرفا
حرفا ، ولا يأخذ منه الا ما وافق الحق والصواب •

كل شيء خالفت فيه الحق فيما هو في هذا الكتاب ، أو في غيره فإنا
تائب الى الله منه ، ومستغفر له عنه ، والحمد لله رب العالمين •

وصلى الله على رسوله محمد والنبي وآله وسلم تسليما •

تم الكتاب بعون الله وحمده ، وأنا أستغفر الله من الزيادة
والنقصان •

جواب الى أبى عبد الله محمد بن روح رحمه الله ، وكتبه من
النسخة بغير خط الشيخ محمد بن إبراهيم ، مؤلف الكتاب •

بسم الله الرحمن الرحيم

فأنت رحمتك الله أسأل الله لك كما سألت لنا ، وأن يزيدك وإيانا
وأنه رحمة من لدنه فضلا ومننا ، والحمد لله رب العالمين كثيرا •

وصلى الله على محمد رسول الله وآله وسلم •

ذكرت رحمتك الله بأنك قد سألت عن أمر موسى بن موسى ، وراشد
ابن النظر ، وعزان بن تميم ، فكتبت إليك هذا الكتاب ، فأجبت معرفتي
رأى فيهم ، وما عندي في هؤلاء المنسوبين في هذا الكتاب ، وبما
أدين لله فيهم •

فاعلم رحمتك الله أن الحق واحد ، وكل إلى الحق عائد (ليحزى
الذين أسأوا بما عملوا ، ويجزى الذين أحسنوا بالحسن) وقد سمعت
ما قرأ على في هذا الكتاب ، فرجوت أن جميع ما فيه صواب ، إلا أنه
دخل في نفسى سبب من وصف عقد امامة عزان بن تميم ، إذ وصف
صاحب الكتاب في كتابه ، بأن عزان بن تميم قد كان اماما ، ولم يصح
معنا ، ولا شهر معنا أن امامته كانت حقا ولا باطلا ، إلا أنها كانت أيام
فتنة ، فدخل في نفسى من قول صاحب الكتاب ، لأنها كانت أيام فتنة أن
يتوهم متوهم من الضعفاء أن لا تقوم حجة عقد الامامة ، وتثبت في
أيام الفتنة ، بل نحن نقول : أن عقد الامامة تثبت في أيام الفتنة ، كما
تثبت في أيام العدل ، وإن الأئمة لا يسع جهلها في عصرها عند أهل مملكتها
ومصرها ، ولا ينفك أهل مملكتها في زمانها فيهم من أحد أمرين : إما
أن يدينوا لله بولايتهم ، وأما أن يدينوا لله بعدواتهم ، ولا يحل وقوف
امام مع رعيته وأهل مملكته ، ولو كانت الامامة انما تثبت على الناس ،
وتثبت ولاية الأئمة على الناس من طريق معرفتهم كمعرفة عدالة أهل
البلد بقول المعدلين •

إذا ما ثبت امامة امام عدل الا مع من كان من يتولاه قبل عقده امامته حتى يصح معه بعد عقد امامته عدل أمره ، وصحت عدالته ، إذا كانه رايته إذا قدمت الى مصر جاز لأهل ذلك المصر أن يحاربوها حتى يصح معهم عدالته ، بل حكم الائمة في ثبوت ولايتهم على خلاف حكم ثبوت ولاية الرعايا ، لأن الرعايا ليس لك أن تتولاهم الا بعد خبرك بهم ، أو ترفع اليك ولايتهم من يجوز لك أن تتولاهم برفع ولايته اياهم اليك •

كذلك الرعايا ليس لك أن تبرأ من أحد منهم ، وان سمعت أولياك يبرعون منهم حتى يصح معك ما يبرأ به ، أولياؤك وذلك عليك في دينك أن تتولى أولياك ، ولا تنكر على أولياك برأتهم من أحد من الرعايا ، الا أن يكون الذين يبرعون منه وليا لك ، فعليك أن تنكر على أولياك برأتهم منه حتى يصحوا لك ما يقوم لهم به العذر عندك في ذلك ، ولا يقوم لهم عندك عذر في ذلك بشهادتهم على وليك من بعد أن أظهروا البراءة منه على الحدث الذي قد برعوا منه ، إذا كانت شهادتهم من بعد أن أظهروا البراءة منه بذلك الحدث ، لأنهم في هذه المنزلة مدعون مفلحون عندك في دينك ، قلوا أو كثروا ، ولا يحل لك أن تقل قول مدعى ولا شهادة خلیس •

وهذا باب دقيق يجهله كثير من الناس ، وأما الامام إذا كنت في مملكته ، وفي عصره ، فلا يحل لك أن تقف عنه ، ولا تنفك رقبته في حكم الشريعة في أمر هذا الامام من أحد أمرين : اما أن تتولاه ، وأما أن تبرأ منه ، ولا يحل لك أن تتولى أحدا من أولياك إذا علمت منه أنه يبرأ من هذا الامام •

والامام الامان : امام كفر ، وامام طاعة ، فامام العدل والطاعة لا يسع أهل مملكته جهل امامته ، وامام الكفر لا يسع أهل مملكته أهل الا البراءة منه ، وأما من لم يكن في مملكة هذان الامامان ، ولم يهلفه دعوتهما ، ولم يكن من رعيتهما ، فيسعه جهل الولاية والمداوة فيهما

حتى يصح معه ذلك ، وتقوم عليه به الحجة في علم ما يلزمه من أحكام الشريعة في ذلك ، ولولا ذلك حتى يلزم الناس فيمن مضى من الأئمة ، ولم يدركوا زمانهم ، كما يلزم في أئمة زمانهم المالكين لأمرهم ، القابضين على مصرهم ، والمشاهدين لهم في عصرهم ، إذا قام مسلم بذلك ، ومحال أن يكون في حكم الشريعة مالا يقوم به مسلم ، فكما لا يحصى عدد ورق الأئسجار ، كذلك لا يحصى عدد الأئمة من فاجر وبار ، وانما أنكرنا على أهل زماننا في موسى ، ورأشد لله رب العالمين إذا أنزلوهما ، فانه لا يسع جهلهما من لم يدرك زمانهما ، اذ قد برىء منهما من قد برىء منهما ، من قد برىء من المسلمين ، وزعموا أنهما بغيا على الصلت بن مالك ، ونحن ندين الله بالبراءة ممن بغى على أحد من الناس بغير الحق الا أن يتسوب •

وانما انكرنا على الفاسقين عن الحق ببدعتهم اذا لزموا الناس من لم يدركوا من الأئمة ، كما يلزمهم في الحق فيمن أدركوه من الأئمة ، وبين ذلك فرق بعيد يعرفه أهل الحق ، ويجهله أهل الباطل ، والزمننا أنفسنا الانكار على من أظهر البدعة لله رب العالمين ، هربا من لعنته ، ودينونة بطاعته ، وتعرضا لرحمته ، اذ سمعنا عن نبينا محمد صلى الله عليه وسلم أنه قال : « اذا ظهرت البدع في أمتي فلم يظهر العالم علمه فعليه لعنة الله » ، ونحن هاربون الى الله من اللعنة بانكارنا له البدعة عن أهل الفتنة ، وندين لله بتحريم التجسس عن عورات الناس ، البار منهم والفاجر ، والمتقدم منهم والمتأخر ، اذ نقول لأهل الفتنة سل عن دينك ، ويتأولون آثار الحق ، وآثار أئمة الهدى تأويل الضلالات ، اذ يلزمون الناس أن يسألوا عن فسق من لم يعرفوا فسقه ، وعن بغى من لم يدركوا زمانه ، وهذا نحن لله له منكرون ومبدلون ومغيرون ، ولو لزم الناس هذا للزمهم أن ييحثوا ويسألوا عن الذين لا يعلمهم الا الله اذ جاعتهم رسلهم بالبينات فردوا ، أيديهم في أفواههم ، وقالوا : انا كفرنا بما أرسلتم به ، وانا لفي شك مما تدعوننا اليه مريب •

فليس فسق من بنى على امام عدل ممن لم يحرك زمانه من أهل قبلتنا ، وأبناء أهل نحلتنا بأعظم فسقا ممن كذب برسول الله ، وقال لهم: انا كفونا بما أرسلتم به ، فلم ينكر على أهل زماننا شيئا مما يوافق آثار الحق ، بل أنكرنا عليهم ذلك ، ووجب علينا التوبة لله من انكارنا ذلك عليهم بل أنكرنا عليهم ما خالفوا فيه الحق ودانوا فيه بالفسق ، وما يلجئ ذلك الى أحد من أهل المعرفة بالحق من أهل دعوتنا ونحلتنا ، والمحققين من أهل قبلتنا ، وما يلجئ ذلك الا الى أهله الفاسقين به عن الحق وعدله ، برأنا الله منهم في الدنيا والآخرة بتوبة ، وهداية انه هو الثواب الرحيم •

فتبين رحمة الله الفرق والتمييز في الحكم بالحق بين الأئمة السالفين ، وبين غيرهم من الأئمة المشاهدين من المحققين المهتدين ، أو الجائرين المفسدين ، فان من أبصر الحق في ذلك أبصر ضلالة أهل هذه البدعة التي وصفت لك •

ونحن نعلم أن من برئ من موسى بن موسى ، وراشد بن النظر على علم منه بحدث منهما استحقا به البراءة عنده ، فلزمه في دينه أن يبرأ منهما ممن له علم بأحكام الولاية والبراءة ، وصدق وورع في دينه ، فنحن نشهد أنه يبرأ ممن ألزم الناس الذين لم يدركوا زمانهما البراءة منها على غير الصحة عندهم ببيئتهما الا من أجل من برئ من المسلمين ، لأنه لا يجوز التقليد في البراءات ، وانما يلزم كل واحد في نفسه البراءة من أهل الحدث اذا صح معه حدثهم من طريق الشهرة ، كما صح معه أن أمه ولدته ، وأنه كان في بطنها ، وان كان لا يفعل ذلك منظر عينيّه ، ولا شيء من حواسه فان عليه أن يعلم بأنه ابن أمه ، وأن أمه ولدته على ضرورة لازمة لا يسهه الشك شيء في ذلك العلم ، ولا الريب فيه •

فذلك علم الشهرة ، وعلم الشهرة يصح في قلوب العميان والعبيد ،

ولا تجوز شهادتهم ، كذلك لا تجوز البراءة بشهادة شاهدين على الشهرة ،
كما لا تجوز شهادة العميان والعبيد •

ومما جاء في الأثر : أنه تجوز شهادة الشهرة في النسب والتزويج
والموت ، شهدنا بالشهرة بأن فلانا مات ولم يره ميتا •

وكذلك شهد بقتله ولم يره يقتل ، ولم يره مقتولا •

وجاء الأثر : أنه يقتل بالشهرة ، لأنه قتل أحدا من المسلمين من أجل
قيامهم بالحق ، ومن أجل دينونتهم بالحق ، ولم يجز في الشهرة أن يقاد
أحد في القصاص بشهادة الشهرة ، ولو جازت شهادة الشهود على موته
في أمر ميراثه ، وتزويج نسائه •

وكذلك جاء الأثر : أن الأعمى تجوز شهادته على النسب ، ولا تجوز
في غير ذلك •

وكذلك جاء الأثر أن المملوكة تجوز شهادتها وحدها في الرضاع ،
ويحكم الحاكم شهادتها وحدها بالفرقة بين الزوجين في الرضاع ،
وبحكم الحاكم •

وجاء الأثر : أنه لا تجوز شهادة أهل ملل الكفر على ملة الاسلام •

وجاء الأثر : أن شهادة اليهودية والنصرانية والمجوسية جائزة
في الرضاع ، كما جازت شهادة المملوكة ، وليس كلما جاء به الأثر في وجه
مفصوص به جاز للناس أن يحكموا به في كل الوجوه ، وأحكام الاسلام
تخص وتعم حتى في الصلاة وغيرها على المسلمين والمسلمات الصلاة ،
إلا الحائض والنفساء فانهما لا صلاة عليهما ، والوصف في هذا •

كذلك البراءة من راشد أن ما تلزم البراءة منه مع من صح
معه حديثه •

ومن جوابه رحمه الله : وذكرت أن أعلمك ما صح معي في راشد ، فاعلم أنه صح معك ، وصح معي ، أن الصلت كان قد كبرت سنه حتى كان يمشي على قناة معروضة على أكف الرجال ، وهو يتكئ عليهما ، ومن كان بتلك المنزلة حققت أن يكون أضعف من العرجان الذين حط الله عنهم فرض الجهاد ، ومن حط الله عنه فرض الجهاد بماهة نزلت به ، لا يرجي له منها صحة ، رأيت للمسلمين عزله ، ولا يحل البني عليه ، ولا الخروج عليه بغير الحق ، ولا اغتصاب الامامة وأخذها منه بغير الحق ، فمن صح معه أن راشدا بنى على الصلت ، وأخذ منه الامامة بغير الحق ، فعليه أن يبرأ من راشد ، ومن الشادين على عضد راشد في ذلك ، ولو كان هذا الذي صح معه ولي* لى ثم لم يبرأ من راشد دنت لله بفسلح ولي عن ولايته عندي بتركه البراءة من راشد ، اذا كان ممن يعلم أن البني مهلك لأهله في الدين •

فان كان ولي هذا ضعيف لا يعلم ذلك ألزمته الدينونة بالسؤال عما يلزمه في حكم البراءة ، والولاية في هذا البني الذي قد صح معي في راشد اذا افتاه الفقيه بذلك من بعد علم الضعيف ببني راشد •

ولا يحل لأحد ممن لم يدرك زمان راشد ، وزمان الصلت ، أن يسأل دانيا عن بني راشد ، فيسأل أكان راشد باغيا على الصلت ، أم كان محقا ؟ ! هذا عندنا من التجسس الذي نهى الله عنه ، وقال الله : (ولا تجسسوا) ، وانما أنكرنا على من ألزم الناس التجسس الذي نهى الله عنه •

وانكرنا على من ألزم الناس أن يدينوا بما يلزمهم •

وأعلمك أنه صح معي تقدم راشد على الصلت والصلت حتى لم يمت ، ولم يصح معي أن الصلت تبرأ من الامامة ، ولا عزله المسلمون عنها بحق ، ولا صح معي أن راشدا بنى على الصلت ، ومنزلة راشد عندي فيما قد صح معي من تقدمه على الصلت اماما في حياته بمنزلة من

رأيتہ يأكل في شهر رمضان نهارا ، ولم يصح معي أنه مسافر ، ولا مقيم ، ولا ناس ولا متعمد للأكل من غير عذر ، فعلى من علم أنه متعمد للأكل من غير عذر البراءة لله منه ، وعلى من علم أنه يأكل لعذر يجوز له في الاسلام أن يتولاه إذا كان له وليا ، ولو كان وليه هذا أكل متعمدا في وطنه ، وهو صحيح البدن ، ذاكرة للصوم ، والله يعلم بمعمده وتمرده ، فقال : انما أكلت ناسيا لكان يلزم وليه الثبات على ولايته ولا يحل له ترك ولايته ولو كان عند الله عدوا حتى يعلم أن وليه أكل متعمدا هذا مالا أعلم فيه اختلافا .

لأن المسلم مؤتمن على دينه ، ولولا أنه مؤتمن على دينه للزم الحاكم أن يعاقب المرأة على الإفطار ، وعلى ترك الصلاة ، حتى يصح معه أنها حائض ، وليس كل من لم يعلم أنه محق في شيء لزمننا أن نعلم أنه فيه مبطل ، ولو كان ذلك يلزم للزمن أن نشهد عليك بالباطل على ما لم تملكه ، قد كنا نعلم أنه قد كان لخبرك قبلك ، ونحن ممن لا يجوز لنا أن نشهد لك على ذلك الذي كان يملك المال قبل إزالته ، لأننا لم نعلم أنه أزاله ، ونحن لا يحل لنا أن نشهد أن ذلك المال أخذته بغير حق .

كذلك إذا تزوجت امرأة كنا نعلم أنها كانت تحت رجل قبلك ، ونعلم أنك تزوجتها في حياته ، ولم نعلم أنه قد طلقها ، فلا يحل لنا أن نشهد عليك أنك وطئت فرجا حراما ، حتى يصح معنا أنك تزوجتها على غير الحق .

كذلك حال رائد لموضع ما صح عندي ، فانه لم يشهر من المسلمين انكار عليه في تقديمه على الصلت اماما في حياته ، كما شهر معي تقدم رائد اماما عليه ، ولو شهر معي انكار الأعلام من أهل المصر على راشد في تقديمه على الصلت اماما في حياته فقهرهم بخلبته ، كما قهر اليحمد راشدا بخلبتهم اياه ، فغلبتهم لجنده من أهل سعد تزوى وسلوت ، لدنت لله بالبراءة من راشد ، لأنه جاء الأكثر أن ترك النكير حجة ، واظهار

النكير حجة ، ولولا ذلك كذلك للزمنا أن نبرأ ممن قتل عثمان ، ولبرئنا
من حارب عائشة وقتل طلحة ، ولكنا وجدنا أعلام الحق غير منكرين ذلك
حين ذلك ، فصح معنا ذلك أنهم تركوا النكير عليه ، كما صح معنا أنهم
أظهروا النكير على من طلب بدم عثمان وغيره من أمر حكومة الحكامين
وغير ذلك .

ولولا ذلك كذلك للزمنا البراءة من موسى بن أبي جابر رحمه الله ،
ومن وارث بن كعب رحمه الله ، في خروجهم على محمد بن أبي عفان .
وقد جاء الأثر : أن المدعى لا يقبل قوله على فعله .

وجاء الأثر : أن الحاكم جائز فعله في قوله على من حكمه عليه .
وجاء الأثر : أن الامام حاكم على رعيته ، مؤتمن على حكمه ، وإن
ادعى المحكوم عليه أنه مظلوم .

وجاء الأثر : أن أعلام الدين من أرض الامام حكام على الامام ،
جائز حكمهم عليه ، كما جاز حكم الامام على رعيته ، فكانت يثرب حجة
الله على عثمان ، وكانت البصرة والشام مدعيتان ، وقول الحاكم جائز
على قول المدعى .

كذلك كانت عمان حجة على محمد بن أبي عفان ، اذا كان أعلامها
القائمون عليه ، ورأشد وابن عفان والصلت ، ووارث ، وجميع الناس
في الحكم سواء ، ولا يمال الى أحد بهواء مما يخالف حكم التقوى ، واذا
جاز قول المدعى على أحد مثل رأشد وغيره ، جاز قول طلحة والزبير ،
اذا ادعوا أن عثمان قتل مظلوما بعد اذ كانوا ناظرين عليه ، وكان طلحة
يصلى بجماعة المسلمين ، وعثمان محاصر في داره ، ومنع طلحة بيت مال
الله عن سفهاء أهل القبلة ، ولم يمنع الامام عن القتل ، والحق عند أهل
الحق أوضح من ضوء الشمس في يوم لا غمام فيه .

تدبر ما وصفت لك ، ولا تأخذ من قولي الا ما وافق الحق والصواب
وما خالف مني الصواب فأنا دائن لله بالتوبة منه •

والحمد لله رب العالمين كثيرا ، وصلى الله على رسوله محمد وآله
وسلم تسليما •

ومن جواب أبى عبد الله محمد بن روح رحمه الله ، الى عمر بن
محمد بن عمر رحمه الله : وأما ما ذكرت من اختلاف الناس في الولاية
والبراءة ، فما الناس بأجمعهم في ذلك الا صنفان : صنف لحقوق الله
واع ، وصنف في سخط الله ساع من دعى الله حقوقه فقد استمسك بالعروة
الوثقى ، ولا يرى ذلك الا العلماء وأتباع العلماء ، ولا يفالفهم الا أهل
العمى الذين اتبعوا الأهواء ، وخالفوا سبيل التقوى ، فلا حجة ولا برهان
يقوم لهم في شريعة الايمان ، وذلك أن من حقوق الاسلام ما هو خاص
وعام ، فأهل العمى والجهال ينكرون جميع ذلك كله بحال ، وأهل العلم
والعرفة يعرفون ذلك بأوضح الصفة على ما ميزه الله وصفه ، وأهل العلم
يرون الاتفاق من حيث يرى الجاهل أنه افتراق ومخالفة في الدين وشقاق •

وسأبين لك من ذلك ان شاء الله ما يعقل شرحه كل عاقل ، ولا يجله
الا الجاهل ، وذلك عند الله هو الحق المبين •

وان اختلف الناس فيها بأفعال وترك ، وكانوا على منازل مختلفة ،
وأحوال فانهم متفقون للحق في ذلك موافقون ، وان اتفقوا فيها كلها
بالأفعال على دينونة دائنوا بها بالباطل ، وذلك في أمر الطاهر والحائض
في أمر الصلاة ، والمسافر في اتمامها وقصرها ، كذلك حرمة الصيد في البر
على المحرم ، واحلاله للمحل والوصف في هذا يطول ، كذلك البراءة
والولاية ، وفي بعض ما وصفنا كفاية لمن من الله عليه بالهداية •

وكذلك البراءة والولاية قد تجب على بعض المسلمين البراءة من
انسان بعينه ، وتجب على بعض اخوانهم في الدين والاسلام الولاية في

ذلك الانسان بعينه ، وهم كلهم في الحق متفقون ، وفي حكم الولاية والبراءة في ذلك مفترقون •

وذلك مثل رجل قد كان له في الاسلام قدم ، وله في ولاية المسلمين اسم ، ثم اطلع بعضهم عليه بأنه قد ركب كبيرة فعليه أن يبرأ منه سريرة ولا يبرأ منه علانية الا أن يكون معه من الحجة ما يحل له عند اخوانه في الدين أن يظهر اليهم البراءة بهذه الحجة عندهم في هذا الذي يتولونه هم لأنه لا يحل لمسلم أن يظهر أمرا يستحق به في دين المسلمين اباحة البراءة من نفسه عندهم في دينهم ، ولو كان هو في ذلك الأمر صادقا ، وفي براءته من أهل ذلك الأمر للحق موافقا بما علم منهم من ركوب المعصية ، وانما يبرأ منهم سريرة ، ولا يبرأ منهم علانية ، وذلك مثل ما وصفت لك ممن تعلم أنت منه أنه قد ركب كبيرة ، وهو ولي للمسلمين في الحكم الظاهر في الدين ، والمسلمون يبرعون ممن ركب تلك الكبيرة ، ولكن لا يعلمون أن وليهم هذا ركبها ، فعليهم أن يتولوه ، ولهم أن يظهروا ولايته عندك وعند غيرك علانية ، وأنت يلزمك أن تبرأ منه سريرة ، ما صح عندك من ركوبه لتلك الكبيرة ، فإذا صح عندك بأنه قد صح ولا يحل لك أن تبرأ منه عند أوليائه علانية حتى يصح عند أوليائه مثل عندهم أنه قد ركب تلك الكبيرة ، فلك أن تبرأ منه عندهم علانية ، ولا يحل لهم أن ينكروا عليك ذلك ، ولا يبالغوك فيه •

ووجه آخر ربما يكون المسلمان مختلفين في رجل واحد يعرفانه جميعا أحدهما يتولاه ، وأحدهما يبرأ منه ، وعليهما أن يتوليا بعضهما بعضا على ما قد علما من بعضهما بعضا في هذا الرجل بعينه ، فان أحدهما يتولاه ، وأحدهما يبرأ منه ، ولا يحل لهما أن ينكرا على بعضهما بعض ذلك ، اذ لكل واحد منها الحجة على صاحبه فيما يجدين به في أمر هذا الرجل ، في أمر ولايته ، أو براءته ، وذلك مثل أنهما قد كانا متوليان هذا الرجل ، ثم علما منه بعد أن كانا يتوليانه أنه قد ركب كبيرة ، وعلما منه جميعا بأنه قد ركب تلك الكبيرة وبرئا منه جميعا من أجل اذ قد علما أنه

قد ركب تلك الكبيرة ، ثم أن أحدهما قد علم من راكب تلك الكبيرة بأنه قد تاب ورجع الى ولايته ، وذلك الواجب عليه في دينه ، وأحدهما لم يعلم أن راكب تلك الكبيرة تاب ، فله أن يبرأ منه حتى يعلم أنه تاب ، أو تصح معه توبته بشاهدى عدل ، فعلى هذه الصفة جاز لهذين الرجلين أن يتوليا بعضهما بعضا على علم منهم ، أن أحدهما يتولى هذا الرجل ، وأحدهما يبرأ منه ، ولا يحل لهما أن ينكرا على بعضهما بعضا ، ذلك أن لكل واحد منهما الحجة في دين الله على صاحبه فيما يدين به في أمر هذا الرجل من ولاية ، أو براءة على ما وصفت لك ، لأن المتولى لهذا الرجل يتولى على ادعاء منه أنه تاب •

وليس على المدعى التوبة بكنز عند المسلمين في دينهم ، حتى يعلموا أنه كاذب فيما ادعى ، في قول بعض الفقهاء ، لأن التوبة بالواحد مقبولة ، ولو كان الذى رفع في التوبة عبدا أو أمة ، وفي بعض قول الفقهاء بأن البراءة غير محصورة على من عرف حدث المحدثين حتى يصح مهم توبتهم ، كما صح معه حدثهم ، ولا يصح معه حدثهم الا بأحد ثلاثة وجوه : اما بمعينة من المتبرئ لحدثهم معانية من رأى وشاهد وعين ، واما شهادة شاهدى عدل على حدثه بشهادة من رأى وعين ، واما شهرة فعل حدثه لا تدفع في الدار ولا تذكر •

واعلم أن الشهرة بأفعال المحدثين اذا صحت أفعالهم المكفرة في الدار بالشهرة ، ولم يرتب القلب في صحة ذلك ، فعلى من صح معه ذلك أن يبرأ من أهل ذلك الحدث المكفر بما صح في قلبه من صحة شهرة حدثهم ، ولو كان أهل ذلك الحدث ممن عرف في الطوفان على عهد نوح صلى الله عليه وسلم ، ثم انى أعلمك أن طوائف من العامة في الدين ، جعلوا شهرة الادعاء للحدث كشهرة فعل الحدث ، فغالغوا في ذلك الأكثر ، ودانوا في ذلك بدين من كفر ، فبعدا للقوم الفاسقين ، اذ كانوا لآثار الحق مفارقين ، ولم يرضوا بمفارقتهم لآثار المسلمين ، حتى زعموا أن مفارقتهم لدين المسلمين هي دين المسلمين ، ومن لم يوافقهم على

مفارقتهم لآثار المسلمين كان عندهم يزعمهم من الظالمين ، وقالوا بزعمهم :
انه مفارق للمسلمين ، فنعوذ بالله من ضلالهم ، ونسبرأ الى الله من
انتحالهم الذى خالفوا فيه الحق بجهالتهم .

واعلم أنه لو كان شهرة الادعاء للمحدث مما يصح به اذا أمر بصح
قتل عيسى بن مريم صلى الله عليه وسلم اذا اتفقت أمتان مختلفتان في
الدين على دعاويهما لقتله ، وهم اليهود والنصارى ، ومن أصح الأمور
في الدعاوى اتفاق الأعداء فيها ، فقد اتفق معناه متداعيان على الادعاء
لقتل عيسى بن مريم فلم يصح ، بل صح أنهم كاذبون في ادعائهم .

ثم جاء الأثر : بأن المدعى لا يقبل قوله في ادعائه ، ولو كان ثقة
مسئلاً .

ثم جاء الأثر : بأن الابتداء بالبراءات ممن ظهر منه الابتداء
بالبراءات لا يجوز شهادته على من برىء منه بالحدث ، الذى قد برىء
منه اذا ظهر البراءة منه من قبل أن يشهد عليه ، وقيل من يميز هذه
الأمر في زمانك الا من هداه الله للحق فيها ، لأن المبتدئ بالبراءة
لا يقبل قوله ولا شهادة على من أظهر البراءة منه بالحدث الذى قد برىء
منه به ، كما أنه لا تجوز شهادته على من يبدأ بقذفه بالزنى ، الا أن
يشهد غيره على القذف بالزنى ولو كان القاذف ثلاثة نفر ، فافهم
ما وصفت من قول المسلمين في أنه لا يقبل قول المبتدئ ، ولا قول القاذف
فيها وصفت لك ، ولا تجوز شهادتهما في ذلك .

ثم ان هؤلاء العامة دانوا لله بالبراءة من عباده على مخالفة آثار
المسلمين ، وعلى غير علم منهم بأحداث المحدثين ، الا أنهم انما برعوا من
عباد الله من أجل ان صح معهم أن بعض المسلمين يبرعون منهم ، ومن
أجل ان صح معهم أن بعض فقهاء المسلمين يبرعون ، فبرعوا هم منهم
اتباعاً للذين يبرعون منهم من المسلمين ، وتقليداً للفقهاء الذين قد عرفوا
أنهم يبرعون منهم على مخالفة الحق — نسخة — الآثار ، وحكم الأبرار .

فبعدا لمن رضى لنفسه بالخسار ، وقلد في دينه الربانين والأخبار ،
على مخالفة لحكم الآثار ، كسبيل من خلا قبلهم من الفجار ، وقال الله
عز وجل : (اتخذوا أخبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله) فجاء في
التأويل أنهم لم يتخذوا أخبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله ،
ولا آلهة مع الله ، ولكن قلدوهم دينهم ، واتبعوا قولهم فيما لا يحل لهم
أن يتبعوه فيه ، فخالفوا في اتباعهم لقول أخبارهم ورهبانهم الحق في
ذلك ، واستحقوا عند الله عز وجل أن سماهم الله بأنهم قد (اتخذوا
أخبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله.) *

ثم لم يرض هؤلاء العمدة على مخالفتهم لحدين المسلمين اذ برعوا
من الناس بغير حق اتباعا وتقليدا لبعض المسلمين ، اذا علموا أنهم
يبرعون منهم حتى قالوا : من لم يفعل كفعلنا فهو مخالف للمسلمين ،
ومن ضل كضلالهم ، فهو موافق للمسلمين نبأ لله من هذا ، ونكره لوجه
رب العالمين *

واعلم أنه حرام عليك أن تبرأ من أبي جهل بن هشام لعنه الله
باسمه وعينه ، وأنت لا تعلم أنه مشرك من أجل اذ سمعت طوائف من
المسلمين يبرعون منه ، ومن أجل اذ علمت أنهم يبرعون ويشهدون عليه
بأنه كان شركا ، وبأنه كان محاربا لرسول الله صلى الله عليه وسلم ،
وبأنه قتل يوم بدر على مصاربة رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
فلا يجوز لك في الأكثر أن تقبل شهادة من برىء منه من بعد أن سمعته
يبرأ منه على الحدث للذي برىء منه *

ولا يحل لك أن تبرأ من أبي جهل عدو الله بأسمه وعينه على هذه
الصفة من غير علم منك بأنه مشرك الا اتباعا وتقليدا لمن برىء منه من
المسلمين ، ولكن عليك أن تبرأ من المشركين ومن طبقة المشركين ، ومن
جميع المشركين مجملا في جملةك ، ولا يحل لك أن تبرأ من أبي جهل لعنه
الله بهذه الصفة حتى تعلم أن أبا جهل مشرك ، وأنه قتل يوم بدر في

حربه لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، ونحن نبرأ من أبى جيل باسمه وعينه ، اذ صح معنا ذلك بشبهة تحقيق في قلوبنا صحة ذلك بلا شك ولا ريب ، وليس لك أن تبرأ منه من أجل براءتنا منه ، ولا من أجل براءة المسلمين منه بغير علم منك بحدث كفره ، فافهم ما وصفت لك ، وإياك ومخالفة الآثار في الدين ، فتكون في دينك من المعتدين .

وهؤلاء العماة على ما بلغنى يأتى أحدهم الى المرأة المستورة في أهل بيته وأهله فيقول لها : أتبرأين من فلان وفلان ، أبرئ منهم فان المسلمين يبرعون منهم من غير علم منها بحدثهم ، فيكون داعياً لزوجته بذلك الى النار ، اذ دعاها الى أن تدين بمخالفة الآثار ، وقد قال الله تبارك وتعالى : (يا أيها الذين آمنوا قوا أنفسكم وأهليكم نارا) والوقاية في هذه الآية أن يأمر المؤمن أهله باتباع الحق ، وهؤلاء يأمرون أهلهم بمخالفة الحق ، ويحتجون عليهم بأن فلانا الفقيه ، وفلانا المسلم ، وفلانا العالم ، وفلانا الصالح ، كلهم يبرعون من فلان ، فابرعوا أنتم منه ، لأن المسلمين يبرعون منه .

فصل

من قال بهذا من حيث رأى بجهله أنه اعتدى ، بأن البراءة من محدث بعينه ، انما تلزم من عرف حدثه أو صح معه ، ولا يصل له أن يبرأ منه من أجل براءة المسلمين منه على غير علم منه أن ذلك الذى برئ المسلمون منه أحدث ذلك الحدث الذى برئ منه المسلمون ، كما أنه لو رأى جماعة من المسلمين يأكلون صيد البر في أرض الحل ، وهو قد أهل بالحجج وأحرم به ، ما حل له أن يأكل عندهم من ذلك الصيد ، لأن ذلك يحل لهم حونه حتى يحل هو من أحرامه .

كذلك البراءة من هذا المحدث يحل للمسلمين الذين قد علموا بحدثه المكفر البراءة منه ، ويلزمهم ذلك في دينهم دون غيرهم من المسلمين الذين

لم يعلموا بحدث ذلك المحدث ، كذلك لو أنك رأيت جماعة من المسلمين من غير أهل بلدك يقصرون الصلاة في بلدك ويفطرون في شهر رمضان في بلدك ووطنك ، ما حل لك في دينك أن تفعل كفعلهم حتى تكون كمثلهم بمنزلة المسافر ، فقد وصفت لك ما في بعضه كفاية لمن أبصر واهتدى ، ويأثّر المسلمين اقتضى •

ولا نعلم أن أمة محمد صلى الله عليه وسلم ضل من ضل منها عن سنة الاسلام الا في الخاص والعام ، اذ تأولوا الأمر على خلاف تأويله ، وجعلوا الأمر على غير سبيله ، ولو أن الأمة حكوا في كل الأمور على موافقة الآثار ، والسنة ما دخل على أحد منهم في دينه فتنة ، ومن الضلالة التي تأولها العامة في زماننا على مخالفة آثار أهل ديننا أنهم يأمرّون الضعيف المتمسك فيقولون له : أتبرأ من فلان فان المسلمين يبرعون منه ، فاذهب سل عنه وعن أفعاله وعن حاله عند المسلمين ، فان علمت أن المسلمين يبرعون منه فابراً أنت منه ، وسل عن حديثه الذي لم تعلم أنت أنه أحدثه ، فان المسلمين الذين يتبرعون منه سيفخروك بحديثه •

فيأمرّونه أن يتجسس عن عورات قوم أموات وهو لا يحل له أن يتجسس عن عورات الأحياء ، ولا عن عورات الأموات ، لأن الله نهى عن التجسس ، كما نهى عن الخيصة ، وكما لا تحل الخيصة ، كذلك لا يحل التجسس ، لأن الله عز وجل قال : (ولا تجسسوا ولا يغتب بعضكم بعضاً) وانما يلزم السؤال في آثار المسلمين ممن تلزمك أن تبرأ منه في آثار المسلمين •

إذا صح معه حديثه المكفر ، أو علمت أنه أحدثه ثم لم تعلم أنت ما يلزمك في حكم البراءة والولاية فيما قد علمت أنه أحدث ذلك الحديث ، وصاحب ذلك الحديث ، ممن كنت أنت تتولاه ، فعليك أن تسأل المسلمين

عما يلزمك فيه على ما قد علمت منه من حديثه في ذلك ، وصحح ملك ،
فهذا يلزم السؤال فيه ، اذا علمت الحدث المكفر ممن تتولاه أنت ، فافهم
ما وصفت لك •

فهؤلاء العامة بجهلهم اذ سمعوا في آثار المسلمين بأن على المسلم
أن يسأل عما يلزمه في دينه ، ويسأل عما يلزمه في أمر الولاية والبراءة ،
أن ألزم الناس السؤال عما وضعه الله عنهم ، وعما نهاهم الله عنه ، عن
أن يبحثوا عنه ، وعن أن يتجسسوا عنه ، فأوجب هؤلاء الجهال على
الناس أن يسألوا عما نهى الله عنه ، فهم يرون بجهلهم أنهم على الصواب ،
وقد خالفوا في ذلك السنة والكتاب ، فاعتبروا يا أولى الأبواب •

وأما من حكيت عنه قبيح الحكاية ففي ظنوننا به من الكفاية ما لعله
أحد عندنا من الرواية ، وحرام علينا ، ولا يحل لنا أن نحكم على الناس
بسوء ظننا من كان منهم بغيضا ، أو خبيثا أو مرييا أو غريبا ، وقد قال
الله عز وجل : (لا يجرمكم شأن قوم على أن لا تعدلوا اعدلوا هو
أقرب للتقوى) ، ولا نعرفه من التقوى ما كان من مضلات الأهواء أن
ييفض أحدا من البشر على ما لا يستحقه في حكم الأثر ، وهذا ديننا وعليه
نحيا ، وعليه نموت ان شاء الله ، وعلى غيرنا مثل ما علينا ، وله مثل
ما لنا ان كان بدين الحق مستمسكا ، ولسبيل الحق سالكا ، وحسبنا
أنفسنا •

وكذلك قال ربنا : (يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم
من ضل اذا اعتديتم) ، والهداية هاهنا أن يوافق السنة والآثار في جميع
الحالات والاعتزاز ، ولا يخالف الحق في شيء مما حكم به الأثر ، وصح
فيه البصر ، والخبر فمن حكم على أحد بفعل أو قول أو معتقد على
سبيل مخالفة الآثار ، ولم يجعل نفسه — نسخة — يجعل نفسه عن ذلك
بالاستغفار ، ومات على ذلك مودة الإصرار ، فإن مصيره لا محالة إلى
النار ، أعاذنا الله وكل مؤمن ومؤمنة منها ، وزحزحنا عنها وإياهم بمنه
وعونه أنه روف رحيم •

وأما ما ذكرت عن ذكرت أنه قال : ان أبا محمد أصلحه الله وعصمه ، عبد الله بن محمد بن الصلت امامه ، فقد أبتّم بأخ من أخواتنا في الدين ، ولا نحب لأحد من المسلمين أن يخالف المسلمين من حيث يرى بجهله أنه قد وافقهم ، لأنه اذا خالف حكم شيء من آثارهم في شيء من دينه ، كان للمسلمين مخالفا ، وعلى سبيلهم صادقا ، ولو رأى بجهله أنه لهم في ذلك موافق ، بل هو لهم في ذلك مفارق ، ولدينهم في ذلك مشاقق ، واني أذكر كل من بلغه نصيحتي من جميع المسلمين ، أن يتقوا الله في أمر الخاص والعام ، على شبه ما قد وصفت لك من زيغ تأويل للزائغين عن الحق بتأويلهم ، والهاكين بتقليدهم ، إن خالفهم في ذلك ، وتضلّيلهم وهم أحق بالضلال والتضليل من استقام على سواء السبيل ، رزقنا الله وكل مؤمن ومؤمنة الاستقامة والسعادة يوم القيامة ، تدبر ما وصفت لك ، ولا تأخذ من قولي الا ما وافق آثار المسلمين ، وما خالف آثار المسلمين ، فلا تقبله مني ولا من غيري ، ولو كان الذي خالف الأثر ممن تعلم أنت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال من أهل الجنة ، وأنه رفيقهم في الجنة ، فعليك أن تشهد بسعادته ، وليس لك أن تصويه في ضلّالته •

فمن سؤال من الناس على هذا حيننا كما أن جميع المسلمين لا يحل لهم أن يصوبوا آباهم آدم صلى الله عليه وسلم في أكله للشجرة ، وإن كان لله وليا ، وكان مخلصا نبيا ، ولا يحل لهم أن يقتدوا به في معصية الله ، وانما يلزمهم أن يقتدوا به في طاعة الله فيما ثبت في شريعتهم من ذلك ، ولا تقتدوا به فيما نسخ وحرّم في شريعتهم من أمره ، وإن كانت طاعته لله كمثل تزويج الأخوات بالاخوة وما أشبه ذلك •

والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على رسوله محمد النبي وآله وسلم تسليما •

والسلام عليك ورحمة الله وبركاته ، نصيحة وكلام للأزهر بن محمد ابن جعفر لأهل الدين :

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول أخوكم أزره بن محمد بن جعفر : أسأل الله يا أولى الألباب ،
ويا أهل العلم والآداب ، ويا أهل السنة والكتاب ، ويا حملة القرآن ،
ويا أهل سورة البقرة وآل عمران ، ويا المنظور اليه من أهل عمان ،
لا تقهركم الدنيا ، ولا يفلبكم الهوى ، وأن يمن عليكم بحسن الأداء ،
ويرضاكم له أنصارا ، ويملا صدوركم أنوارا ، وأسالكم أن تفهموا أقوال
ربكم : (ان الذين قتلوا ربنا الله ثم استقاموا) الى آخر الآية •

وفاتحة الكتاب أولها التوحيد ، ثم الدعاء ، وأول الدعاء (اهدنا
الصراط المستقيم) ، والسلامة أبدا لا تدرك الا بالاستقامة ، ومن كان
على بدعة ، وزل طن الطريق ، فليس الا عذاب الحريق •

وقيل عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « انما الدين
النصيحة • انما الدين النصيحة • انما الدين النصيحة » وقيل انه كان
إذا أكد شيئا رده فكان يقول : « انما الدين النصيحة • انما الدين
النصيحة » ، ومن لم يهتم بالاسلام وأهله ، فليس من أهل الاسلام •

والذى حدث في عمان بين الاخوان فينبئني أن يؤجل القلوب ، وتبكي
الميون ، وتبلا الصدور ، وتكرر السرور ، ولا يرجى أن يرتفع العذاب
الا بحسن الخاتبة ، وبالقلوب السليمة ، والوجوه المستقيمة ، وأنا قد
انقضى عمري ، ودعيت الى قبري ، وعندى معرفة بهذا الذى حدث في
عمان ، وفرق بين الاخوان ، وكنت صاحب القوم جميعا في الليل والنهار ،
وعندى علم بتلك الأخبار ، وقد رأيت أن أبذل للمسلمين نصيحتي ،
وآدى معرفتي ، وأبلغ حجتى ، فالتفت في هذا الكتاب من الآثار ، عن
العلماء الأخيار ، ورجوت أن ينتفع بها أهل السماع والأبصار ، ومن
يطلب الجنة والنجاة من النار ، ويذهب عنكم — نسخة — عنهم الخيار •

وأعلمكم أن هؤلاء المشايخ الذين وقع بينهم ما وقع ، وجرى فيهم الاختلاف ، وكانوا هم الأئمة والقواد ، وأعلام البلاد ، والعلماء والعباد ، وأهل الاجتهاد ، حتى عرض لهم ما يعرض لأهل الدنيا من المحن ، وعوارض الفتن ، ثم رجموا والحمد لله قبل موتهم إلى رأى المسلمين ، وإلى الاستغفار ، فلا ينبغي أن يستخف بهم ، وينزلوا منازل الكفار ، وأولهم الصلت بن مالك ، فصار إلى حد الضعف والزمانة ، والعجز في القيام بالامامة ، وخاف المسلمون ذهاب دولتهم ، وزوال نبتهم •

وكان موسى بن موسى في وقته ، هو شيخ المسلمين ، وإمام أهل الدين ، فاجتمع إليه أجله ، وساروا إليه لينظر للمسلمين فيما فيه عزز الايمان ، فلما صاروا بفرق ، مكتوا بها ، وكانت الرسل والمشايخ فيما بينهم وبين الامام ، فقال : ما تطلبون ؟ فقالوا : قد صرت إلى حد الزمانة والضعف ، ويخافون ذهاب الدولة ، ويسألونك أن تعتزل حتى يقوم رجل يصحى به الله عز وجل هذا الدين ، ويجد أمن المسلمين أو نحو هذا من الكلام •

فقال : أنظر في ذلك ، فبقوا أياما ينتظرون رأيه ، ثم عزم على الاعتزال ، وحول ما في المنزل — نسخة — منزله إلى المنزل الذي تحول إليه ، وأرسل إليهم أنى قد تحولت ، فنظروا للمسلمين ، ومن أرسل إليهم الحسن بن سعيد ، وحضر حوله من شاء الله من الشراة أيضا ، وشهدوا أنه أرسل الحسن بحضرتنا غير مجبور ولا متهور •

ثم خرج على الناس ، فودعهم وداع تارك الامامة — نسخة — للامر ، معتزل نفسه عن ما كان فيه ، وأمرهم بحفظ العسكر إلى أن يصل القوم • وقال من قال : إلى أن يجيء موسى •

وقال من قال : إلى أن يجيء امامكم •

وكان عنده في العسكر خلق كثير فناظره منهم من ناظره ، وقالوا

له : تترك امامتك فزعق بهم على ما بلغنا ، ولم يلتفت الى قولهم ، فعند ذلك انقلب من شاء الله من الناس ، الذين كانوا معه الى موسى ، الى فرق ، وجاء الى موسى رسوله ، وكتاب عزان بن تميم بخطه يستحثهم على المسكر على التعجيل الى المسكر ، فعند ذلك أقاموا راشد بن النظر اماما ، ودخل المسكر ، وأرسلوا اليه في طلب ما يريدون وهو يبعثه اليهم ، فكان أمره وأمرهم على حد المسألة ، وهو يحاورهم الى أن مات .

وهو ممن شهد ببراعته من الأمر حسن ابن سعيد ، ومحمد بن القاسم بن مسبح ، وشهد غيرهم من القوام مع الاعتزال الشاهر الظاهر ، وقد نسب في الذي دخل الى الصلاح والكرم وحمد والحمد لله ، ولم يذم .

وان قال قوم : انه لم يدخل عليه أنه يقوم بالأمر ، فقد أعلمنا من شاء الله من المشايخ أنه انما كان ذلك انكارا لقيام راشد ، ليس أنه ينكر الاعتزال ، وقال : انما اعتزلت لأن يقدموا رجلا صالحا ، فأقاموا هذا فهذا خبر الامام الصلت بن مالك ، ثم قام راشد بن النظر ، ولم يكن له نظر نافذ في الفراسة ، ولا تجربة في السياسة .

فرجع موسى ينكر عليه كما كان ينكر على غيره ، حتى غلظ الأمر بينهما ، وخرج موسى أيضا بمن معه من المسلمين للنظر بأمره ، فهو يفرق أو قبل أن يصل ، وقد ثار الناس براشد وتماوروه ، وكانت حرب قتل فيها عدة من أصحابه ، وضرب هو وحبس ، ودخل موسى ، وقد ملك المسكر عليه ، واشتدت الحركة ، فكان من نظره للدولة أن قام عزان ابن تميم ، حتى سكنت الحركات من بعد أن استغفروا ربهم ، وقبل بعضهم من بعض ، وأقام عزان موسى للقضاء ، فكان عزان الامام ، وكان موسى القاضي ، وأمرهما واحد ، وهما من بعضهما بعض سنة بعد سنة ، ثم خاف بعضهما من بعض .

وكان لما سبق في علم الله من زوال أمر أهل عمان ، ففى هذا معتبر لأهل الفهم والنظر ، كيف كانت الولاية والاتفاق والأخوة بين موسى بن موسى ، وعزان بن تميم ، وعزان هو عالم القوم وكبيرهم ، وأولاهم بالصلت بن مالك ، وأعرفهم بالأسباب التى جرت قبل ذلك ، فهذا أمر الأئمة ، وكنت مخالطاً لهم كلهم ، والمشايخ الذين كانوا أيامهم ، فهم مشايخ أهل عمان وعلماءهم فى أيامهم ، وكنت مخالطاً لهم أيضاً وأناظرهم فى هذه الأمور ، فمنهم من كان مع موسى ورأيه كرايه ، ومنهم من كان واقفاً ، ولم تكن البراءة تعرف من أحد منهم حتى مضى أولئك بورعهم وتوقفهم •

وخلف من بعدهم قوم ، فاستحقوا ولم يرعوا ، والله سائلهم عما اليه أسرعوا ، ولعلمهم يدعون أنهم أخذوا الدين الذين قالوا به ، عن بشير بن محمد بن محبوب ، وأبى المؤثر ، وكنت أنا أحدث بأبى المؤثر ، وأقرب عهداً بأبى المنذر ، وكنا جميعاً بمكة ، وكان يلقيانى وألقاه ، ونلتبس النظر فى هذا ونطلب الآثار •

وقال لى هؤلاء الذين يدعون رأياً ليس عندهم معرفة بما أنا عليه ، وأنا أضعف أن أقول فيما دون هذا ، فكيف أقول فى هذا ، وما أنا الا واقف ملتبس للحق ، وهذا الذى فى أيدي هؤلاء الناس ، لنما أخذوه عن أبى المؤثر ، فهذا بشير رحمه الله •

وكان الى التوقيف والورع ، فان كان أحد أخذ منه غير هذا فقد رجع ومات بعد أن فارقتة من مكة بقليل رحمه الله •

وأما أبو المؤثر فليست أدري ما كان بينه وبين هؤلاء ، الا أنى أعرف يقيناً أن أبا المؤثر كان ممن يكتب أبا على ، وينكر منكر كانت بصحار ، ثم قدم من صحار ، وقد قجم راشد ، فكان يخطف ويلقى والدتى فى تلك الأسباب ، وقال لوالدتى ، وأنا أسمعه قال لى أبو على : إنه أريد أن

يكون بفرق ولو شهرين حتى يتفق الأمر في الصلت بن مالك ، واعتزل برأيه .

وقال أبو المؤثر : أنا أحفظ هذا عن الصلت بن مالك ، قد خرج من الإمامة حيث اعتزل ورد الخاتم ، ولكن راشدا لم يقم بعده للظن منى أنه أراد لم يقم لعقده الا موسى وحده ، فانظر كيف كان موسى خليلا ، فقال له والدي ، فبرسل اليه محمد بن المنذر فاستضعفه ، فقال له راشد ابن المنذر ، فقال : نعم فرآه ورآه موضعا للعقد ، فهذا الذي أحفظه وأستيقن عليه منه .

ثم كان بعد ذلك مخالفا لراشد ما شاء الله ، ثم وقع سبب لعله غضب على أبي علي ، وجرت الاعتاب بينهم ، وأنا قد دخلت في سبب بعد سبب مع هؤلاء الأئمة ، وأنا كنت أدخل فيما كنت أستحله وأدين به ، ولم أعلم أنني دخلت في شيء أحرمه والحمد لله .

ولما انقضت تلك الأمور بما فيها ، ورأيت اختلاف الناس ، رأيت الوقوف أولى بي ، ورجعت الى الاستغفار والتاب ، من كل ما أخطأت فيه من تلك الأسباب ، وجميع الأسباب ، رأيت الوقوف أولى وأسلم ، وأوثق وأحزم ، وقوف تبين وسؤال واجتهاد في طلب الصواب ، وقولي في هذا قول المسلمين ، ديني فيه دينهم ، اليه أدعو جميع المسلمين ، ومن يخاف مقامه بين يدي رب العالمين .

اعملوا أن الورع هو ملاك ، ولا دين لمن لا ورع له ، وقيل : أول الورع وأوسطه وآخره أن تدع ما يريبك الى ما لا يريبك ، وما هلك في الصدر — نسخة — في صدرك فدعه ، وفي حديث آخر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « خير دينكم للورع » قيل له : وما الورع ؟ قال : « الوقوف عن الشبهة » . فإلله الله في أنفسكم ولحومكم ودمائكم ، أن يحملوها على عظيم الخطر ، والحذر ثم الصذر أن تستخفوا بآثامكم ومشايخكم وعلمائكم وأعلامكم ، وتسرعوا الى بنفسهم وعداوتهم بلا ذنب

يصرّون عليه ولا يثوبون ، وقد قال الله عز وجل : (وتحسبونه هينا وهو عند الله عظيم) ، والداعى الى هذا أعظم وأعظم ، لأنه يعمل وزره وأوزار من يتبعه ، وإن تاب لم يكن له توبة الا بالرجوع الى أولئك الذين أزلهم ، وكذلك الذين دعاهم ، ويرجع عن ما كان دعاهم اليه •

وفى الحديث : « أن داعيا كان على غير السبيل ، ثم رجع الى التوبة فأوحى الله تبارك وتعالى لو كانت ذنوبه فيما بينى وبينه لغفرتها له ما كانت ، ولكن كيف بالذين ماتوا على الضلالة التى دعاهم اليها » •

وقيل : إن رجلا وقع فى مسلم عند بعض العلماء ، قال له : غزوت الهند ؟ قال : لا قال له : غزوت الحيلم ؟ قال لا ، حتى ذكر له أربع فرق من المشركين قال له : سلم منه هؤلاء الأعداء الأربع ، وأخوك المسلم لم يسلم منك ، أنا لله وأنا اليه راجعون •

فليس بعد الله حق أعظم من حق المسلم ، فانظروا فيما دعاكم — نسخة — دعوناكم اليه ، وفيما يدعو اليه غيرنا من قال : العنوا وقالظوا أولا ، ومن قال تثبتوا ولا تعجلوا ، ففيما نصحنا وشرحنا انذار واعذر ، ولله سوابق الأقدار ، فانتقوا الله ، ثم اتقوا الله عباد الله ، فانه اللحم والدم والعقوبة لمن اعتدى نار جهنم ...

وصلى الله على النبي محمد المصطفى وآله وسلم تسليما •

هذا نسب الاسلام لأهل الاستقامة من المسلمين •

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين • الحمد لله الأول قبل كل شيء ، والآخر بعد كل شيء ، ذى القدرة والملكوت ، واله تفرد بالألاء لهوت ، ليس معه اله معبود ، ولا له شريك موجود ، يقضى في جميع خلقه بمشيئته ، وينفذ فيهم بحكمه وقضيته ، ليس لهم في ذلك اختيار ، ولا عنه فرار •

نحمده على ما هدانا للإسلام ، وبين لنا الشرائع والحلال والحرام ومن علينا نبينا محمد عليه السلام •

أما بعد :

فإن الله تبارك وتعالى اصطفى الاسلام ديناً ورضيه لنفسه ، وتعبّد به عباده ، واختار له صفوته من خلقه ، رسلاً مبشرين به ، ومنذرين ، وذلك قوله عز وجل : (شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه) ، وقوله : (ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه) وقال تعالى : (إن الدين عند الله الاسلام) ، ومن يمتنع غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين) •

فلا يقبل الله أعمال من تعبده بدينه إلا بالاستجابة عليه ، ولا تغفر ذنوبهم إلا بالانابة منها إليه •

ومن الاسلام شهادة أن لا اله الا الله وحده لا شريك ، ليس كمثله شيء ، وهو السميع البصير ، شهادة الاخلاص ، وأن محمداً صلى الله عليه وسلم عبده ورسوله ، وأن جميع ما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم عن الله فهو الحق المبين ، كما جاء به مجعلاً ومفسراً ، والايمان بالله حق ، وبملائكته وكتبه ورسله ، وجميع أنبيائه ، واليوم الآخر

والبعث والحساب ، والجنة والنار ، وأن الساعة آتية لا ريب فيها ، وأن الله يبعث من في القبور ، وأنه يحيى ويميت ، وهو حي لا يموت ، بيده الخير ، وهو على كل شيء قدير .

وأن الجنة لمن أطاع الله ، والنار لمن عصاه ، والاجتهاد لله في أداء جميع لوازمه ، والانتهاز عن جميع محارمه ، وأقام الصلاة لوقتها مع النية لله في أدائها بالوضوء التام أو ما أشبهه بجميع ما يلزم فيها ، ولها من فرائض وسنن ، واستقبال القبلة لها مع الخشوع لله فيها ، والاقبال عليها ، والقيام بها عند الضرورات على ما يجب في دين الله ، وصلاة الجمع ، والقصر في السفر ، واتقاء النجاسات ، والاعتسال من الجنابة والحيض ، وإيتاء الزكاة بحقها وصدقها ، وقسمها على أهلها ، وتسليمها إلى مستحقها ، وصيام شهر رمضان ، بالحلم والعفاف بالنية لله في تأديته ، وصدقة الفطر على من وجبت عليه ، وحج البيت الحرام على من استطاع إليه سبيلا .

والجهاد في سبيل الله عند وجوب فرضه ، والقيام بالسنة والجماعات عند لزوم ذلك إلا من عذر ، والتقرب إلى الله تعالى بالطاعات من الفضائل والنوافل والوسائل وما أشبه ذلك ، والوصية للأقربين على من ترك خيرا ، وكفارة الأيمان ، والنذور على من وجب عليه ذلك ، والوفاء بالنذر في طاعة الله ، ولا نذر في معصية الله ، والأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، عند القدرة على ذلك ، والتعاون على البر والتقوى ، وصلة الأرحام ، وبوالدين أحسانا ، وبذي القربى واليتامى والمساكين ، والجار ذي القربى ، والجار الجنب ، والصاحب بالجنب ، وابن السبيل ، وما ملكت أيمانكم إن الله لا يحب من كان مختالا فخورا .

وحفظ الفروج عن الفواحش من الزنى ولما أشبهه ، واتقاء النساء في المحيض كما قال الله تعالى : (حتى يطهرن فإذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله) واجتناب وطئهن في الدبر ، وغض البصر عن الحرام

وتحريم الفراء ^(١) والقذف للمحصنين والمحصنات وغيرهم ، ممن لا يجوز قذفه ، ولين الجانب ، وحسن الصحة ، ونقض كل عهد في معصية الله ، وستر الزينة التي أمر الله بسترها الا ما ظهر منها ، والاستئذان على البيوت ، والتسليم على أهلها ، والتحية للمسلمين ، والرد عليهم كما أمر الله بأحسن منها أو مثلها ، والتسليم على أهلها ، والتحية والتسليم على النفس منها عند دخول البيوت ، كما قال الله : (فسلموا على أنفسكم تحية من عند الله مباركة طيبة) والاحتفاء بأهل الذمة ، والقصد في الشيء ، وترك الخيلاء والرياء في كل شيء والتزويج بزي أهل الصلاح والايمان ، ومجانبة زى أهل الجهل والمصيان ، وبذل النصائح وقبولها ، والورع في الدين ، وكظم الغيظ ، والنفوس عن الناس ، كما قال الله : (والكاظمين الغيظ والعافين على الناس والله يحب المحسنين) •

وأدوا الإمانات ، وترك الخيانات ، والصدق في الحديث ، وترك الكذب الا فيما يجوز ، وذكر اسم الله عند الذبيحة والصيد ، كما أمر الله ، والسنة في الختان والنكاح بكتاب الله ، وسنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم ، وبالفريضة والبينة العادلة ، أو بما يجوز من الشهود في دين الله ، ورخص المرأة ، وأذن الولي ، أو من يقوم مقامه في ذلك والامساك بالمعروف ، والتسريح بالاحسان ، والطلاق كما أمر الله ورسوله والرد بالشهود عن الخلع والطلاق ، كما يجوز في دين الله ، والعدة والمواريث بالكتاب والسنة والاجماع ، ورأى المسلمين في ذلك ، ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب في النكاح •

وتحريم شرب الخمر ، وكلما أشبه ذلك من المسكر ، وما نزل بمنزلته . وتحريم ما حرم الله من المحارم من الطاعم ، والمشارب والملابس ، والمناكح ، وتحريم الربا ، وتحريم الغرر ، والابهام عند البيع ، وتطيلة

(١) الفراء : جمع فريفة •

البيع ، والوفاء في الكيل ، والعدل في الوزن ، وتحريم مال اليتيم الا بالتى هى احسن ، وتحريم مال اليتيم الا بالتى هى احسن ، وتحريم أموال الناس الا بطلها ، والوفاء بالمهد والوعد الى جميع الناس البار منهم والفاجر ، والوقوف عن كل شبهة ، والقيام بالشهادة ، والحكم بالعدل ، والحق في جميع الناس بالسواء ، ولا يمال الى أحد يهوى ، والشهادة على أهل الضلال بضلالهم ، والبغض لهم ، والبراءة منهم ، والحب لأهل طاعة الله على طاعتهم له ، والولاية لهم ، وأن لا يصر على معصية صغيرة ولا كبيرة ، ولا يدين لله بمعصية ، ولا يدعى الغفران من الله على العصيان ، ولا يوئس من رحمة الله في شيء من الأمور ، ولا يغتر بعقوبته في شيء من الأمور ، ولا يخادعه في شيء من الأمور في سريرة ولا علانية .

وأن لا يقطع رحما ، ولا يؤذى جارا ، ولا يكره عدلا ، ولا يرد عدلا ، ولا يرد المعذرة ، ولا يغتنم المثرة ، ولا يتحسس العمرة ، ولا يختب بعض بعضا ، ولا يسعى بالنميمة ، ولا يأخذ بالظن والتهمة ، ولا يجب أن يشيع الفاحشة ، ولا يسخر قوم بالناس ، ولا يعتدى عليهم ، ولا يعتل عليهم ، ولا يظلمهم حقوقهم ، ولا يدخل في ديننا من لا يكتم سرنا ، ولا يرعى غيبتنا ، ولا يقول قولنا ، ولا يرعى رضانا ، ولا يسخط سخطنا ، ونتهمه في جميع أمورنا ، ولا يعادى عدونا ، واعتقادنا في جميع الأشياء كلها ، دين نبينا محمد صلى الله عليه وسلم . قال الله تبارك وتعالى : (ان الله يأمر بالعدل والاحسان وايتاء ذى القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى يعظكم لعلكم تذكرون) . فنحن لما أمر الله به مطيعون ، ولما نهى الله عنه مزددجرون ، ولدين نبيه محمد صلى الله عليه وسلم مقتدون ، ومن سلك سبيله من أمته متبعون .

ولن عصى الله ورسوله والمؤمنين مفارقون ، ومع هذا فلانا دائنون لله بالتوبة ، والاستغفار من جميع ما لزمنا الحينونة ، والاستغفار منه في دينه من كل قول وعمل ونية ، خالفنا في جميع ذلك أو في شيء منه

رضاه من جميع حقوقه وحقوق خلقه ، تعمدنا لذلك أو أخطأنا ، نسيناه أو ذكرناه ، علمناه أو جهلناه ، دنا به أو رأيناه ، كنا مستحلين له ، أو محرمين أو متأولين ، ونادهمون على جميع ما سلف منا من المعاصي ، ومعتقدون أن لا نعود الى ذنب أبداً ، ومعتقدون الخلاص من كل حق وجب علينا لله أو لمباداه ، دائنون لله تعالى بجميع دينه الذي ألزمننا الدينونة به في جميع الأشياء كلها من حقوقه وحقوق خلقه ، ودائنون لله بالسؤال عن جميع ما ألزمننا الدينونة بالسؤال عنه في دينه من جميع حقوقه وحقوق خلقه ، ومعتقدون السؤال عن جميع ما ألزمننا لله فيه اعتقاد السؤال عنه في دينه من جميع حقوقه وحقوق خلقه ، ودائنون لله مولاته جميع أوليائه وعداوة جميع أعدائه من جميع العالمين من الأولين والآخرين الى يوم الدين •

ودائنون لله بولاية جميع ما ألزمننا الدينونة بولايته في حقيقة أو حكم ظاهر أو حكم شريطة •

ودائنون لله بالوقوف عن كل من وجب علينا فيه الدينونة بالوقوف عنه من جميع خلقه ، ومعتقدون الوقوف في كل حدث أشكل علينا أمره ، واحتمل عندنا حق فاعله وباطله في دين الله ، ولم يتضح معنا صحته وحقيقته على اعتقاد ولاية الحق ، والبراءة من المبطل على ولايتنا لعلماء المسلمين على حكمهم في ذلك •

ودائنون لله بدين نبيه محمد صلى الله عليه وسلم ، ودين أهل الاستقامة من أمته ، منهم أبو بكر الصديق ، وأبو حفص عمر بن الخطاب رضى الله عنهما ، ودين معاذ بن جبل ، وعمار بن ياسر ، وأبي ذر الغفاري رحمهم الله ، ودين عبد الله بن وهب الراسبي امام أهل النهروان •

والمرداس بن جدير الامام ، وعبد الله بن يحيى طالب الحق الامام •
رحمهم الله •

ودين جابن بن زيد ، وعبد الله بن أباض ، وأبو عبيدة مسلم بن
أبى كريمة من علماء المسلمين وأئمتهم فى الدين رحمهم الله •

ودين وائل بن أيوب ، ومحبوب بن الرحيل ، ومحمد بن محبوب ،
والربيع بن حبيب من علماء المسلمين وأئمتهم فى الدين رحمهم الله •

ودين منير بن النير ، وبشير بن المنذر ، وهاشم بن غيلان من علماء
المسلمين ، من أهل عمان رحمهم الله •

ودين الجلندى بن مسعود ، والوارث بن كعب ، وغسان بن عبد الله
من الأئمة المنصوبين من أهل عمان رحمهم الله •

ودين موسى بن على ، ومحمد بن محبوب ، وعزان بن الصقر من
علماء المسلمين من أهل عمان رحمهم الله •

ودين محمد بن الحسن ، ومحمد بن روح بن عيسى ، وأبو سعيد
محمد بن سعيد من علماء المسلمين ، والأئمة فى الدين رحمهم الله ،
ورضى عنهم جميعا ، وجزاهم عن الاسلام وأهله خيرا •

فهؤلاء الذين وصفناهم من العلماء وغيرهم ، ممن لم نذكره فى
كتابنا هذا من أهل الاستقامة فى الدين من العلماء المجتهدين ، ممن ينتحل
نحلة هؤلاء ، ويدين بدينهم أئمتنا فى الدين ، وعلمائنا وأوليائنا ديننا
دينهم ، وولينا وليهم ، وعدونا عدوهم ، وحربنا حربهم ، وسلمنا سلمهم ،
ومذهبنا مذهبهم ، ورأينا رأيهم ، وقولنا قولهم ، وديننا فى الأحداث
التي جرت ، والفرق التي افترقت بعد النبي صلى الله عليه وسلم من لدن
عثمان بن عفان ، وعلى بن أبى طالب ، ومن خالف بعدهم دين الله الى
انقضاء أيام هارون بن اليمان ، وعبد الله بن طارق ، ومن اتبعهما على
مخالفتها لدين الله ، قولهم ودينهم •

وقولنا وديننا في الأحداث التي جرت بعمان من لدن الصلت بن مالك وموسى بن موسى ، وراشدا الى انقضاء أيام عزان بن تميم ، وللحوارى بن عبد الله قولهم ودينهم •

وقولنا في الأحداث التي جرت بعمان أن كلا من أهل الدار ومن جميع المسلمين مخصص فيهم بعلمه من ولاية ، أو براءة أو وقوف وأن من خصه شيء من أمرهم لم يكن له حجة على غيره في ذلك ، ولو ثبت عند جميع الخلق صحة أفعالهم ، ولم يصح عند غيرهم ما صح عندهم ، ولو واحد وحده لكان الواحد سالما في حكم ما قد صح معهم وخصهم وعليهم هم الحكم بما يلزمهم في ذلك الذي قد صح معهم كذلك ، لو ثبت عند واحد وحده صحة أفعالهم ، ولم يصح عند غيره من جميع خلق الله ، لكان جميع خلق الله سالمين من حكم ما قد صح معه ، وعليه هو الحكم بما يلزمه في ذلك ، لأن أصل أحداثهم وأفعالهم كلها عندنا خارجة على أحكام الدعاوى ، لا على أحكام البدع ، ولا على الانتهاك لما يدينون بتحريمه ، لأن عندنا أن بين أحكام الدعاوى ، وأحكام البدع فرق بعيد ، فلا يحمل كله على معنى واحد ، فإن ذلك فاسد ، فمن أقر معنا بهذه الجملة التي وصفناها ووافقنا عليها ، أو صح عليه معنى الدينونة بها كان ولينا ، ووجب حقه علينا ، ومن دان بخلاف هذه الجملة التي وصفناها ، أو صح معنا على أحد المخالفة لهذا أو لشيء منها متدينا بذلك كان لنا معاديا ، ولديننا مجانبا ، ونحن له مفارقون ، ولدين ربنا وأهل نحلتنا مستمسكون •

وأكثر ما يقع الريب والشبهة ، وتجب المحنة والخبرة في عصرنا هذا ، ومصرنا ، في الأحداث التي جرت في عمان ، والاختلاف فيها اذا الدار فيها يومئذ دار اختلاط ، فلا يصح لأحد معنا والولاية والمواقفة الا بالبراءة له من مخالفة الحق فيهم في الفرق بين أحكام الدعاوى ، وأحكام البدع ، أو يصح منه ولاية لأحد من أهل العلم الذين ثبتت لهم

البراءة من مخالفة الحق معهم في الفرق بين أحكام الدعاوى من أحكام البدع بعد هذا الاختلاف ، مثل أبى عبد الله محمد بن روح بن عريب ، وأبى الحواري محمد بن الحواري ، وأبى ابراهيم محمد بن سعيد بن أبى بكر الأثركوى ، وأبى الحسن محمد بن الحسن ، وأبى سعيد رحمه الله أو غيرهم من أهل العلم ممن سلف بعدهم من أهل نعلتنا ، مثل أبى محمد عبد الله بن محمد بن زنباع ، أبى بكر أحمد بن محمد بن الحسن السعالى وأبى بكر محمد بن سعيد بن أبى بكر بن الفقيه ، ومحمد بن أحمد السعالى ، وولده أبى بكر أحمد ، ومحمد بن الحسن بن الوليد ، ومحمد بن أبى راشد ، والشيخ أبى الحسن على بن عمر بن أبى الحسن ابن أبى الأئسهب المنحى ، وأبى على الحسن بن أحمد بن محمد بن عثمان رحمهم الله ، والولاية في يومنا هذا للشيخ أبى عبد الله محمد ابن ابراهيم حفظه الله ، أو من صح له الاتباع لذهبهم الذى بينوه أو من يتولاهم على ذلك .

وانما وقف الواقعون من أهل هذه الأحداث على اعتقاد ولاية المحق منهم ، والبراءة من المبطّل ، اذ خفى عليهم حقيقة أمرهم ، وصح أصل فعلهم ودعاويهم على بعضهم بعض ، فأشكل لذلك معهم أمرهم ، واحتمل حقهم وباطلهم عندهم ، واذا لم يكن في متقدم الأمر وجب عليهم ولاية أحد منهم ، والبراءة من أحد منهم ، فاستضافوا على أنفسهم أن يقطعوا على أحد منهم باسمه وعينه ببراءة ، ولا باثبات ولاية على الحقيقة منهم بغير حجة من غير شك منهم في البراءة من أهل البنى من المستحلين لما حرم الله ، والمحرمين لما أحل الله ، وجميع من عصى الله بركوب كبيرة ، أو اصرار على صغيرة ، ولا تخطئة من الواقفين عنهم لن تولاهم ، أو تولى أحدا منهم ، ومن برىء من أحد منهم ، أو وقف عنهم ، أو عن أحد ما لم يعلم أن المتولى أو المتبرىء

أو الواقف تولى أو برىء أو وقف بغير حق يسعه في دين الله ، ولو أنهم وقفوا على باطن أمرهم ، وصحة أصل فعلهم ، لعرفوا الحق منهم والمبطل ، ولم يجهلوا الحكم فيهم ، ولكنهم خفيت عليهم سريرتهم وباطن أمرهم ، واحتمل معهم فيما ظهر من فعلهم وحققهم وباطلهم ، فرأى الوقوف على اعتقاد ولاية الحق منهم ، والبراءة من المبطل منهم .

وترك الحكم فيهم بولاية ، أو براءة بغير حقيقة أسلم وأوسع في دين الله ، والله أسأله التوفيق لما فيه رضاه ، وهو حسبنا ونعم الوكيل ، نعم المولى ونعم النصير .

فمن بلغه كتابي هذا من ضعفاء المسلمين وغيرهم ، أو انتهى إليه فقرأه أو قرأه عليه ، أو بلغه علم حقيقته أو بعض ما فيه ، فليتدبره وينظره نظر مشفق على نفسه ، ولا يجرمته شنان قوم عن اغماض النظر فيه ، والأخذ بما وافق الحق منه ، وكل من خالف الحق في شيء ، فلا عذر لمن قبل ذلك منه ، ولا حجة له ، ولو كان من أنبياء الله صلوات الله عليهم ، فكيف إذا قبل من غيرهم ، ولا عذر لمن رد حقاً من جميع ما جاء به ، ولو من أبى جهل وفرعون ونمرود لمنهم الله ، ولا حجة له في رده وجعده ، لا شك معنا في ذلك ، ولا ريب ، وأنا أستغفر الله وتائب إليه من جميع ما خالفت فيه الحق والصواب ، من كل قول وعمل ونية ، مما هو في هذا الكتاب أو في غيره اعتمدت عليه ، أو جهلته ذكرت أو نسبت ، أخطأت فيه أو تأولته ، دنت به أو رأيت ، فأنا تائب الى الله من جميع ذلك كله ، ومستغفر له عنه .

عرض هذا الكتاب على امام المسلمين في الدين من أهل عمان أبى عبد الله محمد بن ابراهيم بن سليمان ، تولاه الله وحفظه وأبقاه ، ومن النار برحمته نجاه ، وصح أن شاء الله ، وقال : ان جميع هذا هذا الكتاب عندي أنه صواب والحمد لله رب العالمين .

وصلى الله على محمد نبيه ورسوله محمد المصطفى المختار وسلم
تسليماً •

مسألة :

عن أبى سعيد : قال أبو سعيد رحمه الله : الحكم فى حديث أهل
عمان مشكل ، ويجوز فيه الولاية والبراءة والوقوف ، وهذا خارج من
حكم الكتاب والسنة والاجماع ، قال : فالذى يتلى يقال — نسخة —
يقول : انه من كانت له ولاية ، فهو على ولايته ، حتى يصح فيه
ما ينقله عنها الى البراءة •

قال : والذى يقول بالبراءة يقول انه يبرأ بالظاهر ، وليس يبطل
حكم الظاهر الاحتمال •

قال : فمن أبصر الحكم فى ذلك فى أحد الوجهين ، فذلك له ، ومن
لم يبصر الحكم فى ذلك ، فاعقل ما يكون يقف لجهله بالحكم ، وهذا شيء
قد جاء وثبت ، ولا ينقل أبدا عما هو عليه ، وقد ثبت فيه الاختلاف
بالاجازة للولاية والبراءة والوقف — نسخة — والوقوف ، وكل وجه
من هذه الوجوه له أصل فى الكتاب والسنة والاجماع •

فاذا ثبت هذا كهذا فالتعميد من ذلك من مقولى أو من تبرئ
أو واقف •

قال : لأن الأمر لم يصح فيه حكم يقضى بأحد هذه الفصول تقوم
به الحجة على الجميع ، وينقطع به عذر من أتى بتبرئه فى ولاية ولا براءة ،
ولا وقوف ، لأن المتولى يتولى بما يحتمل ، والمتبرئ يبرأ بما يحتمل فى
الظاهر ، والواقف كذلك ليس من أظهر منهم الولاية والبراءة الى غيره ،
كان مقطوع العذر ما لم يكن يبرأ من وليه •

قال : ولو كان يبرأ من وليه كان أولى به السكوت على معنى قوله •
✽ مسألة :

قال أبو سعيد رحمه الله : سئل أبو الحسن رحمه الله عن ولاية
قال : اذا لم أتول أبا الصوارى فمن أتول ، صحبتته ستين سنة لم نعلم
منه هفوة •

✽ مسألة :

قال : وسألته عن محمد بن روح رحمه الله فقال : ذلك أباضى حقا •

✽ مسألة :

قال : من أتق به من الاخوان انه سمع أبا سعيد محمد بن سعيد
بقرية نزوى ، وقد جرى بينه وبين رجل أسباب فى أمور أهل
عمان •

قال أبو سعيد : أنا أتولى عبد الله بن محمد بن أبى المؤثر ، الذى
كان بيهلا ، ومحمد بن روح الذى كان بسعد ، وأبا ابراهيم محمد بن
سعيد بن أبى بكر الذى كان بأزكى •

قلت له : فعبد الله بن محمد بن أبى المؤثر كان يبرأ من موسى
وراشد ، ويتولى الصلت أم يقف عنه ؟

قال : معنى انه كان يبرأ من موسى بن موسى ، وراشد ويقف عن
الصلت الا أنه كان يتولى من يقف عنهما •

قلت له : وعندك أنه كان يتولى من يتولاهما ؟

قال : لم يكن حدث له فى هذا مقايضة الا أنه لا يجوز فيه الا ذلك ،
لأنه مأمون على دينه •

قلت له : ومحمد بن سعيد بن أبى بكر الذى كان بأركى كان يتولى
موسى بن موسى ورأشدا ؟

قال : انه كان يقف عنهما ، ويتولى من يتولاهما ، وقد قيل : من
تولى المتولى فقد تولاه ، ومن تولى المتبرىء فقد برىء •

قلت له : فهذا الواقف الذى يتولى تولى أولياءه المتولين والمتبرئين
والواقفين يكون متوليا لهذا الشخص ، متبرىء منه واقف عنه ؟

قال : هكذا مى أنه يلزمه ذلك بالحق •

مسألة :

فيما أحسب عن أبى سعيد رحمه الله ، وعن الأنبياء والمرسلين
صلوات الله عليهم ، قلت : هل يسع جهلهم أم لا يسع جهلهم اذا عرف
هذا الجاهل محمدا صلى الله عليه وسلم ، ولم يعرف غيره من الأنبياء ؟
قلت : هل يسمعه ذلك ؟

فعلى ما وصفه فالذى عرفنا اذا آمن بمحمد صلى الله عليه وسلم
خاتم النبيين صلى الله عليهم أنه رسول الله ونبى الله ، وأن جميع
ما جاء به محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الله فهو الحق
المبين بعد معرفة الله ، بأنه واحد ليس كمثله شئ ، ومنفى عن جميع
الصفات بائن بذاته عن جميع الخوات ، لا يجوز عليه السكون
ولا الحركات عليه ، فاذا أقر بتوحيد الله وآمن بمحمد رسول الله صلى
الله عليه وسلم ، وأن جميع ما جاء به أنه عن الله فهو للحق المبين •

فقد وسعه جهل ما سوى ذلك من الايمان باللائكة والنبيين
والمرسلين ، لأنه قد آمن بجميعهم فى جملته التى أقر بها أنه آمن بجميع

الملائكة والنبیین والمرسلین وولاية المسلمين وعداوة الظالمین حتى تقوم
عليه الحجة بمعرفة الفرض عليه أن يؤمن بجميع النبیین والمرسلین ، فإذا
قامت عليه الحجة بذلك من كتاب الله ، فعليه الايمان بجميع الملائكة
والنبیین والمرسلین •

فان لم يعرفهم بأسمائهم لم يكن عليه أن يؤمن الا بجملتهم ، كما
قد قامت عليه الحجة بمعرفتهم جملة ، فمن عرف منهم باسمه فعليه أن
يؤمن باسمه وعينه ، فان شك في ذلك بعد قيام الحجة عليه بذلك هلك •

قلت : وكذلك هل يسع جهل الفاسقين مثل فرعون وابليس وغيره
أم لا يسع جهلهم ؟

فالوجه في ذلك على ما حفظنا وعرفنا أنه اذا عادى لله جميع من
عصاه ، وخالف رضاه ، ووالى لله جميع من أطاعه ، فقد دان بفرض
الولاية والبراءة حتى تقوم عليه الحجة بمعرفة عاص الله بمينه ، فيعاضه
لله ، أو يصح معه مطيع لله بمينه ، فيؤالیه من كتاب الله أو سماع اذنه
هو ، أو يبصر عينه أو بشهادة البينة ، أو شهرة صحة الأخبار ،
فالفهم ذلك •

ولذا أقر لله بالجملة ، ودان له بها ، فقد والى له وعادى له حتى
تقوم عليه الحجة بوجه ما تجب عليه له البراءة ، والله أعلم بذلك ،
وأنا أستغفر الله من جميع ما خالفت فيه رضاه وتائب الى الله من جميع
الذنوب والمعاصي ، وهبنا الله ونعم الوكيل •

وصلی الله على سيدنا محمد النبي وآله وسلم تسليما • ولا حول
ولا قوة الا بالله العلي العظيم •

قال المصنف

ثم كتاب السير والأصول من كتاب بيان الشرع وهو الرابع من أجزاء كتاب بيان الشرع والحمد لله حق حمده والصلاة والسلام على رسوله وعبداه سيدنا محمد وآله وصحبه والتابعين له بإحسان إلى يوم الدين .

الجمعة التاسع والعشرون من شهر شعبان سنة ١٤٠٣ هـ
العاشر من شهر يونيو سنة ١٩٨٣ م

وقد عرضناه على نسفتين الأولى بخط محمد بن ناصر بن محمد عامر
الخصيبي فرغ من نسخها عام ١٢١٨ هجريه .

والثانية بخط هاشل بن راشد بن علي بن محمد المسكري فرغ منها
عام ١٢٤١ هجرية .

سالم بن حمد سليمان الحارثي

رقم الايداع ٥٥٧٨ لسنة ١٩٨٤
مطابع سجل العرب

